جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير .

قسم العلوم الإقتصادية

العنوان:

تحويلات المهاجرين العرب ودورها في التنمية الاقتصادية.

دراسة حالة بعض الدول العربية

خلال الفترة2000-2010.

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية

تخصص مالية واقتصاد دولي.

إعـــداد الطالبة:

نادية سوداني.

تحت إشـــــراف:

د/ منير نوري.

لجنة المناقشة:

-أ.د/محمد راتول.....رئيسا.

-د/منير نوري.....مقررا.

- د/ محمد نبيل هني.....ممتحنا.

-د/ نبيل بوفليح.....ممتحنا.

-د/ الحاج المداح عرايبي.....ممتحنا.

السنة الجامعية: 2012/2011

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

اهدي ثمرة جهدي إلى من كان رحيله عني دون استئذان، إلى من كان قدره أن يفارق الحياة، إلى من كان نعم الآباء، إلى روح أبي الذي تمنيت يوما أن يراني سعيدة وان يفرح بنجاحي، إلى من لم يكتب له أن يراني في حفل تخرجي، أرجو من الله أن يجعل هذا العمل المتواضع صدقة جارية وان يجعله في ميزان حسناته يوم لقاء وجهه الكريم أبـــــــــــــي.

إلى التي جنتي تحت أقدامها ، إلى تلك التي يعجز اللسان وينشرح صدري لسماع اسمها، إلى التي عبدت لي طريق النجاح، إلى شعاع النور والأمل في قلبي فأنت أعطر من الورود ورمز للصفاء والنقاء والحب والعطاء، إلى أعظم وارق امرأة في الوجود أمـــــــــي.

اخلص العبارات وارقها أزفها إلى إخوتي الذين لم يحسسوني بالحاجة إلى أي شيء، فكانوا نعم الإخوة: براهيم، عمر، والصغير احمد.

وأعطر ها إلى أخواتي التي عشن معي حلو الحياة ومرها: خديجة، سهام، لويزة، فتيحة ، والصغيرة ليالي.

إلى صديقات دربي وأخواتي في الدراسة: نجية، ربيعة، فوزية ، أمال،جميلة، لمياء، نظيرة، فتيحة، أمينة....الخ.

إلى إخوتي في الله زملائي وزميلاتي في الماجستير.

نادية

كلمة شكر و تقدير

بفضل الله و عونه و بعد جهد و مثابرة تم إنجاز هذ العمل المتواضع الذي أسأل الله عزوجل أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم .

وفي هذا الصدد لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر لكل من ساعدني من قريب أو بعيد على إتمام هذا البحث وعلى رأسهم الأستاذ المشرف الدكتور نوري منير الذي رافقني بتوجيهاته ونصائحه القيمة خلال كل مرحلة من مراحل إنجاز هذا العمل.

كما أتقد م بالشكر إلى الأستاذ والأخ زيان موسى مسعود بما أفادني به من نصائح و مراجع قيمة والذي أتمنى له التوفيق والسداد في خطاه .

كما أشكر أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة.

فهرس المحتويات:

العنوان	الصفحة
الإهداء.	
كلمة الشكر.	
فهرس المحتويات.	**I-I**
فهرس الجداول.	**I-I**
فهرس الأشكال.	**I-I**
مقدمة .	أ-خ
الفصل الأول : مدخل إلى الهجرة الدولية وتحويلات المهاجرين.	
تمهيد.	2
المبحث الأول:مفاهيم عامة حول الهجرة.	3
المطلب الأول: مفهوم الهجرة.	3
أولا: تعريف الهجرة.	3
ثانيا:أنواع الهجرة.	4
المطلب الثاني: مفاهيم عامة حول المهاجر.	10
أولا:تعريف المهاجر.	10
ثانيا: أنواع المهاجر.	11
ثالثا: صفات المهاجر.	12
المبحث الثاني: تطور الهجرة في العالم.	13
المطلب الأول: أسباب الهجرة الدولية.	13
أولا: حسب الدافع الاقتصادي.	13
ثانيا: حسب عوامل الجذب والطرد.	14
المطلب الثاني: انعكاسات الهجرة الدولية.	17
أولا:على الدول المرسلة للمهاجرين.	17
ثانيا:على الدول المستقبلة للمهاجرين.	19
المطلب الثالث: واقع الهجرة في العالم.	21
أولا: تصنيف الدول حسب معيار الهجرة.	21
ثانيا:ممرات الهجرة.	24
ثالثا: إحصائيات عن الهجرة الدولية.	25
المبحث الثالث:مفاهيم عامة حول تحويلات المهاجرين.	26
المطلب الأول: مفهوم التحويلات المهاجرين.	26
أولا: تعريف تحويلات المهاجرين.	26

ثانيا:أنواع تحويلات المهاجرين.	27
ثالثا: تقييد تحويلات المهاجرين في ميزان المدفوعات.	28
المطلب الثاني: الدوافع المؤثرة في تدفق تحويلات المهاجرين.	30
أولا:العوامل الخاصة بالمهاجر.	31
ثانيا: العوامل الخاصة بالدول المستقبلة للتحويلات.	32
ثالثا: العوامل الخاصة بالدول المرسلة للتحويلات.	33
المطلب الثالث:أهمية تحويلات المهاجرين واهم قنوات التحويل.	34
أولا: أهمية تحويلات المهاجرين.	34
ثانيا: قنوات التحويل.	35
خلاصة الفصل.	38
الفصل الثاني: العلاقة بين التنمية الاقتصادية و الهجرة الدولية.	
تمهيد	40
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التنمية الاقتصادية.	41
المطلب الأول:مفهوم التنمية الاقتصادية.	41
أولا: مفهوم النمو الاقتصادي.	41
ثانيا:تعريف التنمية الاقتصادية.	42
ثالثا:الفرق بين النمو والتنمية الاقتصادية.	44
رابعا: مفهوم التخلف الاقتصادي.	45
المطلب الثاني: خصائص و أهمية التنمية الاقتصادية.	45
أولا:خصائص التنمية الاقـــتصادية.	46
ثانيا: أهمية التنمية الاقتصادية.	47
المطلب الثالث: أهداف ومعوقات التنمية الاقتصادية في الدول العربية .	47
أولا: أهداف التنمية الاقـــتصادية في الدول العربية.	47
ثانيا: معوقات التنمية الاقتصادية في الدول العربية .	48
المبحث الثاني: طرق تمويل التنمية الاقتصادية.	52
المطلب الأول: مصادر التمويل الداخلي للتنمية الاقـــتصادية.	52
أولا: الادخار.	53
ثانيا:الضرائب.	53
ثالثا:القروض الداخلية كمصدر من مصادر تمويل برامج التنمية الاقتصادية.	54
رابعا: الإصدار النقدي أو التمويل بالعجز .	54
خامسا: تمويل برامج التنمية الاقتصادية عن طريق فائض حصيلة التجارة الخارجية.	54
المطلب الثاني: مصادر التمويل الأجنبي للتنمية الاقـــتصادية.	55

أولا: التدفقات والتحويلات من المؤسسات والمنظمات الدولية.	55
ثانيا: الإعانات والمنح (النقدية والعينية).	55
ثالثا: القروض الخارجية.	55
رابعا: الاستثمار الأجنبي المباشر	56
خامسا:دور الأسواق المالية في تنمية الاقتصاد.	56
المطلب الثالث: طرق التمويل الخارجي في الدول العربية.	57
أولا: مساعدات التنمية للدول العربية.	58
ثانيا:المؤسسات المالية وصناديق التنمية العربية والإقليمية.	59
ثالثا:الاستثمار الأجنبي المباشر.	59
المبحث الثالث: العلاقة الجدلية بين الهجرة والتنمية الاقتصادية في الدول العربية.	61
المطلب الأول: اثر التنمية على الهجرة.	61
المطلب الثاني:اثر الهجرة على التنمية.	64
أولا:الدول المرسلة للمهاجرين.	65
ثانيا: على الدول المستقبلة للمهاجرين.	66
المطلب الثالث:دور الهجرة الدولية في التنمية الاقتصادية في الدول المرسلة للمهاجرين.	67
أولا: المهاجر : و يمثل العنصر الفعال الأول في التنمية في دول المنشأ.	67
ثانيا: التحويلات: الإسهام الثاني في التنمية.	72
خلاصة الفصل.	74
الفصل الثالث:تحويلات المهاجرين العرب ومجالات استخدامها	
تمهيد.	76
المبحث الأول: واقع الهجرة العربية.	77
المطلب الأول: أسباب الهجرة العربية.	77
أولا: الأسباب الدافعة أو عوامل الطرد.	77
ثانيا:أسباب استقطاب المهاجرين العرب.	81
المطلب الثاني: تطور الهجرة العربية.	81
أولا: تصنيف الدول العربية حسب الهجرة.	81
ثانيا: تطور الهجرة العربية.	83
المطلب الثالث: اتجاهات الهجرة العربية.	85
أولا: الهجرة من الدول العربية.	85
ثانيا: الهجرة إلى الدول العربية.	87
المبحث الثاني: تحويلات المهاجرين العرب.	89
المطلب الأول: تطور تحويلات المهاجرين في العالم ككل.	89

أولا:تصنيف الدول إلى دول مرسلة للتحويلات ودول مستقبلة لها.	89
ثانيا:تطور تحويلات المهاجرين في العالم.	92
المطلب الثاني: مصادر تحويلات المهاجرين العرب.	93
أولا:تصنيف الدول العربية حسب حركة تحويلات المهاجرين.	93
ثانيا: أهم مصادر تحويلات المهاجرين إلى الدول العربية.	94
المطلب الثالث: تطور تحويلات المهاجرين في الدول العربية.	95
أولا: تطور تحويلات المهاجرين المرسلة من الدول العربية.	95
ثانيا:التحويلات المستقبلة من طرف الدول العربية.	96
ثالثا:المعوقات التي تقف أمام تدفق تحويلات المهاجرين إلى الدول العربية.	97
المبحث الثالث: مجالات استخدام تحويلات المهاجرين العرب.	99
المطلب الأول: أهمية تحويلات المهاجرين العرب.	99
أولا:نسبة تحويلات المهاجرين العرب من الناتج المحلي الإجمالي	100
ثانيا: مقارنة تحويلات المهاجرين العرب للدول المستقبلة بالتدفقات المالية الأخرى.	102
المطلب الثاني: استخدام تحويلات المهاجرين في الدول العربية.	104
أولا:المصاريف اليومية.	104
ثانيا:مصاريف السكن.	104
ثالثا:مصاريف التعليم.	105
رابعا:التقليل من الفقر وتحسين ظروف المعيشة.	106
خامسا:أثر الهجرة في تحسين مستوى الصحة.	107
سادسا:استثمار التحويلات وآثارها على التنمية الاقتصادية.	108
خلاصة الفصل.	110
الفصل الرابع: دراسة حالة بعض الدول العربية خلال الفترة 2000-2010	
تمهيد.	112
المبحث الأول: واقع تحويلات المهاجرين في الدول محل الدراسة.	113
المطلب الأول: واقع الهجرة في الدول محل الدراسة.	113
أولا:المهاجرون النازحون من الدول محل الدراسة.	113
ثانيا: المهاجرون الوافدون إلى الدول العربية محل الدراسة في سنة 2010.	114
المطلب الثاني:تطور تحويلات المهاجرين .	115
أولا: التحويلات المرسلة من الدول محل الدراسة.	115
ثانيا: التحويلات المستقبلة من الدول محل الدراسة.	116
ثالثا: مقارنة بين التحويلات المرسلة والتحويلات المستقبلة في الدول محل الدراسة.	117

المطلب الثالث:أهم مصادر تحويلات المهاجرين في الدول محل الدراسة.	120
المبحث الثاني: أهمية تحويلات المهاجرين في الدول محل الدراسة.	123
المطلب الأول:التحويلات كمصدر من مصادر التمويل الخارجي في الدول محل الدراسة.	123
أولا: أهمية تحويلات المهاجرين بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي.	123
ثانيا:أهمية التحويلات بالنسبة لمصادر التمويل الأجنبية الأخرى في الدول محل الدراسة	124
المطلب الثاني:اثر التحويلات على الاحتياطات من العملات الأجنبية(حالة الأردن).	128
المبحث الثالث:الدور التنموي لتحويلات المهاجرين في الدول محل الدراسة.	129
المطلب الأول:مجالات استخدام التحويلات.	130
المطلب الثاني:دور التحويلات في الاستثمار(حالة اليمن ولبنان).	133
أولا:الاستثمارات في اليمن.	133
ثانيا:الاستثمارات في لبنان.	134
المطلب الثالث:دور تحويلات المهاجرين في تحسين الظروف الاجتماعية.(مصر، الأردن، لبنان، سوريا) .	137
أولا: دور تحويلات المهاجرين في زيادة الدخل(حالة لبنان) .	137
ثانيا:نصيب الفرد من تحويلات المهاجرين الرسمية.	138
ثالثا: نسبة التحويلات الرسمية إلى الاستهلاك النهائي للأسر.	139
خلاصة الفصل.	140
الخاتمة	142
المراجع	146
الملاحق	157

فهرس الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم(2-1).	نسبة معدل النشاط في بعض الدول العربية والدول المتقدمة.	49
الشكل رقم(2-2).	إجمالي المساعدات الإنمائية الرسمية للدول العربية من جميع المصادر خلال الفترة 1990-2008	58
الشكل رقم (2-3)	اتجاهات الهجرة من البلدان المتقدمة.	63
الشكل رقم (2-4)	اتجاهات الهجرة من البلدان النامية	63
الشكل رقم(3-1).	مقارنة نصيب الفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي بين الدول المتقدمة المستقبلة للمهاجرين وبعض الدول العربية المرسلة للمهاجرين.	78
الشكل رقم (3-2).	مقارنة في نسبة الفئة العاملة في بعض دول المقصد ودول الأصل.	79
الشكل رقم(3-3).	مقارنة بين معدل البطالة بين الشباب من 15 إلى 24 سنة في بعض الدول المتقدمة المستقبلة للمهاجرين وبعض الدول العربية المرسلة لهم.	80
الشكل رقم(3-4).	يبين توزيع المهاجرين العرب على مستوى العالم.	85
الشكل رقم (3-5).	يبين توزيع المهاجرين العرب في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.	86
الشكل (3-6).	العاملون القادمون من الخارج في دول التعاون الخليجي.	88
الشكل رقم(3-7).	الدول العشرين الأكبر من حيث القيمة المطلقة لتحويلات المهاجرين المتلقاة في سنة 2007.	91
الشكل رقم (3-8).	يبين تطور تحويلات المهاجرين وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدات الإنمائية لسنة2007.	103
الشكل رقم(4-1).	تطور تحويلات المهاجرين المرسلة من الدول محل الدراسة خلال الفترة2000-2009 .بملايين الدولارات الأمريكية.	116
الشكل رقم(4-2).	تطور تحويلات المهاجرين المرسلة من الدول محل الدراسة خلال الفترة2000-2009 .بملايين الدولارات الأمريكية.	117
الشكل رقم(4-3).	مقارنة بين تحويلات المهاجرين المرسلة والمستقبلة في الأردن خلال الفترة2000-2010.بملايين الدولارات الأمريكية.	118
الشكل رقم(4-4).	مقارنة بين تحويلات المهاجرين المرسلة والمستقبلة في مصر خلال الفترة2000-2010.بملايين الدولارات الأمريكية	118
الشكل رقم(4-5).	مقارنة بين تحويلات المهاجرين المرسلة والمستقبلة في لبنان خلال الفترة2000-2010.بملايين الدولارات الأمريكية.	119
الشكل رقم(4-6).	مقارنة بين تحويلات المهاجرين المرسلة والمستقبلة في سوريا خلال الفترة2000-2010.بملايين الدولارات الأمريكية.	119
الشكل رقم(4-7).	مقارنة بين تحويلات المهاجرين المرسلة والمستقبلة في اليمن خلال الفترة2000-2010.بملايين الدولارات الأمريكية.	120
الشكل رقم (4-8).	نسب توزيع التحويلات الواردة إلى الأردن.	121
الشكل رقم(4-9).	نسب توزيع التحويلات الواردة إلى لبنان.	122
الشكل رقم (4 -10)	نسب توزيع التحويلات الواردة إلى سوريا.	122

الشكل رقم (4-11).	توزيع التحويلات في الأردن في سنة2009.	130
الشكل رقم (4-12).	توزيع التحويلات في مصر في سنة2009	131
الشكل رقم(4-13).	توزيع التحويلات في لبنان في سنة2009	131
الشكل رقم (4 -14)	توزيع التحويلات في سوريا في سنة2009	132
الشكل رقم (4-15).	توزيع التحويلات في اليمن في سنة.2009	132

فهرس الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم (1-1).	اكبر عشر بلدان المستقبلة للمهاجرين الوافدين في العالم،	22
الجدول رقم (1-2).	تصنيف اكبر عشر البلدان المستقبلة للمهاجرين الوافدين في سنة 2010، كنسبة مئوية من السكان.	23
الجدول رقم (1-3).	تصنيف اكبر عشر بلدان مصدرة للمهاجرين في سنة .2010	24
الجدول رقم(1-4).	تصنيف اكبر عشر بلدان مصدرة للمهاجرين كنسبة مئوية من السكان في سنة .2010	24
الجدول رقم (1-5).	اكبر عشر ممرات ثنائية للهجرة، في سنة.2010	25
الجدول رقم(1-6).	مزايا ونواقص مختلف قنوات التحويل.	36
الجدول رقم(2-1).	اكبر الدول المتقدمة المانحة للمساعدات الإنمائية في سنة .2009	58
الجدول رقم (2-2).	تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية خلال الفترة2000-.2010	60
الجدول رقم (2-3).	اتجاهات الهجرة حسب الحالة الاقتصادية للدول في سنة2010 .	62
الجدول رقم(3-1).	اكبر الدول العربية المستقبلة للمهاجرين حسب تصنيف البنك الدولي .2010	82
الجدول رقم (3-2).	النسبة المئوية للمهاجرين الذين تنحدر أصولهم إلى الدول المغاربية حسب منطقة الإقامة.	86
الجدول رقم(3-3).	الرعايا الأجانب في بلدان مجلس التعاون الخليجي في سنتي2005و2010.	87
الجدول رقم (3-4).	تصنيف اكبر عشر البلدان المرسلة للتحويلات المهاجرين ، في سنة2009، بمليارات الدولارات الأمريكية.	90
الجدول رقم (3-5).	تصنيف اكبر عشر البلدان المتلقية للتحويلات في 2010 بمليارات الدولارات الأمريكية.	91
الجدول رقم (3-6).	تطور تحويلات المهاجرين الخارجة دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الفترة 2000-2010.	95
الجدول رقم (3-7).	تحويلات المهاجرين المستقبلة في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الفترة 2000-2010	96
جدول رقم(3-8).	تكلفة تحويل 400اورو في اتجاهات أروبية عربية.	97
الجدول رقم (3-9).	تصنيف اكبر عشر البلدان المرسلة للتحويلات في سنة 2009، كنسبة من إجمالي الناتج المحلي.	100
الجدول رقم (3-10)	اكبر عشر بلدان متلقية للتحويلات 2009، كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي.	101
الجدول رقم (3-11).	اكبر عشرة بلدان متلقية في عام 2010 (كنسبة من إجمالي الناتج المحلي).	102
الجدول رقم (3-12).	مقارنة تحويلات المهاجرين العرب للدول المستقبلة بالتدفقات المالية الأخرى	103
الجدول رقم(3-13).	نسبة تحويلات المهاجرين المخصصة للمصاريف اليومية.	104
الجدول رقم (3-14).	نسبة تحويلات المهاجرين المخصصة للمصاريف السكن.	105
الجدول رقم (3-15).	نسبة رسوم التعليم من إجمالي تحويلات المهاجرين في بعض الدول العربية.	106
الجدول رقم(3-16).	نسب الاستثمارات من تحويلات المهاجرين في الدول العربية المتلقية للتحويلات.	109
الجدول رقم (4-1)	إحصائيات عن عدد المهاجرين النازحين في الدول محل الدراسة في سنوات مختلفة .	113
الجدول رقم (4-2).	إحصائيات عن الهجرة الوافدة إلى الدول العربية في سنة .2010	115
الجدول رقم(4-3)	تحويلات المهاجرين المرسلة من الدول المختارة خلال الفترة 2000-2010.	116

الجدول رقم(4-4).	تحويلات المهاجرين المستقبلة في الدول المختارة خلال الفترة 2000-2010	117
الجدول رقم (4-5).	نسبة تدفقات تحويلات المهاجرين المصريين من مختلف دول المهجر إلى إجمالي التحويلات خلال الفترة من 1999 - 2009.	121
الجدول رقم (4-6).	نسبة تحويلات المهاجرين إلى الناتج المحلي الإجمالي في الأردن خلال الفترة2000 -2010.	123
الجدول رقم (4-7).	مقارنة بين تدفقات تحويلات المهاجرين وتدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة والمساعدات الإنمائية الواردة إلى الأردن خلال الفترة 2000-2010.	125
الجدول رقم (4-8).	مقارنة بين تدفقات تحويلات المهاجرين وتدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة والمساعدات الإنمائية الواردة إلى مصر خلال الفترة 2000-2010.	125
الجدول رقم (4-9).	مقارنة بين تدفقات تحويلات المهاجرين وتدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة والمساعدات الإنمائية الواردة إلى لبنان خلال الفترة 2000-2010.	126
الجدول رقم (4-10).	مقارنة بين تدفقات تحويلات المهاجرين وتدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة والمساعدات الإنمائية الواردة إلى سوريا خلال الفترة 2000-2010.	127
الجدول رقم (4-11).	مقارنة بين تدفقات تحويلات المهاجرين وتدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة والمساعدات الإنمائية الواردة إلى اليمن خلال الفترة 2000-2010.	128
الجدول رقم (4-12).	تطور احتياطات البنك المركزي من العملات الاجنبية في الفترة 2000-2006 بالمليون دينار	129
الجدول رقم (4-13).	المشاريع الاستثمارية التي أقامها المغتربون في محافظة عدن (اليمن)بالألف ريال.	133
جدول رقم(4-14).	المشاريع الاستثمارية التي أقامها المغتربون في المنطقة الحرة بعدن(المبالغ بالدولار).	134
الجدول رقم(4-15).	أهم المقاولون المغتربون اللبنانيون في قطاع أشغال البناء والإشغال العامة والنشاطات الهندسية(1970-2010).	135
الجدول رقم(4-16).	أهم المصارف حيث يستثمر رأسمال المغتربين (1970-2010).	136
جدول رقم (4-17).	نسبة مساهمة تحويلات المهاجرين اللبنانيين في الدخل القومي خلال الفترة 2000-2009	138
جدول رقم(4-18).	نصيب الفرد من التحويلات الرسمية 2000-2008دولار أمريكي.	138
جدول رقم(4-19).	نسبة التحويلات الرسمية إلى الاستهلاك النهائي للأسر.	139

مقدمة عامة

مدخل:

إن ظاهرة الهجرة هي ظاهرة قديمة قدم ظهور الإنسان ، فهي تحدث بغية تلبية جميع الاحتياجات اليومية له من مأكل وملبس ومأوى ، وقد عرفت الهجرة تطورا كبيرا عبر الأزمنة والعصور نتيجة لتطور الاحتياجات التي يرغب الفرد في تحقيقها، فأصبحنا اليوم نسمع بالهجرة الداخلية والهجرة الخارجية أو الدولية ،فالهجرة الداخلية هي التي تتم في داخل الدولة كالانتقال من المناطق الصحراوية إلى المناطق السهلية أو الانتقال من مدينة إلى أخرى أي لا تتعدى حدود الدولة الواحدة. أما الهجرة الدولية فهي انتقال الأفراد من بلد إلى آخر سواء كان مجاور له أو بعيد عنه وسواء كان عربيا أو أجنبيا، وتتحكم في هذا النوع من الهجرة عدة أسباب ودوافع ذاتية تخص الفرد في حد ذاته كرغبته في تغيير مكان العمل أو للبحث عن سبل لرفع الأجر الذي يحصل عليه، وقد تكون لها أسباب موضوعية كعدم ملائمة المكان الذي يعيش فيه بسبب الحروب أو الاضطهاد أو التمييز العنصري.

و تعتبر الدول العربية كباقي الدول التي تمتلك ثروة بشرية ضخمة فلقد طالتها عملية الهجرة الدولية منذ زمن بعيد ، فنجد دول تستقبل المهاجرين مثل دول الخليج العربي وفي مقدمتها السعودية والكويت ، الأردن...الخ، وأخرى مرسلة كدول المغرب العربي وعلى رأسها الجزائر، تونس والمغرب بالإضافة إلى بعض دول المشرق العربي كمصر، سوريا ....الخ، كما أننا نجد دول تقوم باستقبال وإرسال المهاجرين في أن واحد مثل الأردن، لبنان...الخ.

تعتبر تحويلات المهاجرين مصدر حيوي ومتجدد لايستهان به للسيولة المالية ،كما أن البعض يرى أنها مصدر للاستهلاك اليومي وللمصاريف اليومية في حين أن البعض الأخر يراها موردا مهما لتمويل المشروعات الاستثمارية إن أحسن استغلاله، ولقد تزايد في الآونة الأخيرة الاهتمام بهذا المصدر المهم للسيولة من طرف الدول المستقبلة لهذه الأموال وهذا ما شجعها على اتخاذ الإجراءات المناسبة لذلك ،كما لا نغفل الأثر الذي تحدثه هذه التحويلات على الدول المرسلة لها من نقص للسيولة والنقد الأجنبي فأصبحت تبحث عن الطرق التي تحد بها من تزايد حجم التدفقات المالية المحولة وإيجاد سبل لتوظيفها على أراضيها ،وان الدول العربية باعتبارها من بين أكثر الدول وأهمها استقبالا لهذه الأموال فبدأت بالاهتمام بهذا المورد والعمل على استمرار تدفقه وإيجاد سبل لتفعيل دوره وحسن استعماله في المشاريع التنموية التي تدفع عجلة التنمية الاقتصادية لهذه الدول إلى الأمام.

1-إشكالية الدراسة:

على ضوء ما سبق عرضه في المدخل تتجلى معالم الإشكالية والتي يمكننا صياغتها في السؤال لجوهري التالي:

ما واقع تحويلات المهاجرين العرب وما هي أهم المجالات التنموية التي تخصص لها ؟ .

2-الأسئلة الفرعية:

لدراسة جوانب هذه الإشكالية ارتأينا طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي أهم دوافع الهجرة الدولية ؟ .
- فيما ذا تتمثل أثار الهجرة الدولية على التنمية الاقتصادية في الدول الأصل؟.
-هل يمكن أن تحل تحويلات المهاجرين محل المصادر التقليدية لتمويل التنمية الاقتصادية في الدول العربية ؟وما هي أهم المجالات التي توجه إليها تحويلات المهاجرين في الدول العربية؟.
- ما هي أهم انجازات الدول محل الدراسة من تحويلات المهاجرين المتدفقة إليها ؟.

3-فرضيات الدراسة:

في ضوء العرض السابق ومن اجل تفسير الإشكالية البحث ، ومحاولة الإجابة عن الأسئلة المطروحة سابقا، ارتأينا وضع الفرضيات التالية كإجابات مبدئية عن الأسئلة الفرعية وهي تحتمل الصواب والخطأ:

*-تعتبر الظروف التي يعيشها الفرد في دولته الأصل هي أهم دافع على هجرته وعلى رأسها الفقر والبطالة.

*-التنمية الاقتصادية في الدول الأصل تتقهقر وتتراجع بسبب الهجرة الدولية وهذا دليل على أن لهذه الأخيرة أثار سلبية على هذه الدول.

*-تعتبر تحويلات المهاجرين مصدر سيولة دائمة إذا تم حسن استغلالها في الدول التي تستقبلها،كما يمكنها أن تسهم في التنمية الاقتصادية لهذه الدول.

*-تحويلات المهاجرين المتدفقة إلى الدول العربية محل الدراسة ليس لها اثر على عملية التنمية الاقتصادية لأنها تستغل في اغلبها في المصاريف اليومية.

4- أسباب اختيار الموضوع:

إن اختيارنا لهذا الموضوع جاء نتيجة لعدة أسباب دفعتنا لانجازه ، والتي يمكن أن نوجزها فيما يلي:

المبررات الموضوعية:

*-الاهتمام المتزايد بتحويلات المهاجرين من طرف الدول المتقدمة والإجراءات التي قامت بها من اجل التقليل من تدفقها إلى الخارج كالضرائب والرفع من تكاليف عمليات التحويل وخاصة في القنوات الرسمية كالبنوك وشركات التحويل.

*- عجز المصادر التقليدية التي تعتمدها الدول العربية لتمويل مشاريعها التنموية وتفطنها لأهمية التحويلات التي يرسلها المهاجرون إليها كمصدر متجدد ومتنامي للسيولة، ومن ثم بداية سعيها نحو حسن استغلالها وترشيده والعمل على إيجاد الطرق التي تزيد من حجم هذه الأموال واستغلالها في المجالات التنموية الضرورية.

*-غياب سياسات مدروسة لإتباعها من طرف الدول العربية في مجال اجتذاب تحويلات المهاجرين والاهتمام أكثر بمهاجريها في الدول الأخرى.

المبررات الذاتية:

*-رغبة منا اكتشاف حجم تحويلات المهاجرين إلى الدول العربية ومعرفة أين تصرف هذه الأموال وما هي القيمة المضافة التي يمكن أن تحدثها في هذه الدول .

*-تحفيزات المشرف لتناول هذا الموضوع حيث يعتبر موضوع الساعة في أوساط الباحثين .

5-أهمية الدراسة:

تعتبر دراسة تحويلات المهاجرين ودورها في التنمية الاقتصادية من أهم القضايا التي يجب الوقوف عندها ففي الوقت الذي تعاني دول عربية من نقص في مصادر التمويل أو تعدده ،نجد بعض الدول العربية تتصدر قائمة الدول المستقبلة لتحويلات المهاجرين ، ولكن هذا المصدر غير مستغل استغلالا امثلا .

كما تتجلى أهمية الدراسة في تسليط الضوء على الدور الذي تلعبه تحويلات المهاجرين في تحسين الظروف الاجتماعية للأفراد المستقبلين لها وكذا الظروف الاقتصادية لهم من خلال إتاحة الفرص لهم بإنشاء المؤسسات الخاصة بهم ،والإلمام بالعوائق التي تعيق تدفقات هذه الأموال إلى الدول العربية،والتي قد تسمح بفتح آفاق جديدة للبحث والدراسة.

6-أهداف الدراسة:

يهدف البحث إلى الإجابة على الإشكال المطروح والمتمثل في معرفة واقع تحويلات المهاجرين العرب و أهم أوجه استخدامها في الدول المستقبلة لها، ويمكننا تلخيص الأهداف في:

الأهداف النظرية:

- توضيح ماهية كل من الهجرة والتنمية الاقتصادية والتركيز أكثر على تحويلات المهاجرين من خلال التطرق إلى مختلف النقاط المتعلقة بهذه الأخيرة من ضبط لمفهومها وتقيدها في ميزان المدفوعات.
- التعرف حجم تدفقات تحويلات المهاجرين إلى الدول العربية و ما هي العوامل التي تتحكم في تدفقها.
- التعرف على أهم مجالات استخدام تحويلات المهاجرين المتدفقة إلى الدول العربية.

الأهداف التطبيقية:

-التعرف على حجم تدفقات تحويلات المهاجرين الداخلة والخارجة في كل دولة محل الدراسة ومن ثم إجراء مقارنة بينها وكذا تحديد العوامل التي تتحكم في تدفقها.

-التعرف على أهم الآثار التي تخلفها تحويلات المهاجرين في المؤشرات الاقتصادية المهمة في الدول محل الدراسة.

- التعرف على أهم مجالات استخدام تحويلات المهاجرين المتدفقة إلى الدول محل الدراسة وتبيان أوجه الاختلاف في الاستخدام في كل دولة.

- التطرق إلى أهم مجالات الاستثمار التي توجه إليها تحويلات المهاجرين المستقبلة من طرف الدول محل الدراسة.

7-الدراسات السابقة:

إن موضوع تحويلات المهاجرين في الدول العربية وعلاقته بالتنمية الاقتصادية في الدول المستقبلة لم يحظى بالاهتمام اللازم لذلك فان معظم المراجع جاءت شحيحة من حيث الإحصائيات الحديثة وخاصة عن مجالات استخدام التحويلات في الدول العربية وعلى العكس فإننا نجد عدة مصادر لتطور حجم تدفقات تحويلات المهاجرين للدول في العالم وبالأخص الدول العربية.

أما فيما يخص الدراسات السابقة فانه تم الاعتماد على:

1-دراسة محمد الخشاني، محمد بن سعيد(الجمعية المغربية للدراسات والأبحاث حول الهجرة،2010)تحت عنوان: التحويلات المالية للمهاجرين وأثرها على التنمية في بلدان المشرق العربي الأربعة :سوريا، لبنان، الأردن ومصر، وهذه الدراسة تطرقت إلى أهم التطورات في حجم تحويلات المهاجرين في الدول الأربعة ، وكذا أهم المؤشرات الاقتصادية التي أثرت عليها تدفقات تحويلات المهاجرين.

وقد توصلت الدراسة إلى أن الدول العربية الأربعة تقريبا تحويلات المهاجرين فيها تتأثر بنفس العوامل الخارجية، أما بالنسبة لمجالات استخدامها فمتشابهة تماما.

2-دراسة مأمون صيدم (الأردن،2007)، تحت عنوان: تقرير حول تحويلات العاملين الأردنيين في الخارج، حيث تطرق الباحث إلى حجم التحويلات الداخلة إلى الأردن والخارجة منها واهم الدول التي ترسل إليها التحويلات من الأردن وبالمقابل أهم الدول التي ترسل منها تدفقات المهاجرين إلى الأردن.

3-دراسة علا الخواجة(جامعة القاهرة، أبريل،2007)، تحت عنوان: الدور الاقتصادي لتحويلات المهاجرين "بالتطبيق على دول شمال أفريقيا"، ورقة مقدمة لندوة"المغتربون العرب من شمال إفريقيا في المهجر الأوروبي"، حيث تطرق الباحث إلى اثر تحويلات المهاجرين على المؤشرات الاقتصادية للدول المستقبلة لتحويلات المهاجرين.

وقد توصلت الدراسة إلى أن دول شمال إفريقيا ترسل أعدادا كبيرة من المهاجرين وبالمقابل تستقبل أحجام قليلة من التحويلات وذلك راجع إلى الهجرة غير الشرعية المتفشية بين الأفراد في هذه الدول.

من خلال الدراسات السابقة نلاحظ انه يوجد نقص في إحصائيات حديثة عن مجالات استخدام تحويلات المهاجرين وقد اقتصرت الدراسات على حجم تحويلات المهاجرين والعوامل المؤثرة على حجمها .

8-حدود الدراسة:

بغية تحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن الأسئلة المطروحة قمنا بوضع المحددات التالية والتي توضح الإطار العام الذي تسير عليه الدراسة، وهذه المحددات هي:

الحدود العلمية للموضوع:

- إن دراستنا هذه تندرج ضمن تحويلات المهاجرين التي تعتبر الهجرة الدولية أساسا لها ، ولهذا تم التركيز على كل النقاط التي تخصها من كيفية تقييدها في ميزان المدفوعات، أنواعها، القنوات المتبعة في تدفقها.
- تسليط الضوء على أهم مجالات استخدامها في الدول العربية المستقبلة لها ،ومعوقات تدفقها إليها.
- ونظرا لتعدد وتداخل فوائد الهجرة الدولية ، اقتصرت دراستنا على أهم سيمة ملموسة في الهجرة الدولية وهي التحويلات التي يرسلها المهاجرين إلى دولهم الأصل وبالأخص التحويلات المالية وتأثيرها على هذه الدول.

البعد المكاني والزمني:

في الجانب التطبيقي حصرنا حدود الدراسة المكانية في الدول العربية التالية: الأردن، مصر، لبنان، سوريا، اليمن، وذلك راجع إلى أن الدول الأربعة الأولى تصنف من بين أهم الدول العشرين المستقبلة لتحويلات المهاجرين في العالم ، أما بالنسبة لليمن فان توفر الإحصائيات عن مجالات الاستخدام لهذه التدفقات قد شجعنا على اختيارها من ضمن الدول المختارة للدراسة، أما فترة الدراسة كانت بين 2000-2010، وذلك راجع إلى ما عرف العالم من أحداث في هذه المرحلة والتي تبقى خالدة في الذاكرة وقد مست كثيرا المهاجرين وكذلك التأثير على حجم التدفقات المالية للمهاجرين كأحداث 11سبتمبر2001، والأزمة الاقتصادية المالية العالمية لسنة2008 التي أثرت على جميع اقتصاديات العالم.

9- منهج الدراسة:

لمعاجلة الموضوع وللإجابة عن إشكالية بحثنا واثبات صحة أو نفي الفرضيات، اعتمدنا على المنهج الوصفي ويتجلى ذلك في الجانب النظري للموضوع ، من خلال التطرق لمختلف جوانبه من تعريف الهجرة الدولية و ذكر أهم خصائصها و آثارها وكذا تحويلات المهاجرين والتنمية الاقتصادية .

كما اقتضت منا الدراسة استعمال المنهج الاستقرائي بأداته التحليل للجانب التطبيقي، للوقوف على واقع تدفقات تحويلات المهاجرين إلى الدول العربية محل الدراسة محاولة منا إسقاط الدراسة النظرية على الواقع .

وان أدوات الدراسة المستخدمة في هذا البحث تتمثل في:

المسح المكتبي الأكاديمي للأبحاث والدراسات والبيانات السابقة والكتب المتعلقة بالموضوع ، بالإضافة إلى المواقع على شبكة الانترنيت التي تمكننا من العثور على الإحصائيات والأرقام لغرض الاسترشاد بها.

10-تقسيمات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار الفرضيات، فقد جاءت الدراسة في أربعة فصول مع مقدمة عامة وخاتمة، وهذه الفصول هي:

الفصل الأول: ونتناول فيه ماهية الهجرة الدولية من حيث تعريفها، أنواعها، والتطرق إلى واقع الهجرة الدولية، والتركيز أكثر على تحويلات المهاجرين من حيث تعريفها، أنواع وطرق للتحويل التي تسلكها التحويلات من بلد الإرسال إلى بلد الاستقبال.

الفصل الثاني: والذي خصصناه للعلاقة بين الهجرة الدولية والتنمية الاقتصادية وتطرقنا إلى بعض المفاهيم المتعلقة بالتنمية الاقتصادية واهم طرق تمويلها ومعوقاتها في الدول العربية.كما سنتطرق إلى العلاقة الجدلية بين الهجرة الدولية والتنمية الاقتصادية في الدول المستقبلة للتحويلات من حيث التطرق إلى اثر كل واحدة على الأخرى.

الفصل الثالث: و نتطرق فيه إلى الهجرة العربية من حيث تطورها واتجاهاتها...الخ. بالإضافة إلى التركيز على تحويلات المهاجرين العرب ومجالات استخدامها وذلك بتتبع حجم التحويلات المتدفقة إلى الدول العربية المرسلة لها والمستقبلة لها وبعدها التطرق إلى المجالات التي تصرف فيها هذه التدفقات.

الفصل الرابع: سنتناول فيه تبيان واقع تدفقات تحويلات المهاجرين في بعض الدول العربية المختارة محل الدراسة(مصر،الأردن،سوريا،لبنان،اليمن) خلال الفترة2000-2010، وكذا أهم المجالات التي تصرف فيها هذه الأموال سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية .

وفي الأخير ندرج خاتمة للبحث، نقيم من خلالها أهم المجالات التي تستخدم فيها تحويلات المهاجرين إلى الدول العربية ، ونخلص بعدها إلى بعض النتائج والاقتراحات المفيدة لمثل هذه المواضيع، وبغية فتح باب البحث من جديد قمنا بطرح بعض الأفاق المستقبلية في شكل عناوين تصلح لان تكون إشكاليات مواضيع لبحوث مستقبلية.

11-صعوبات الدراسة:

تتمثل أهم الصعوبات التي واجهتنا في إعداد هذا البحث والتي تمثلت في:

الجانب النظري:

*-حداثة الموضوع نسبيا والذي يعد متداخلا وله عدة أراء وامتدادات يصعب التحكم فيها على مستوانا، لأنه فقط تعريف تحويلات المهاجرين غير متفق عليه وكذلك تقييده في ميزان مدفوعات الدول حيث كل دولة تصنفه في جانب معين وذلك راجع إلى اختلاف القوانين والإجراءات القانونية للمهاجرين في الدول .

*-الدراسات الأكاديمية في هذا المجال متوفرة عن الهجرة واستخدام تحويلات المهاجرين ولكن الإحصائيات غير حديثة وهذا ما قد صعب في إيجاد الإحصائيات حديثة في دراسة الحالة.

*-تداخل وتضارب في الإحصائيات عن حجم تحويلات المهاجرين العرب كما أن الشق الثاني والمتمثل في دوره في التنمية الاقتصادية في الدول المستقبلة لهذه التحويلات غير متوفرة وذلك راجع إلى سلوكها القنوات غير الرسمية في حالة التحويل، وكذا صرفها في السوق الموازي.

الجانب التطبيقي:

*-صعوبة إيجاد الدول التي تنطبق عليها الدراسة بسبب عدم نشرها للبيانات الخاصة بتحويلات المهاجرين مثل الجزائر .

*-صعوبة الحصول على بيانات حديثة عن استعمال تحويلات المهاجرين في الدول المختارة للدراسة فاغلب الإحصائيات تتوقف عند سنتي 2005-2006.

الفصل الأول : مدخل إلى الهجرة الدولية وتحويلات المهاجرين.

المبحث الأول:مفاهيم عامة حول الهجرة.

المبحث الثاني:واقع الهجرة الدولية في العالم.

المبحث الثالث: مفاهيم عامة حول تحويلات المهاجرين.

الفصل الأول : مدخل إلى الهجرة الدولية وتحويلات المهاجرين.

تمهيد:

إن من أكثر التدفقات الحساسة بين الدول المختلفة هو تدفق العنصر البشري الذي يعبر عنه بالهجرة الدولية والتي هي عبارة عن ظاهرة قديمة قدم تواجد الإنسان على سطح الأرض وهي متعلقة بالأهداف التي يسعى الإنسان إلى تحقيقها وكذا الأسباب التي تدفعها إليها، فقد بدأت بالبحث عن الأمان والسعي إلى تلبية حاجات الإنسان المختلفة من مأكل ومشرب ...الخ، وسنعرج على انعكاساتها على الدول التي تشملهم هذه الظاهرة سواءا من الناحية الايجابية أو الناحية السلبية، ففي هذا المبحث سنحاول إعطاء مفاهيم عامة حول الهجرة من حيث تعريفها ، أنواعها ،كما سنتطرق أيضا إلى واقع الهجرة الدولية في العالم ككل من حيث أسبابها ونتائجها ومحاولة إعطاء أرقام عنها لتبين حجم الظاهرة ووزنها في مختلف المجالات ، وسنخصص قسما من هذا الفصل للحديث عن تحويلات المهاجرين التي تعتبر من أهم العوائد الملموسة للهجرة الدولية والتي أصبحت تكتسب أهمية كبيرة على المستوى العربي والدولي سواءا من حيث اعتبارها كمصدر للتمويل المتجدد ومصدر لعيش الكثير من الأسر، وسنتطرق إلى أهم الدوافع التي تتحكم في حجم تدفقها إلى الدول الأم.

وسنتطرق إلى كل هذا من خلال هذا الفصل الذي قمنا بتقسيمه إلى ثلاث مباحث هي:

المبحث الأول:مفاهيم عامة حول الهجرة.

المبحث الثاني: تطور الهجرة في العالم.

المبحث الثالث:مفاهيم عامة حول تحويلات المهاجرين.

المبحث الأول:مفاهيم عامة حول الهجرة.

تعتبر الهجرة الدولية من الظواهر الاجتماعية التي حظيت بالاهتمام من قبل الباحثين لما لها من انعكاسات ذات أبعاد متعددة منها ما هو اجتماعي ومنها ما هو اقتصادي بالدرجة الأولى، هذا إلى جانب الانعكاسات الأخرى على الجوانب الديموغرافية والثقافية والسياسية،وسنحاول من خلال هذا المبحث إعطاء بعض المفاهيم المتعلقة بالهجرة والمهاجرين وتبيين أهم أنواع الهجرة الدولية.

المطلب الأول: مفهوم الهجرة.

لقد عرف الإنسان القديم الهجرة ، وشكلت جزءا هاما من حياته على الأرض، بل أنها مثلت دافعا له للحفاظ على حياته، فكان دائم الترحال بحثا عن مقومات الحياة من كلاء وماء وملاذ امن، كما أنها تعتبر من العناصر الرئيسية للنمو السكاني إضافة إلى الخصوبة والوفيات. وان كل شخص ينظر إليها من وجهة نظر خاصة به وسنحاول في هذا المطلب تناول تعريف الهجرة من عدة جوانب وزوايا لنخلص في الأخير إلى إعطاء تعريف شامل لهذه الظاهرة ،كما أننا سندرج أهم التصنيفات التي منيت بها الهجرة حسب عدة معايير قد تختلف من شخص إلى آخر وذلك حسب اختلاف وجهات النظر المتباينة .

أولا: تعريف الهجرة.

ولقد اختلف في تعريف الهجرة لذا سنستعرض أهم التعاريف التي أعطيت لها:

التعريف حسب علم السكان:

*-تعرف الهجرة في علم السكان (الديموغرافيا) بأنها الانتقال - فرديا كان أم جماعيا- من موقع إلى آخر بحثا عن وضع أفضل اجتماعيا أم اقتصاديا أم دينيا أم سياسيا[1].

التعريف حسب علم الاجتماع:

تعرف الهجرة في علم الاجتماع على أنها تبدل الحالة الاجتماعية كتغيير الحرفة أو الطبقة الاجتماعية وغيرها[2].

تعاريف أخرى:

مصطلح" الهجرة الدولية "يشمل طيفا عريضا من حركة المجموعات السكانية، وأسبابها والوضع القانوني للمهاجرين والذي يحدد الفترة الزمنية التي يمكنهم البقاء خلالها في البلد المضيف والوضع الذي يعيشون فيه[3]

*-الهجرة الدولية تعرف بأنها شكل من أشكال التحركات السكانية من مكان إلى آخر، [4]أفرادا وجماعات، بشكل دائم ومؤقت، للبحث عن نمط جديد من أنماط الحياة غير الذي اعتاده السكان في موطنهم الأصلي، مدفوعة بعوامل جذب كوجود الغرض المنشود في البلد المقصود، وعوامل دفع للتخلص من ظروف اقتصادية

---

[1]- أسامة بدير،مقال على الموقع الالكتروني تاريخ الاطلاع:24-12-2010:

.http://www.aldiwan.org/news-action-show-id-357.htm

[2]- نفس المرجع السابق.

[3]- تقرير منظمة الصحة العالمية، **الهجرة الدولية والصحة وحقوق الإنسان**، جنيف، ديسمبر 2003، ص9.

[4]- كاضم حبيب، **الهجرة المغاربية وواقع العنصرية والعداء للأجانب في بعض بلدان الاتحاد الأوروبي**، الكتاب الثاني، 2000.

أو اجتماعية أو سياسية أو إيديولوجية في البلد المهاجر منه [1].

*- تعد الهجرة من أهم العوامل المؤثرة في النمو السكاني، و تعرف بأنها، انتقال الفرد أو الجماعة من مكان إلى آخر، بغرض الاستقرار في المكان الجديد، و يستثنى من ذلك الإقامة المحددة كما في حالات الرحلات الاستكشافية و العلاج و السياحة. ..[2].

ومن خلال ما تم عرضه من تعاريف للهجرة يمكننا إعطاء التعريف التالي:

الهجرة أو الاغتراب * انتقال الأفراد من منطقة ما إلى منطقة أخرى. سواء كان ذلك داخل حدود الدولة، وهو ما يطلق عليه الهجرة الداخلية، أو الهجرة خارج حدود الدولة وهو ما يطلق عليه الهجرة الخارجية. وقد تتم الهجرة بشكل قانوني، أو قد تتم من خلال تسرب المهاجر إلى الدولة المقصودة بطرق غير شرعية[3]، وقد تخص العمال العاديين أو ذو الكفاءات العالية (هجرة العقول) ، كما أنها قد تكون اختيارية نابعة من إدارة الفرد أو إجبارية بسبب ضغط بعض الظروف والعوامل .

كما أنها عملية تتم بتوفر ثلاثة عناصر أساسية على الأقل هي:

-الوطن الأصلي: الذي يرغب المهاجر في الهجرة منه أو يرغم المهجر على مغادرته.

-الوطن الجديد أو البديل أو المستقبل: الذي يرغب المهاجر أو يجبر على الهجرة إليه ويقبل هذا الوطن باستقباله أو عن غير رضا.

-توفر الرغبة والقناعة لدى المهاجر –أو القوة الخارجية أو حتى الداخلية القسرية –على المضي في عملية الهجرة أو التهجير.

ثانيا:أنواع الهجرة.

إن الهجرة تختلف حسب المعيار الذي اتخذ كمقياس للتصنيف ، وفيما يلي سنتطرق إلى أهم المعايير المتبعة في التصنيف بالإضافة إلى أهم الأنواع التي تندرج ضمن كل واحد منها.

1-من حيث الدوافع والمسببات:ويندرج تحتها الأصناف التالية:

---

[1]- علي احمد السقاف، مقال تحت عنوان "**الصعوبات والمعوقات التي تحول دون مساهمة المغتربين في التنمية في اليمن (1)**"، تاريخ الاطلاع:24-12-2010،على الموقع الالكتروني:

http://www.26sep.net/newsweekarticle.php?lng=arabic&sid=47933

[2]- محمد رمضان، **الهجرة السرية في المجتمع الجزائري: أبعادها وعلاقتها بالاغتراب الاجتماعي.** دراسة ميدانية، مجلة علوم إنسانية ،السنة السابعة: العدد 43: خريف 2009 ، على الموقع: WWW.ULUM.NL تاريخ الاطلاع:2011/07/28.

*- كما أننا نسمع في معظم الأحيان عن مصطلح الاغتراب Aliénation، والذي ظهر لأول مرة عام 1837 في كتابات "**Falret**" ليدل به على مظاهر الاضطراب العقلي، ووظف فيما بعد في مجال علم الاجتماع و الفلسفة و علم النفس الاجتماعي، ويفيد المعنى الأول لهذه الكلمة التي اشتقت من الكلمة اليونانية persona على معنى نقل الملكية من شخص إلى آخر إكراها. انظر: محمد رمضان، نفس المرجع السابق.

[3]- عبد الفتاح العموص، **المحددات النظرية للهجرة الخارجية في البلدان المتوسطية: إشارة للبلدان المغاربية**، هجرة السكان،. تونس.تاريخ الاطلاع:12-12-2010على الموقع:

http://www.almaktabah.net/vb/showthread.php?p=119886

أ-هجرة اختيارية:ويعرف هذا النوع من الهجرة على انه:

"الهجرة التي يتم فيها عملية الانتقال من بلد المنشأ إلى بلد المقصد وفق اتخاذ المهاجر لقرار بكل حرية وبدون أي ضغط أو إكراه"[1]، أي أنها تندرج ضمن التطلعات والبحث الفردي عن الأفضل[2].

ب-الهجرة الإجبارية (القسرية، أو التهجير): وهي نوع من أنواع الهجرة التي تتم من خلال تأثير العوامل والظروف التي يعيشها المهاجر وتعرف على أنها: تلك الهجرة التي تتم بفعل قوة خارجية على غير إدارة الأفراد أو الجماعات بمختلف فئاتها وشرائحها مغادرة أوطانهم الأم[3]، **أو** هي التي يتم فيها انتقال الأشخاص مدفوعين بعناصر إكراه أو تهديد للحياة وسبل المعيشة[4].كما يطلق عليها اسم الهجرة الاضطرارية (اللاجئون وملتمسو اللجوء) وذلك نتيجة للإكراه، أو العنف، أو أسباب سياسية أو بيئية قهرية، أو أشكال أخرى من الكرب، بدلا من أن تنجم عن قرار طوعي[5].

2-من حيث الأمد(المدة): فيمكننا رصد نمطين من الهجرة هما:

أ- الهجرة الدائمة أو النهائية: وهي تلك الهجرات التي يكون غرضها الاستقرار النهائي والحصول على جنسية ذلك البلد،والتي يقرر فيها الفرد الإقامة الدائمة ,بغض النظر عن الأسباب الكامنة وراء تلك الهجرة[6]، وهي تعد من أكثر الهجرات خطورة[7].

ب-هجرة مؤقتة.وهي الهجرة التي قد تكون ليوم واحد أو شهر أو سنة ، أي يهاجر الأفراد لفترة زمنية محددة ثم يعودون إلى أماكن إقامتهم، وقد تكون الهجرة لفترة طويلة من الزمن سنة أو أكثر وقد تصل في بعض الأحيان 20سنة ولكنها لا تنتهي بالاستقرار النهائي [8]، وذلك بهدف التحصيل العلمي أو لتحسين المستوى المعيشي .... ،ومن بين أهم أنواعها:

- الهجرة الموسمية: حيث ينتقل الإنسان إلى مكان وبلد آخر لموسم معين ,لأسباب كثيرة[9] ,بما فيها العمل الموسمي في الزراعة مثلا ,ثم العودة منها ثانية إلى الوطن[10].

---

[1]جون لوي فيل، يوروميد للهجرة 2، **الهجرة النسائية بين دول البحر المتوسط والاتحاد الأوروبي**،2011، ص37.

[2]مؤسسة فلسطين الدولية، **هجرة العقول العربية**، **المطبعة الوطنية**، الأردن،2008، ص11.

[3]- نفس المرجع السابق.

[4]جون لوي فيل، نفس المرجع السابق.

[5]- ثريا احمد عبيد، **حالة سكان العالم 2005-عبور إلى الأمل ،النساء والهجرة الدولية**، صندوق الأمم المتحدة للسكان،ص5.

[6]- كاضم حبيب، مرجع سبق ذكره ، ص8.

[7]- مؤسسة فلسطين الدوليةمرجع سبق ذكره، ص11.

[8]- محمد رشيد الفيل، الهجرة وهجرة الكفاءات العلمية العربية والخبرات الفنية أو النقل المعاكس للتكنولوجيا، دار مجدلاوي،عمان،الأردن،الطبعة الأولى،2000،ص ص32،31.

[9]- فتحي محمد أبو عيانة ،**دراسات في علم السكان**،دار النهضة العربية للطباعة والنشر،بيروت،الطبعة الثالثة،2002، ص150.

[10]مؤسسة فلسطين الدولية، مرجع سبق ذكره، ص11.

-الهجرة المؤقتة الطويلة:وتكون مدتها أكثر من 10سنوات مثل الهجرة بين الأقطار العربية كهجرة العمال من سوريا ومصر والأردن مثلا إلى ليبيا ودول الخليج العربي. [1]

3-حسب المكان: إن تحديد نوع الهجرة من حيث المكان تأخذ بعين الاعتبار المكان الذي يقيم فيه المهاجر والمكان الذي يقصده ونجد حسب هذا المعيار نوعين هما:

أ-الهجرة الداخلية: ونعني بها انتقال الأفراد من الريف إلى المدن في الدولة نفسها نتيجة لعوامل الجذب القوية في المدن كتوفر الخدمات المختلفة التعليمية والصحية والاجتماعية والترفيهية[2] والاهم من ذلك هو توفر فرص العمل[3].

ب-الهجرة الخارجية(الدولية): هي الهجرة التي أن تكون من بلد إلى أخر ,أو من إقليم إلى آخر أو من قارة إلى أخرى. [4] وفي هذه الحالة الهجرة قد تكون الدوافع اقتصادية، أو سياسية[5].

4-حسب التقنين:ويشتمل هذا النوع على:

أ-الهجرة المقننة(النظامية، الشرعية):تحدث الهجرة الشرعية في الدول التي تسمح نظمها القانونية باستقبال الأجانب، و تتم عن طريق الدخول من الأماكن المحددة سواء كانت عن طريق البر،الجو أو البحر لإقليم الدولة. و تشترط الدول لدخول أراضيها أو الخروج منها، تقديم جواز سفر، ساري المفعول و صادر عن السلطات المختصة أو وثيقة سفر تقوم مقام الجواز مع احترام مبدأ المعاملة بالمثل بخصوص التأشيرات. [6]

كما تعرف على أنها الهجرة التي تتم وفق إجراء لطلب استخراج تصريح يتيح لرعايا دولة الإقامة والعمل بشكل شرعي على ارض دولة أخرى،[7] وتنظم هذه الهجرة من خلال اتفاقيات ومعاهدات ثنائية بين دولتين.

ب-الهجرة غير المقننة(غير النظامية، غير الشرعية): في معناها العام هي التسلل عبر الحدود البرية و البحرية، و الإقامة بدولة أخرى بطريقة غير مشروعة. و قد تكون الهجرة في أساسها قانونية و تتحول فيما بعد إلى غير شرعية، و هو ما يعرف بالإقامة غير الشرعية[8]، و تتضمن الهجرة غير الشرعية في مضمونها الهجرة السرية، و

---

[1]- إبراهيم احمد سعيد،**أسس الجغرافيا البشرية والاقتصادية**،منشورات جامعة حلب1997،ص85.

[2]- محمد رشيد الفيل،مرجع سبق ذكره،ص43.

[3]- نوال نعمة، **الزراعة والهجرة من الريف الى المدينة في الدول النامية**، ورقة مقدمة في منتدى السياسات الزراعية، دمشق 12 ديسمبر 2004،ص4.

[4]- كاضم حبيب، مرجع سبق ذكره،ص9.

[5]- علي احمد السقاف، مرجع سبق ذكره.

[6]- محمد رمضان، مرجع سبق ذكره.

[7]جون لوي فيل، مرجع سبق ذكره، ص39

[8]- محمد رمضان، مرجع سبق ذكره.

تعني الاجتياز غير القانوني للحدود، دخولا أو خروجا من التراب الوطني للدولة، وقد باتت ظاهرة عالمية، إذ تصنف في المرتبة الثالثة تبعا لخطورتها الإجرامية بعد المتاجرة بالمخدرات و الأسلحة، و قد تفاقمت في السنوات القليلة الماضية ، وما حفز عليها هو ظهور تنظيمات و عصابات إجرامية مختصة تعرف بشبكات الهجرة السرية*.

وتعد الهجرة السرية أو غير القانونية من بين أهم الظواهر التي تنتشر في الدول الإفريقية والعربية خاصة دول شمال إفريقيا وعلى رأسها الجزائر وتونس وليبيا والمغرب ، حيث يهاجر الأفراد في شكل جماعات سرا وفي الليل عبر البحر عن طريق قوارب صغيرة أو كما يسميها البعض قوارب الموت والتي تتسع ل10حتى 20شخصا، وقد وصل عدد المهاجرين السريين في أميركا ما يقارب 11 مليون مهاجر وفي الاتحاد الأوروبي يقدر عددهم بين 3 و6 ملايين يزدادون ما بين 350 و500 ألف سنويا....

وقد بينت دراسة نشرت في صيف 2007 ببريطانيا بمناسبة الشروع في تسوية وضع نصف مليون مهاجر سري إليها، أن هذا الإجراء من شأنه أن يدعم اقتصاد البلد بنحو 1.47 مليار يورو سنويا، في حين أن طردهم يكلف 6.9 مليارات يورو[1].

وقد أثبتت إحصائية عام 2007 أن العدد الإجمالي لعدد المهاجرين الذين وصلوا من القرن الإفريقي إلى السواحل اليمنية هو 29330 شخص وقد ازداد معدل الهجرة بشكل كبير وخصوصا خلال الأربعة الأشهر الأولى من عام 2008 حيث بلغ عدد المهاجرين الواصلين إلى السواحل اليمنية حوالي 73361 شخص.[2]

بالإضافة إلى الأصناف السابقة يمكننا إدراج الأنواع التالية من الهجرة:

1-**اللجوء :** إن ظاهرة اللجوء هي عبارة عن هجرة الأفراد هجرة نهائية عن البلد الذي يعيشون فيه إلى دول أخرى وذلك راجع إلى عدة أسباب كالاضطهاد، والتمييز العنصري، المتابعات القضائية....، ويكون ذلك من خلال التخلي عن الجنسية الأصلية والتحلي أو اكتساب جنسية الدول الموفدة أي المستقبلة لهم.

و تبقى مسألة اللجوء أمرا عويصا على الحل في ظل انتشار الهجرة، فقد واجهت الوكالة العليا للاجئين عام

---

*- **شبكة الهجرة السرية** هي جمعية مهيكلة لعصابة أشرار، عادة ما تكون متدرجة و أحيانا مقطوعة فيما بينها، تقوم بتنظيم و تسهيل استدراج و توجيه مهاجرا أو عدة مهاجرين سريين من بلد إلى آخر، غالبا ما تكون مقابل مبالغ مالية، و أحيانا مقابل قيم أخرى .

وقد عرفها دوجلاس ماسي (Douglas Massey) : "بأنها مجموع الصلات المتبادلة بين الأفراد التي تربط المهاجرين والمهاجرين المستقبلين وغير المهاجرين في مساحات المنشأ والمقصد وذلك عبر صلات القرابة والصداقة واصل اجتماعي مشترك".

وتتمثل وظيفة هذه الشبكات في تقديم فرص ووسائل للتكيف للمهاجرين.

انظر: لوي فيل، مرجع سبق ذكره، ص ص37-38.

[1]- الصديق عبدالله ،**هجرة البشر وهجرة الكلمات** ، الحياة - 08/09/23// في 24سبتمبر 2008، تاريخ الاطلاع07-05-2011.

[2]- علي احمد راصع، **الهجرة غير الشرعية من القرن الإفريقي إلى اليمن وأثرها على المنطقة**، ورقة عمل مقدمة لندوة الفرص والتحديات في الهجرة الدولية ،ص2.

1990 ما قدرته بنحو17 مليون لاجئ داخل وخارج بلدانهم، ارتفع هذا الرقم بعد 10 سنوات إلى 22.3 مليونا، وقد وصل عددهم في سنة 2005 إلى 12.7مليون لاجئ.[1]،كما أن وكالة غوث اللاجئين تحدثت عن نحو 40 مليون لاجئ في العام 2007 بزيادة 14% عن سنة 2006 [2]، وفي سنة 2008 كان هناك ما يقارب 14 مليون لاجئ [3]وفقا لما أوردته اللجنة العليا للأمم المتحدة ومكتب الإغاثة للاجئ الفلسطيني وهو ما يقارب 7% من المهاجرين على المستوى الدولي. وقد شكل اللاجئون وطالبوا اللجوء ما يصل إلى 16.3 مليون ، أي ما نسبتهم 8% من عدد المهاجرين النازحين على مستوى العالم في سنة2010[4].

والملحق رقم (01) يبين عدد اللاجئين في الدول العربية لسنة 2010.

2-هجرة العقول البشرية(الكفاءات):

إن مصطلح هجرة العقول، أو نزيف العقول، أو هجرة الكفاءات، أو النقل العكسي للتكنولوجيا هي مرادفات لمعنى واحد هو هجرة العقول البشرية، وهو مصطلح ابتدعه البريطانيون لوصف خسائرهم خلال السنوات الأخيرة من العلماء والمهندسين والأطباء بسبب الهجرة إلى خارج بريطانيا وخاصة إلى الولايات المتحدة.

وبناءا على ذلك فانه هناك العديد من التعريفات الخاصة بهذه الظاهرة تختلف في الألفاظ ولكنها تتفق في المضمون، فمنها على سبيل المثال:

هجرة العقول البشرية هي:"غياب العناصر البشرية الحيوية واللازمة لتحقيق العمليات الشاملة لمجتمع من المجتمعات في فترة زمنية محددة من حياته وهذا الغياب يؤدى إلى الهجرة أو الامتناع عن العودة بعد قضاء الفترة الزمنية، ويندرج ذلك تحت أصحاب الكفاءات العقلية النادرة والخبرات العلمية العالية المستوى والمهارات الدقيقة التي يشكل غيابها خطورة على حياة المجتمع في حاضره ومستقبله" . [5]

بينما تعرف منظمة اليونسكو هجرة العقول بأنها: "نوع شاذ من أنواع التبادل العلمي بين الدول يتسم بالتدفق في اتجاه واحد ناحية الدول المتقدمة، أو ما يعرف بالنقل العكسي للتكنولوجيات".[6]

---

[1]- ثريا احمد عبيد، مرجع سبق ذكره،ص10.

[2]- فيوليت داغر، **الهجرة.. إشكاليات وتحديات.. فرنسا نموذجا**، ملخص عن الكتاب،الناشرون أوراب، الأهالي، اللجنة العربية لحقوق الإنسان ، الطبعة: الأولى ،2008.

[3]- جون لوي فيل، مرجع سبق ذكره، ص314.

[4]البنك الدولي، **كتاب حقائق عن الهجرة والتحويلات** ، الإصدار الثاني،2011. على الموقع:

www.worhdbank.org/prospects/imigrationandremittances

[5] - نادر الفرجاني، **هجرة الكفاءات من الوطن العربي في منظور إستراتيجية لتطوير التعليم العالي** ، مركز المشكاة للبحث ، القاهرة ،سنة2001

[6]- أحمد محمد الخالدي، **هجرة العقول البشرية : المفهوم ــ الأسباب**، على الموقع:

http://www.manhal.net/articles.php?action=show&id=1415

ومنهم من عرف نزيف العقول أو هجرة العقول بأنها: "تفضيل المتخصصين من حملة الشهادات العليا المدعومة بالذكاء الوقاد العيش والعمل في بلدان أجنبية وفي خدمة شعوب من غير شعوبهم الأمر الذي يعني هدر الجهود وتبديد الأموال الهائلة التي خصصتها أوطانهم لهم كي يتحولوا من أشخاص عاديين إلى علماء وأطباء وأساتذة بالمستوى الذي يؤهلهم للعمل ليس في بلدانهم ولكن في مجتمعات يعدونها أرقى أو أفضل من مجتمعاتهم".[1]

كما يعرفها البعض الأخر بأنها: "الهجرة الدائمة للكفاءات أو الفئات الأكثر تعليما وتأهيلا عادة خريجي التعليم العالي وما فوقه إلى خارج أوطانهم بحثا عن فرص أوسع في مجال تخصصاتهم أو عن بيئة مجتمعية أكثر جاذبية ومستوى معيشة أفضل لها ولأسرها".[2]

*-تعتبر هجرة الكفاءات والخبرات أو ما اصطلح على تسميته " هجرة الأدمغة " أو هجرة العقول واحدة من أكثر المشكلات حضورا على قائمة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي تعاني منها البلدان النامية[3]، وتمثل هذه المشكلة، بالنسبة للبلدان العربية جرحا نازفا يثخن الجسد العربي، وتقف حاجزا كبيرا في طريق التنمية العربية من خلال استتراف العنصر الأثمن ، والثروة الأغلى من بين العوامل الضرورية للنهوض بتنمية حقيقة متينة الأسس، قابلة للتطور والاستمرار .

من خلال هذه التعاريف ندرج التعريف التالي:" هجرة الكفاءات البشرية أو العقول البشرية أو النقل العكسي للتكنولوجيا هي نقل مباشر لأحد عناصر الإنتاج وهو العنصر البشرى المثقف والمتعلم والكفء.

ولقد احتلت الجزائر المرتبة الأولى في الدول العربية من حيث هجرة الأدمغة والكفاءات ب215347 كفاءة علمية، يليها المغرب ب117 كفاءة ثم مصر ب147835 كفاءة، فلبنان ب110898 كفاءة، وفي المرتبة الثامن جاءت الأردن ب26640 كفاءة، ثم السودان ب17066 كفاءة.وجزر القمر ب1901كفاءة، وجيبوتي ب1592كفاءة، وقطر ب1465كفاءة وأخيرا سلطنة عمان ب1012 كفاءة علمية مهاجرة إلى الخارج.[4] للمزيد من التوضيح أكثر انظر الملحق رقم **(02) .**

---

[1] - منى محمد الحسيني عمار، **هجرة العقول البشرية من الدول العربية إلى الدول المتقدمة" الأسباب والنتائج"**،* دراسة خاصة عن مصر*، جامعة الأزهر ،ص5.

[2] - أشرف العربي ،**نحو بيئة جاذبة لرأس المال البشرى في ظل اقتصاد المعرفة** ، بحث منشور بمجلة اقتصاد المعرفة ، مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، جامعة القاهرة ، سنة2006 ،ص186.

[3] - مذكرة الأمانة العامة حول **جوهر الأدمغة العربية وضع سياسة واضحة لاستيعاب الكفاءات العربية و الحد من هجرتها إلى الخارج الاتحاد البرلماني العربي** - الأمانة العامة المؤتمر العاشر للاتحاد الخرطوم 9 - 11 / 2 / 2002، البند 7 / 10 ، مجلة الاتحاد، مجلـــــة البرلمـــــان العـــــربي ، السنة الثانية والعشرون - العدد الثاني والثمانون: كانون أول/ديسمبر 2001.
http://www.arab-ipu.org/publications/journal/v82/memobrain.html
تاريخ الاطلاع:28-07-2011.

[4]- جمال وهبي، **دراسة صادرة عن إدارة السياسات السكانية والهجرة بالقطاع الاجتماعي في جامعة الدول العربية**، استعرضها الاجتماع الأول لوزراء الهجرة العرب: 18فيراير2008،جريدة المساء-العدد 446-الاثنين 25 فبراير2008.

المطلب الثاني: مفاهيم عامة حول المهاجر.

يعتبر المهاجر العنصر الفاعل الأول في ظاهرة الهجرة الدولية وأساسها فهو الذي يجسدها ويمر بكل مراحلها وخطواتها لهذا ارتأينا أن نسلط الضوء عليه في هذا المطلب من حيث تعريفه والتطرق إلى الصفات التي تميز غالبية المهاجرين.

أولا:تعريف المهاجر:

إن المهاجر ينظر إليه بوجهات نظر مختلفة وذلك حسب القوانين السائدة في الدول والعادات والأعراف الاجتماعية المتعارف عليها في الدول ،وفيما يلي سنحاول إعطاء مفهوم للمهاجر بعد استعراض مجموعة من التعاريف.

*- المقصود بالمهاجر، هو الشخص الذي يقيم بشكل مستمر في دولة أخرى أو في إقليم آخر لمدة أكثر من سنة، أو الذي أعلن عندما دخل الحدود عن نيته في البقاء لمدة أكثر من سنة .[1]

*-المهاجر الدولي "وهو أي شخص يغير بلد إقامته المعتادة ،والمقصود ببلد الإقامة المعتاد لأي شخص هو البلد الذي يعيش فيه أو يقضي عادة فيه فترة الراحة اليومية، والسفر المؤقت إلى الخارج لأغراض الترويح عن النفس أو لقضاء العطلة أو الأعمال أو العلاج الطبي أو الحج الديني لا يترتب عليه حدوث تغير في الإقامة المعتادة".[2]

*- المهاجرين هم جميع الأفراد الذين يعيشون في بلدان غير مكان ولادتهم الأصلي.[3]

أو هم الأشخاص الذين ينتقلون بين دول المنشأ ودول المقصد.[4]

*-ينطلق التباس الاختلاف في تعريف المهاجر من عدم وجود تعريف موحّد له في العالم، ففي سورية مثلا المهاجر يحتسب في بلد الاستقبال مواطنا بعد حصوله على جنسية البلد المستقبل (المعيار هنا هو الجنسية). وبالتالي، تختلف تقديرات المهاجرين بين دول الإرسال ودول الاستقبال اختلافا كبيرا.[5]

ومن خلال هذه التعاريف المتطرق إليها نجد أن هناك صعوبة كبيرة من الناحية الإحصائية في تعريف المقصود ب«المهاجر»، ولذلك اتفق الديموغرافيون على أن المهاجر هو الشخص الذي يقيم بشكل مستمر في دولة أخرى أو في إقليم آخر لمدة أكثر من سنة، أو الذي أعلن عندما دخل الحدود عن نيته في البقاء لمدة أكبر.

---

[1] El-sakka,macroeconomic,opcit.

[2] -شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة ،إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية،على الموقع:
http ;//unistats.un.org/unsd/cdb/cdb-dict-xrxx.asp ?def-code=336.

[3] - محمد ديتو، **إدارة سياسات العمالة المهاجرة في دول مجلس التعاون الخليجي مخاطر وفرص**، اجتماع الخبراء حول الهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية: التحديات والفرص،15-17ماي - 2006 بيروت، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية ،لغربي آسيا – الإسكوا،ص11

[4] جون لوي فيل، مرجع سبق ذكره، ص36.

[5] - رزاق سرياني،**الهجرة**، تاريخ الاطلاع:29-12-2010.على الموقع الالكتروني:
http://www.terezia.org/section.php?id=2151 تاريخ الاطلاع:24-12-2010

ثانيا: أنواع المهاجر:

يمكننا أيجاد مجموعة من أنواع المهاجرين وذلك حسب وظيفتهم أو حسب وضعيتهم القانونية أو حسب كفاءتهم ويمكننا إيجاد الأصناف التالية:

1-حسب وظيفتهم:حسب هذا المعيار نجد النوع التالي:

***-المهاجرون الاقتصاديون:** يتضمن هذا المصطلح الأفراد التي تكون دوافعهم من الهجرة اقتصادية بحتة وهو يشير إلى العمالة المهاجرة[1]،وهجرة رجال الأعمال والأيدي العاملة[2].

2-حسب كفاءتهم العلمية:نجد:

***-العمال المهاجرون:** وهم بصفة عامة يمثلون الفئة الغالبة بين المهاجرين، وقد قامت الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد عائلاتهم بتعريف العامل المهاجر على انه" الشخص الذي سوف يلتحق أو التحق ، أو كان قد التحق بنشاط ذي اجر مدفوع في احد البلدان التي لا ينتمي إليها".[3]

***-المهاجر الماهر:**هو العامل الذي لديه مهارات ويمنح معاملة تفضيلية بشان القبول للدخول للدولة المضيفة وبالتالي هو يخضع لقيود اقل بشان طول الزيادة و لم يشمل أسرته .[4]

***-هجرة العقول** : وتتمثل هجرة العلماء وأساتذة الجامعات والمهندسين والأطباء والأيدي العاملة الماهرة.[5]

3-حسب اتخاذهم لقرار الهجرة:نجد من خلال هذا المعيار الأنواع التالية للمهاجرين:

***-اللاجئ:** هو ما تعرفه اتفاقية عام 1951 الخاصة بحماية اللاجئين على انه الشخص الذي هاجر" بسبب خوف متأصل له أساس معترف به، وبسبب تعرضه للاضطهاد لأسباب خاصة بالعنصرية أو الديانة أو الجنسية أو العضوية في إحدى المجموعات الاجتماعية أو السياسية، ويعيش خارج بلده الأصلي ولا يمكنه، أو لا يرغب بسبب خوفه هذا، من أن يضع نفسه تحت حماية هذا البلد" .[6]

---

[1]-مهدية سردون ،**إشكالية انتقال رأس المال البشري العربي البيني في ظل إمكانيات التكامل الاقتصادي العربيين** ،مذكرة ماجستيير في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 2009-2010-ص3.

[2]مؤسسة فلسطين الدولية، مرجع سبق ذكره، ص18.

[3]- تقرير منظمة الصحة العالمية، **الهجرة الدولية والصحة وحقوق الإنسان**، جنيف، ديسمبر 2003، ص30.

[4] :*castles ,**les migrations internationales au debut du 21siécle** :tendances et problémes mondiaux ; revue internationale des sciences sociales :n°165 ,septembre 2000.p21.*

[5]مؤسسة فلسطين الدولية، مرجع سبق ذكره، ص18.

[6]- تقرير منظمة الصحة العالمية، مرجع سبق ذكره، ص30.

***- العابر للحدود :** هو الشخص الذي ترك بلده بشكل إجباري أو اختياري حتى يذهب إلى بلد من اختياره دون أن يدعى إليه وهذا بالمرور بدول أخرى مختلفة، ويتم التسلل عبر الحدود في ظروف بعيدة كل البعد عن الهجرة الطبيعية.[1]

***-المهاجرين الطوعيين والمجبورين:** وهنالك أيضا فرق بين المهاجرين" الطوعيين "والمهاجرين المجبورين " فالمهاجرون الطوعيون هم الذين قرروا الهجرة بمحض إرادتهم على الرغم من أن الدافع وراء الهجرة قد يكون ضغوطاً اقتصادية شديدة أو غيرها. ويشمل هذا العمال المهاجرين وأفراد العائلات الذين يهاجرون للم شمل العائلة والطلبة الأجانب .أما الهجرة الجبرية فتشير إلى حركة اللاجئين والتنقلات الداخلية للسكان بسبب الصراعات، بالإضافة إلى من يضطرون إلى الانتقال بسبب الكوارث الطبيعية أو البيئية، أو بسبب الكوارث الكيميائية والنووية، أو بسبب المجاعات أو مشروعات التنمية.[2]

4-حسب وضعيتهم القانونية: ونجد حسب هذا المعيار النوعين التاليين:[3]

***-المهاجرون الشرعيون :**فالمهاجرون المنتظمون أو الموثقون هم من يدخلون إلى البلدان المضيفة أو البلدان التي يقفون فيها بصورة مؤقتة بطريقة معترف بها، ويكون محل إقامتهم ومكان عملهم إذا أمكن، معروفا ومصرحا به من سلطات الهيئات الرسمية في البلد.

***-المهاجرون غير الشرعيين:** المهاجرون غير المنتظمين أو غير الموثقين أحيانا يشار إلى وضعهم بصورة غير صحيحة على أنه هجرة أو توطن" غير قانوني"، وهم كل من دخل البلد المضيف بدون ترخيص رسمي أو مكث في البلد فترة أطول من الفترة المصرح بها ، وهم على سبيل المثال، الزوار أو السياح أو الطلبة الأجانب، أو العمال بعقود مؤقتة.

5-حسب مدة إقامتهم: ونجد من خلال هذا التصنيف الأنواع التالية الذكر:

المهاجرون الدائمون: يمثلون اغلب فئات المهاجرين ولاسيما بالنسبة للدول التقليدية للهجرة، ولا يوجد لهم تعريف قانوني شائع في القوانين الدولية، بل أن التشريعات والممارسات تتفاوت بشدة في تعريف فئات المهاجرين وفي خبراتهم ومعاملتهم.[4]

المهاجرون المؤقتون: وهم المهاجرون الذين يهاجرون بفعل ظروف معينة سواءا كانت اقتصادية أو اجتماعية في وطنهم الأصل أو في الوطن المستضيف ويعودون فور زوال هذه الظروف.

ثالثا: صفات المهاجر:

[1]- جون لوي فيل، مرجع سبق ذكره، ص37.

[2]تقرير منظمة الصحة العالمية، مرجع سبق ذكره ، ص9.

[3] نفس المرجع السابق.

[4]-نفس المرجع السابق، ص31.

إن الأفراد الذين اتخذوا قرار الهجرة يتميزون بمجموعة من الخصائص والصفات عن بقية الأفراد الأخرى ويمكننا إجمال هذه الخصائص فيما يلي:

***-العمر(السن):** يعتبر السن أهم عامل محدد للمهاجرين فكلما كان المهاجر صغير كلما زاد اهتمامه بالعائد وزادت الرغبة في الهجرة والانتقال إلى الأماكن حيث يوجد العائد الأكبر، كما آن التكاليف النفسية لصغار السن تكون اقل من كبار السن .

في دراسة عن سن الهجرة أكدت أن الشباب في سن مابين 20و24 سنة هم أكثر الأفراد ميلا للهجرة وانه كلما اقترب السن من 30سنة قل الميول إليها. [1]

***- المستوى التعليمي:** يلاحظ انه كلما ارتفع مستوى التعليم زادت معه الرغبة في الهجرة وما زاد تشجيعهم هو قلة الشروط والقيود بالنسبة للمتعلمين عن غيرهم من المهاجرين من طرف البلدان المستقبلة.، فنجد أن بعض الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا تقوم بتقديم تسهيلات وتحفيزات للمهاجرين المتعلمين تعليما أكاديميا،وحاملي الشهادات والمخترعين..الخ.

***-الحالة الاجتماعية:**إن المهاجر عند اتخاذ قراره للهجرة فانه يمكن أن يكون فردي أو جماعي أو فردي جماعي اسري في نفس الوقت ،باعتبار أن الهجرة للعمل تكون أساسا لأسباب تخص توازن واستمرار الأسرة،فهذه الأخيرة تلعب دورا مهما في المساهمة في دفع وتحمل تكاليف الهجرة لفردها وهذا كله يضمن استمرار العلاقة الأسرية بين المهاجر وأسرته، كما أن الأشخاص المتزوجين يكونون اقل ميلا للهجرة من غير المتزوجين وذلك للمسؤوليات الأسرية التي يتحملونها، بالإضافة إلى أن المهاجر إذا هاجر وحده تكون تكاليف الهجرة قليلة بالمقارنة مع المهاجر الذي يهاجر مع أفراد أسرته .

المبحث الثاني: تطور الهجرة في العالم.

كما قلنا سابقا تعتبر الهجرة الدولية ظاهرة ديمغرافية واجتماعية واقتصادية وهي ليست حالة جديدة في العالم،بل هي ظاهرة قديمة جدا فقد شهد العالم في القديم موجات من الهجرة السكانية الواسعة التي ارتبطت بعوامل اقتصادية وبيئية، إضافة إلى عوامل أخرى قد تكون عوامل داخلية طاردة تخص البلد المرسل للمهاجرين، وعوامل أخرى جاذبة للمهاجرين وهي تخص الدول المستقبلة لهم، كما سنعالج الجوانب التي تؤثر فيها الهجرة سواءا على الدول الأصل أو الدول المقصد، وبعدها سنستعرض واقع الهجرة في العالم عن طريق بعض الإحصائيات التي تعطي للظاهرة مكانتها الحقيقية .

المطلب الأول: أسباب الهجرة الدولية.

تعود الهجرة الدولية لعدة أسباب وعوامل تتحكم فيها من حيث النوع ومن حيث الحجم ،ومن هذه العوامل نذكر ما يلي:

[1]: عبد الفتاح العموص، مرجع سبق ذكره.

أولا: حسب الدافع الاقتصادي: ونجد من خلالها الدوافع التالية الذكر:

1-الدوافع غير الاقتصادية: *non-economic factors*: يمكننا إجمالها في:

*-درجة قرب أو بعد المسافة الجغرافية بين بلد الإرسال للمهاجرين وبلد الاستقبال.

*-العادات والطباع والعلاقات التاريخية بين البلدان.

*-وجود عدد من المهاجرين من بلدان الإرسال في بلدان الاستقبال.

*-توافر وسائل الاتصالات والمواصلات وسرعة انتقال المعلومات بفضل التكنولوجيا المتطورة.

*-العدالة الاجتماعية ودرجة سيادة القانون على الجميع مما يحد من انتشار المحسوبية والرشوة في دول الإرسال والاستقبال.[1]

*-تباين الهيكل الديمغرافي للسكان بين بلدان الإرسال والاستقبال حيث أن دول الإرسال تتسم بان نسبة الشباب كبيرة جدا عكس الدول المستقبلة التي يغلب عليها شريحة الشيوخ.

*- انتشار الفقر حيث يتمركز اغلب الفقراء في دول العالم الثالث والتي تعتبر اكبر الدول المرسلة للمهاجرين.

*- الضغط السياسي المحلي والذي يؤدي أيضا إلى الهجرة كما حدث في كوبا وبعض الدول النامية حيث تنعدم الديمقراطية ويسود النظام الديكتاتوري.

*- عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي بسبب عدم مرونة الجهاز الإنتاجي في الدول المرسلة للمهاجرين والاعتماد على الغير في توفير احتياجاتها من مواد استهلاكية .

*- الظروف الطارئة كالحصار الاقتصادي كالذي فرض على العراق والسودان ليبيا..ونتيجة للآثار السلبية الناتجة عنه كالمجاعة والإمراض اضطر الكثير من الأشخاص إلى الهجرة للتخلص من هذه النتائج السيئة .

*- التمييز العنصري والاضطهاد السياسي والديني.[2]

2-الدوافع الاقتصادية: *economic factors* : يمكننا إجمالها في:

*-درجة اختلاف متوسطات الدخول والتوزيع المهني والقطاعي بين بلدان الاصل والمقصد.

*-مدى الفجوة في عدالة توزيع الدخل الشخصي أو الأسري في فئتي البلدين.[3]

*-تباين إنتاج الخدمات الحكومية والسلع العامة والضرائب والإعانات.

*-مدى توافر السلع والخدمات والمواصلات واتجاهات الأسعار في مابين فئتي البلدين.[4]

*-تباين معدلات الأجور والبطالة بين فئتي البلدين.

---

[1]-سليمان القدسي، **واقع الهجرة الدولية ودوافعها**، الموسوعة العربية للمعرفة من اجل التنمية المستدامة المجلد الرابع-البعد الاقتصادي،محرر المجلد،البر داغر،بيروت ،لبنان،الطبعة الأولى،2007،ص ص326-327.

[2]-- إبراهيم احمد سعيد،مرجع سبق ذكره،ص79.

[3]- محمد ديتو، مرجع سبق ذكره،ص5.

[4]-سليمان القدسي، مرجع سبق ذكره،ص327.

*- تحسن الخدمات الصحية والحياتية في الدول المستقبلة.[1]

ثانيا: حسب عوامل الجذب والطرد:

1-عوامل الجذب: وهي الظروف الخارجية التي تجتذب الشباب للهجرة ويمكن أن نلخص العوامل الجاذبة للهجرة في النقاط التالية:

*-ديناميكية سوق العمل على المستوى الدولي وكذلك الظروف السياسية سواء للدول الأصل أو المقصد للهجرة.

*- المدخول المرتفع في ا الدول المقصد ومنها الدول العربية النفطية.

*-توفر وبيئة عمل واعدة أكثر،بالإضافة إلى ووجود ثقافة مهنية احترافية.[2]

*-كما أن وجود شبكات مهاجرين مستقرة في هذه الدول يسهل انتقال المهاجرين الجدد.[3]

*-إن ظهور العولمة قد افرز أنماطا جديدة للهجرة وحدد مساراتها ونوعية مهارات المهاجرين في مختلف مناطق العالم ، كما اثر في تزايد حجم الهجرة خلال الآونة الأخيرة .

*-الخلل في التركيبة الديموغرافية بين الدول و الدول النامية.[4]

*-الهدوء والاستقرار والسلام الذي يسود مناطق معينة من العالم والتي يتوقع المهاجرون أن يجدوا فيها الهدوء والاطمئنان .

*-الإغراء المادي وهو نتيجة التفاوت في الدخل بين الدول المصدرة للكفاءات، والدول المستقطبة لها.[5]

- الرغبة في المغامرة.

-الريادة العلمية والتكنولوجية للبلدان الجاذبة ومناخ الاستقرار والتقدم الذي تتمتع به هذه البلدان .

-توفر الثروات المادية الضخمة التي تمكنها من توفير فرص عمل هامة و مجزية ماديا تشكل إغراء قويا للاختصاصين .

-إتاحة الفرص لأصحاب الخبرات في مجال البحث العلمي والتجارب التي تثبت كفاءاتهم وتطورها من جهة أخرى، وتفتح أمامهم آفاقا جديدة أوسع وأكثر عطاء ، من جهة أخرى .[6]

---

[1]إبراهيم احمد سعيد،مرجع سبق ذكره،ص79.

[2]- ورقة عمل عن **واقع إحصاءات الهجرة الدولية في جمهورية مصر العربية**، مقدمة إلى ورشة العمل التدريبية حول إحصاءات الهجرة الدولية التي تنظمها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا -الاسكوا – خلال الفترة من 30/6-2/2009، القاهرة، ص2.

[3]- جاد شعبان، **الشباب في العالم العربي**،الجامعة الأمريكية في لبنان،لبنان، جانفي2009.

[4]- مجدي عبد القادر إبراهيم، **القضايا الأساسية للهجرة الدولية والتنمية في إقليم المشرق العربي ودول مجلس التعاون الخليجي**، هجرة العمل، الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا-الاسكوا، 2010، ص2.

[5]-مذكرة الأمانة العامة حول جوهر الأدمغة العربية وضع سياسة واضحة لاستيعاب الكفاءات العربية و الحد من هجرتها إلى الخارج الاتحاد البرلماني العربي مرجع سبق ذكره.

[6]- علي بزي، **الكفاءات العلمية اللبنانية الإعداد للهجرة**، لبنان ،2008، ص4

*-توفر الفرص المتاحة للحصول على المال لتحقيق الرفاه الاجتماعي والذي أصبح الهدف الأول للأفراد المهاجرين.[1]

*-غياب فرص العمل وارتفاع معدلات البطالة في الدولة الأم ورغبة الشخص في تحسين فرص ومستويات المعيشة له ولأسرته، فضلا عن توافر فرص عمل في الدول المستقبلة واحتياجها لبعض العمالة في وظائف معينة.[2]

2-عوامل الطرد: ويمكن بلورة العوامل الكامنة وراء الهجرة الخارجية في العوامل التالية:

*-غياب أو تدني حرية الفكر والرأي والأسلوب العلمي لإدارة المجتمع.[3]

*-تؤثر الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة في مختلف الدول وكذلك مستويات التنمية بها تأثيرا مباشرا على حجم وشكل التحركات الجغرافية للسكان، ويبدوا أن الدوافع الاقتصادية هي التي تحدد الهجرة في الدول الفقيرة، حيث يهاجر الأفراد عندما لا يستطيعون تحقيق تطلعاتهم في ظل البيئة الاقتصادية لبلادهم.[4]ومن بين هذه انخفاض مستوى الدخل وتدني مستوى المعيشة ، وعدم توفر الاستقرار الوظيفي، بالإضافة إلى البيروقراطية والروتين في القيام بالأعمال.[5]

*-عدم الاستقرار السياسي وانتشار النزاعات والمعارك والحروب.[6]

*-انتشار الرشوة والفساد والمحسوبية.[7]

***-الفقر:** يعتبر الفقر المتزايد هو الذي يدفع الناس إلى الانتقال بحثا عن العمل .فصور الحياة الأفضل في سائر الأماكن في العالم تصلهم و تجتذهم من خلال جميع وسائل الإعلام التي تصل اليوم إلى أكثر الأماكن والمجتمعات النائية.[8]

***-عدم التوزيع العادل للثروة:**كما أن الاختلافات العريضة في توزع الثروة بين الشمال والجنوب بالإضافة إلى الحاجة المتزايدة للشباب والعمل الرخيص نسبيا في الشمال يوحي باستمرار الاتجاه إلى الهجرة.[9]

*-الضائقة الاقتصادية بسبب كثافة السكان مع ضيق للموارد الاقتصادية .

---

[1]- محمد سليمان عبد ا الوهيد، **أثر سياسات الهجرة على النمو الحضري في السعودية ومصر دراسة مقارنة**، جامعة الملك سعود،ص16.

[2]- علا الخواجة، **الدور الاقتصادي لتحويلات المهاجرين بالتطبيق على دول شمال أفريقيا**، ورقة مقدمة لندوة"المغتربون العرب من شمال إفريقيا في المهجر الأوروبي"، من تنظيم: جامعة الدول العربية(إدارة المغتربين العرب) بالتعاون مع برنامج الدراسات المصرية الإفريقية بجامعة القاهرة ،أبريل 2007،ص3.

[3]-مؤسسة فلسطين الدولية،مرجع سبق ذكره، ص29.

[4]- **مقدمة حول مشروع نظام معلومات الهجرة المتكامل**، ص50.

[5]- مؤسسة فلسطين الدولية،مرجع سبق ذكره، ص29،ص34.

[6]كاضم حبيب، مرجع سبق ذكره، ص8.

[7]- مؤسسة فلسطين الدولية، مرجع سبق ذكره، ص34.

[8]، تقرير منظمة الصحة العالمية، مرجع سبق ذكره، ص10.

[3]-نفس المرجع السابق.

*-العامل الأمني في العقود الأخيرة.

*-عدم توافر المناخ العلمي في الدول النامية، أي توفير المستلزمات الأساسية للبحث العلمي "المراجع، الكتب، الأجهزة، النظم التربوية والتعليمية والأداء الأكاديمي في الجامعات"..

*-عدم ترابط التعليم وحاجات التنمية وسوق العمل، تصبح الجامعات مصانع لتخريج حملة شهادات دون التخطيط المسبق لحاجة البلاد.[1]

*- ومجاعات بسبب تغير الظروف المناخية بفعل التدمير البيئي .

*-الاختلال في توزيع اقتصاديات العالم بحيث نشطت في أماكن، وضعفت بدرجة لم تعرفها مجتمعات العالم من قبل في أماكن أخرى.[2]

*-الفجوة في مستويات الأجور وفرص العمل بين البلدان المرسلة للمهاجرين والدول المستقبلة لهم.

*-الصراعات الإقليمية وعدم الاستقرار السياسي في البلدان النامية.

*-نسبة الشباب في سكان البلدان المرسلة والمستقبلة للمهاجرين.[3]

***-الدوافع البيئية :** تمثل البيئة أحد أهم العوامل الطاردة والجاذبة في ذات الوقت، باعتبار أن البيئة وعلى مر التاريخ كان لها دورا أساسيا في نشأة وزوال العديد من الحضارات والمجتمعات، تأسيسا على هذا فالعوامل المناخية السيئة والتقلبات المناخية والكوارث الطبيعية، تدفع كل عام بأعداد بشرية هائلة للحراك والهجرة، لاسيما في المجتمعات والدول ذات البنيات والهياكل الاقتصادية المتخلفة والتي تعتمد على الزراعة، ونتيجة للمواجهات المتكررة مع ما سبق، وما يترتب عليه من انخفاض للعائد، وفشل للموا سم.[4]

المطلب الثاني: انعكاسات الهجرة الدولية.

نعلم أن الهجرة الدولية هي ظاهرة تشمل على الأقل بلدين اثنين البلد المرسل للمهاجرين وهو البلد الأصل والبلد المستقبل لهؤلاء المهاجرين وهو البلد المقصد وفي بعض الأحيان تشمل طرفا ثالثا هو البلد الذي يعتبر كبلد للعبور ويسمى دولة العبور، وكل هذه الأطراف تتأثر بهذه الظاهرة سواءا من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو حتى السياسية ويمكننا تلخيص الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن هذه الظاهرة بالنسبة لكل من الدول المرسلة للمهاجرين والمستقبلة فيما يلي:

---

[1]- علي بزي، مرجع سبق ذكره، ص4.

[2]**الآثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للهجرة الدولية على المجتمعات العربية والأفريقية**، الجمعية العربية لعلم الاجتماع أعمال ندوة "الهجرة الدولية وانعكاساتها على العرب وأفريقيا"، وذلك خلال الفترة من 13 إلى 15 من شهر يوليو 2008، في مدينة طرابلس الليبية. مجلة علوم انسانية، السنة السادسة: العدد 38: صيف 2008 ،على الموقع: WWW.ULUM.NL تاريخ الاطلاع:2011/07/28.

[3]- محمد ديتو، مرجع سبق ذكره،ص5.

[4]- جهاز تنظيم شئون السودانيين العاملين بالخارج، **دور الدراسات ومراكز الأبحاث في تنظيم الهجرة العربية**(مركز السودان لدراسات الهجرة والتنمية والسكان نموذجاً)، السودان، أبريل2010 ،ص6-7.

أولا:على الدول المرسلة للمهاجرين:إن الدول المرسلة للمهاجرين تعتبر المنبع الأول للهجرة الدولية ، وهي اشد الدول تأثرا بها سواءا من الناحية الايجابية أو السلبية وفيما يلي سنتطرق للجانبين معا.

1-الآثار السلبية للهجرة الدولية: إن الهجرة الدولية تحمل في طياتها اثأرا سلبية نذكر منها:

*-إن الهجرة الدولية تمثل خسارة كبيرة للدول النامية (الدول المرسلة للمهاجرين)، فهذه البلدان تنفق موارد كبيرة في تدريب مهنيين ذوي مهارة فائقة،[1] وعندما يرحلون فان البلد المرسل لهم يفقد مهارات المهاجرين فضلا عن استثماره الأصلي فيهم.[2]

*-الهجرة السرية تشكل استنزاف كبير لطاقات البلدان المرسلة للعمالة .

*-كما تعتبر هجرة الكفاءات ظاهرة تعاني منها التنمية في دول العالم الثالث منذ عدة عقود .كما أن هجرة الكفاءات والخبرات ،تشكل واحدة من ابرز القضايا حضورا على قائمة القضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادي التي تواجه المجتمعات في تلك الدول والتي تؤثر على التنمية تأثيرا مباشرا.

*-إحداث خلل سكاني وانخفاض عددهم في دول الإرسال[3] وبالأخص عدد الشاب وارتفاع عدد الأطفال والشيوخ بها، وبالتالي يؤدي ارتفاع نسبة الوفيات في المجتمع.[4]

*-ارتفاع الأجور في الدول المرسلة بسبب نقص طالبي العمل وفي المقابل الحاجة إلى الأيدي العاملة [5]مما يستعمل الأجر كمحفز لاجتذاب العمالة من اجل تعويض العمال المهاجرين ويمكن أن يؤدي إلى المزيد من التراجع في الإنتاجية في هذه الدول.[6]

*-زيادة تحويلات المهاجرين إلى الدول الأم قد أدى إلى ظهور ضغوط تضخمية بسبب اتجاه الإنفاق إلى مجال العقارات وليس في مشاريع التنموية التي تعود بالفائدة على اقتصاديات الدول الأم.[7]

2-الآثار ايجابية للهجرة الدولية:إن الهجرة الدولية ليس دائما لها أثار سلبية على سكان المنطقة الأصلية ، فيمكن أن تكون لها فوائد أخرى مثل:

*-المنافع الاقتصادية للهجرة الدولية يمكن قياسها بالأجر والدخل العالي الذي يحصل عليه المهاجر أثناء مدة إقامته في البلد الأجنبي خاصة بالنسبة للمهاجرين المدربين تدريبا جيدا وعاليا مثل الأطباء والمهندسين ...الخ. [1]

---

[1]ابراهيم احمد سعيد،مرجع سبق ذكره ،ص143

[2]- ثريا احمد عبيد، مرجع سبق ذكره ،ص7.

[3]- ميثاء سالم الشامسي، **تقييم سياسات الهجرة في دول مجلس التعاون الخليجي-دروس مستقبلية-** ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا – اسكوا، اجتماع الخبراء حول الهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية التحديات والفرص15-17ماي – 2006بيروت.ص22.

[4]-نفس المرجع ،ص142.

[5]- هبة احمد نصار، **التحول الديمجرافي والتشغيل وهجرة العمالة في دول المشرق، اجتماع الخبراء حول الهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية:التحديات والفرص**،15- 17ماي – 2006 بيروت، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا– الإسكوا،الأمم المتحدة،ص17.

[6]نوال نعمة، مرجع سبق ذكره.

[7]هبة احمد نصار، مرجع سبق ذكره،ص17.

مما يؤدي إلى رفع مستوى المعيشة في الدول الأصل بسبب التحويلات التي يرسلها المهاجرون إلى ذويهم[2]،وهذا يخفض معدلات الفقر والوفيات.[3]

*-كما أن بعض الدراسات حول الهجرة متعددة وكثيرة ونجد أن تحويلات المهاجرون ودورها في اقتصاد الدول يجد الاهتمام الأعظم وينظر إلى تلك التحويلات بأنها تشكل مصدرا جيدا لرأس المال ،كما نجد أن ما يتم تحويله بواسطة المهاجرون يفوق ما تحصل علية تلك البلدان من العون الدولي من ناحية ومن من ناحية أخرى نجد أن الفوائد الأخرى والتي يقدمها المهاجرون العائدون إلى بلدانهم عادة ما يتم إهمالها والتقليل من شانها ولكن في الفترة الأخيرة أخذت بعض الدول تنتبه إلى هذا الأمر .[4]

*-اكتساب المهاجرين للخبرات والتكنولوجيا المتطورة التي يمكن أن تسهم في تنفيذ الخطط التنموية للدول الأصل.كما تؤدي إلى التكوين والتعليم العالي للمهاجرين بالإضافة إلى توفر فرص العمل التي يحصل عليها أبناءهم.

*-في محصلة لنتائج الدراسات الخاصة بأسواق العمل في دول المصدرة للمهاجرين هو أن نتائج الهجرة تتوقف على أوضاع أسواق العمل ففي حالة وجود بطالة فان الهجرة تخفف من حدتها[5]، وحدة الحصول على مصدر للعمالة الأجنبية.[6]

*-لقد أظهرت بعض الدراسات أن تحويلات المهاجرين تحدث أثرا فاعلا في وفرة موارد الاستثمار خاصة بالنسبة للفئات الدنيا من السكان وتمكن هذه الوفرة بالنسبة لذوي الدخول المتدنية من القيام بمشاريع استثمارية صغيرة *Micro-enterprises*،تصبح مصدر رزق لها، كما أن التحويلات تستخدم في تأهيل أقارب الفرد المهاجر بالتعليم والتدريب مما يزيد من إنتاجيتهم ويرفع من قدرتهم على التنافس في أسواق العمل.[7]

*-أن الهجرات تحسن الوضع الاقتصادي للدولة الأم من خلال تخفيف الضغط على الموارد وتوفير بدائل دخل متعددة وتخلق علاقات جديدة مع المناطق الأخرى وتشكل مصدرا للمعلومات ورأس المال الاجتماعي ،كما أنها تشكل مصدر دخل للمناطق المهاجر منها من خلال التحويلات المالية أو عوائد نهاية الخدمة.[8]

---

[1]- علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصادي الدولي –نظريات وسياسات-**،دار المسيرة للنشر والتوزيع –عمان الأردن –ط1- 2007،.ص184.

[2]محمد لبيب شقير-**الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها**-الجزء الأول –مركز دراسات الوحدة العربية بيروت- ماي 1986،ص207.

[3]فتحي محمد أبو عيانة ،**دراسات في علم السكان** -دار النهضة العربية للطباعة والنشر –بيروت -2002-ط3،ص207

[4] *Dilip Ratha* ,***workers' Remittances** :An Important and Stable Source Of External DEVELOPMENT finance,chapetr 7,2003,p159.*

[5]- نفس المرجع السابق، ص202.

[6]- هبة احمد نصار، مرجع سبق ذكره،ص17.

[7]- سليمان القدسي، مرجع سبق ذكره،ص332.

[8]-نوال نعمة، مرجع سبق ذكره.

ثانيا:على الدول المستقبلة للمهاجرين:

إن الهجرة يمكن أن تحقق فوائد على دول الاستقبال من جهة ، وقد تسبب في تحمل تكاليف اضافية بالنسبة لها من جهة أخرى وذلك تبعا للسياق الثقافي والاجتماعي والاقتصادي، وفيما يلي أهم انعكاسات الهجرة الدولية على دول الاستقبال.

1-الآثار السلبية: ويمكننا حصرها في النقاط الآثار التالية الذكر:

*-حدوث خلل في إمكانات الخطط التنموية إذا وصلت نسبة المهاجرين درجة حرجة وخاصة بين أصحاب الخبرات والمهارات التقنية .

*-انتشار البطالة في الدول المهاجر إليها بسبب المنافسة بين الوافدين والسكان الأصليين.

*-انخفاض معدل الأجور في الدول المستقبلة بسبب ارتفاع طالبي العمل ومحدودية المناصب.

*-مطالبة المواطنين في البلدان المستقبلة للهجرة بفرض ضرائب على المهاجرين (على دخول العمالية). [1]

*-كما تؤدي الهجرة الدولية إلى تحمل تكاليف اجتماعية إضافية وذلك بسبب التكاليف التي تصرف على برامج السلامة الإنسانية *Human Safety Program* مثل أموال العمال العاطلين عن العمل ، التعليم، السكن المساعدات الصحية. [2]

*-ظهور مشكلات متعددة نذكر منها ما يلي: [3]

- ظهور أزمات السكن في الدول المهاجر إليها فيحدث ارتفاع في أسعار المباني والإيجار .

- صعوبة تامين الخدمات الضرورية وذلك راجع إلى العدد الكبير من السكان فقد تضطر الدولة إلى الاستعانة بالخارج من اجل تلبية طلباتهم وبالتالي الوقوع في المديونية الخارجية.

- نقص فرص العمل وانتشار البطالة وخاصة لدى المواطنين الأصليين وذلك بسبب مزاحمة الأجانب وعملهم بأجور زهيدة ونلتمس ذلك في العمالة الهندية والباكستانية...الخ.

- حدوث اضطرابات اجتماعية وظهور الجرائم وذلك راجع إلى اختلاف العادات والتقاليد والعادات السيئة التي يحملها الوافدون إلى الدول المستقبلة لهم.

*- تهديد حياة الأفراد المقدمين عليها بالدرجة الأولى والدول المستقبلة لهم حيث يهددون أمنها واستقرارها ، كما أنهم يعتبرون كمنافسين للسكان الأصليين لهذه الدول، وقد تفطنت الدول المستقبلة لهم والمرسلة مؤخرا إلى خطورة هذه الظاهرة وبداو العمل على الحد منها والقضاء عليها، وذلك بسن القوانين الرادعة لهم، وتوقيع

[1]- علي عبد الفتاح ابوشرارة ،مرجع سبق ذكره،ص ص200، 202.

[2]فتحي محمد ابو عيانة ،مرجع سبق ذكره ،ص202.

[3]- ابراهيم احمد سعيد،مرجع سبق ذكره ،ص143.

اتفاقيات بين الدول المستقبلة لهم من جهة والدول المستقبلة والمرسلة من جهة أخرى، وكذا الدول المرسلة فيما بينها من جهة أخرى. [1]

*- ارتفاع معدلات النمو السكانية، والضغط الهائل والمتزايد على الموارد والخدمات مما يؤدي إلى ارتفاع مستويات المعيشة والأسعار وانخفاض مستوى الرفاه للمواطنين. [2]

*-تدني الإنتاجية حيث تمثل الإنتاجية المنخفضة للعمل احد التحديات الرئيسية التي تقف عائقا أمام التنمية الاقتصادية في أي دولة، وتنخفض هذه الإنتاجية بسبب الزيادة المرتفعة في حجم العمالة مقارنة بالزيادة في الأشخاص أو العمال الذي يرضون باجر اقل من سعر السوق ويحدث هذا الخلل بسبب تزايد العمالة الطالبة للعمل وذلك نتيجة لهجرة الكثير من الأجانب إلى الدول المستقبلة لهم. [3]

*-تحويلات المهاجرين إلى دولهم الأصلية والتي تعتبر استنزافا لموارد النقد الأجنبي واحتياطات الصرف للدول المستقبلة للمهاجرين.

2-الآثار الايجابية:وتتمثل في الأتي:

*-أصبحت الهجرة الدولية السبب الأساسي في الزيادة السكانية في الدول المتقدمة التي تعاني من نقص في السكان مثل الدول الأوروبية والو.م.ا. [4]حيث تؤدي إلى انخفاض عدد الشيوخ في الدول المستقبلة للمهاجرين وارتفاع عدد الشباب.. [5]،وكذا ارتفاع نسبة الذكور إلى نسبة الإناث. [6]

*- رفع مستوى المعيشة بهذه الدولة عن طريق العمل في المصانع واستغلال الموارد التي لم يتمكن السكان الأصليون من استغلالها أو زيادة نسبة الاستغلال[7] مما يسهم في زيادة النمو والإنتاجية وفي رفع معدلات العمالة. [8]

المطلب الثالث: واقع الهجرة في العالم.

من الضروري أن نقف على واقع الهجرة الدولية في العالم ككل لتبين أهم الإحصائيات حولها كعدد المهاجرين في العالم سواءا كانوا نازحين أو مهاجرين أو لاجئين، وكذا تصنيف اكبر الدول من حيث استقبالها

1الصديق عبدالله ،مرجع سبق ذكره.

[2]محمد العساف، **إحصاءات الهجرة في الأردن** ،ورقة عمل مقدمة لورشة العمل الإقليمية حول"تحسين إنتاج نماذج إحصاءات الهجرة الدولية"، مصر/القاهرة،6/30 - 2009/7/2،ص1

[3]- ميثاء سالم الشامسي، مرجع سبق ذكره.ص22.

[4]- سليمان القدسي، مرجع سبق ذكره،ص330.

[5] - كامران أحمد محمّد أمين، **الهجرة أو إعادة التوزيع العالمي للسكان**،مقال على الموقع:

*http://www.balagh.com/islam/pj1d3eig.htm*تاريخ الاطلاع:07-05-2011.

[6]-محمد حسين دخيل،**إشكالية التنمية الاقتصادية المتوازنة،دراسات مقارنة** ،منشورات الحلبي الحقوقية ،لبنان،الطبعة الأولى،2009،ص271.

[7]-فتحي محمد ابوعيانة ،مرجع سبق ذكره، ص207.

[8]ثريا احمد عبيد، مرجع سبق ذكره،ص15.

لهم والوقوف على أهم الممرات الثنائية التي اتبعت من طرف المهاجرين أثناء قيامهم بعملية الهجرة.وسنتطرق إلى كل هذه النقاط في هذا المطلب.

أولا: تصنيف الدول حسب معيار الهجرة.

كما اشرنا سابقا أن الهجرة هي ظاهرة عالمية في تزايد مستمر وهي تنتقل من دولة إلى أخرى ومن إقليم إلى آخر وحتى من قارة إلى أخرى وبالتالي فإنها توجد طرفين طرف مستقبل وطرف مرسل وكل واحد منها يتأثر بهذه الظاهرة وفيما يلي سنتطرق إلى الدول التي تندرج تحت احد الطرفين السالفي الذكر.

أ-الدول المستقبلة للمهاجرين: هي الدول التي يرغب المهاجرون ويسعون للاستقرار على أرضها وهي في مجملها تتمثل في الدول المتقدمة بالإضافة إلى بعض الدول العربية النفطية كدول الخليج العربي وليبيا، وسنستعرض الآن أهم ترتيب للبلدان المستقبلة للمهاجرين في بعض السنوات المختارة.

لقد اظهر ترتيب البلدان العشرين الأولى من حيث تواجد عدد من المهاجرين الدوليين في الولايات المتحدة الأمريكية سنة2000حيث كان عددهم 35مليون مهاجر وقد و قد بلغ عددهم 38مليون مهاجر في سنة 2005، واستمر في التزايد حتى وصل إلى 43مليون مهاجر في سنة 2010،[1]تليها روسيا بـــ 12 مليون ثم ألمانيا بـــ 11 مليون مهاجر و يلاحظ أن هناك ثلاث دول عربية من ضمن أكبر الدول المستقبلة للمهاجرين و هي السعودية ، الإمارات العربية المتحدة و الأردن. [2]

أما في سنة 2010 فقد بقي نفس الترتيب للولايات المتحدة الأمريكية للدول الغربية أما بالنسبة للسعودية فقد احتلت الصدارة في الدول العربية من حيث تواجد المهاجرين فيها واحتلت المرتبة الرابعة عالميا بعد الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وألمانيا. [3]

والجدول الموالي يبين اكبر البلدان المستقبلة للمهاجرين الوافدين في العالم.

الجدول رقم (1-1):اكبر عشر بلدان المستقبلة للمهاجرين الوافدين في العالم، الوحدة عدد المهاجرين الوافدين بالملايين.

البلد	عدد المهاجرين الوافدين.
الولايات المتحدة الأمريكية	43
الاتحاد السوفياتي	12
ألمانيا	11
السعودية	7
كندا	7
بريطانيا	7

[1]البنك الدولي، كتاب حقائق عن الهجرة والتحويلات مرجع سبق ذكره.

[2] *INTERNATIONAL MIGRATION Department of Economic and Social Affairs Division Population .United Nations 2006*

[3] *INTERNATIONAL MIGRATION Department of Economic and Social Affairs Division-Population .United Nations,2010.*

اسبانيا	7
فرنسا	7
استراليا	6
الهند	5

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الملحق رقم(03).

كما أننا نجد انه في بعض الدول يحتل المهاجرون الوافدون نسبة كبيرة من إجمالي السكان الأصليين لهذه الدول ومن بينها قطر بنسبة 87%، وتليها موناكو والإمارات العربية المتحدة والكويت ب72%، 70%، 69% على الترتيب ، والجدول الموالي يبن ترتيب هذه الدول.

الجدول رقم (1-2):تصنيف اكبر عشر البلدان المستقبلة للمهاجرين الوافدين في سنة 2010، كنسبة مئوية من السكان.

البلد	النسبة
قطر	87
موناكو	72
الإمارات	70
الكويت	69
اندورا	64
جزر كايمان	63
جزر ماريانا الشمالية	62
جزر فارجن (بريطانيا)	57
جزر ما كاو(الصين)	55
جزيرة مان	55

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الملحق رقم(04).

وفي الأخير يمكننا القول أن اكبر الدول المستقبلة للمهاجرين هي الدول المتقدمة وبالأخص الولايات المتحدة الأمريكية التي تحتل الصدارة، وروسيا، ألمانيا، ..الخ، أما بالنسبة للدول العربية فتحتل الصدارة فيها السعودية حيث تحتل المرتبة الرابعة عالميا وبعض دول الخليج كالكويت...الخ،كما أننا نجد في بعض الدول نسبة الوافدين تمثل نسبا مرتفعة من إجمالي سكانها كدول الخليج العربي وعلى رأسها قطر، والكويت.

ب-الدول المرسلة للمهاجرين: تعد هذه الدول المنشاة للمهاجرين وغادروها ولا يزالون يغادرونها بسبب عدة ظروف قد تطرقنا لها مسبقا، وهي تتمثل في الأساس في الدول النامية وسواء العربية أو الأجنبية، وسنفصل في أهم الدول المرسلة للمهاجرين في العالم وذلك من خلال تبيين تصنيف الدول الصادر في كتاب الهجرة والتحويلات الصادر عن البنك الدولي لسنة 2011، من خلال التصنيف الذي اقره هذا الأخير بالنسبة للدول المرسلة للمهاجرين في سنة 2010 ، يتبين أن المكسيك تحتل الصدارة ب11.9مليون مهاجر وتليها الهند وروسيا والصين ب11.4 و11.1 و8.3 مليون مهاجر على الترتيب،والجدول الموالي يبين ذلك:

الجدول رقم (1-3):**تصنيف اكبر عشر بلدان مصدرة للمهاجرين في سنة 2010 ، عدد المهاجرين إلى الخارج، بالملايين.**

البلد	عدد المهاجرين
المكسيك	11.9
الهند	11.4
روسيا	11.1
الصين	8.3
أوكرانيا	6.6
بنغلاديش	5.4
باكستان	4.7
بريطانيا	4.7
الفليبين	4.3
تركيا	4.3

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الملحق رقم(05).

أننا نجد في الدول المرسلة للمهاجرين تفاوت في عدد المهاجرين النازحين وكذا في نسبتهم المئوية من عدد السكان الأصليين ، فنجد أن هناك دول تفوق فيها نسبة النازحين 50% بالنسبة للسكان ومنها:الضفة الغربية وقطاع غزة بنسبة 68.3%، وساموا وغرينادا، وسانت كيتس ونيفس ب67.3%، 65.5%، 61%، على التوالي،والشكل الموالي يبين ترتيب الدول التي تحتل نسب أعلى.

الجدول رقم(1-4):تصنيف اكبر عشر بلدان مصدرة للمهاجرين كنسبة مئوية من السكان في سنة 2010.

البلد	**النسبة**
الضفة الغربية وقطاع غزة	68.3
ساموا	67.3
غرينادا	65.5
سانت كيتس ونينس	61
غايانا	56.8
موناكو	56.4
انتيغوا وبربودا	48.3
تونغا	45.4
ألبانيا	45.4
بربادوس	41

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الملحق رقم(06).

وفي الأخير يمكننا القول أن اكبر الدول المرسلة للمهاجرين هي الدول النامية على رأسها المكسيك، الهند، الصين ..الخ، أما بالنسبة للدول العربية فنجد مصر، المغرب،فلسطين(الضفة الغربية وقطاع غزة)...الخ. كما أننا نجد في بعض الدول نسبة النازحين تمثل نسبا مرتفعة من إجمالي سكانها كقطاع غزة والضفة الغربية.

ثانيا:ممرات الهجرة:

كما قلنا سابقا أن الهجرة تتم بين الدول المرسلة والدول المستقبلة للمهاجرين ، وهي تتم بطريقة قانونية أي شرعية وذلك باحترام القوانين المنظمة لها ، وقد تتم بطريقة غير شرعية وهي في كلتا الحالتين لها ممرات ومعابر تتم من خلالها ، وان أهم هذه المعابر نجد الممر بين المكسيك والولايات المتحدة الأمريكية حيث وصل فيه عدد المهاجرين إلى 11.6مليون مهاجر سنة 2010، ثم يليها الممر الرابط بين روسيا وأوكرانيا ب3.7مليون مهاجر، وبعدها يحتل المرتبة الثالثة الممر الرابط بين أوكرانيا والاتحاد السوفياتي ب3.6مليون مهاجر، والجدول الموالي يبين اكبر الممرات الثنائية للهجرة الدولية.

الجدول رقم (1-5):اكبر عشر ممرات ثنائية للهجرة، في سنة2010، عدد المهاجرين الى الخارج بالملايين.

اسم الممر الثنائي	عدد المهاجرين عبره
المكسيك-الولايات المتحدة الأمريكية	11.6
الاتحاد الروسي-أوكرانيا	3.7
أوكرانيا- الاتحاد الروسي	3.6
بنغلاديش- الهند	3.3
تركيا-ألمانيا	2.7
كازاخستان-الاتحاد الروسي	2.6
الاتحاد الروسي- كزاخستان	2.2
الصين- هونغ كونغ (الصين)	2.2
الهند –الإمارات العربية المتحدة	2.2
الصين-الولايات المتحدة.	1.7

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الملحق رقم(07).

ثالثا: إحصائيات عن الهجرة الدولية:

كما نعلم أن الهجرة الدولية ظاهرة عالمية بطابعها فلم يسلم منها لا الدول المتقدمة ولا الدول النامية فكل منها له إسهام فيها ولكن الاختلاف يكمن في نسبة المهاجرين وان لم نقل في نسبة مساهمة كل منها في الهجرة الدولية ،ولقد وصل عدد المهاجرين في العالم في سنة 2005 إلى 191مليون مهاجر، فيما قدر عدد المهاجرين الوافدين إلى دول العالم في سنة 2010 ب215.8مليون مهاجر أو ما نسبته 3.2% من السكان، تمثل نسبة الإناث كنسبة من المهاجرين الوافدين48.4%، أما اللاجئون فوصل عددهم إلى 16.3مليون لاجئ أو ما نسبته 7.6% من مجموع المهاجرين.

أما بالنسبة للدول النامية فقد وصل عدد المهاجرين النازحين في سنة 2010 إلى 171.6مليون مهاجر أو ما نسبته 3% من السكان ، وكانت وجهتهم إلى البلدان المرتفعة الدخل الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بنسبة 40.8%، البلدان المرتفعة الدخل غير الأعضاء في منظمة التعاون

والتنمية في الميدان الاقتصادي بنسبة 13.2%، والنسبة الباقية بين الدول النامية.أما بالنسبة للمهاجرين الوافدين فقد وصل عددهم في نفس السنة إلى 80.5مليون مهاجر أي ما نسبته 1.4 % من السكان. [1]

المبحث الثالث:مفاهيم عامة حول تحويلات المهاجرين.

إن تحويلات المهاجرين تعتبر من أهم السيمات الملموسة للهجرة الدولية ،وفي هذا المبحث سنحاول التعمق أكثر في تحويلات المهاجرين من حيث تعريفها وتقييدها في ميزان المدفوعات وكذا خصائصها وأنواعها والتطرق إلى الدوافع التي تدفق المهاجر إلى إرسالها والتعرف على أهم السبل التي تتبعها هذه التحويلات لوصول إلى البلد المستقبل لها .

المطلب الأول: مفهوم التحويلات المهاجرين.

إن مفهوم تحويلات المهاجرين يوجد فيه عدة التباسات وذلك راجع إلى كل دولة وأين تصنفه في ميزان مدفوعاتها وكذا في التقارير المالية التي تصدرها وسنبين ذلك من خلال هذا المطلب.

أولا: تعريف تحويلات المهاجرين.

إن تحويلات المهاجرين في مسالة تعريفها تختلف كل الاختلاف من دولة إلى أخرى وذلك حسب اختلاف المفاهيم الاقتصادية ومكونات ميزان المدفوعات الخاص بكل منها وفيما يلي أهم التعاريف:

*- هي تحويلات يجريها النازحون الموظفون أو الذين ينوون البقاء موظفين لأكثر من عام في اقتصاد آخر يقيمون فيه. [2]

في هذا التعريف تم التركيز على مدة الإقامة للمهاجر حيث حددت بعام كامل، ولكن في بعض الدول تختلف في مفهوم المهاجر ولا تأخذ بعين الاعتبار مدة الإقامة.

*-تعرف تحويلات العاملين وفق دليل ميزان المدفوعات (الطبعة الخامسة) لصندوق النقد الدولي على أساس أنها تحويلات جارية خاصة تضم السلع والأصول المالية من مهاجرين أو عاملين مقيمين خارج الدولة لفترة سنة أو أكثر لأشخاص (عادة أفراد أسرهم) في دولهم الأصل. [3]

*- والتحويلات يعرفها البنك الدولي بأنها حاصل جمع تحويلات العمال، وتعويضات العاملين، تحويلات المغتربين والمهاجرين في الخارج. [4]

---

[1]- البنك الدولي، **كتاب حقائق عن الهجرة والتحويلات** ،مرجع سبق ذكره.

[2]-تقرير عن التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ،**التجارة والاستثمار والتنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا** ،البنك الدولي،دار الساقي ،لبنان،2004،ص342.

[3]-التقرير الاقتصادي العربي الموحد،الفصل العاشر،**تحويلات العاملين في الخارج والتنمية الاقتصادية في الدول العربية**.،2006ص175.

[4]البنك الدولي، كتاب حقائق عن الهجرة والتحويلات مرجع سبق ذكره.

*- تعرف تحويلات العاملين (المهاجرين)في الخارج "*Workers Remittances* " بأنها ذلك الجزء من دخول العاملين من أبناء الوطن في الخارج غير المنفق والمحول إلى موطنهم الأصلي، فهي تمثل جزء مهما جدا من الاستثمار البشري العامل في الخارج، وهي المنفعة الرئيسة المباشرة لهجرة القوى العاملة.[1]

*- ووفقا للتعريف الوارد في الإصدار السادس في دليل ميزان المدفوعات الصادر عن صندوق النقد الدولي لسنة2010، فان تحويلات العمال هي تحويلات الخاصة الحالية من العمال المهاجرين الذين يعتبرون مقيمين في البلد لمضيف إلى متلقين في بلدهم الأصلي، وإذا كان المهاجرون يعيشون في البلد المضيف لعان واحد أو أكثر ، فإنهم يعتبرون مقيمين بغض النظر عن وضعهم بصفهم مهاجرين، أما إذا كانوا قد عاشوا اقل من عام واحد في البلد المضيف فالمبلغ الذي يحصلون عليه يعتبر تعويضات للعاملين، وتحويلات المهاجرين هي القيمة الصافية لما يقوم به المهاجرون بتحويله من أصول من بلد إلى آخر عند وقت الهجرة(فترة زمنية لا تقل عن سنة) .[2]

من خلال التعاريف المستعرضة يمكننا القول أن تحويلات المهاجرين هي عبارة عن مجموع التدفقات سواءا كانت مالية أو عينية التي يجريها المهاجر من دول المقصد إلى دول الأصل وفق قنوات التحويل سواءا كانت رسمية أو غير رسمية ، وهي حاصل جمع تحويلات العمال وتعويضات العاملين، وتحويلات المغتربين والمهاجرين في الخارج.

ثانيا:أنواع تحويلات المهاجرين.

كما قلنا فان تحويلات المهاجرين تعرف التحويلات بأنها الأموال التي يجري تحويلها من مكان إلى أخر بالرغم من أن هذا المصطلح عادة ما يشير إلى التدفقات النقدية حتى إذا ما كانت التحويلات عينية، وان تحويلات المهاجرين تتمثل في التدفقات التالية:

أ-حسب نوعيتها:ويندرج تحت هذا التصنيف الأنواع التالية:

التدفقات السائلة: وهي الأموال التي يرسلها المهاجر إلى ذويه وأفراد عائلته في الدولة الأصل.[3]

التدفقات العينية: وهي السلع المستوردة التي يتم إرسالها إلى دولة الأصل والممولة من خلال استخدام تحويلات المهاجرين، و تأخذ العديد من الأشكال كالأجهزة الالكترونية ، الملابس ، قطع الغيار، الهدايا، الأجهزة المترلية...الخ .

التحويلات المعرفية: تتمثل في المعارف والكفاءات التي اكتسبها المهاجرون في دول الاستقبال والتي يمكن تحويلها إلى البلد الأم لتوظيفها في أنشطة اقتصادية تدعم عملية التنمية في هذه الدول.[4]

---

[1]-مأمون صيدم،**تقرير حول تحويلات العاملين الأردنيين في الخارج**،غرفة تجارة عمان-إدارة الدراسات والتدريب،وحدة الدراسات والاتفاقيات الدولية،نيسان2007،ص3.

[2]البنك الدولي، **كتاب حقائق عن الهجرة والتحويلات** ، مرجع سبق ذكره.

[3] *MARC BICHLER.**LES MIDIS DE LA MICROFINANCE TRANSFERTS DE MIGRANTS** .28 SEPTEMBRE 2006*

[4]- علا الخواجة، مرجع سبق ذكره،ص26.

ب-حسب قنوات الإرسال:ونقصد بقنوات الإرسال المسار الذي تتبعه الأموال من يد المهاجر في دول المقصد حتى الوصول إلى من يستقبلهم في الدول الأصل، وتتمثل أهم أنواع التحويلات وفق هذا المعيار في:

***-التحويلات الرسمية:** وهي التحويلات التي ترسل من قبل المهاجرين عن طريق القنوات الرسمية والتي تتمثل في البنوك، مكاتب البريد، مكاتب الصرافة، شركات تحويل الأموال، وتتضمن التسهيلات المقدمة لتلك التحويلات مسودة طلب التحويل، شيكات المسافر، التحويلات التلغرافية، الحوالات البريدية، تحويلات الحساب، خدمات الصرف الآلية، أو التحويلات الالكترونية، والتحويلات الرسمية الدولية هي التي يمكن قياسها ومعرفة حجمها.[1]

***-التحويلات غير الرسمية:** فهي التحويلات التي لا نستطيع إحصاءها وتسجيلها في ميزان المدفوعات وتتضمن العمليات التالية:

-الأموال النقدية التي يجلبها المهاجر معه عند عودته إلى وطنه في العطل أو التي يقوم بإرسالها إلى أسرته عن طريق شخص أخر، وتمر هذه التدفقات بشيكات غير رسمية لجميع الأموال أو إرسالها للبلدان الأصلية.

- التعويضات بين أبناء البلد الواحد آلية تستعمل حينما يقوم المهاجر في دولة الاستقبال بشراء مقتنيات أو دفع فواتير لحساب شخص أخر من بلده كمصاريف العلاج، وفي المقابل يودع مالا بالعملة الوطنية في حسابه أو حساب أسرته.

-ممتلكات المهاجر: تسخر الممتلكات التي يستقدمها المهاجر لبلده الأصلي ولاسيما السيارات، المجوهرات، الآلات المترلية والأثاث، الآلات الالكترونية...الخ، للاستهلاك الخاص أو لبيعها في الأسواق غير المنظمة.[2]

- الأموال المدفوعة من جانب المهاجرين نيابة عن أفراد أسرهم على سبيل المثال مدفوعات تذاكر الطيران وغيرها من تكاليف السفر، وتكاليف زيارة أفراد الأسرة أو غيرهم.[3]

ج-حسب الإرسال:ونجد من خلال هذا المعيار:

1-التحويلات الفردية: وهي التحويلات التي يتم إرسال جميع التحويلات بصفة فردية وهي تمثل الجزء الأكبر من التحويلات المرسلة.[4]

2-التحويلات الجماعية: وهي التحويلات التي يتم إرسال طريق مجموعات العاملين من خلال الجمعيات المنضمين إليها وهي تمثل جزء بسيط من التحويلات المرسلة.[5]

---

[1]- مقدمة حول مشروع نظام معلومات الهجرة المتكامل، ص40.

[2]- السيد محمد الخشاني، **العلاقة بين الهجرة والتنمية في شمال افريقيا**،ورقة مقدمة في اجتماع الخبراء المتخصص حول الهجرة الدولية والتنمية في شمال أفريقيا، الامم المتحدة،مكتب شمال أفريقيا، الرباط ، المغرب، 19-20مارس2007 ،ص ص3-4.

[3]-مأمون صيدم،مرجع سبق ذكره،ص4

[4]- مقدمة حول مشروع نظام معلومات الهجرة المتكامل،مرجع سبق ذكره، ص40.

[5]- نفس المرجع السابق، ص40.

ثالثا: تقييد تحويلات المهاجرين في ميزان المدفوعات.

إن هناك اتفاق من جانب المؤسسات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي المعنية برصد وإحصاء تحويلات المهاجرين إلى أنها تتكون من مجموع ثلاثة بنود فرعية هي تحويلات العاملين *Worker's remittances*، تعويضات المستخدمين*Compensation of Employees* وأخيرا تحويلات المهاجرين.[1] *Migrant transfers*، وان تعويضات العاملين تمثل مكون من الدخل بينما تحويلات العاملين هي مكون من التحويلات الجارية وكلاهما جزء من الحساب الجاري، بينما تحويلات المهاجرين تمثل مكونًا من التحويلات الرأسمالية والتي هي جزء من الحساب الرأسمالي .[2]

وعلى الرغم من وضوح تعريف التحويلات وفق دليل ميزان المدفوعات فان البيانات الدولية للتحويلات أظهرت اختلافات في تسجيلها حيث تقوم بعض الدول بتصنيف تحويلات العاملين بالخارج على أساس الجنسية وليس على أساس مدة الإقامة بالخارج.كما تقوم بعض الدول الأخرى بتصنيف تحويلات العاملين بين تحويلات وتعويضات على أساس عشوائي أي حسب الاختيارات التي تلاؤمها ومدى توفر البيانات لديها والنظام الضريبي المطبق فيها ،إلى غير ذلك. [3]

ومما يزيد من حدة الاختلافات في تسجيل إحصاءات تحويلات العاملين وجود بند ثالث لتحويلات المهاجرين في ميزان المدفوعات،ويضم صافي الأصول التي يقوم العمال المهاجرون بتحويلها عند انتهاء إقامتهم بدول المهجر ولفترة سنة أو أطول،وتسجل هذه التحويلات ضمن تحويلات رأس المال،أما العملين بالخارج لفترة تقل عن السنة فان تحويلاتهم تمثل دخلا تم الحصول عليه من العمل لصالح جهة غير مقيمة في دولهم الأصل، وبذلك فإنها تدخل ضمن تعويضات العاملين تحت بند الدخل في ميزان المدفوعات.كما أن بعض الدول كمصر والمغرب وتونس لا يوجد سوى بند واحد فحسب من هذه البنود الثلاثة وهو تحويلات العاملين الأمر الذي قد يؤدى إلى تداخل في المكونات الثلاثة فلاشك أن الدخل المحقق يختلف باختلاف مصدره من العمل*Enterpreneunal* وكذلك الاتفاق حول تعريف العامل غير المقيم والمهاجر. [4]

كما أننا نجد في تقييد تحويلات المهاجرين شكلين من تحويلات المهاجرين هما:

***-الشكل الأول** :يكون مسجلا في ميزان المدفوعات في صنف التحويلات بدون مقابل وهو مجموع التحويلات التي تتم وفق القنوات الرسمية كالبنوك مثلا.

[1] -*World Bank 2006, p87.*

[2] - *Reinke j, Patteron O' Neil, **Remittances in the balance of payments framework**, International technical meeting on measuring remittances, World Bank, January2005.p2-6.*

[3]- تقرير البنك الدولي"**الأفاق الاقتصادية العالمية** ،2006.

[4] - *Reinke j, Patteron O' Neil, opcit.p2-6.*

ويمكننا القول أن التحويلات الرسمية لا تمثل إلا جزء من مجمل عمليات التحويل وهي تسجل عادة في ثلاث خانات على مستوى ميزان المدفوعات[1]:

تعويضات العاملين: وهي تحويلات بالنسبة للعمال القاطنين في بلد أجنبي لفترة تقل عن سنة واحدة، وهم في الغالب موسميون أو مؤقتون،وتتمثل في تحويلات المعاشات والمخصصات العائلية[2]، وتعرف حسب صندوق النقد الدولي في سنة 2010 على أنها تحويلات تشمل الأجور والرواتب والمزايا النقدية والعينية التي يحققها الأفراد في بلدان غير تلك التي يقيمون فيها بشكل دائم نظير ما يقومون به من عمل.

تحويلات المهاجرين: حسب صندوق النقد الدولي 2010 هي القيد المقابل لتدفقات السلع والتغيرات في البنود المالية التي تنشا نتيجة للهجرة، وعليه فان تحويلات التي يتم تسجيلها تكون مساوية للقيمة الصافية لما يقوم به المهاجرون.

تحويلات العمال: وهي التي تأخذ بالاعتبار المبالغ التي يستقدمها المهاجر معه أو يخرجها من البلاد، وحسب صندوق النقد الدولي 2010 هي التحويلات الحالية للمهاجرين الذين يعتبرون مقيمين في بلد المقصد.

***-الشكل الثاني** لا يظهر في الإحصاءات الرسمية ويضم عمليات مختلفة منها:

-السيولة المالية التي يدخلها المهاجر معه بمناسبة العودة إلى وطنه الأصلي من اجل قضاء العطلة أو تلك التي يرسلها عن طريق بعض الأشخاص...الخ.

-المقاصة بين المواطنين وهو ميكانيزم يقتضي أن يسدد المهاجر في بلد الاستقبال لحساب مواطن من معارفه المشتريات أو الفواتير،وفي المقابل يزود المواطن رصيد حساب المهاجر في البلد الأصلي أو لحساب أسرته بالعملة الوطنية.

-التحويلات العينية كما قلنا سابقا هي الممتلكات المادية التي يدخلها المهاجر إلى البلد الأصلي ويتعلق الأمر خاصة بالأثاث وأدوات التجهيز المترلي والآلات الالكترونية...الخ.[3]

نلاحظ من خلال ما استعرضناه أن تحويلات المهاجرين تختلف من حيث مكوناتها فهناك من يراها مستقلة بذاتها وهناك من يعتبرها تحويلات للعاملين المقيمين في الخارج وهناك من يعتبرها تعويضات للعاملين ، كما أننا نجد البعض الأخر يجمع هذه الأنواع الثلاثة في نوع واحد وهو تحويلات العاملين في الخارج.

[1]- البنك الدولي، **كتاب حقائق عن الهجرة والتحويلات** ، مرجع سبق ذكره.

[2]- علا الخواجة، مرجع سبق ذكره ،ص26.

[3] - محمد الخشاني، محمد بنسعيد ، **التحويلات المالية للمهاجرين وأثرها على التنمية في بلدان المشرق العربي الأربعة :سوريا، لبنان، الأردن ومصر**، الجمعية المغربية للدراسات والأبحاث حول الهجرة،2010 ، ص5.

المطلب الثاني: الدوافع المؤثرة في تدفق تحويلات المهاجرين.

يترتب على انتقال المهاجر إلى دولة الاستقبال وحصوله على عمل بها- سواء بصورة رسمية أو غير رسمية –إلى توليد دخل متحقق له وهنا يأتي قرار المهاجر بتحويل قدر من هذا الدخل إلى أسرته في الدولة الأم وهنا تصبح التحويلات هي البعد الملموس للهجرة ليس فقط أنها تمثل بعدا كميا إنما أيضا للدور الذي تلعبه التحويلات في عملية التنمية في الدولة المرسلة[1]، و إن تحويلات المهاجرين تختلف أحجامها حسب عدة نقاط منها الطرق التي تسلكها للوصول إلى الدولة الأم والإضافة إلى نوعية هذه التحويلات إن كانت نقدية أو عينية كما أن هناك مجموعة من العوامل التي تتحكم في تدفقها والتي لخصتها العديد من الدراسات في :

أولا:العوامل الخاصة بالمهاجر.

إن الهجرة تشكل عند الكثير من الأفراد مشروعا اقتصاديا الهدف منه هو الحصول على اكبر عائد ممكن والادخار بالقدر الكافي، و في المقابل فان قدرة المهاجر على الادخار ولجوءه إلى تحويل أمواله إلى بلده الأصلي تتحكم فيه عدة عوامل نذكر منها:

1-الظروف الاقتصادية للمهاجر:وتتلخص في:

-طبيعة العمل الذي يقوم به المهاجر ودخله من خلال نسبة أجره والامتيازات التي يتمتع بها المهاجر.[2]

- الظروف الاقتصادية في الدول المستقبلة والمرسلة .[3]

-الرغبة في الاستثمار في بعض الأصول الرأسمالية الخاصة.[4]

- إن الهجرة قد ينظر إليها على أنها تمثل جانبا من إستراتيجية تنويع المخاطر التي تواجهها الأسرة، وتوفير مصدر إضافي للدخل للأسرة. وبهذا الشكل فان التحويلات تمثل شكلا من أشكال التأمين لكل من الأسرة والمهاجر.[5]

-الدوافع المالية للمهاجر وهنا تفسر التحويلات على أنها قرار فردي يتسم بالرشادة حيث يتوقف على معدل العائد على التحويلات،وهذا الدافع ينبع من منطلق شخصي. وفي هذه الحالة يكون المهاجرين في وضع يسمح له بالاستثمار في وطنه مع الأخذ بعين الاعتبار ارتفاع مستويات دخولهم النسبية ومدخراتهم.[1]

---

[1] -*Gallina Andrea,* ***The impact of international migration on the economic development of countries in the Mediterranean****, United Nations expert group meeting on international migration and development in the Arab region, United Nations, Beirut, May2006p.p3-5.*

[2]- محمد الخشاني،مغاربة الخارج-**الهجرة كرهان أساسي في العلاقات الاوروومغربية**،منشورات الجمعية المغربية للدراسات والبحوث حول الهجرة،الرباط،ص143.

[3]- علا الخواجة، مرجع سبق ذكره،ص22.

[4] --*Gallina Andrea,* ***opcit****.p3-5*

[5] - *Audrey AKNIN ;* ***DyNAMIQUES MIGRATOIRES ET DEVELOPPEMENT DURABLE :VERS DE NOUVELLES REFLEXIONS*** *;Université de Versailles Saint-Quentin ;p190-192.*

2-الظروف الاجتماعية للمهاجر:وتتحدد من خلال:

-عدد سنوات الهجرة والمستوى التعليمي للمهاجر.[2]

-ظروف العيش في بلد الاستقبال.

- الوضعية التي يكون فيها المهاجر فإذا كانت إقامته مؤقتة أو غير مؤقتة ومدى اندماج المهاجر في المجتمع الذي يعيشه في دول الاستقبال وتبنيه لنموذج الاستهلاك السائد.[3]

-قوة روابط المهاجرين الأسرية وعزمهم على العودة إلى بلدانهم الأصلية[4] والرغبة في توفير ميراث للأبناء.[5]

-عمر المهاجر و عدد الأشخاص الذين يعيلهم المهاجر.[6]

-درجة الإيثار والتضامن والارتباط بالأسرة ،فاهم ما يحدد قيمة التحويلات هو طبيعة العلاقة بين المهاجر والمستفيدين من التحويلات.[7]

- قد يقوم العمال المهاجرون بالتحويل لأغراض توفير احتياجات الغير من أفراد الأسرة.[8]

- تمويل عملية الاستثمار في رأس المال البشرى لأفراد الأسرة من المصادر المالية للأسرة، فان احتمال الهجرة يرتفع بين أفراد الأسرة الأكثر تعليما. ومن ثم فان التحويلات في هذه الحالة تعد ردا لجزء من رأس المال الذي تم استثماره من قبل الأسرة في عملية تعليمهم. كذلك فانه من الممكن أن يشترك أفراد الأسرة في تحمل نفقات الهجرة للمهاجر، وكذلك نفقات الإقامة في دول المهجر لحين الحصول على العمل، ومن ثم ينظر إلى التحويلات في هذه الحالة على أنها تعد عائدا على استثمارات الأسرة[9].

-دور الكفيل* في بعض دول الخليج حيث يحتاج المهاجر إلى موافقته عندما تكون التحويلات مهمة[10].

---

[1] -*Van Dalen Hendreck & others,* ***Remittances and their effect on emigration intentions in Egypt, Morroco and Turkey****, Tinbergen institute discussion paper, Univesteit Amsterdam, 2005, p8.*

[2]- علا الخواجة، مرجع سبق ذكره،ص22.

[3]- السيد محمد الخشاني، **العلاقة بين الهجرة والتنمية في شمال إفريقيا**،ورقة مقدمة في اجتماع الخبراء المتخصص حول الهجرة الدولية والتنمية في شمال أفريقيا، الأمم المتحدة،مكتب شمال أفريقيا، الرباط ، المغرب، 19-20مارس2007 ،ص3.

[4]- السيد محمد الخشاني، **العلاقة بين الهجرة والتنمية في شمال إفريقيا**،مرجع سبق ذكره،ص3.

[5]- *Gallina Andrea,* ***opcit****.p3-5*

[6]- ثريا احمد عبيد، مرجع سبق ذكره ،ص12.

[7]-محمد الخشاني،مغاربة الخارج-**الهجرة كرهان أساسي في العلاقات الاوورومغربية**،مرجع سبق ذكره،ص143.

[8]-عمرو الاشموني ، **دول الخليج تحتل المركز الثاني في التدفقات النقدية مع تعدد المهاجرين**، على الموقع:

http://www.annaharkw.com/annahar/Resources/ArticlesPictures/2010/02/12/ebe48fd0-cd19-48c5-a83c-680cc8f7331a_main.jpg

[9] - Audrey AKNIN ; **DyNAMIQUES MIGRATOIRES ET DEVELOPPEMENT DURABLE :VERS DE NOUVELLES REFLEXIONS** ;Université de Versailles Saint-Quentin ;pp190-192.

[10]- ثريا احمد عبيد، مرجع سبق ذكره،ص12.

*- **تعريف نظام الكفيل:**يتكون نظام الكفيل من طرفين، أحدهما الكفيل – يجب أن يكون من مواطني الدولة – و هو المسؤول عن العامل الوافد (المكفول) ماديًا وقانونيًا ومعنويًا .وبدون وجود هذا الكفيل لا يحق لأي من غير المواطنين العمل أو الإقامة في هذه الدول .وعليه تتم معظم تعاملات المكفول مع الجهات الحكومية في بلد الكفيل عن طريق الكفيل نفسه، وهو ما يحمله بتبعات مادية وقانونية .وفي مقابل هذه

ثانيا: العوامل الخاصة بالدول المستقبلة للتحويلات:

إن الهجرة تعتبر ظاهرة دولية لها انعكاساتها على الدول المرسلة للمهاجرين، وان الكثير من الاقتصاديين ينظرون إليها من وجهة نظر سلبية على هذه الدول، وان هذا ليس دائما صحيح فان استفادة هذه الدول من الأموال التي يرسلها المهاجرون خير دليل على وجود ايجابيات لهذه الظاهرة ،وان حجم هذه الأموال يختلف من دولة إلى أخرى وذلك راجع إلى عدة عوامل نذكر منها ما يلي:

1-العوامل الاجتماعية:ونجد ضمنها العوامل التالية:

*-عدد المهاجرين وحالتهم الاجتماعية ومدة إقامتهم في البلد المضيف.[1]

*-عدد من يعيلهم المهاجر ودخل الأسرة المتلقية للتحويلات.[2]

2-العوامل المؤسساتية: ويتعلق الأمر بالقيام بالمبادرات التالية:[3]

-أحداث وتحسين مؤسسات مهمتها تقوية العلاقات بين المهاجرين وبلدانهم الأصلية.

-إنشاء هياكل لتشجيع الاستثمار والمقاولة من طرف المهاجرين.

-إحداث برامج لتعبئة الكفاءات العاملة في الخارج.

3-**العوامل الاقتصادية:** ترتكز أساسا هذه العوامل على:

-المناخ الاقتصادي العام فالتحرير الاقتصادي يشجع على حرية الاستثمارات وانتقال رؤوس الأموال.

-ظروف الاستثمار ومدى انتشار شركات التحويل وشبكة البنوك.

-نوعية وجودة الخدمات التي تقدمها مؤسسات التحويل.

-كلفات التحويل ولها اثر كبير في تحديد حجم التحويلات المرسلة فكلما كانت تكلفة التحويل كبيرة كلما كان حجم الأموال المحولة صغيرا جدا والعكس صحيح.[4]

-أسعار الصرف لها اثر كبير وخاصة عند القيام بعمليات الصرف من العملة الأجنبية للدول المستضيفة وعملة بلدانهم الأصلية.

الالتزامات يتيح له نظام الكفيل حق منع المكفول من التنقل والسفر إلا بإذنه وحق مصادرة جوازات سفر مكفوليه، ولكن يحظر عليه الحصول على مقابل من المكفول .أما الطرف الثاني في هذا النظام هو المكفول الذي يتقاضى أجر مقابل إنجاز العمل المطلوب منه .ويمكنه أن يتقدم إلي الجهات المعنية في حالة تعرضه لمخالفات أو إنهاك لقوانين العمل. انظر المرجع: احمد فاروق غنيم، حنان نظير، تقرير عن سياسات دول منطقة الاسكوا في مجال الهجرة، الأمم المتحدة،اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا –الاسكوا، 2010.

[1]-ثريا احمد عبيد، مرجع سبق ذكره ،ص12.

[2]-علا الخواجة، مرجع سبق ذكره،ص22.

[3]**منشورة في الهجرة الدولية** ،

http://www.mojtamai.com/books/index.php?option=com_k2&view=item&id=815

تاريخ الاطلاع :29-12-2010 .

[4]- محمد الخشاني، محمد بنسعيد، مرجع سبق ذكره، ص7.

- معدل العائد على التحويلات و أسعار الفائدة في الدول المستقبلة وخاصة إذا رغب المهاجر في استثمار أمواله في دولته الأصل ، فإذا كانت أسعار الفائدة كبيرة ومغرية فلن يمتنع عن استثمار أمواله هناك و في حالة العكس فانه يحجم عن ذلك .[1]

ثالثا: العوامل الخاصة بالدول المرسلة للتحويلات: ويمكننا حصرها في العوامل التالية:

1-العوامل الاجتماعية: ويمكننا إجمالها في:[2]

-الوضعية التي يكون فيها المهاجر فإذا كانت إقامته مؤقتة أو غير مؤقتة.

-عدد الأشخاص الذين يعيلهم المهاجر في المهجر.

-ظروف العيش في بلد الإقامة ونسبة اندماج المهاجر وتبنيه لنموذج الاستهلاك السائد.

-دور الكفيل في بعض دول الخليج حيث يحتاج المهاجر إلى موافقته عندما تكون التحويلات مهمة.

-الامتيازات التي يتمتع بها المهاجر.

2-العوامل الاقتصادية: وتتمثل في:

-أسعار الفائدة في الدول المرسلة.

-التسهيلات الممنوحة لانتقال التحويلات.

-المخاطر الاقتصادية والسياسية في دول المهجر.

-طبيعة العمل الذي يقوم به المهاجر ودخله من خلال نسبة أجره.[3]

-ظروف الاستثمار ومدى انتشار شركات التحويل وشبكة البنوك.

-نوعية وجودة الخدمات التي تقدمها مؤسسات التحويل.

-كلفات التحويل ولها اثر كبير في تحديد حجم التحويلات المرسلة فكلما كانت تكلفة التحويل كبيرة كلما كان حجم الأموال المحولة صغيرا جدا والعكس صحيح.

-أسعار الصرف لها اثر كبير وخاصة عند القيام بعمليات الصرف من العملة الأجنبية للدول المستضيفة وعملة بلدانهم الأصلية.[4]

من خلال ما تم التطرق إليه من عوامل مؤثرة في حجم تدفقات المهاجرين سواءا كانت تخص المهاجر من ظروف اجتماعية يعيشها أو ظروف اقتصادية يعايشها في الدول المستقبلة له، وكذا العوامل المرتبطة بالدول الأصل والمتمثلة في الظروف الاجتماعية لمن يعيلهم المهاجر والظروف الاقتصادية فيها كمدى ملائمة مناخ الاستثمار بها ومدى توفر وانتشار قنوات وشبكات التحويل ، كما أن المهاجر ليس بمعزل عن العوامل التي

---

[1] -*Van Dalen Hendreck & others, opcit.p, p8.*

[2]-محمد الخشاني،**مغاربة الخارج-الهجرة كرهان أساسي في العلاقات الاوروومغربية**،مرجع سبق ذكره ،ص143.

[3]- علا الخواجة، مرجع سبق ذكره ،ص22.

[4]- محمد الخشاني، محمد بنسعيد، مرجع سبق ذكره، ص7

تتعلق بالبلد الذي يعيش فيه فله اثر كبير وواضح في مدى إقدامه على تحويل أمواله أو إحجامه على ذلك وذلك من خلال تكاليف المعيشة وكذا تكاليف التحويل التي تقتطع عند القيام بعملية التحويل.

المطلب الثالث:أهمية تحويلات المهاجرين واهم قنوات التحويل.

قلنا أن تحويلات المهاجرين هي عبارة عن تلك التدفقات المالية والعينية التي يرسلها المهاجر إلى ذويه في بلده الأم، من اجل تحقيق عدة أهداف تتعلق به وبالأفراد المستقبليين لها وان تزايد حجمها من سنة إلى أخرى قد زاد من أهميتها وجعل الكل يسعى إلى البحث عن الطرق التي تشجيع المهاجر على تحويل أمواله إلى دولته الأصل ويسهل بها عمليات التحويل وكذا زيادة حجم هذه التدفقات ومن بين أهم هذه الطرق هي تحسين قنوات التحويل وتخفيض التكاليف.

أولا: أهمية تحويلات المهاجرين.

يعد تدفق تحويلات الأموال والبضائع الذي يميز ظاهرة الهجرة من أكثر الجوانب أهمية في الهجرة الدولية من الناحية الاقتصادية، وانه من المعلوم بان تدفق هذه الأموال يمثل أهمية كبيرة، ليس فقط بالنسبة لعائلات المهاجرين في الدول المرسلة بل يتعداه إلى أكثر من ذلك ليشمل اقتصاديات الدول المرسلة، وفيما يلي أهم النقاط المتفق عليها في هذا الشأن:

*-تتمثل تحويلات المهاجرين في تدفقات مالية شأنها شأن التدفقات الأخرى كالاستثمار الأجنبي المباشر، المساعدات الإنمائية واستثمارات المحفظة المالية.[1]

*-تتم من طرف المهاجرين من الدول الغنية إلى الدول المتخلفة و هذه التحويلات تنعكس بالإيجاب على اقتصاد الدول المستقبلة لها. [2]

*-بعض الدول النامية تصنف هذه التحويلات المالية ضمن مقبوضات عناصر الإنتاج (أي من مكونات إجمالي الدخل الوطني)، لأنها تنتج عن العمال المهاجرين والذين يعتبرون من أهم عناصر الإنتاج. [3]

*-تعتبر التحويلات المالية رهانا أساسيا في الإشكالية الهجرية وذلك على المستويين الاقتصاديين الكلي والجزئي ،بحيث تشكل تحويلات الأموال مصدرا مهما للعملة الصعبة في البلدان الأصل ودخلا للكثير من الأسر. [4]

*- فهي تمثل جزء مهما جدا من الاستثمار البشري العامل في الخارج، وهي المنفعة الرئيسة المباشرة لهجرة القوى العاملة. [1]

---

[1] -*Ratha Dilip, **Leveraging remittances for development**, Development prospects group, World bank, Washington DC2007.p2.*

[2] -MARC BICHLER.LES MIDIS DE LA MICROFINANCE TRANSFERTS DE MIGRANTS .28 SEPTEMBRE 2006.

[3]- تقرير عن التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ،**التجارة والاستثمار والتنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا** ،البنك الدولي،دار الساقي ،لبنان،2004،ص342.

[4]- محمد الخشاني، محمد بنسعيد، **مرجع سبق ذكره.**ص4.

*- يؤثر ذلك على سوق الصرف الموازي حيث تسهم في تنشيطه وزيادة معاملاته و ذلك أن لم يتم إيداعها في البنوك.[2]

ثانيا: قنوات التحويل:

عند تطرقنا إلى أنواع تحويلات المهاجرين قلنا انه من بين أهم التصنيفات هي تصنيفها إلى تحويلات رسمية وتحويلات غير رسمية واخذ في وضع هذا التصنيف معيار القنوات التي تسلكها التحويلات عند قيام المهاجر بعملية التحويل ، وذلك راجع إلى عدة أسباب دافعة إلى اختيار القناة المناسبة والتي تتناسب والظروف التي يعيشها المهاجر ، وكذا الظروف السائدة في كلا البلدين المستقبل للمهاجر والمرسل له، وعليه فان لكل هذا اثر كبير في استعمال هذه القناة أو التوجه إلى القنوات البديلة الأخرى المتوفرة ، وإننا نميز بين قناتين :

*-القنوات الرسمية:وهي السبل المتفق عيها قانونيا والمعترف بها دوليا مثل القنوات البنكية والبريدية،شركات التحويل،والوسطاء،ومراكز التحويل..

*-القنوات غير الرسمية وتتمثل في النقل عن طريق المعارف أو النقل المباشر ويتم الصرف في سوق الصرف الموازي.

وتسيطر النظم غير الرسمية لتحويل النقود التي صيغ نموذجها وفق نظام الحوالة في الشرق الأوسط، وسوق التحويلات في كثير من البلدان الإفريقية والعربية ويوفر مقدمو هذه الخدمات غير الرسمية سيمات مواتية للعملاء مثل:إغفال الأسماء،الحد الأدنى من العمل الورقي،السرعة.[3]

ولقد احتكرت منذ التسعينات ،تحويلات المهاجرين شركات مثل ويسترن يونيو نوموني اكسبرس ومن خلالها تخضع أموال المهاجرين لعملية تمحيص لأنها غالبا ما تسلك الطريق غير الرسمي، كما أن معظم المهاجرين لا يثقون بالبنوك بسبب الأمية ونقص المعلومات عن النظام المصرفي.[4]

كما توجد عدة قنوات لتحويل الأموال من طرف المهاجرين منها:[5]

-شركات التحويل.*Les sociétés de transferts*

-الصكوك البريدية.*Les mandats postaux*

-القنوات البنكية.*Les réseau bancaire*

-التحويلات غير الرسمية.*Les transfart informels(la valise)*

---

[1]-مأمون صيدم،**تقرير حول تحويلات العاملين الأردنيين في الخارج**،مرجع سبق ذكره،ص3.

[2]- مقدمة حول مشروع نظام معلومات الهجرة المتكامل، ص40.

[3]-سانجيف جوبتا ،كاثرين باتيللو،سميتاواغ،**جعل التحويلات تعمل لصالح افريقيا**،مجلة التمويل والتنمية يونيو 2007،المجلد44،العدد2،ص43.

[4]- جون لوي فيل، مرجع سبق ذكره، ص264.

[5] - ***La valorisation économique de l'epargne des migrants*** *Etude réalisée par-CFSI-Dec-2003.p26.*

-التحويلات الخاصة.*Les initiatives privées-a*

وان هذه القنوات لا تتمتع بنفس الدرجة من الإقبال من طرف المهاجرين وذلك راجع إلى تتمايزها عن بعضها البعض في بعض الخدمات التي تقدمها والجدول الموالي يرصد أهم المزايا والنقائص التي تتحلى بها كل قناة للتحويل.

الجدول رقم(1-6):مزايا ونواقص مختلف قنوات التحويل.

قناة التحويل	المزايا	العيوب
التحويلات البنكية	-السرعة والأمان في النظام البنكي. -تنوع وتشعب القنوات البنكية في البلدان المرسلة للتحويلات.	-التكلفة مرتفعة بالنسبة للتحويلات الصغيرة الحجم. -البنوك المستقبلة للتحويلات في البلدان المستقبلة قليلة او منعدمة. -التحويلات تكون بمبالغ محدودة. -المرسل إليه يجب أن يمتلك حساب بنكي.
التحويلات البريدية	التكاليف منخفضة بالنسبة للتقارير والعمليات المنظمة. -العمليات تتم بكل بساطة لان مراكز البريد موجودة في كل مكان.	المدة طويلة وغير منظمة. -الخدمات سيئة. -نقص السيولة في البلدان المستقبلة للتحويلات.
شركات التحويل الخاصة	المدة قصيرة جدا بالمقارنة مع الطرق المنظمة الأخرى.(اقل من 15دقيقة). -الأمان. -جودة الخدمات .	التكاليف مرتفعة جدا وخاصة بالنسبة للتحويلات الصغيرة الحجم. -لا يتم التحويل بالنسبة للمناطق النائية
التحويلات غير المنظمة (الوسطاء)	التكاليف منخفضة. التحويل يتم بين الأشخاص مباشرة (يدا بيد) ويدخل عامل الثقة. يتم التحويل حتى في المناطق النائية. سرية المعاملات	-المدة طويلة جدا. -درجة المخاطرة كبيرة جدا حيث يمكن أن يتعرض الشخص إلى الاختلاس.

المصدر: *MARC BICHLER.LES MIDIS DE LA MICROFINANCE TRANSFERTS DE MIGRANTS .28 SEPTEMBRE 2006.*

ومن خلال الجدول نستطيع استنتاج العوامل المتحكمة في اختيار المهاجرين لقنوات التحويل:

حيث يعتمد اختيار المهاجر لقناة التحويل التي يتبعها في عملية إرسال أمواله إلى عائلته وذويه في بلده الأم على مجموعة من العوامل والتي يمكننا إجمالها في النقاط التالية الذكر:

-كفاءة وسيلة التحويل.

-أسعار التحويل.

-أسعار الصرف المطبقة.

-مدى توافر التسهيلات لتحويل الأموال.[1]

[1]مقدمة حول مشروع نظام معلومات الهجرة المتكامل،مرجع سبق ذكره، ص40.

- مدى خطورة سياسية ودرجة المرونة في قواعد الصرف الأجنبي.

ويمكننا إرجاع العوامل التي تدفع المهاجرين إلى إتباع الطرق غير الرسمية إلى العوامل التالية:[1]

-ضعف التغطية في البلدان الأصل وغياب فروع للبنوك الوطنية في بلدان الاستقبال على غرار ما نجده بالنسبة لبعض الدول العربية مثل المغرب.

-وجود قيود الصرف على العملات الأجنبية.

-القرب الجغرافي يشجع المهاجرين على حمل مدخراتهم معهم خاصة بالنسبة للهجرة المؤقتة وغير الشرعية.

-اختلاف أسعار صرف العملات بين القنوات الرسمية والقنوات غير الرسمية.

-ارتفاع تكلفة التحويل بالنسبة للقنوات الرسمية انظر الملحق رقم (08).

[1] *Musette Mohamed Saib avec le soutien financier middle east reserch competition programme2006-2007 , Approche sociologique des comportements de transferts de fonds en algerie, alger , desembre ,2007,p35.*

خلاصة الفصل:

إن الهجرة الدولية عرفها الإنسان منذ الأزل وذلك بسبب حاجاته المتزايدة والملحة، ونعني بها هي انتقال الأفراد من منطقة إلى أخرى. سواء كان ذلك داخل حدود الدولة، أو خارج حدودها .

إن الهجرة هي عملية يقدم عليها المهاجرين نظرا لعدة أسباب سواءا تعلقت بالمهاجر نفسه أو بالظروف المحيطة به في دولته الأم والتي لم يستطع تجنبها وهو يعيش فيها، كما لا ننسى الظروف التي تسود الدول المقصد والتي في معظم الأحيان تكون متوافقة مع ما يطمح إليه ويتطلع إليه المهاجر.

كما أن الهجرة الدولية هي ظاهرة عالمية من حيث وقوعها ومن حيث تأثيراتها وانعكاساتها، فتعتبر الدول المتقدمة اكبر الدول المستقبلة للمهاجرين وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والنمسا...الخ، وفي المقابل نجد أن الدول النامية هي المصدر الأول للمهاجرين وخاصة الدول الإفريقية والدول الأسيوية كالهند ، باكستان، الفليبين...الخ.

كما رأينا أن تحويلات المهاجرين ما هي إلا جل التدفقات المالية والعينية التي يقدم المهاجر على إرسالها إلى ذويه في الدولة الأم، وهي تتنوع حسب نوعيتها والقنوات التي ترسل عبرها ، وكذا تسجيلها في ميزان المدفوعات للدولة الأم.كما تم التطرق إلى أهم العوامل التي تؤثر في حجم تدفقات المهاجرين سواءا كانت تخص المهاجر كظروفه الاجتماعية و الاقتصادية ، وكذا العوامل المرتبطة بالدول الأصل والمتمثلة في الظروف الاجتماعية لمن يعيلهم المهاجر والظروف الاقتصادية لهذه الدولة ، كما لا يمكننا إهمال العوامل التي تتعلق بالبلد الذي يعيش فيه فله اثر كبير وواضح في مدى إقدامه على تحويل أمواله أو إحجامه عن ذلك وذلك من خلال تكاليف المعيشة وكذا تكاليف التحويل التي تقتطع عند قيامه بعملية التحويل.

كما انه في الكثير من الأحيان إ ترتبط الهجرة بمفهوم أخر وهو التنمية الاقتصادية، والتي تعتبر هدفا أسمى تسعى إلى تحقيقه الدول سواءا كانت مستقبلة للمهاجرين عن طريق استغلالهم لتحقيقها، أو الدول المرسلة للمهاجرين وذلك عن طريق استغلالهم أيضا من خلال التحويلات التي يحولونها إلى دولهم الأصل أو عن طريق الخبرات التي يكتسبونها،وفي الفصل الثاني سنحاول الإجابة عن السؤال التالي:

ما العلاقة بين الهجرة والتنمية الاقتصادية؟ وأي منها له التأثير الأكبر على الأخر؟.

الفصل الثاني: العلاقة بين التنمية الاقتصادية و الهجرة الدولية.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التنمية الاقتصادية.

المبحث الثاني: طرق تمويل التنمية الاقتصادية.

المبحث الثالث: العلاقة الجدلية بين الهجرة والتنمية الاقتصادية.

الفصل الثاني: العلاقة بين التنمية الاقتصادية و الهجرة الدولية.

تمهيد:

لقد تطرقنا في الفصل الأول إلى الهجرة الدولية والتي نعني بها انتقال الأفراد من مكان إلى أخر خارج حدود الدولة نفسها بسبب عدة أسباب سواءا كانت شخصية أو كانت راجعة للظروف التي يعيشها الفرد في بلده الأصل، أو تلك الأسباب التي تتعلق بالبلد المهاجر إليه كموائمة الظروف الاقتصادية والاجتماعية، بغية تحقيق مجموعة من الأهداف والرغبات التي كان يتطلع إليها الفرد.

كما أن موضوع التنمية الاقتصادية ليس حديثا، بل هو حاضر منذ فترة طويلة من الزمن .فبروزه كان مع نهاية الحرب العالمية الثانية، ولا يزال هذا الموضوع يحظى بأهمية كبيرة في الدراسات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

إن عملية التنمية الاقتصادية ليست تلقائية و سهلة فهي تتطلب وقتا طويلا، والواقع أنها لا تقوم على أسس مادية فقط، بل تتطلب كذلك تخطيطا واسع النطاق لحصر الموارد المتاحة، علما أن المسؤول عن هذا التخطيط هو الإنسان باعتباره صانع التنمية، لكن هذا لا يعني أن نتجاهل دور الإمكانات المادية في عملية التنمية لذلك نجد البلدان المتخلفة تسعى إلى البحث عن تنمية مواردها الاقتصادية على أساس التخطيط الشامل الذي يتناول كافة قطاعات الاقتصاد الوطني و يضمن تحقيق التوازن في نمو هذه القطاعات . فاهتمام هذه الدول يرتكز حول تنويع الموارد من خلال البحث عن مصادر التمويل اللازمة لتمويل عملية التنمية الاقتصادية والتي سوف نراها من خلال هذا الفصل .

بالإضافة إلى محاولة معرفة العلاقة الجدلية بين التنمية الاقتصادية والهجرة الدولية و أي منهما يؤثر بالقدر الأكبر على الأخر ، وكذا تفسير العلاقة بينهما.

لذلك قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث هي:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التنمية الاقتصادية.

المبحث الثاني: طرق تمويل التنمية الاقتصادية.

المبحث الثالث: العلاقة الجدلية بين الهجرة والتنمية الاقتصادية.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التنمية الاقتصادية.

تباينت الآراء و وجهات النظر بالنسبة للعلماء و المفكرين و الباحثين حول تحديد مفهوم التنمية الاقتصادية، و ترجع صعوبة الاتفاق إلى اختلاف التوجهات الفكرية و الإيديولوجية، و كذلك اختلاف التخصصات للعلماء و الباحثين حتى أصبح من الصعب وضع تعريف محدد و دقيق للتنمية أو النمو الاقتصادي بعبارات واضحة محددة.وكذا الاختلاف في الخصائص التي تتميز بها التنمية الاقتصادية، والأهداف التي تسطر من اجل تنفيذها، والمعوقات التي تقف أمام سيرورة هذه العملية المهمة والتي سنتطرق إليها في هذا المبحث بتفصيل أكثر.

المطلب الأول:مفهوم التنمية الاقتصادية.

لم يتفق المفكرون الاقتصاديون و رجال البحث العلمي على تعريف موحد للتنمية، وذلك لوجود بعض الالتباس بين مفهومها ومفهوم بعض المصطلحات الاقتصادية التي أصبحت عند البعض متشابهة ، من أمثلتها النمو الاقتصادي، التنمية الشاملة ، التنمية المستدامة...الخ.

لذلك سنحاول إدراج بعض التعاريف التي جاءوا بها محاولين إيجاد قاسم مشترك لهذه التعاريف و إفضاء الالتباس الكائن بين هذه المصطلحات.

أولا: مفهوم النمو الاقتصادي: لقد أعطيت عدة تعاريف للنمو الاقتصادي نذكر منها:

***-النمو الاقتصادي** عبارة عن عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية ومستمرة عبر فترة ممتدة من الزمن بحيث تكون هذة الزيادة أكبر من معدل نمو السكان مع توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية وحماية الموارد المتجددة من التلوث والحفاظ علي الموارد غير المتجددة من النضوب،كما يعرف أيضا على أنه الزيادة في كمية السلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد معين وهذه السلع يتم إنتاجها باستخدام عناصر الإنتاج الرئيسية، وهي الأرض والعمل ورأس المال والتنظيم.[1]

*-كما يشير مصطلح النمو الاقتصادي إلى ارتفاع كمية الإنتاج من خلال التغير في عوامل الإنتاج وزيادة كفاءة استخدامها، مما يترتب على هذه العملية ارتفاع الدخل القومي والفردي.[2]

***-**كما يعرف النمو الاقتصادي على انه الزيادة في كمية السلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد معين. في فترة زمنية معينة وهذه السلع يتم إنتاجها باستخدام عناصر الإنتاج الرئيسية، وهي الأرض والعمل ورأس المال والتنظيم.[3]

---

[1] - http://ar.wikipedia.org. cnsulte le12/08/2011.

[2] - سالم توفيق النجفي، **أساسيات علم الاقتصاد**، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، 2000 ،ص294.

[3] الرشيد الفاتح ،**في الإثنين يناير 31**، 2011، مقال على الموقع الالكتروني:

http://economics2.yoo7.com/t12-topic تاريخ الاطلاع:18-08-2011

*-تعريف آخر يمكن القول: "أن النمو الاقتصادي هو تلك الزيادة الحاصلة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي". و بالتمعن في هذا التعريف يتعين التأكيد على ما يلي:[1]

- يجب أن تكون الزيادة في الناتج المحلي مصحوبة بزيادة في نصيب الفرد، وهذا لا يتحقق إلا إذا كان مقدار الزيادة في الـــ(PIB)أكبر من معدل نمو السكان، ومنه يمكن القول:

معدل النمو الاقتصادي= معدل نمو الدخل القومي – معدل النمو السكاني

- يجب أن يكون هذا المعدل -معدل زيادة الناتج القومي أو معدل زيادة الدخل الفردي- حقيقي وليس نقدي، أي يجب أن يكون المؤشر التالي موجب:

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي= معدل الزيادة في الدخل الفردي النقدي- معدل التضخم

يجب أن تكون هذه الزيادة مستديمة وليست مؤقتة.

ومن خلال ما تقدم من تعاريف يمكننا القول أن النمو الاقتصادي هو الزيادة الحقيقية في الناتج المحلي الذي يترتب عنه زيادة في الدخل الفردي، وذلك عن طريق استخدام جميع الموارد المتاحة في الاقتصاد بصفة رشيدة وبطريقة مثلى والتي تؤدي إلى زيادة الإنتاج في هذا الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة.

ثانيا:تعريف التنمية الاقتصادية: ***ECONOMIC DEVELOPMENT*****.**

إن دراسة التنمية الاقتصادية هي من الدراسات الحديثة نسبياً التي اهتم بها علم الاقتصاد بعد بداية القرن العشرين خاصة في الدول النامية، ووجدنا من المفيد أولاً أن نعرض أهم تعريف للتنمية وأشملها، لما تضمنه من عناصر مهمة في التنمية وشروط العمل والاستمرار بها .

تتعدد تعريفات التنمية الاقتصادية نذكر منها:

يعرفها البعض بأنها العملية التي يتم بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم. هذا الانتقال يقتضي إحداث العديد من التغيرات الجذرية و الجوهرية في البنيان و الهيكل الاقتصادي.

ويعرفها آخرون بأنها العملية التي يتم بمقتضاها دخول الاقتصاد القومي مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي.

كما إن التنمية الاقتصادية هي العملية التي من خلالها تتحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على مدار الزمن و التي تحدث من خلال تغييرات في كل من هيكل الإنتاج و نوعية السلع و الخدمات المنتجة إضافة إلى إحداث تغيرات في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء.[2]

---

[1]. محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية -دراسات نظرية وتطبيقية-** قسم الاقتصاد. كلية التجارة- جامعة الإسكندرية، 2003،ص71-72.

[2]- نفس المرجع، ص76.

* أنها عملية ليست ذات طريق واحد، وإنما تتعدد طرقها واتجاهاتها باختلاف الكيانات وباختلاف وتنوع الإمكانيات الكامنة في داخل كل كيان".[1]

و ينظر إلى التنمية الاقتصادية أيضا على أساس أنها تقدم يعرفه المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات و الطاقات البشرية و خلق تنظيمات أفضل، هذا فضلا عن زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع على مر الزمن.[2]

*-إن التنمية الاقتصادية ينبغي أن تكون الهدف الرئيسي الذي تسعى دول العالم الثالث إلى تحقيقه ،ذلك أن هذه التنمية هي السبيل إلى رفع مستوى معيشة الإنسان وتحسن جودة الحياة.[3]

كما أنها هي عملية ديناميكية مستمرة تتكون من سلسلة من التغيرات الهيكلية والوظيفية في المجتمع وتحدث نتيجة للتدخل في توجيه حجم ونوعية الموارد المتاحة للمجتمع وذلك لرفع مستوى رفاهية الفرد عن طريق زيادة فاعليتهم في استثمار طاقات المجتمع إلى الحد الأقصى.[4]

و سنبرز فيما يلي بعض المفاهيم والتعاريف الخاصة بموضوع التنمية الاقتصادية التي صيغت من قبل بعض المفكرين والباحثين الاقتصاديين :

***- مفهوم جيرالد مايير *"Gerald Maier"* :"**إن التنمية تعني ارتفاع الدخل الفردي لفترة زمنية طويلة مصحوبة بانخفاض مستوى الفقر".[5]

*-يعرفها صبحي محمد قنوص على أنها "تحسنا على المستوى الفردي في مستويات المهارة، والكفاءة الإنتاجية، وحرية الإبداع، والاعتماد على الذات وتحديد المسؤولية".[6]

*- أما **عبد المطلب عبد المجيد** فيوضح بأن مفهوم التنمية لم يعد يركز على جانب معين،بل أصبح عملية مجتمعية متعددة الأبعاد والجوانب،تنطوي على تغيرات هيكلية وجذرية في الهياكل الاقتصادية

---

[1]- محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، **النماذج الرياضية للتخطيط و التنمية الاقتصادية**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999،ص46.

[2]- محمد عبد العزيز عجمية، ،محمد علي الليثي، **التنمية الاقتصادية مفهومها-نظرياتها-سياساتها**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص20.

[3]-محمد سلطان أبو علي،**نظريات التنمية الاقتصادية وسياساتها**،الموسوعة العربية للمعرفة من اجل التنمية المستدامة المجلد الرابع،البعد الاقتصادي، الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولى، 2007،ص35.

[4]- نعمة، ملخص عن ورقة عمل عن **الهجرة واثرها على التنمية في مصر**، الجهاز المركزي للتنظيم والادارة المصري-الادارة المركزية للبحوث- مارس2011.

Caoa2010@caoa.gov.eg تاريخ الاطلاع: 31-07-2011.

[5] إسماعيل شعباني ، **مقدمة في إقتصاد التنمية نظريات التنمية والنمو**،دارهومة للطباعة والنشر،الجزائر،1997،ص51.

[6]- صبحي محمد قنوص، **أزمة التنمية، دراسة تحليلية للواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي لبلدان العالم الثالث**، الطبعة الثانية،القاهرة، الدار الدولية للنشر والتوزيع، 1999، ص 97.

والاجتماعية والثقافية والسياسية والإدارية على أن يسير ذلك كله بشكل متوازن مع زيادة معدلات النمو وتحقيق العدالة في توزيع ثمار تلك التنمية أي تحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي.[1]

من خلال ما تم استعراضه من تعاريف يمكننا تعريف التنمية الاقتصادية على أنها عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية وسريعة ومستمرة عبر فترة من الزمن بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان مع توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية وحماية الموارد المتجددة من التلوث والحفاظ على الموارد الغير متجددة من النضوب وهو ما ينص عليه تعريف التنمية المستدامة.*

ثالثا:الفرق بين النمو والتنمية الاقتصادية:

غالباً ما نجد هناك بعض الخلط في استعمال مصطلحي النمو والتنمية الاقتصادية، ومن هذا المنطلق فإننا سنقوم استنتج الفرق بين المصطلحين من خلال أوجه الاختلاف والتشابه.

1- نقاط التشابه: يمكن ذكر نقاط التشابه بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية فيما يلي:

- كلاهما عبارة عن زيادة في الدخل المحلي.
- كلا هاتين الزيادتين هي زيادة حقيقية ومستمرة.
- كلا هاتين الزيادتين تصاحبهما زيادة في متوسط الدخل الفردي.

2- نقاط الاختلاف: أما عن نقاط الاختلاف فيمكن ذكر مايلي:

-النمو الاقتصادي هو معدل النمو في الناتج القومي الإجمالي خلال فترة زمنية معينة عادة تكون عاما كما انه عبارة عن مجرد ارتفاع في دخل الفرد الحقيقي خلال فترة محدودة دون أن يصاحب ذلك أي تغيرات بنيانيه .[2]

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **التمويل المحلي والتنمية المحلية**، الدار الجامعية،مصر،2001،ص12.

[2] -محمد نبيل الشيمي، **الادارة و الاقتصاد**، الحوار المتمدن - العدد: 2538 - 2009 / 1 / 26،على الموقع: *http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=160291* تاريخ الاطلاع04-03-2011.

***- التنمية المستدامة: Sustainable Development .**

تضمن تقرير *Brandt land* سمي هذا التقرير باسم السيدة *Harlem Brandt land* رئيسة وزراء النرويج التي ترأست اللجنة الدولية للتنمية البيئية في سنة 1983 خلال العام 1987 لأول مرة مصطلح التنمية المستدامة والذي كان يقصد به التنمية على التسيير الجيد للموارد المتاحة بما يخدم الأجيال الحالية، مع عدم الرهن بمستقبل الأجيال القادمة.[2]

أما قمة (جوهانسبورج) بجنوب أفريقيا في 4 سبتمبر 2002 فقد تم فيها تأكيد مفهوم التنمية المستدامة والمصادقة على خطة عاملة لدعم التنمية المستدامة للعالم في الألفية الجديدة.

ويعرف تقرير براندت لاند التنمية المستدامة بأنها تلبية حاجات الأجيال الحالية دون المساس بإمكانية تلبية حاجات الأجيال القادمة، وتعرف بأنها نتيجة تفاعل مجموعة في أعمال السلطات العمومية والخاصة بالمجتمع من أجل تلبية الحاجات الأساسية والصحية والإنسانية وتنظم تنمية اقتصادية لفائدته والسعي إلى تحقيق انسجام اجتماعي في المجتمع بغض النظر عن الاختلافات الثقافية اللغوية والدينية للأشخاص، ودون رهن مستقبل الأجيال القادمة على تلبية حاجاتهم.انظر: عصام الحناوي، **قضايا البيئة والتنمية، سلسلة مكتبة مصر 2020**، منتدى العالم الثالث، القاهرة مصر(2000)، ص ص11-23.

-التنمية الاقتصادية أوسع وأكثر شمولاً من مفهوم النمو الاقتصادي.

-النمو الاقتصادي يعني الحصول على المزيد من نفس الشيء، وبالتالي فهو لا ينطوي على أي تغير هيكلي، على عكس التنمية الاقتصادية التي تتطلب تغير في البنيان الإنتاجي، أي أن النمو الاقتصادي يهتم بالكم أما التنمية الاقتصادية تهتم بالكيف إلى جانب الكم.

-لقد ميز الاقتصاديون بين النمو والتنمية على أساس أن المفهوم الأول يعني زيادة كمية في مستوى الدخل بدون أن يصاحبها تغير في هيكل الإنتاج.

-النمو الاقتصادي لايهتم بتوزيع عائده، أي لايهتم بمن يستفيد من ثمار هذه الزيادة، في حين تركز التنمية الاقتصادية على أن يصل عائدها إلى الطبقات الفقيرة داخل المجتمع.

-النمو الإقتصادي هو التوسع الإقتصادي التلقائي غير المتعمد والذي لا يستدعي تغيير في الهيكل الاقتصادي للمجتمع ويقاس بحجم التغير الكمي في المؤشرات الإقتصادية "الإنتاج القومي، الدخل القومي ...إلخ " وينطبق هذا المفهوم عادة على البلدان المتقدمة، أما التنمية الإقتصادية فهي التوسع الاقتصادي المقصود والذي لا يمكن أن يحدث بدون تدخل الدولة، ويقتضي بالضرورة تغيير الهيكل الإقتصادي للمجتمع، وعلى ذلك تصبح المقاييس الكمية غير كافية لقياس درجة التنمية، وينطبق هذا المفهوم على البلدان المتخلفة[1].

- يقصد بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة في إجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي،[2] أما التنمية الاقتصادية فيقصد بها أسلوب التوصل للنمو الاقتصادي، ولا تؤدي بالضرورة للنمو بدليل أن العديد من الدول الصناعية تعرف اليوم نمط نمو منخفض خلافًا للتنمية التي عرفته منذ قرنين من الزمن. فالتنمية ظاهرة إجمالية لمفهوم كمي لفترة طويلة يُقاس بتغيرات الإنتاج من سنة لأخرى.

- يشير النمو الاقتصادي إلى مجرد الزيادة الكمية في متوسط الدخل الفردي الحقيقي الذي لا يرتبط بالضرورة بحدوث تغيرات هيكلية اقتصادية أو اجتماعية. أما التنمية فهي ظاهرة مركبة تتضمن النمو الاقتصادي كأحد عناصرها الهامة. و لكنها تضمنه مقرونا بحدوث تغيير في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية و السياسية و الثقافية و العلاقات الخارجية ".

المطلب الثاني: خصائص و أهمية التنمية الاقتصادية.

إن للتنمية الاقتصادية خصائص تميزها عن باقي العمليات التي تحدث داخل الاقتصاد في أي دولة ، وذلك راجع إلى طبيعتها والأهمية التي تحضى بها ضمن الخطط التنموية في لهذه الدولة، وفيما يلي سنبين أهم الخصائص التي تتفرد بها التنمية الاقتصادية وكذا الأهمية والمكانة التي تحتلها هذه العملية ضمن خطط هذه الدولة.

[1] محمد مدحت مصطفى،سهير عبد الظاهر أحمد،مرجع سبق ذكره،ص40.

[2]- محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف ، مرجع سبق ذكره، ص 71.

أولا:خصائص التنمية الاقـــتصادية:

وفقا للتعاريف السالفة الذكر، فان التنمية الاقتصادية تتضمن جملة من الخصائص نجمعها في النقاط التالية:

- تغيرا شاملا لا يحدث على الصعيد الاقتصادي فقط بل يمس الجوانب الاجتماعية، والثقافية، والسياسية وحتى الأخلاقية .
- تغييرا متواصلا، فالتنمية تؤدي إلى إحداث زيادة مستمرة ومتواصلة في متوسط الدخل الحقيقي لفترة طويلة من الزمن.

-حدوث تحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة (التخفيف من ظاهرة الفقر) على عكس النمو الاقتصادي الذي يهتم فقط بمعدل الزيادة في متوسط دخل الفرد الحقيقي، دون أن يراعى جانب توزيع هذه الزيادة، فإن التنمية الاقتصادية تهتم وبشكل كبير بنوعية الزيادة بالإضافة إلى كمية الزيادة، أي أن التنمية الاقتصادية تهتم بكيفية توزيع مقدار الزيادة الحاصلة في الدخل على مختلف طبقات المجتمع.

- تغيير هيكلي للإنتاج.
- مجموعة من الإجراءات والتدابير الإنسانية الهادفة تقوم بها السلطات وتتضمن برامج وخطط وسياسات. [1]
- عملية منظمة ومنسقة مبنية على الجهد الإنساني واستغلال جميع الوسائل المادية والعلمية والثقافية.
- عملية تتميز بالاستمرارية والاستقرار، ويمكن التحكم فيها عن طريق توجيه النمو الاقتصادي نحو الزيادة وبمعدلات محددة لفترة طويلة من الزمن.
- عملية يجب أن لا تحدث أضرار بيئية كبيرة تعمل على تدمير التنمية خاصة في المراحل الأولى.
- لا يقترن معدل التنمية في بلد معين فقط بمقدار ونوعية ما استخدم من موارد اقتصادية بل بطريقة تخصيص ما هو متاح بما يتلائم مع الكفاءة الاقتصادية.[2]
- تغيرات في تركيبة السكان من حيث الحجم و السن، و تتمثل كذلك التنمية في إعادة توزيع الدخل، وفي تغيير الأذواق مع إدخال تعديلات مرفقية وتنظيمية. [3]

ثانيا: أهمية التنمية الاقتصادية:

من خلال ما تقدم نرى أن للتنمية الاقتصادية أهمية كبيرة في حياة الفرد الاجتماعية يمكن أن نلخص منها ما يلي:

---

[1] محمد ناجي حسن خليفة، **«النمو الاقتصادي: النظرية والمفهوم»**، ط. دار القاهرة، القاهرة، 2001، ص 10.

[2] لسلوس مبارك، **«تقييم المشروعات الاستثمارية في قطاع الري الزراعي بالجزائر»**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية (فرع علوم التسيير)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003، ص 8.

[3]- أحمد رمضان نعمة الله وآخرون، مرجع سبق ذكره،ص382

- تحسين وتطوير مستويات المعيشة وصولا إلى حالة الرفاه الاجتماعي والاقتصادي. [1].
- تحسين وتطوير وسائل الإنتاج من خلال تدعيمها بالمعرفة والمهارات البشرية اللازمة وذلك عن طريق إعادة النظر في السياسات التعليمية وإعادة تقيمها وحساب درجة مواءمتها مع متطلبات التنمية الاقتصادية
- تقليل الأضرار التي تلحق بالبيئة الطبيعية من خلال استخدام وسائل إنتاج حديثة اقل ضررا .
- تطوير وتشجيع البرامج الكفيلة بإعادة تصنيع المخلفات الصناعية والعمل على إعادة استثمارها من جديد الأمر الذي سيكون مردوده الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ايجابيا على جميع القطاعات الإنتاجية في المجتمع فضلا عن إيجاد علاقة حفظ التوازن مابين القطاعات الإنتاجية من جهة ومابين البيئة من جهة أخرى.
- توفير فرص عمل للمواطنين وبالتالي التقليص من البطالة.
- توفير السلع والخدمات المطلوبة لإشباع حاجات المواطنين.
- تحسين المستوى الصحي والتعليمي والثقافي للمجتمع.
- تقليل الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين طبقات المجتمع. [2]
- تحسين وضع ميزان المدفوعات.
- تحقيق الأمن الوطني للدولة والاستقرار الهادف والذي من خلاله يتم الارتقاء بالمجتمعات.[3]

المطلب الثالث: أهداف ومعوقات التنمية الاقتصادية في الدول العربية .

إن الدول المتخلفة ومن بينها الدول العربية تقوم بعملية التنمية الاقتصادية بهدف تحقيق هدف رئيسي هو التخلص من دائرة التخلف ومواكبة التطورات العالمية ، بالإضافة إلى أهداف أخرى ، ولكن هذه الدول عند محاولتها القيام بهذه العملية تعترضها بعض المعوقات سواءا كانت نابعة من داخل هذه الدول أو من الدول المحيطة بها ، وسنتطرق إليها بالتفصيل من خلال هذا المطلب.

أولا: أهداف التنمية الاقـــتصادية للدول العربية:

لتحقيق التنمية الاقتصادية في الدول العربية ، يمكن تحديد أربع أهداف أساسية لها هي زيادة الدخل الوطني، رفع مستوى المعيشة، تقليل التفاوت في الدخول والثروات، وتعديل التركيب النسبي للاقتصاد الوطني.

---

[1]-عبدا لناصر احمـــد عبدا لسلام البد راني، **هجـــرة الكـــفاءات العـــربيـــة الأسباب والنـــتائـــج(العـــراق نموذجا)**، رسالـــة مقدمـــة إلى المجلـــس العـــلمي لـــكليـــة الإدارة والاقتـــصـــاد فـــي الأكاديمية العربيـــة لنـــيل درجـــة الماجـــستير فـــي العلـــوم الاقتـــصاديـــة، الدانمرك ـــ كوب نهاكن، آذار ـــ 2009 م،ص ص29-30.

[2]- هشام مصطفى الجمل،**دور الموارد البشرية في تمويل التنمية –بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي الوضعي**، دراسة مقارنة-دار الفكر الجامعي، الإسكندرية،2006،ص80.

[3] - *http://ar.wikipedia.org*, cnsulte le12/08/2011.

*- **زيادة الدخل الوطني الحقيقي:** تعتبر زيادة الدخل الوطني من أول وأهم أهداف التنمية الاقتصادية في الدول العربية من أجل رفع المستوى المعيشي للسكان والقضاء على ظاهرة الفقر. [1]

*- **رفع مستوى المعيشي:** يعتبر تحقيق مستوى مرتفع للمعيشة من بين الأهداف الهامة التي تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها، ويمكن قياس مستوى معيشة الأفراد على أساس متوسط ما يحصل عليه من دخل، فكلما كان هذا المتوسط مرتفعا كلما دل ذلك على ارتفاع مستوى معيشته.

*- **تقليل التفاوت في الدخول والثروات:** إن التفاوت في توزيع الثروات والدخول يؤدي إلى إصابة المجتمع بأضرار جسيمة، حيث نلاحظ في معظم الدول العربية أنه رغم انخفاض الدخل الوطني وانخفاض متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل، فهناك فوارق كبيرة في توزيع الدخول والثروات، حيث تستحوذ فئة صغيرة من الأفراد المجتمع على جزء كبير من ثروته كما تحصل على نصيب عالي من دخله الوطني. [2]

*-**تعديل التركيب النسبي للاقـــتصاد الوطني:** تغلب الزراعة على النشاط الاقتصادي للدول العربية، فهي مجال الإنتاج ومصدر العيش للغالبية العظمى من السكان، كما أنها تلعب الدور الأهم بالنسبة للقطاعات الأخرى كمصدر من مصادر الدخل الوطني، نضيف أهمية تنشيط الصناعة والخدمات في تحقيق التنمية الاقتصادية، فاتخاذ سياسة التصنيع يدفع التنمية إلى الأمام خاصة عن طريق إحلال الواردات وتحويل هذه الصناعات للتصدير فيما بعد أي بما يعرف بـــ "تنمية الصادرات". [3]

ثانيا: معوقات التنمية الاقتصادية في الدول العربية .

إن حالة التخلف الاقتصادي و الاجتماعي التي تعيشها الدول العربية. ولن تستطيع الدول العربية الخروج من هذه الحالة إلا عن طريق استخدام الموارد الطبيعية المحلية المتاحة لزيادة كمية السلع والخدمات التي تنتجها في سبيل تلبية احتياجات مواطنيها ،كما يواجه الوطن العربي قدرا كبيرا من التحديات في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية . وسوف نتحدث فقط عن أهم التحديات التي تواجه التنمية العربية ، وتعوق قدرات الوطن العربي على التكييف مع التحولات العالمية ومواجهة تحديات التنمية الاقتصادية المطلوبة وتواجه التنمية الشاملة في الوطن العربي عددا من المشاكل والصعوبات أهمها :

1- ارتفاع معدل تزايد السكان في الدول العربية: إن العقبة الهامة التي تقف في طريق التنمية الاقتصادية في الوطن العربي هي ارتفاع معدل تزايد السكان، بحيث تكون معدلات زيادة الإنتاج السنوي تعادل أو أقل من معدل تزايد السكان مما يزيد البلدان الفقيرة فقرا [4]، وتتميز البلدان العربية بانخفاض نسبة السكان الذين

---

[1] كامل بكري،مرجع سبق ذكره، ص 70.

[2]-فارس رشيد البياتي، مرجع سبق ذكره،ص96.

[3] بوطمين سامية، **«انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة»**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (فرع تحليل اقتصادي)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001، ص 112.

[4]-مصطفى العبد الله الكفري ،أهم عوائق التنمية الاقتصادية في الدول العربية،الحوار المتمدن - العدد: 965 - 2004 / 9 / 23 ،على الموقع *http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=23847*

يشاركون في النشاط الاقتصادي فيها.والشكل الموالي يبين نسبة معدل النشاط في بعض الدول العربية والدول المتقدمة:

الشكل رقم(2-1):نسبة معدل النشاط في بعض الدول العربية والدول المتقدمة.

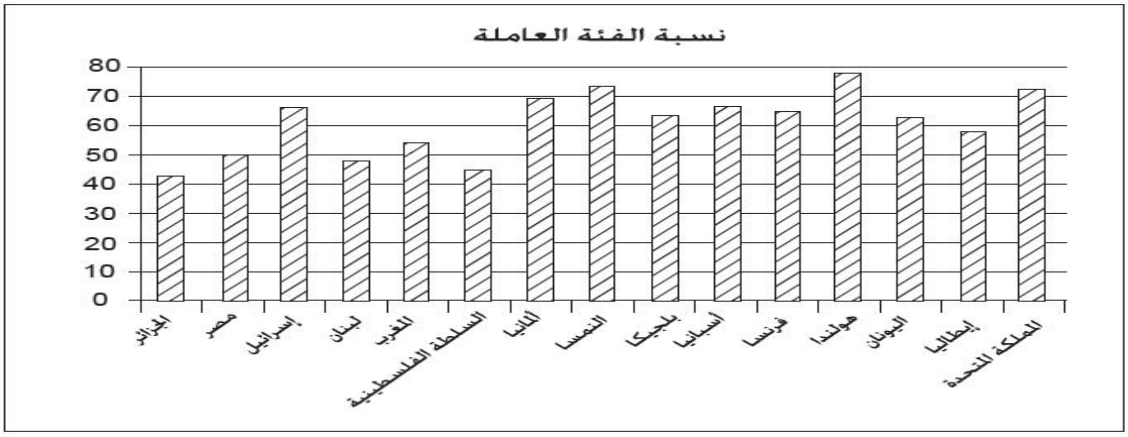

المصدر: الاحصائيات الاوروميتوسطية يورستات، اصدار 2009،ص88.

من خلال الشكل نلاحظ أن معدل النشاط السكاني يتفاوت بنسبة كبيرة بين دول الشمال المستقبلة للمهاجرين ودول الجنوب المرسلة لهم ، فهو يتراوح من 59% في ايطاليا إلى 76% في هولندا وبين 42.5% في الجزائر و 53.6% في المغرب ، بينما تصل إلى 63.7% في إسرائيل.

2- النقص في الكوادر الوطنية في الدول العربية : إن بناء الكوادر القادرة على المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية يعني تطور المدارس والتعليم بصورة عامة والتعليم بصورة خاصة، فعلى الرغم من كون إعداد الطلاب في الجامعات والمدارس الثانوية في الدول العربية في ازدياد مستمر إلى أنه لا يزال أقل من المستوى المطلوب إذ أن هذه المشكلة تؤدي إلى هروب الأدمغة (***brain drain***) إلى البلدان الرأسمالية المتقدمة، وأهم العوامل التي تساعد على هجرة الخبرات من الدول العربية الظروف المادية الأفضل التي توفرها لهم الدول التي تستقبلهم وخاصة الرأسمالية، وتقدم هذه الدول من المغيرات ما يكفي لاستقطاب واجتذاب الأدمغة من البلدان العربية التي هي بأمس الحاجة إلى خبراتها.و إن أفضل وسيلة لبناء الكوادر الوطنية المؤهلة هي بناء شبكة من المدارس التعليمية الفنية ولقد استطاعت بعض الدول العربية أن تحقق نتائج معقولة في هذا المجال.

3- اتساع حجم الفجوة المعرفية :يمثل اتساع الفجوة المعرفية بين الوطن العربي والعالم المتقدم صناعيا من أكبر التحديات المستقبلية التي تواجه التنمية العربية ، خصوصا بعد أن أصبح النمو المطرد في القطاعات الاقتصادية يعتمد بالدرجة الرئيسة على العلم والتقنية واللذان يعدان الماكنة الأساسية للتقدم الاقتصادي ،

تاريخ الاطلاع:10-08-2011.

وتشير أحدث الدراسات إلى أن السلع ذات المحتوى التقني الواضح تمثل اليوم حوالي 70% من المنتجات المصنعة الحديثة .[1]

4- التبعية وهيمنة قطاع النفط في الدول العربية: تختلف درجة اعتماد الاقتصاد على النفط وتبعيته من دولة إلى أخرى ولكننا نستطيع أن نقول أن معظم الدول العربية وأعضاء الأوبك خاصة تعتمد في اقتصادها الوطني على النفط ويبدو ذلك واضحاً من خلال ازدياد حصة النفط في إجمالي الناتج القومي، بالإضافة إلى ذلك لقد أصبحت الدول العربية الغنية بالنفط تشكل مكاناً اقتصادياً مناسباً لرأس المال الأجنبي الذي بدأ يغزو هذه الدول لاستثماره في استخراج النفط ، فأصبحت اقتصاديات هذه البلدان تعتمد بالكامل على إنتاج النفط الخام وبيعه للدول الصناعية الكبرى، وبالتالي أصبحت البلدان العربية النفطية تابعة للسوق العالمية للنفط، أي أن هذه الدول أصبحت عبارة عن مصدر كبير للنفط الخام حيث أنهم لا يملكون بصورة عادية أي إمكانيات أخرى للحصول على الكميات الكبيرة من النقد الأجنبي الذي يحتاجون إليه من أجل دفع قيمة المستوردات التي يشترونها، كما أنهم لا يملكون صناعة وطنية لتأمين حاجة السوق الداخلية من السلع ولذلك فهم مضطرون لتغطية ما يحتاجون إليه من سلع، صناعية كانت أو زراعية، استهلاكية أو إنتاجية، عن طريق الاستيراد.

5-محدودة لموارد العربية وهدر الكثير ومنها :يعاني الوطن العربي من شح المياه ونتائجه على توصيل هذا المورد الحيوي للمواطنين وعلى إمكانيات التنمية[2]. وتعد المياه من أكثر الموارد الطبيعية محدودية في الوطن العربي ، ومما يزيد الأمر سوء هو أن جل أراض الوطن العربي تقع في المناطق الجافة ، حيث لا تسقط الأمطار فيها إلا في القليل النادر . ويعتبر الوطن العربي من أكثر مناطق العالم فقرا في الموارد المائية إذ لا يتخطى المعدل السنوي لنصيب الفرد من المياه (1000) متر مكعب مقارنة (7700) متر مكعب على المستوى العالمي ، ومن المتوقع أن يتناقص هذا المعدل إلى (500) متر مكعب في معظم الدول العربية بحلول عام 2025 . علاوة على ذلك ، فإن حوالي نصف الموارد المائية العربية تنبع من خارج الوطن العربي ، كما أن هذه الموارد غير مستغلة برمتها ، بل يتم استغلال نحو 68% منها فقط .وطبقا لدراسة أجريت، فعن حوالي 75% من الدول العربية تقع تحت خط الفقر المائي، ومن المتوقع أن تبلغ النسبة 90% بحلول عام 2030 .[3]

أما بالنسبة لمصادر الأراضي ، فإن الوطن العربي يعاني من ندرة الأراضي أيضا ، حيث أن 54.8% من مساحته تعد أراض خالية ، وتمثل المراعي 26.8% ، والأراضي القابلة للزراعة 14.5% والغابات حوالي 3.9% ، وتمثل الأراضي المزروعة حوالي 29% من مساحة الأراضي القابلة للزراعة أو حوالي 4.2% من

[1]- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، **إستراتيجية تطوير العلوم والتقانة في الوطن العربي** ،دراسة مقدمة إلى ندوة ، البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في العالم العربي ، الشارقة ، 2002 .

[2]- مصطفى النابلي، **تحديات وآفاق النمو الاقتصادي الطويلة الأمد في الدول العربية**، بحث قُدّم خلال مؤتمر مؤسسة الفكر العربي بيروت 4-6 كانون الأول 2003.

[3]- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، **مؤشر الفقر المائي** ، نشرة ضمان الاستثمار ، السنة22 ، العدد(3) ، 2004 ، ص 15 .

إجمالي المساحة الكلية للوطن العربي.كما تتعرض غابات الوطن العربي والتي تمثل 3.9% من مجمل مساحته إلى ضغوط متزايدة ، وتفقد بمعدل سنوي 1.59% .وتعتبر إعادة زراعة الغابات الطريق الفعال لتعويض الفاقد من هذه الغابات ، بيد أن معدل التشجير وزراعة الغابات لا يوازيان معدلات الفقد ، علاوة عن أن أعادة زراعة الغابات لا يعوض الفقدان الذي يحدث في التنوع الحيوي الذي تضمه الغابات الأصلية .[1]

6- التفاوت في مستوى التطور بين الدول العربية: يضم الوطن العربي دولا ذات ظروف سياسية واجتماعية واقتصادية متباينة ومستويات متفاوتة من التطور، وتختلف الدول العربية بعضها عن بعض، من حيث المؤشرات الطبيعية – الديمغرافية . بيد أن الدول العربية كافة يوحدها عدد من العوامل، اللغة المشتركة، التاريخ المشترك، الثقافة العربية، الشعب العربي، الوطن الواحد، المصالح الاقتصادية المشتركة إضافة إلى عامل مهم جداً وهو أن أمامها جميعاً مهمة التنمية الشاملة، وتسريع وتيرة النمو، وفي الوقت ذاته يتجلى بوضوح أكثر فأكثر تمايز الدول العربية واشتداد التفاوت في تطورها إضافة إلى التمايز والتفاوت في مستوى التطور بين الدول العربية.

7- التراكم، الادخار والاستثمار في الدول العربية: إن عملية التنمية تحتاج إلى تراكم لرأس المال يتزايد باستمرار، حين يجب أن يتم استخدام كامل مدخرات الأفراد والمجتمع عن طريق خلق فرص كافية للاستثمار، قد تكون الدول العربية الغنية بالنفط لا تعاني من هذا النوع من الصعوبات وهي السعودية، الكويت، ليبيا، الإمارات العربية المتحدة، قطر، البحرين، الجزائر، العراق إلا أن بقية الدول العربية تواجه هذه المشكلة التي تتفاوت حدتها من دولة إلى أخرى. والسبب الأساسي في ذلك أن غالبية المجتمع في الدول العربية يعاني حالة من الفقر لا تسمح لهم بمجرد التفكير بالادخار.

إن انعدام الموارد المالية، وضعف التراكم والاستثمار في الدول النامية يؤدي إلى عدم تمكن القطاع العام أو القطاع الخاص من بناء وتنفيذ المشروعات التنموية الجديدة، أو خلق وسائل إنتاج مادية جديدة.

8-التجزئة والتفرقة التي تعيشها أقطار الأمة العربية: ثمة عقبة أخرى في طريق التنمية الاقتصادية في الوطن العربي هي التجزئة والتفرقة التي تعيشها أقطار الأمة العربية، وخاصة الحواجز التي تقام في وجه حرية التبادل التجاري بين الدول العربية والذي أدى إلى ضعف وتراجع التجارة البينية العربية.

بالإضافة إلى:

- الحروب وانعدام الاستقرار وغياب الأمن.

عدم وفاء الدول المتقدمة بتقديم المساعدات التي وعدت بها للدول.[2]

[1]- مصطفى طلبة وآخرون ، **مستقبل العمل البيئي في الوطن العربي** ، أبو ظبي ، 2001 ، ص ص 20-21 .

[2]- محمد تقرورت ، محمد طرشي ، مداخلة بعنوان **إشكالية النفط و التنمية المستدامة في الدول العربية**، مقدمة في ملتقى حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد، جامعة فرحات عباس سطيف.

*- عدم استثمار القدرات البشرية في الأعمال والمهن، والاستعانة بيد عاملة وافدة أصبح صعباً التحرر من خدماتها ودورها في أي اقتصاد خليجي .[1]

وفي الأخير يمكننا القول أن هذه هي أهم المشاكل والصعوبات التي تتعرض لها عملية التنمية في مختلف أقطار الوطن العربي من حيث عدم تحديد هوية النظام الاقتصادي الاجتماعي في بعض الدول أو تحديد الهدف الرئيسي للنشاط الاقتصادي الاجتماعي، ولا بد أن تكون عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية موضع اهتمام الفئات والطبقات الاجتماعية كافة، وهذا يتطلب تحقيق مصالح مختلف فئات الشعب ويرتبط مسار التطور في الدول العربية كما في بقية الدول النامية بالظروف الداخلية للبلد وكذلك بعوامل خارجية خاصة التجارة الخارجية.

المبحث الثاني: طرق تمويل التنمية الاقتصادية.

يعتقد بعض الاقتصاديين والسياسيين أن المشكلة الرئيسية التي تقف كحاجز أمام عملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية ,هي افتقارها إلى الموارد الحقيقية اللازمة لتكوين رؤوس الأموال، فنمو اقتصاد البلد مرتبط بتمويله. كما أن تحقيق أهداف التنمية التي اتفق عليها المجتمع الدولي، ومن ضمنها الأهداف الواردة في إعلان الألفية، يتطلب إقامة شراكة جديدة بين الدول المتقدمة والبلدان النامية، وذلك باعتماد سياسات تمويل سليمة وأسلوب الحكم الراشد وسيادة القانون، عن طريق تعبئة المدخرات المحلية وجذب التدفقات المالية الدولية.[2]
أن التنمية الاقتصادية هي التي تحدد مصادر التمويل وليس العكس،لذلك فان دراسة تمويل التنمية الاقتصادية تقتضي الإحاطة بكل المصادر الضرورية لهذه العملية .وهذا ما سنحاول إدراجه في هذا المبحث .

المطلب الأول: مصادر التمويل الداخلي للتنمية الاقـــتصادية:

يعتبر التمويل الداخلي من أهم صور التمويل التي تلجأ إليها غالبية المشروعات الخاصة كما يمكن للمشروعات العامة أن تتبعه حينئذ بالاستقلال المالي وميزانية ذاتية أي تكون لها الحرية التامة في استخدام فائض أصولها. وتستخدم كثير من الدول الإيرادات المتأتية من تصدير المحروقات والمواد الأولية لتمويل التنمية الاقتصادية. ومن أمثلتها الجزائر كانت ومازالت تعتمد لحد كبير على إيرادات المحروقات، مما جعل

[1] عامر ذياب التميمي، **معوقات التنمية الاقتصادية في الدول العربية النفطية**، الحياة اللندنية-19-6-2006،معهد الشيرازي الدولي للدراسات-واشنطن،على الموقع:-http://www.siironline.org/alabwab/edare-%20eqtesad%2827%29/188.htm تاريخ الاطلاع:18-08-2011

[2] منظمة الأمم المتحدة،**تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية**، مونتري،المكسيك،18-22مارس،2002،منشورات منظمة الأمم المتحدة ،نيويورك،2002،ص.2

الإستراتيجية تتغير في تمويل الاستثمارات الضخمة المبرمجة منذ المخطط الخماسي الثاني مع انخفاض أسعار النفط.[1]

وبصفة عامة يمكن صياغة التمويل الذاتي على أنه قدرة الاقتصاد على توفير رؤوس الأموال اللازمة لمباشرة المشروعات الاستثمارية بقدرات خاصة دون اللجوء إلى الغير من خلال الاعتماد على الموارد الذاتية المتاحة.

وهي بذلك تعتبر مصادر التمويل المحلية المصدر الأساسي لتمويل التنمية الاقتصادية وتتمثل هذه المصادر في:

أولا: الادخار: الادخار هو ذلك الجزء المتبقي من الدخل بعد القيام بعملية الاستهلاك، والادخار ينقسم إلى نوعين:الادخار الاختياري و الادخار الإجباري، ولا يوجد فرق بين النوعين من وجهة نظر تكوين رأس المال، وكل الخلاف ينحصر في مدى تأثير كل منهما بإتباع سياسة معينة.[2]

والادخار عدة أنواع نذكر منها:

1)الادخار الحكومي: يتمثل الادخار الحكومي في الفائض المحقق على مستوى الموازنة الحكومية و إنه يعد عنصرا هاما من عناصر تكوين المدخرات الوطنية و من المعلوم أن الادخار الحكومي يتوقف على مرحلة النموالاقتصادي التي تجتازها الدولة فالبلاد التي قطعت مرحلة كبيرة في مجال التنمية الاقتصادية يرتفع بها معدل الادخار الحكومي عن غيرها من الدول التي مازالت في المراحل الأولى للنمو.[3]

2) ادخار قطاع الأعمال: وينقسم إلى:

أ) مدخرات قطاع الأعمال العام: تتكون من حصيلة ما يؤول للحكومة من أرباح المشروعات المملوكة لها و يتحدد الربح بالفرق بين أسعار السلع المنتجة ونفقات الإنتاج مع افتراض ثبات مستوى الضرائب و الواقع أن معظم مشروعات قطاع الأعمال العام في الدول النامية تعاني من مشاكل خطيرة نتيجة عدم توفر الكفاءة الإنتاجية لهذه المشروعات و كذلك ارتفاع مستوى النفقات الخاصة بهذه المشاريع سواء النفقات الخاصة بنفقات الأجور و العاملين أو النفقات الخاصة بمستلزمات الإنتاج و هو ما يؤدي في غالب الأحيان إلى تحقيق خسائر كبيرة على مستوى هذه المشروعات.

ب) مدخرات قطاع الأعمال الخاص:و هو ما تقوم به المنشآت و الشركات الزراعية و الصناعية والتجارية و الخدمية الخاصة بادخاره و تعتبر مدخرات هذا القطاع أهم مصادر الادخار جمعا في الدول المتقدمة اقتصاديا كما في الولايات المتحدة الأمريكية و دول أوروبا الغربية و اليابان و يتوقف ادخار قطاع الأعمال على الأرباح المحققة و على سياسة توزيع الأرباح و على طبيعته و برامجه و خططه في المستقبل.[4]

---

[1]. لخميسي خليفة،**الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية الاقتصادية**،حالة المحروقات في الجزائر،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية،الجزائر،2002،ص83.

[2]- محمد عبد العزيز عجمية و إيمان عطية ناصف، مرجع سبق ذكره، ص 217 .

[3] حمدية زهران مشكلات تمويل التنمية الاقتصادية في البلاد المتخلفة ، دار النهضة العربية، مصر ،1971 ، ص 128.

[4] محمدعبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي،مرجع سبق ذكره ،ص ص240-241.

3) مدخرات القطاع العائلي: تتمثل في الفرق بين الدخل المتاح أي الدخل بعد تسديد الضرائب و بين الانفاق على أوجه الاستهلاك المختلفة .

ثانيا:الضرائب: تعد الضرائب من أبرز وسائل التمويل الإجباري في الاقتصاديات بوجه عام و في اقتصاديات الدول النامية بوجه خاص و هي تمثل اقتطاعا نهائيا من جانب الدولة من دخول الأفراد وكثيرا ما تجد الدولة صعوبة للاهتداء إلى الضرائب التي تعود عليها بأكبر حصيلة ممكنة من جهة و من جهة أخرى لا تؤدي إلى إعاقة النشاط الاقتصادي أو محاولة التهرب منها.[1]

ثالثا:القروض الداخلية كمصدر من مصادر تمويل برامج التنمية الاقتصادية: تتمثل القروض الداخلية في تلك المبالغ النقدية التي تستدينها الدولة من الغير سواء كانوا أفرادا أم بنوكا أم هيئات خاصة أو عامة مع التعهد بردها و بدفع فائدة عنها وفقا لشروط معنية،و الواقع أن الالتجاء للقروض الداخلية من أجل التمويل الإنمائي لا يزيد من عبء الدائنية الإجمالية للاقتصاد القومي حيث يكون المجتمع دائنا لنفسه بصورة تؤدي إلى نقل الدخول من القطاع الخاص إلى القطاع العام أو من استخدام معين لاستخدام آخر و قد تلجأ الدولة للقروض لغير هدف تمويل التنمية كأن تلجأ للقروض الإجبارية في حالات الازمات التي تخشى معها انتشار التضخم و الأصل في القرض أن يكون اختياريا و هو ما يفرقه عن الضريبة إلا أن الالتجاء للقرض الإجباري غالبا ما يكون في ظروف استثنائية كضعف ثقة الأفراد في الدولة و تراخي إقبالهم على الإقراض.

رابعا: الإصدار النقدي أو التمويل بالعجز : يعتبر التمويل بالعجز من المسائل التي أثارت كثيرا من الجدل العلمي و بخاصة بالنسبة للاقتصاديات النامية و قد أسفر أسلوب التمويل التضخمي عن نتائج مختلفة في عدة دول بحيث تمكنت بعضها من تلافي خطره بينما تعرضت دول أخرى لمساوئه،و بالرغم من أن التضخم يعتبر من الوسائل الهامة لتكوين الادخار الإجباري، إلا أن العديد من المآخذ توجه إليه أهمها:

- حقيقة أنه قد يخلق جوا ملائما للتوسع في الإنتاج إذا كانت هناك موارد معطلة إلا أنه يترتب عليه إزدياد الفروق في دخول الأفراد لأنه يؤدي إلى زيادة دخول طبقة أرباب الأعمال و التجارة، وإلى إفقار أصحاب الدخول الثابتة.

- ليس هناك ما يضمن إعادة استثمار الأرباح المترتبة على التضخم في مشروعات التنمية الاقتصادية، أضف إلى هذا أن التضخم إن تجاوز حدودا معينة فقد يترتب عليه فقدان الثقة في العملة وتدهور ميزان المدفوعات بسبب الإقبال على الواردات الأجنبية و اختلال ميزان المدفوعات مما يؤدي لعرقلة التقدم الاقتصادي وخاصة إذا كانت الدولة تعتمد على الاستيراد في توفير حاجاتها من سلع الإنتاج.

[1] محمد عبد العزيز عجمية ، إيمان عطية ناصف ، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية و تطبيقية ، مرجع سبق ذكره، ص 243.

- إن سياسة التمويل التضخمي في الدول النامية، و إن بدت ناجحة في تمويل التوسع في النشاط الاقتصادي في فترات الحروب إلا أنها غالبا ما تكون مشكوكا فيها في الأوقات العادية و ذلك بسبب حساسية البلدان النامية للتضخم النقدي. [1]

خامسا: تمويل برامج التنمية الاقتصادية عن طريق فائض حصيلة التجارة الخارجية: تستمد حصيلة الصادرات أهميتها في تمويل برامج التنمية الاقتصادية من أكثر من اعتبار فمن ناحية تعتبر حصيلة الصادرات محددا لقدرة البلد على الاستيراد و من ثم فهي تحدد بطريقة غير مباشرة قدرة الاقتصاد الوطني على التوسع في تكوين رأس المال ذلك أن حصيلة الصادرات تعد من المصادر الرئيسية للصرف الأجنبي اللازم لتمويل استثمارات برامج التنمية الاقتصادية، و من ناحية أخرى تواجه حصيلة الصادرات ما يترتب على الاقتراض الخارجي من أعباء السداد و لذلك تقوم بدور بارز في الوفاء بأعباء خدمة الاستثمارات المباشرة أو الديون الأجنبية التي اعتمد عليها في فترة سابقة لتمويل التنمية الاقتصادية.

المطلب الثاني: مصادر التمويل الأجنبي للتنمية الاقـــتصادية:

يلقى التمويل في الوقت الحاضر اهتمام واسع واستثنائي لدى الأوساط الأكاديمية والرسمية على حد سواء، ويشكل اليوم أحد محاور الحوار بين الشمال والجنوب وبندا جوهريا ثابتا على جدول الأعمال الاقتصادي الدولي. [2] وهي نتيجة لعدم كفاية المصادر المحلية عن الوفاء بحاجات الاستثمار في الدول النامية أي نظرا لوجود فجوة ادخار واسعة، فإنها تلجأ إلى الحصول على التمويل المطلوب من المصادر الخارجية لذلك نجدها تحصل على الفارق من مصادر التمويل الخارجية، ونميز عدة أنواع من المصادر الأجنبية لتمويل التنمية الاقتصادية كأموال متأتية من الخارج في شكل إعانات ومنح، القروض الخارجية والاستثمار الأجنبي...الخ.

أولا: التدفقات والتحويلات من المؤسسات والمنظمات الدولية: أصبحت للمنظمات الدولية أهمية كبيرة في مجال التمويل الدولي، نظرا للقروض والمنح التي تقدمها للدول النامية وتتمثل هده المؤسسات في البنك الدولي للإنشاء والتعمير، ومؤسسة التنمية الدولية، ومؤسسة التمويل الدولي.

ثانيا: الإعانات والمنح (النقدية والعينية): تكون المنح والإعانات في شكل نقدي في صورة عملات قابلة للتحويل أو في شكل عيني في صورة سلع وخدمات استهلاكية وإنتاجية. ولا تمثل للدول النامية أي التزام لاحق بالوفاء في أي صورة من الصور. هذا المورد لا يمكن للدولة النامية الاكتفاء به أو الاعتماد عليه لعدم كفايتها لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة، [3] تعتبر موردا أجنبيا لا تتحمل عليه الدولة أعباء (فوائد)، والدولة لا تكتفي بهذا المورد فقط بل تلجأ لسبيل آخر للتمويل وهذا النوع من التمويل تتحكم فيه العلاقات السياسية لدول المانحة والممنوحة وبذلك فهي تحدد حجم المنح والإعانات الخارجية ومعدل تدفقها.

---

[1] محمد عبد العزيز عجمية ،محمد علي الليثي ، **التنمية الاقتصادية مفهومها نظرياتها سياساتها**، مرجع سبق ذكره، ص 256 .

[2] عرفان تقي الحسيني، **التمويل الدولي**، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 1999، ص 19.

[3] حـــامد عبد المجيد ضـــرار، **«السياسات المالية»**، ط. الـــدار الجامعية (الطبعة الـــثالثـــة)، الإسكندريـــة، 1999، ص ص 197-199.

ثالثا: القروض الخارجية:القروض الخارجية تستحوذ على النصيب الأعظم من إجمالي التدفقات الموجهة للبلاد النامية سواء كانت عامة أو خاصة، فالحكومة تحصل على القروض العامة من الخارج من مؤسسات دولية أو حكومات، بينما القروض الخاصة يحصل عليها الأشخاص الطبيعيين والمعنويين المقيمين في الدولة من أشخاص طبيعيين أو معنويين مقيمين في الخارج. [1]

سواء كانت عامة أو خاصة، فالقروض الخارجية العامة، وهي تلك القروض التي تتحصل عليها حكومات الدول النامية من الدول الأجنبية أومن الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المقيمين في الخارج ومن الهيئات الدولية مثل البنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي ... الخ.

رابعا: الاستثمار الأجنبي المباشر:بعدما كان الاعتقاد السائد ولفترة طويلة من الزمن في الدول النامية أن الاستثمار الأجنبي المباشر عبارة عن وسيلة لتحويل واستنزاف الموارد الاقتصادية من الدول المضيفة إلى الدول المصدرة لهذه الاستثمارات، فاليوم تتجه معظم الدول النامية للتنافس لجذب الاستمارات الأجنبية المباشرة وتوفير المناخ الملائم له[2] خاصة مع عجز المؤسسات المحلية عن مجاراة الشركات الأجنبية في عرض الاستثمارات ذات التكنولوجيات العالية[3]. وبهذا أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر هو ثالث وسائل التمويل الأجنبي، إذ أصبحت الدول النامية تعتمد عليه وهذا منذ انفجار أزمة المديونية في الثمانينات، وذلك بهدف تخفيف حجم المديونية وترقية التنمية لتتمتع الشركات الأجنبية بامتيازات وحوافز بإقامة مشاريع استثمارية مختلفة في مناطق محرومة أو مناطق خاصة (وفقا لامتيازات تقرها القوانين). [4]

خامسا:دور الأسواق المالية في تنمية الاقتصاد: يطلق اصطلاح السوق المالي على التعامل بالائتمان طويل الأجل، والأسواق المالية هي أسواق استثمار، بعكس الأسواق النقدية، التي هي أسواق ادخار، تلعب دورًا هامًا في تشابك قطاعات الاقتصاد الوطني من خلال ربط قطاعات الفائض المالي بقطاعات العجز المالي .

سوق الأوراق المالية بأنها السوق التي يتم فيها التعامل بالأوراق المالية أسهم وسندات بيعا وشراء بحيث تشكل أحدى القنوات التي ينساب فيها رأس المال من وحدات الادخار الرئيسة (أفراد – مؤسسات) إلى وحدات الاستثمار (مشاريع الأعمال والحكومة) .

تتطلب عملية التنمية الاقتصادية في أي دولة رؤوس أموال مجمعة , حيث انه مـــن غير الممكن أن تتحقق معدلات التنمية المنشودة في ظل غياب التكوينات الرأسمالية ،وتبرز أهمية أسواق رأس المال في عملية التنمية الاقتصادية كأحدي الآليات الهامة لتجميع المدخرات الخاصة والعامة وتوجيهها نحو قنوات الاستثمار المتنوعة

---

[1] عرفات تقي الحسين، مرجع سبق ذكره، ص ص 68-69.

[2] فرحي كريمة، **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس**، مذكرة ماجستير في العلـــوم الاقتصـــادية (فرع نقود ومالية)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002، ص 98.

[3] زكريا طاحون، **بيئات ترهقها العولمة (الاقتصادية-السياسية-الثقافية-الاجتماعية)** ، ط. جمعية المكتب العربي للبحـــوث والبيئـــة، القـــاهرة، 2003، ص 201.

[4] فارس فضيل، مرجع سبق ذكره، ص 104.

هذا بالإضافة إلى أنها تمثل حلقة الاتصال بين القطاعات التي تقوم بالادخار ولديها طاقة تمويلية فائضة وبين القطاعات التي تفتقر إلى السيولة لتمويل الاستثمارات والتي بدورها تخدم أهداف التنمية في أي دولة .

وبصفة عامة يمكن القول أن أسواق رأس المال تقوم بدفع عملية التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي من خلال قيامها بعدد من الوظائف يمكن تلخيصها فيما يلي: [1]

أ-دورها في زيادة الادخار: تعمل السوق المالية على تشجيع الوحدات ذات الفائض لتقليل الإنفاق الاستهلاكي لصالح الادخار،فالدور الأول لهذه السوق يتمثل في تحويل جزء من الادخار بهدف المساهمة في تمويل الاقتصاد الوطني، وذلك عن طريق جمع رؤوس الأموال من الأعوان الاقتصاديين الذين يتمتعون بفوائض مالية، ومن خلال هذا الدور تقوم السوق المالية بتقديم الموارد المالية الضرورية على المدى الطويل لمؤسسات الدولة والإدارات العمومية (في حالة العجز) [2]، وذلك من أجل تجسيد مشاريع الاستثمارات.

ب-دورها في خلق السيولة:كما تلعب أسواق الأوراق المالية دوراً بالغ الأهمية في جذب الفائض في رأس المال غير الموظف وغير المعبأ في الاقتصاد القومي، وتحوله من مال عاطل خامل إلى رأسمال موظف وفعال في الدورة الاقتصادية[3]، وذلك من خلال عمليات الاستثمار التي يقوم بها الأفراد أو الشركات في الأسهم والسندات والصكوك التي يتم طرحها في أسواق الأوراق المالية.

كما تلعب السوق المالية دورا كبيرا في خلق السيولة الكافية للمستثمرين عند رغبتهم في تسهيل الاستثمارات في الأوراق المالية، من خلال إمكانية تحويل الاستثمارات الطويلة الأجل إلى أصول سائلة بسهولة و يسر و بسعر مناسب إذا ما رغبوا في استرداد مدخراتهم، أو أرادوا تغيير محافظ أوراقهم المالية، كما أ ن السيولة التي توفرها هذه الأسواق تجعل الاستثمارات أقل مخاطرة و أكثر ربحية، مما يؤدي إلى زيادة الاستثمارات وبالتبعية زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

ج- دورها في تمويل عملية التنمية الاقتصادية: توفر السوق المالية التمويل اللازم لعملية التنمية الاقتصادية فالمشروعات في بداية تأسيسها بحاجة إلى عمليات تمويل، لذلك تتجه هذه المشروعات إلى سوق الأوراق المالية والتي تعد بطبيعتها المصدر الرئيسي لتمويل الاستثمارات المتوسطة و الطويلة الأجل من خلال إصدار أسهم أو سندات أو أدوات استثمارية أخرى واقتنائها من جانب الأفراد والمؤسسات .إذ أ ن التمويل عن

---

[1]- أســـــار فخري عبد اللطيف، **دور أسواق الأوراق المالية في التنمية الاقتصادية**، مجلة علوم إنسانية السنة الرابعة: العدد 32:ك2 (يناير) 2007 .

[2]-عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، جامعة حلوان، قطر، 2002-2003، ص120.

[3]-**مقدمة عن أسواق الأوراق المالية > دور الأسواق المالية في النشاط الاقتصادي** ، المعهد العربي للتخطيط الكويت،، على الموقع الالكتروني: *http://www.arab-api.org/course9/c9_1_5.htm* تاريخ الاطلاع: 16-08-2011

طريق السوق المالية هو أقل كلفة ولا ينتج آثارا تضخمية مقارنة بالتمويل الذي تقوم به المصارف والمؤسسات المالية الأخرى، والتي تؤدي إلى زيادة في معدلات التضخم.

المطلب الثالث: طرق التمويل الخارجي في الدول العربية.

شهدت الدول العربية، في السنوات القليلة الماضية، تقدما ملحوظا في مستويات التنمية الاقتصادية، وأرتفع الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2001-2007 من 663 مليار دولار ليصل إلي 1557 مليار دولار. وقد بلغ النمو الاقتصادي بالمنطقة العربية 5.8 في المائة وفق التقديرات الدولية لعام 2007، وتشير التوقعات إلى استمرار النمو خلال عام 2008 ليصل إلى6.1 في المائة. [1]

ويمثل التمويل كما قلنا سابقا أهم المشاكل التي تواجه عملية التنمية الاقتصادية في الدول بما فيها الدول العربية، تتمثل أهم مصادر تمويل التنمية في الدول العربية في:

أولا: مساعدات التنمية للدول العربية: تعتبر مساعدات التنمية الرسمية من أهم مصادر التمويل في العالم وهو كذلك بالنسبة للدول العربية، حيث يعتبر مصدر لتمويل التنمية الاقتصادية وتعتبر الدول المتقدمة من اكبر الدول المانحة لهذه المساعدات وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ، فرنسا، ألمانيا، بريطانيا، والجدول الموالي يبين حجم المساعدات التي قدمتها اكبر الدول المتقدمة المانحة في سنة 2009.

الجدول رقم(2-1): اكبر الدول المتقدمة المانحة للمساعدات الإنمائية في سنة 2009.

الدولة	صافي المساعدات (مليار دولار).
الولايات المتحدة الأمريكية	28.7
فرنسا	12.4
ألمانيا	11.9
بريطانيا	11.5
اليابان	9.4

المصدر: الموقع الالكتروني لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، 14افريل2010.

كما أن "البلدان العربية، وبشكل خاص بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية، تعتبر من أهم الدول المانحة لمساعدات التنمية الرسمية للدول العربية الأخرى، حيث بلغت حصة البلدان العربية من إجمالي العمليات التمويلية لمؤسسات التنمية العربية الوطنية والإقليمية، لعام 2009، حوالي (3.0)بليون دولار، تليها حصة البلدان الآسيوية (1.2) بليون، ثم حصة البلدان الأفريقية (9180 مليون.

أما بالنسبة للمساعدات الإنمائية التي تحصلت عليها الدول العربية فالشكل الموالي يبين تطورها من سنة 1990-2008.

[1]- منظمة العمل العربية ، التقرير العربي الأول لمنظمة العمل العربية حول **التشغيل والبطالة في الدول العربية:** نحو سياسات فاعلة،2008.

الشكل رقم(2-2): إجمالي المساعدات الإنمائية الرسمية للدول العربية من جميع المصادر خلال الفترة 1990-2008.

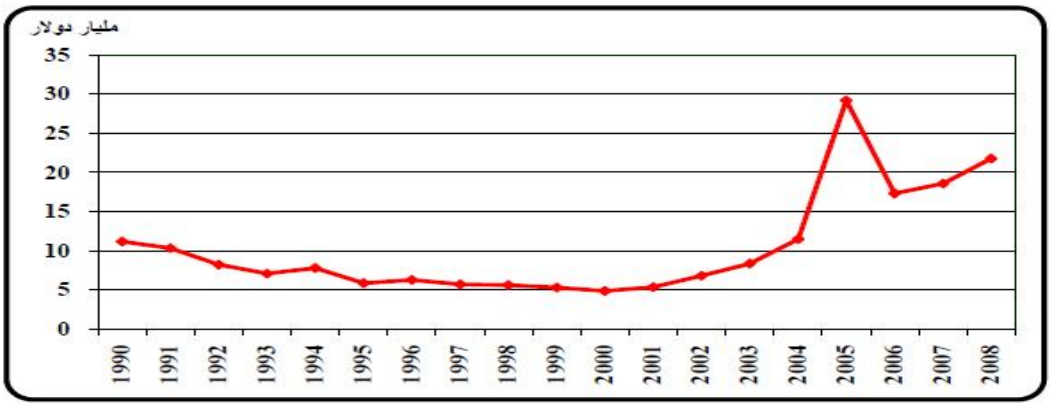

إن "مجموع مساعدات التنمية الرسمية المقدمة للبلدان النامية، من جميع المصادر، بلغ نحو 128.6 بليون دولار أميركي (صافي السحب) في العام 2008، بعد أن كان في حدود 50.3 بليون عام 2000، وبلغت حصة البلدان العربية منها 21.7 بليون لعام 2008، و48 بليون عام 2000، أي أن حصة البلدان العربية من مجموع هذه المساعدات كان في حدود 16% عام 2008، ونحو 9.6% عام 2000، وبزيادة نسبية قدرها ضعف ونصف خلال ثماني سنوات.[1] والملحق رقم(09) يبين بالتفصيل قيمة المساعدات التي تحصلت عليها كل دولة عربية على حدى.

ثانيا:المؤسسات المالية وصناديق التنمية العربية والإقليمية: تعود بدايات ظهور الصناديق المالية والإنمائية العربية والإقليمية إلى عام 1961 مع إنشاء الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية الذي باشر أعماله في عام 1962 ، وذلك بغرض تقديم المساعدات الإنمائية للدول العربية وهو الأمر الذي توسع في عام 1974 .[1] ويأتي في مقدمة الصناديق الإقليمية العربية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وصندوق النقد العربي . كما يأتي في نطاق المؤسسات التمويلية الإقليمية برنامج تمويل التجارة العربية، الذي أنشئ في عام 1989بمبادرة من قبل صندوق النقد العربي . وهناك أيضاً في إطار هذه الصناديق، المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا الذي أنشئ بهدف مساعدة الدول الإفريقية النامية غير العربية.

أما المؤسسات والصناديق الإقليمية المملوكة لجهات عربية وغير عربية، فيأتي على رأسها البنك الإسلامي للتنمية الذي أنشئ في عام 1975 بمبادرة من الدول العربية ويستمد نحو 70 في المائة من موارده في الدول العربية . كما يمكن في هذا الصدد الإشارة إلى صندوق الأوبك للتنمية الدولية الذي أنشئ في عام 1976 والذي يستمد قرابة ثلثي موارده من الدول العربية.

ثالثا:الاستثمار الأجنبي المباشر: يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه قيام شركة أو منشاة ما بالاستثمار في مشروعات تقع خارج حدود الوطن الأم وذلك بهدف ممارسة قدر من التأثير على عمليات تلك المشروعات.[2]

---

[1] – صندوق النقد العربي،**المؤسسات المالية العربية وتمويل التنمية والاستثمار في الوطن العربي**،أبو ظبي ،الإمارات العربية المتحدة،2005، ص ص56-57.

[2] - عيسى محمد الغزالي،**الاستثمار الأجنبي المباشر -تعاريف وقضايا-** السنة الثالثة،2004،ص3.

إن أهمية الاستثمار الأجنبي تتمثل في إعطاء قوة دفع للاقتصاد المحلي بتحسين قدرته على التفاعل مع الاقتصاد العالمي والمشاركة في العملية الإنتاجية الدولية كما يوفير الموارد المالية.[1]

يمثل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر أهم عنصر من عناصر التمويل الخارجي للتنمية في الدول النامية وبما فيها الدول العربية ، وقد بلغت حصة الدول العربية من التدفق العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر:

ففي سنة 2000 وصلت حصة الدول العربية من الاستثمارات ما قيمته 2333مليون دولار أمريكي، أما في سنة 2004 فقد وصلت قيمة التدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها إلى ما قيمته 46695 مليون دولار أمريكي ،وقد واصل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية ارتفاعه خلال عام 2007 ليصل إلى رقم قياسي جديد قدره 72.4 مليار دولار، وبنسبة نمو قدرها 17 في المائة مقارنة بعام 2006. وإذا نظرنا إلى حصة الدول العربية من الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من التدفق العالمي نجد أن حصة الدول العربية انخفضت من 4.4% إلى 3.9%. كذلك انخفضت حصة الدول العربية كنسبة من إجمالي التدفقات الداخلة للدول النامية من 15% عام 2006 لتصبح 14.5% بنهاية 2007.[2]

وأعلنت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات «ضمان» في بيان صحفي لإطلاق تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2010 أن بيانات التقرير المستندة للجهات الرسمية العربية ومصادر دولية، تشير إلى أنه وبالمقارنة مع 86.3 مليار دولار تم استقطابها في عام 2009وفقا لبيانات 21 دولة تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى مجموعة الدول المتوافرة عنها البيانات لعام 2010 (18 دولة) بنحو 22 مليار دولار أو بمعدل 25.5%.[3]

وأضاف أن حصة الدول العربية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة تراجعت إلى 5.7% من إجمالي التدفقات الواردة العالمية مقارنة بحصة بلغت 7.1%عام 2009، وذلك بعد أن شهدت حصتها تذبذبا خلال الفترة الماضية حيث تراجعت بشكل طفيف من 4.8% عام 2006 إلى 3.9% عام 2007 ثم عاودت الارتفاع إلى 5.5% عام 2008. كما رصد التقرير تحسنا في المؤشر المركب لمناخ الاستثمار لعام 2010، الذي تصدره المؤسسة، حيث سجل 1.30 نقطة مقارنة مع 0.70 نقطة عام 2009، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى تحسن مؤشري التوازن الداخلي والخارجي. وسجل التقرير ارتفاع إجمالي الناتج المحلي العربي (بالأسعار الثابتة) خلال عام 2010 بمعدل نمو بلغ 3.8% مقارنة بمعدل نمو بلغ 1.8% عام 2009، مع توقعات بأن يواصل الارتفاع بمعدل 4.1% لعام 2011 في الوقت الذي سجلت فيه جميع الدول العربية خلال

[1] الإسكوا ، **الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الإقليمي في دول منطقة الإسكوا**، 2005.

[2]- خالد حسين، **دور الاستثمار العربي البيني والاستثمارات الأجنبية المباشرة في زيادة فرص العمل**، المنتدى العربي للتنمية والتشغيل(الدوحة ، 15– 16 نوفمبر / تشرين الثاني 2008). الأمم المتحدة بيروت – لبنان.

[3] - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **الاستثمارات في الدول العربية**، مقال على الموقع:
http://www.arabs.com/threads/4638- تاريخ الاطلاع:31-08-2011.

عام 2010 معدلات نمو إيجابية.

والجدول الموالي يبين تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية خلال الفترة2000-2010.

الجدول رقم (2-2): تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية خلال الفترة2000-2010 (مليون دولار).

السنة	00	01	02	03	04	05	06	07	08	09	10
الدول العربية	2333	5944	4474	8617	23219	44103	61878	72368	211790	76221	66138

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير الاونكتاد لسنوات مختلفة.

وللاطلاع أكثر انظر المرجع رقم (10) .

هذا بالإضافة إلى دور الاستثمار الأجنبي غير المباشر والمتمثل في المحافظ المالية حيث أن الدول العربية لا تمتلك في مجملها أسواق مالية أي بورصات لذلك قد يقل تأثير هذا المصدر الخارجي ولكن له أهمية كبيرة أن تم توفير كفاءة كافية في هذه الأسواق ، وان الملحق رقم(11) يبين بعض عائدات هذا المصدر من التمويل الأجنبي في بعض الدول العربية.

وهذا بالإضافة إلى عائدات التجارة الخارجية من صادرات للسلع والخدمات، وعائدات السياحة التي تمثل في بعض الدول مصدرا هاما للتمويل كلبنان وتونس ومصر والمغرب.

المبحث الثالث: العلاقة الجدلية بين الهجرة والتنمية الاقتصادية في الدول العربية.

تحتل الموارد البشرية المرتبة الأساسية في الاهتمام على مستوى العالم المعاصر باعتبارها أهم عنصر من عناصر التنمية.[1] غير أن الاهتمام بالعنصر البشري في البلدان العربية بصفة خاصة والبلدان النامية بصفة عامة لم يكن بالشكل المطلوب إذ حرصت معظم هذه الدول على إنتاج المورد البشري ولكنها لم تنجح في المحافظة عليه ، ويتضح ذلك من خلال هجرة الكفاءات العربية إلى الدول الغربية وتفرز هذه الهجرة عدة آثار سلبية على واقع التنمية في الوطن العربي. ولقد احتفظت الهجرة والتنمية طوال الوقت بعلاقات جدلية :الهجرة في خدمة التنمية والتنمية تعتبر وسيلة للحد من تحركات الأفراد.ومع تزايد حجم الهجرة بين أقاليم ودول العالم المختلفة وتنوع أنماطها وتداعياتها الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية في الآونة الأخيرة، تزايد الاهتمام بدراسة العلاقة المتبادلة بين الهجرة الدولية والتنمية.

المطلب الأول: اثر التنمية على الهجرة:

رأينا فيما سبق أن عدد المهاجرين وصل في سنة 2010 إلى أكثر من 215 مليون مهاجر،وقد شكل اللاجؤون وطالبوا اللجوء ما يصل إلى 16.3 مليون ، أي ما نسبتهم 8% من عدد المهاجرين النازحين على مستوى العالم في نفس السنة. [2]

[1]- احمد عبد الله المنصوري ،عبد العالي بوحويش الدايخ، هجرة العقول العربية أسبابها وآثارها الاقتصادية ،12/01/2010، مقال على الموقع:http://www.arabthought.org/en/node/305 تاريخ الاطلاع:2011/07/28.

[2]البنك الدولي، كتاب حقائق عن الهجرة والتحويلات ، مصدر سبق ذكره.

ونعلم أن الهجرة تتم من بلدان الإرسال أو ما تسمى ببلد الأصل إلى بلدان الاستقبال أو المقصد وذلك هربا من مجموعة من الظروف والعوامل سواء كانت الاجتماعية ، السياسية أو الاقتصادية، وتعتبر هذه الأخيرة من أكثر العوامل تأثيرا في قرار المهاجر ، حيث أن انعدام مشاريع التنموية وعدم توفر المناخ المناسب لإقامة استثمارات سواءا كانت محلية أو أجنبية له اثر كبير في عملية الهجرة الدولية من هذه المنطق إلى مناطق أخرى تتوفر فيها فرص العمل والربح الوفير والمناخ المناسب لإقامة المشاريع التنموية والاستثمارية ، ومن خلال الأرقام التي نشرها البنك الدولي حول عدد المهاجرين والتي تتمثل في الجدول الموالي يمكننا توضيح ذلك.

الجدول رقم (2-3):اتجاهات الهجرة حسب الحالة الاقتصادية للدول في سنة2010 :

الهجرة من/الهجرة إلى	البلدان النامية	البلدان المرتفعة الدخل في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في الميدان الاقتصادي	البلدان المرتفعة الدخل غير الاعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في الميدان الاقتصادي	المجموع:
البلدان النامية	74	73.3	24.6	171.6
البلدان المرتفعة الدخل في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في الميدان الاقتصادي	5.1	31.1	1.2	37.3
البلدان المرتفعة الدخل غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في الميدان الاقتصادي	1.4	5.1	0.3	6.9
المجموع	80.5	109.5	25.7	215.8

المصدر: البنك الدولي، كتاب حقائق عن الهجرة والتحويلات ، مرجع سبق ذكره.

من خلال الجدول نلاحظ أن :

أولا: البلدان النامية:

1-مهاجرون من بلدان النامية: المهاجرون من البلدان النامية قدر عددهم ب 171.6مليون مهاجر اتجه منهم 74مليون مهاجر إلى البلدان النامية أي ما نسبتهم 43.1%، والى البلدان المرتفعة الدخل في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في الميدان الاقتصادي نحو 73.3مليون مهاجر بنسبة قدرها 42.8%، أما المهاجرون إلى البلدان المرتفعة الدخل غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في الميدان الاقتصادي فعددهم كان 24.6 مليون مهاجر وتقد نسبتهم ب 14.1%.

2-المهاجرين إلى البلدان النامية: المهاجرون إلى البلدان النامية قدر عددهم ب 80.5مليون مهاجر منهم 74مليون مهاجر إلى البلدان النامية ، ومن البلدان المرتفعة الدخل في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في الميدان الاقتصادي وصل عددهم إلى 5.1مليون مهاجر ، أما المهاجرون من البلدان المرتفعة الدخل غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في الميدان الاقتصادي: فعددهم كان 1.4مليون مهاجر .

ثانيا:البلدان المرتفعة الدخل في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في الميدان الاقتصادي:

1-مهاجرون من البلدان المرتفعة الدخل في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في الميدان الاقتصادي:

المهاجرون من البلدان المرتفعة الدخل في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في الميدان الاقتصادي قدر عددهم ب 37.3مليون مهاجر اتجه منهم 5.1مليون مهاجر إلى البلدان النامية أي ما نسبتهم 13.6%، والى البلدان المرتفعة الدخل في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في الميدان الاقتصادي: 31.1مليون مهاجر بنسبة قدرها 83.3%، أما المهاجرون إلى البلدان المرتفعة الدخل غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في الميدان الاقتصادي: فعددهم كان 1.2 مليون مهاجر وتقد نسبتهم ب 3.1%.

2-المهاجرين إلى البلدان المرتفعة الدخل في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في الميدان الاقتصادي:

قدر عددهم ب 109.5مليون مهاجر منهم 24.2مليون مهاجر من البلدان النامية ، ومن البلدان المرتفعة الدخل في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في الميدان الاقتصادي قدر عددهم ب 31.1مليون مهاجر ، أما المهاجرون من البلدان المرتفعة الدخل غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في الميدان الاقتصادي: فعددهم كان 5.1 مليون مهاجر .

ثالثا:البلدان المرتفعة الدخل غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في الميدان الاقتصادي:

1-مهاجرون من البلدان المرتفعة الدخل غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في الميدان الاقتصادي:المهاجرون من **البلدان المرتفعة الدخل غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في الميدان الاقتصادي** قدر عددهم ب 6.9مليون مهاجر اتجه منهم 1.4مليون مهاجر إلى البلدان النامية أي ما نسبتهم 20.9%، والى البلدان المرتفعة الدخل في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في الميدان الاقتصادي وصل إلى نحو 5.1مليون مهاجر بنسبة قدرها 74.1%، أما المهاجرون إلى البلدان المرتفعة الدخل غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في الميدان الاقتصادي فعددهم كان 0.3 مليون مهاجر وتقد نسبتهم ب 5%.

2-المهاجرين إلى البلدان المرتفعة الدخل في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في الميدان الاقتصادي :

قدر عددهم ب 25.7مليون مهاجر منهم 73.3مليون مهاجر من البلدان النامية ، ومن البلدان المرتفعة الدخل في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في الميدان الاقتصادي قدر عددهم ب 1.5مليون مهاجر ، أما المهاجرون من البلدان المرتفعة الدخل غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في الميدان الاقتصادي فعددهم كان 0.3 مليون مهاجر .

والشكلين المواليين يبينان مقارنة بين اتجاهات الهجرة من البلدان المتقدمة واتجاهها من البلدان النامية

الشكل رقم (2-3)اتجاهات الهجرة من البلدان المتقدمة. **الشكل رقم (2-4) اتجاهات الهجرة من البلدان النامية**

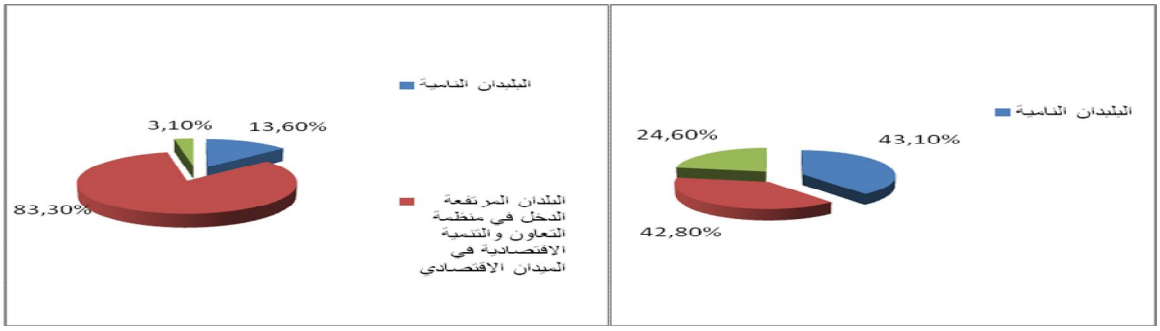

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الملحق رقم(12).

من خلال الشكلين نلاحظ أن دول النامية التي تعاني من عدم وجود تنمية اقتصادية متوازنة ومتكاملة يتجهون بنسب اكبر إلى الدول المتقدمة التي تتميز بوجود تنمية اقتصادية ومناخ ملائم حيث قدرت نسبتهم ب42.80% إلى البلدان المرتفعة الدخل في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في الميدان الاقتصادي. في حين نجد أن نسبة المهاجرين العكسية أي من البلدان المرتفعة الدخل في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في الميدان الاقتصادي لا تمثل سوى 13.60%.

وهذا ما يجعلنا نقول أن التنمية الاقتصادية للدول ومناخ الاستثمار الملائم يلعب دورا كبيرا في التأثير على الهجرة وذلك من خلال التأثير على اتجاهات الهجرة ونجد أن الدول التي تتوفر فيها هذا العامل تعتبر دول مقصد للمهاجرين والعكس صحيح.

المطلب الثاني:اثر الهجرة على التنمية.

إن ما يهمنا أكثر في هذا البحث هو مدى تأثير الهجرة على التنمية الاقتصادية في الدول سواءا كانت المرسلة للمهاجرين أو المستقبلة لهم. لقد ساهمت الهجرة عبر العقود الماضية في دعم ونمو الاقتصاد على المستوى العالمي والإقليمي وعلى المستوى الوطني في الدول منفردة حيث ساهمت في بناء كثير من المجتمعات، وفي انحسار كثير من التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية بين الأفراد، كما ساهمت أيضًا في صقل مهارات القوى العاملة في بلدان الإرسال والاستقبال ، وفي تعزيز الموروث الثقافي والحضاري والفكري لشعوب العالم، ونظرًا لتعاظم الحجم النسبي للهجرة الدولية في مختلف بلدان المنطقة العربية وتنوع أشكالها واتجاهاتها مع الأقاليم الأخرى من العالم فهي مرشحة لأن تكون مدخلا لتنمية إقليمية واسعة في الوطن العربي.

وتأكيدا على أهمية الهجرة الدولية في عملية التنمية والمتمثلة في تحرك الأفراد بعيدا عن أوطانهم باعتبارها أفضل الخيارات إن لم تكن الوحيدة الممكنة لديهم من أجل تحسين فرص الحياة، فقد صدر تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة لعام 2009 ليخصص لأول مرة جانبا لموضوع العلاقة بين الهجرة والتنمية.[1] من خلال تأثيرها على كل الدول التي تعنى بالهجرة سواءا كانت مرسلة للمهاجرين أو مستقبلة لهم وفيما يلي سنفصل في كل طرف من طرفي الهجرة.

أولا:الدول المرسلة للمهاجرين:

ترتبط الهجرة ارتباطا وثيقا بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية لدول المنشأ، عن طريق عدة قنوات منها:

*- الحد من البطالة التي تنتشر في الدول النامية.

*- كما أنها وسيلة لدخول العملات الأجنبية وتعزيز ميزان المدفوعات.

*- كما تعمل على دعم هذه البلدان من خلال إقامة المشاريع التنموية وإمدادهم بالخبرات الرخيصة .[2]

*- تنطوي الهجرة الدولية على إمكانية القيام بدور أساسي في التنمية وفي الحد من الفقر، كما لها فوائد واضحة يمكن تعزيزها كما يمكن الإقلال من الحد الأدنى له.[3]

*-تعد الهجرة وسيلة للحد من البطالة.

*-تحويلات المهاجرين لها تأثير على الدول المرسلة للمهاجرين حيث تعتبر كمصدر للدخل وكوسيلة للتنمية عن طريق توفير موارد مالية مهمة لها وكضمانة للتوازن السياسي والاقتصادي والاجتماعي في نفس الوقت.

*-تأثير المهاجرين العائدين على اقتصاديات دولهم.

*-استثمارات المهاجرين في دولهم الأصلية.[4]

*-إن الهجرة تفتح فرصا للعمل يمكنها تحسين الاندماج في الدوائر الاقتصادية.

*- تعد هجرة العمل في حقيقة الأمر وسيلة لموازنة الاحتياجات الاقتصادية في دول المنشأ ، عن طريق تقديم وظائف للعاملين على مختلف مستويات التأهيل وتحسين الامتيازات في هذه الدول بفضل إرسال التحويلات المالية، وعودة الكفاءات وإتاحة الخبرات الوطنية المهاجرة.

*- الاستفادة من الإسهامات التي يقدمها المهاجرون في إطار تطويرها اقتصاديا واجتماعيا، وهكذا فان الهجرة تحتوي قوة كبيرة كامنة في مجال التنمية، أصبح المهاجر عاملا فعالا في الارتقاء التنمية ومكافحة الفقر.[5]

*-هجرة الكفاءات وظاهرة استنزاف العقول والفقر والبطالة .[6]

---

[1]- مجدي عبد القادر إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص4.

[2]- جون لوي فيل، مرجع سبق ذكره، ص242.

[3]- ثريا احمد عبيد، مرجع سبق ذكره، ص5.

[4]جون لوي فيل، مرجع سبق ذكره ، ص14.

[5] نفس المرجع ، ص235.

[6]- جون لوي فيل، مرجع سبق ذكره ، ص14.

*-لقد أصبح لإسهام المهاجرين بعد زمني جديد بعد أن كان ينظر له فيما مضى على انه يقتصر على تحويل مالي بسيط، ولكن الآن أصبح للمهاجرين دور اقتصادي كبير حيث بدا إسهامهم الاقتصادي يظهر جليا للأعين فهم يقدمون تنمية مستدامة وتأهيلا ونقلا للتكنولوجيا وتأسيس مشروعات اقتصادية واجتماعية وتربوية وصحية، وإحداث تحولات اقتصادية واجتماعية كبيرة في مجتمعهم الأصلي.[1]

ثانيا: على الدول المستقبلة للمهاجرين:

أما على الدول المستقبلة للمهاجرين فيكون تأثير الهجرة على التنمية الاقتصادية في هذه الدول عن طريق القنوات التالية الذكر:

*-تحويلات المهاجرين والتي لها تأثير على الدول المستقبلة للهجرة ، حيث تعتبر استنزافا للنقد الأجنبي وفرص استثمارية ضائعة كان من الممكن جني الكثير من الأرباح إذا ما تم استثمارها في هذه الدول.

*- نقل الكفاءات حيث يسهمون في نشر معارفهم وتطبيق مشاريعهم وإطلاق العنان لأفكارهم وتطلعاتهم.

*- القوة المهاجرة تؤثر في طبيعة نظام الإنتاج وعمليات التنمية.[2]

*-أصبح للمهاجرين دور اقتصادي كبير حيث بدا إسهامهم الاقتصادي فهم يقدمون تنمية مستدامة وتأهيلا ونقلا للتكنولوجيا وتأسيس مشروعات اقتصادية واجتماعية وتربوية وصحية، ويهدفون من وراء ذلك في المقام الأول إلى تحسين ظروف معيشة السكان المحليين.

*- الاستفادة من الإسهامات التي يقدمها المهاجرون في إطار تطويرها اقتصاديا واجتماعيا، وهكذا فان الهجرة تحتوي قوة كبيرة كامنة في مجال التنمية، أصبح المهاجر عاملا فعالا في الارتقاء التنمية ومكافحة الفقر.

*- وقد تغيرت النظرة إلى الهجرة والتنمية في الدول المقصد حيث أصبحت تتجه السياسة العامة لهذه الدول إلى إقامة شراكة جديدة مع دول المنشأ لمكافحة الفقر ، وتحسين مستويات المعيشة وفرص العمل وتفادي الصراعات وتدعيم الدول الديمقراطية وتشجيع التنمية المشتركة.[3]

وكل من هذه القنوات لها تأثيرات متباينة قد تنعكس في صورة تأثير إيجابي أو سلبي للهجرة على التنمية وهو الأمر الذي يحدده بشكل كبير نوعية سياسات الهجرة المتبعة في كل من الدول المرسلة والدول المستقبلة للهجرة.[4]

وفي الأخير يمكننا القول أن الهجرة والتنمية هما عمليتان مترابطتان في عالم متعولم وقد أثرا في تطور الدول والمجتمعات والاقتصاديات والمؤسسات ، وفي الواقع ومنذ عدة قرون ،فان القوة المهاجرة تؤثر في طبيعة نظام الإنتاج وعمليات التنمية.

---

[1] نفس المرجع، ص236-237.

[2] نفس المرجع، ص39

[3] - جون لوي فيل، مرجع سبق ، ص236-237.

[4] -- احمد فاروق غنيم، حنان نظير، مرجع سبق ذكره ،ص7.

كما تعد الهجرة والتنمية مبدأ مؤكدا تسهم من خلاله الهجرة الدولية بشكل أساسي في تنمية دول المنشأ والمقصد ، وأنهما عمليتان متلازمتان ومترابطتان تنخرطان في سياق متعولم، وحسب ما قلناه فان إعادة التفكير في التنمية الاقتصادية لا يمكن أن يحدث دون أعادة التفكير في الهجرة وعلاقتها بالتنمية سواءا في دول المنشأ أو في دول المقصد. ولهذا الصدد تم إنشاء مؤسسات في الدول المنشأ لإدارة العلاقات مع جاليتهم المغتربة وإسهامهم في تنمية أوطانهم .كما أن موضوع "الهجرة والتنمية " في جدول الأعمال على الصعيد الدولي والإقليمي يهدف إلى منظور جديد لمواجهة الهجرة غير الشرعية ، ويهدف إلى إقامة تعاون بين الدول المنشأ والمقصد للمهاجرين عن طريق إقامة برامج للتنمية المشتركة من جهة وتسهيل إجراءات مشاركة تجمعات المهاجرين الذين يرغبون في إقامة مشاريع تنموية في أوطانهم الأصلية وتنظيم إرسال التحويلات المالية .[1]

المطلب الثالث:دور الهجرة الدولية في التنمية الاقتصادية في الدول المرسلة للمهاجرين.

توصلنا سابقا أن هناك تأثير متبادل بين الهجرة والتنمية في الدول المرسلة والمستقبلة للمهاجرين عبر عدة قنوات وهي تختلف في من حيث درجة تأثيرها فنجد من ضمن القنوات التي تؤثر بها الهجرة على التنمية الاقتصادية في الدول المرسلة للمهاجرين تحويلات المهاجرين ، نقل الكفاءات، تأثير المهاجرين العائدين على اقتصاديات دولهم، استثمارات المهاجرين في دولهم الأصلية، وفي هذا المطلب سنسلط الضوء على دور الهجرة في تنمية اقتصاديات الدول المرسلة للمهاجرين وذلك من خلال مدخلين هما التحويلات التي يرسلها المهاجرون إلى دولهم الأصلية والمهاجر في حد ذاته .

أولا: المهاجر : و يمثل العنصر الفعال الأول في التنمية في دول المنشأ.

إن المهاجر قام بالهجرة من اجل تحقيق أهداف كان يطمح لتحقيقها في دولته الأصل و لم يتمكن من ذلك بسبب عدة ظروف وعوامل سواءا تعلقت به أو بالظروف التي عايشها في دولته، فعندما يهاجر ويحقق هدفه فقد يعمل على توفير الظروف المناسبة للوصول إليه في وطنه الأم من اجل تسهيل الأمر على أفراد أسرته الذين يرغبون في الوصول إلى نفس الهدف الذي كان يرغب في الوصول إليه، وكذا أقاربه وأفراد قريته وبصفة عامة أبناء وطنه، وبهذا فهو يسهم في عملية تنمية بلده الأصلي .

1-دور المهاجرين في عملية التنمية الاقتصادية:

يساهم المهاجر بشكل كبير اليوم في تنمية دول المنشأ حيث انه لا يساهم فقط بالتحويلات ولكن أيضا بالخبرة التي اكتسبها والمعارف والاختراعات التي قام بإبداعها وكذا البدا في مشاريع تنموية وهذا لا يقتضي بالضرورة عودة المهاجر إلى دولته ، فيصبح هذا الأخير جسرا بين دول الاستقبال ودول المهجر. وتكون مساهمته عن طريق:

[1] جون لوي فيل، مرجع سبق ذكره، ص239-240.

أ-التحويلات التي يرسلها: لا يخفى على أحد أن عددا من الدول تحولت تدريجيا إلى الاستفادة من التحويلات النقدية والعينية التي يرسلها المهاجرون إلى دولهم الأصل كواحدة من صور تمويل التنمية.[1] وتشكل الأموال التي يرسلها المهاجرون مكونا مهما في تمويل التنمية، أحيانا ما يتجاوز حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة والمساعدة الرسمية الموجهة لعملية التنمية، حيث وصل حجمها من 167 مليار دولار في عام 2005 إلى 36 مليار دولار عام 2008،[2] فأثبتت أنها أكثر مرونة وصمودا أثناء الأزمة العالمية لسنة2008 حيث انخفضت بنسبة لا تزيد عن 5.5% في عام 2009، ثم سجلت انتعاشا سريعا في عام 2010، وفي المقابل كان هناك انخفاض بنسبة 40% في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، و46% في تدفقات الديون الخاصة والاستثمار في راس المال في عام 2009.

بالإضافة إلى ذلك، من خلال دورهم في تحويل الأموال إلى عائلاتهم، أصبح هذا المصدر أكثر مرونة في مواجهة الصدمات الاقتصادية السلبية أكثر من أي مصدر آخر. وتساعد تلك التحويلات الأسر في الدول الفقيرة على تحمل نفقات ضرورية للغاية من أجل الغذاء والدواء والتعليم - وهو المزيج الذي يحدد الفارق بين الفقر المدقع والحياة الكريمة.

ب-الاستثمارات التي يقوم بها: أن معظم المهاجرين .بمجرد تحقيق هدف شراء أو بناء المترل، يفكرون في استثمار آخر، ويتم اختياره للقطاع المناسب وفق معايير أهمها: المردودية، والمعرفة بالقطاع المستثمر فيه، والأمان، وهكذا تكون القطاعات المستثمر فيها قطاعات ذات مخاطر محدودة وذات مردودية سريعة (تجارة، عقارات، خدمات، إلخ). بالإضافة إلى أن القرار الاستثماري الذي يقدم عليه المهاجر تتحكم فيه عدة عوامل تتعلق بالبلد الأصل فعدم توفر المناخ المناسب يؤدي إلى عزوفه عن الاستثمار في هذا البلد فقد يستثمر في الدولة المستقبلة له، وبذلك يفوت فرصة ثمينة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في دولته الأصل. وعليه يجب على هذه الدول العمل على توفير المناخ المناسب لقيام المهاجرين بدورهم الاقتصادي في وطنهم الأم وتفعيل دور هم من خلال الاهتمام بهم وتقديم التحفيزات المشجعة لاستقطاب استثماراتهم وفتح الحوار بينهم وبين المسؤولين في دولهم الأصل والسماع لانشغالاتهم ودراسة أفكارهم ومقترحاتهم.

***-الخبرات التي يوظفها في دولته عند عودته:** و مما لا شك فيه أن للتكنولوجيا دورا بارزا في إستراتيجية التنمية التي تضعها مختلف الدول في وقتنا الحاضر ، حيث صارت من ضمن العناصر اللازمة التي تحدد نجاح أو فشل خطط التنمية، بل أن البعض قد أرجع فشل بعض محاولات التنمية في الدول النامية إلى عدم قدرة

[1] - *Dilip Ratha, Sanket Mohapatra , Elina Scheja, **Impact of Migration on Economic and Social Development A Review of Evidence and Emerging Issues**, The World Bank Development Prospects Group Migration and Remittances Unit & Poverty Reduction and Economic Management Network, February 2011.p3.*

[2]- جاسون غانون ، مرجع سبق ذكره.

هذه الأخيرة على السيطرة على التكنولوجيا اللازمة بالرغم من أن الثورة التكنولوجية قد أتاحت نقلها إلى مواطن أخرى.

وان نقل التكنولوجيا"هي تلك العملية الفكرية التي تقوم مابين المورد للتكنولوجيا والمستورد أو المتلقي لها، إذ على المورد أن يتيح فرصة للمستورد للوصول إلى معلوماته وخبراته كما عليه أن يقربها ويوفرها للمستورد، وهذا يقضي قيام تعاون وتبادل فيما بينهما تمهيدا لإتمام هذا النقل.[1]

أو هي عملية نقل القدرة على تسيير واكتساب وتنمية وإنتاج التكنولوجيا المجسدة، أو القدرة على إنتاج منتجات أخرى مشابهة لها، ونقل القدرة على الابتكار والوصول إلى انجاز تكنولوجيا جديدة ومتطورة حسب المنظمة والبيئة التي تعمل بها.[2]

وان المهاجر عند عودته إلى دولهم الأصل بعد سنوات من الهجرة ورغبتهم في الاستقرار في أوساط عائلاتهم وذويهم وأحبابهم ، يجعلهم يقدمون على العمل الذي كانوا يعملون فيه في دول المهجر ، وبالتالي يبدأ في نقل مكتسباته ومعارفه وهو بذلك يقوم بعملية نقل التكنولوجيا، فيقوم بفتح مصنع مثلا أو مصرف ، ويقوم بتشغيل أبناء بلده فيعلمهم ما تعلم وهو بذلك ينقل لهم خبراته وهو بذلك يخفف عنهم عناء الهجرة لاكتساب تلك المعارف ، وهو من جهة أخرى يفتح مناصب عمل جديدة لم تكن موجودة من قبل، وبالمنتج أو الخدمة التي يقدمها يضيف قيمة مضافة للاقتصاد الوطني،ويخفف تكاليف وعناء البحث عنها في الأسواق وقد يتطور هذا العمل ليحقق اكتفاءا ذاتي ويصل إلى درجة القيام بالتصدير للدول الأخرى وبالتالي يخلق منافسة مع الدول التي كان مهاجر إليها ويكزون ذلك طبعا في المدى الطويل وذلك بمساندة الدول الأصل.

قلنا سابقا أن المهاجر يقوم بإجراء بعض التحويلات والتي يمكن أن تكون في عدة أشكالا مالية أو عينية وهذه تتمثل في الأجهزة الكهربائية والكهرومنزلية ، أجهزة الحاسب الآلي ....الخ وبالتالي فان المهاجر يتيح فرصة استعمال الوسائل الحديثة الدالة على نوع من الرفاهية الاجتماعية لأفراد أسرته ودولته ، فمعظم أسر المهاجرين أصبحت تستعمل الهاتف والتلفزة والصحون المقعرة والثلاجة وغيرها من التجهيزات التي كانت تغيب عند هذه الأسر قبل الهجرة، وتأتي كثير من هذه التجهيزات عبر التحويلات العينية التي يأتي بها المهاجرون معهم وقت العطلة أو إرسالها مع مهاجرين آخرين متخصصين في هذا الميدان؛ أي إيصال التحويلات العينية إلى أسر المهاجرين. كما أن حصول اكتفاء للأسرة من هذه التجهيزات يؤدي إلى العمل على بيعها للآخرين.

---

[1]-زهرة بن يخلف، رفيقة بوسالم، **تحليل الأثر المزدوج لحدود الملكية الفكرية في مجال نقل التكنولوجيا**، ورقة بحثية ، الملتقى الدولي الأول حول" الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا إلى الدول النامية" المركز الجامعي ببشار، جانفي2008.

[2]-مسعود زيان موسى، **اثر اتفاقية تريبس على نقل التكنولوجيا المتقدمة للدول النامية الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة**، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص تسويق وتجارة دولية، الشلف،2010،ص105.

2- التأثير السلبي للهجرة على التنمية في الدول المرسلة للمهاجرين:

إن هجرة العمال المؤهلين إلى الخارج وظاهرة هجرة الأدمغة التي ترتبط بها هما تحديان مهمان يعرقلان تحقيق التنمية ،وخروج العمال المؤهلين يقلص بشكل مباشر في هبة رأس المال البشري الذي ينعم بها أي اقتصاد، ويقلصها كذلك بشكل غير مباشر عندما يتوقف الأطباء والمعلمون مثلا عن خدمة السكان المحليين، الأمر الذي يفضي لا محالة إلى تقليص آفاق التنمية البشرية والاقتصادية.وعلى الأجل الأطول فان إمكانية عودة المهاجرين فضلا عن الإسهامات الاقتصادية للمهاجرين المتفرقين في الخارج كلها أمور قد تقلل الخسائر المبدئية الناجمة عن هذا النوع من الهجرات.

وقد ظهرت مشكلة في حقوق الملكية الفكرية للأدمغة المهاجرة من حيث البلد الذي يستطيعون العمل فيه والمجالات المسموحة لهم في استعمالها ، وتعد هذه النقطة حرجة جدا حيث لم يتم الفصل في النقاط السالفة الذكر،كما انه لا توجد بنود تعالج إشكالية هجرة الأدمغة وحقوق الملكية الفكرية على مستوى المنظمة العالمية للملكية الفكرية ***WIPO***.[1]

ينصب مفهوم الملكية الفكرية على قيم معنوية ذات جوانب تجارية تمثل نتاج إبداع أو ابتكار العقل البشري، ويتجسد هذا النتاج في أشكال مختلفة من أفكار وفنون واختراعات.

وتمنح العديد من الدول أصحاب هذه الإبداعات والابتكارات حقوق ملكية، تكفل لهم الاستئثار لوحدهم باستخدام الأشياء التي تتجسد فيها إبداعاتهم وابتكاراتهم والتصرف فيها، وعدم السماح للغير باستخدامها أو التصرف فيها دون الحصول على تصريح أو ترخيص منهم. وتعرف هذه الحقوق التي ترد على الملكية الفكرية باسم "حقوق الملكية الفكرية"، وتكون لفترة زمنية محددة.

ويمكننا القول أنها تلك الحقوق المعترف بها لصالح كل شخص على نشاطاته الابتكارية ومنجزاته الفكرية، حيث يمكن لصاحبها الاستئثار باستغلال براءة ابتكاراته واختراعاته في مواجهة الغير، وهي تتعلق بالمجالات التالية:

-الإبداعات الأدبية والفنية.

---

*- **المنظمة العالمية للملكية الفكرية :**

World intellectual property organization (WIPO)

وكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة ـــ مقرها جنيف سويسرا تأسست عام 1967 وتتولى المنظمة العالمية للملكية الفكرية مهمة الإشراف على تنفيذ معاهدتين تم التوصل إليها في ثمانينيات القرن التاسع عشر الميلادي تحمى الأولى حقوق الطبع والثانية تحمى براءات الإختراع والعلامات التجارية وغيرها من الإبداعات الأصيلة ـــ وقد توحدت الوكالات الإدارية القائمة على تنفيذ المعاهدتين في عام 1893 وتم استبدالها باتفاقية (ويبو) عند تأسيس المنظمة عام 1967 وأصبحت هذه الوكالة تابعة للأمم المتحدة عام 1974 وتنظر (الويبو) إلى الملكية الفكرية على أنها أداة مهمة لتنمية البلدان كافة إقتصادياً وإجتماعياً وثقافياً , وتتبلور هذه النظرة فى مهمتها القاضية بتعزيز الانتفاع الفعلي بالملكية الفكرية وحمايتها فى العالم أجمع الموقع الاكترونى للمنظمة : ***WWW. WIPO. INT***

[1]- المنظمة العالمية للملكية الفكرية WIPO ، اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية، الدورة السادسة، جنيف، من 22الى 26نوفمبر2010.

-الأعمال الخاصة بأداء الفنانين والنواحي المرتبطة بالإذاعة.

-الابتكارات في كل مجالات السعي والمحاولات الإنسانية.

-الاكتشافات العلمية.

-التصاميم الصناعية.

-العلامات التجارية.

-الحماية من المنافسة غير المشروعة.

كل الحقوق الأخرى الناتجة عن نشاط الملكية الفكرية في مجالات الصناعية والعلمية والأدبية والفنية.[1]

أنواع حقوق الملكية الفكرية:

قلنا أن حقوق الملكية الفكرية هي تلك الحقوق التي تنسب لشخص معين دون آخر أو هيئة معينة دون أخرى نتاجا لجهودها الفكرية وإبداعاتها ، ويمكننا إدراج الأنواع التالية لها[2]:

1-حقوق الملكية الفكرية الصناعية: هي الحقوق التي ترد على مبتكرات جديدة كالمخترعات والرسوم والنماذج الصناعية ...الخ ،وهي حقوق استثثار الصناعة، وتشمل:

-براءة الاختراع.

-النماذج الصناعية.

- المؤشرات الجغرافية.

- التصميمات التخطيطية للدوائر المتكاملة(الرسومات الطبوغرافية).

- الملامح الثقافية.

2-**حقوق الملكية التجارية:**وهي الحقوق التي تتعلق بالتجارة ونجد فيها:

-العلامات التجارية.

-الأسرار التجارية.

-المنافسة غير المشروعة.

3-**حقوق الملكية الأدبية والفنية.**

وهي الحقوق التي تتعلق بالمصنفات الأدبية والفنية والتي تتمثل في الروايات والقصص والقصائد الشعرية والتمثيليات بأنواعها...الخ، وتنقسم إلى:

-حقوق المؤلف.

[1]- مسعود زيان موسى، مرجع سبق ذكره،ص3-5.

[2] -نفس المرجع السابق،ص5-12.

-الحقوق المجاورة(تمنح لفناني الأداء ومنتجي التسجيلات الصوتية ومؤسسات الإذاعة والتلفزيون فيما يقدم من برامج على الأثير).

كما أن اتفاقية TRIPS تفرض على صاحب الحق الفكري أن يعمم الاستفادة من اختراعه على جميع الدول الأعضاء في هذه الاتفاقية، وذلك من خلال مبدأ الدولة الأولى بالرعاية:

تنص المادة الرابعة من اتفاقية TRIPS على ما يلي:" فيما يتعلق بحماية حقوق الملكية الفكرية، فان أي تمييز أو ميزة أو تفضيل أو امتياز أو حصانة يمنحها بلد عضو لمواطني أي بلد يجب أن تمنح على الفور ودون أية شروط لمواطني جميع البلدان الأعضاء الأخرى....

ويعني هذا المبدأ أن الدولة العضو ملزمة بان تمنح تلقائيا ودون أي قيد أو شرط لباقي الدول الأعضاء الامتيازات ذاتها التي تمنحها لأي دولة أخرى عضو.[1]

والمشكلة تظهر عندما تكون الدولة الأم ليست من الدول الأعضاء في هذه الاتفاقية، فهي تلجا إلى طرق أخرى للاستفادة من هذا الاختراع كإجراء اتفاقيات ثنائية مع الدول الأعضاء، وذلك بالرغم من الحقوق الممنوحة لصاحب الاختراع فان للمبدع أو المخترع مجموعة من الحقوق نذكر منها: [2]

1-الحق في الحصول على شهادة براءة الاختراع

2-الحق في احتكار الاختراع الذي يمتلك براءته.

3-الحق في التصرف في الاختراع الذي يمتلك براءته.

4-الحق في الحماية القانونية للاختراع.

كما أن اتفاقية TRIPS والاتفاقيات الأخرى هي بمثابة احتكار وخاصة فيما يتعلق بعلم الجينات والمسؤولة عن المتغيرات المرضية في جسم الإنسان....،فان البراءات الممنوحة لا تمثل مجرد اعترافات منحتها لجهة معينة بقدر ما تمثل فرصة احتكار . [3]

ثانيا: التحويلات: الإسهام الثاني في التنمية:

إن تنقل العمل وتحويلات المهاجرين تولد جميعا ديناميكية والتي يمكن أن يكون لها بعض التأثير على تنمية دول المنشأ، حيث تسهم هذه التحويلات بشكل جوهري في عائدات العملات الأجنبية كما تشكل إضافة كبيرة في الناتج الحلي الإجمالي، حيث تمثل هذه التحويلات المالية أكثر من ضعف مجموع مساعدات التنمية ، كما أنها تمثل للكثير من الدول المصدر الأساسي للعملات الأجنبية. [4]

[1]- مسعود زيان موسى، مرجع سبق ذكره ،ص55.

[2]-نفس المرجع السابق،ص60.

[3]- نفس المرجع السابق،ص96.

[4] - *Dilip Ratha, Sanket Mohapatra , opcit,p3.*

وقد زاد الاهتمام أكثر بتحويلات المهاجرين في الآونة الأخيرة وذلك راجع إلى تطورها وتضاعف حجمها فقد وصلت في سنة 2002 إلى 99مليار دولار أمريكي ، وقد تضاعفت ثلاث مرات في سنة 2008 لتصل إلى 308مليار دولار، أما في سنة 2010 فقد وصلت إلى 440مليار دولار [1] الأمر الذي جعلها تحظى باهتمام خاص من قبل الحكومات والمؤسسات المالية الدولية التي بدأت في وضع اقتراحات وحلول تهدف إلى توجيه تلك التحويلات المالية لتمويل الاقتصاد وللاستثمار في دول المنشأ. [2]

1-دور تحويلات المهاجرين في عملية التنمية الاقتصادية:

تستطيع تحويلات المهاجرين التغلب على نقص العملة الأجنبية وعلى عجز ميزان المدفوعات وهو ما يعد أثر إيجابي، ولكن في نفس الوقت قد تؤدي التحويلات في غياب سياسات ناجحة لإدارتها إلى خلق تضخم ومضاربات على العملة الأجنبية وتزايد الاعتماد على الواردات. وحقيقة الأمر، أنه سواء النظرية الاقتصادية أو الأدلة التطبيقية لم تستطع تحديد اتجاه واحد لتأثير الهجرة على التنمية. [3]وان دور التحويلات في التنمية الاقتصادية يكون عن طريق:

أ- تحسين مستوى المعيشة للأسر: تعتبر أول مساهمة لتحويلات المهاجرين هي المشاركة في تحسين مستويات المعيشة للعائلة التي مازالت في الوطن، حيث أن التحويلات المالية التي يرسلها المهاجرون إلى بلدانهم الأصلية هي السبب الرئيسي الذي يجعل الخبراء يشيرون إلى الهجرة الدولية باعتبارها هامة للحد من الفقر، [4] وتسمح بالعمل بشكل أفضل في مواجهة تقلبات الأوضاع الاقتصادية، وحسب دراسة للبنك الدولي فان زيادة نسبة 10% من تحويلات المهاجرين تقلل الفقر بنسبة 1.5%.[5]

كما يتم استخدام التحويلات التي يرسلها المهاجرين إلى عائلاتهم في سد الاحتياجات اليومية لهم حيث تعتبر عند الكثيرين المصدر الوحيد للدخل ومن أهم هذه الاحتياجات التي تصرف فيها هذه الأموال نجد: الطعام، الملبس، الرعاية الصحية، التعليم... ولقد أجرى البنك الإفريقي للتنمية دراسة في سنة 2007 حول التحويلات المالية في أربع دول افريقية منها المغرب:فوجد انه تعود التحويلات بالنفع على الأسر الفقيرة بنسبة 80% ،وتوجه بشكل أساسي نحو: الغذاء،التعليم والرعاية الصحية .

ب-استثمار التحويلات في المجال العقاري وأنشطة الشركات: تخصص أيضا نسبة من أموال المهاجرين في الاستثمارات العقارية (تشييد ، وشراء أو تحديث مسكن) وهذا يمثل للمهاجر قطاعا مهما للاستثمار،وقد أصبح المهاجر في الريف المستثمر العقاري الرئيسي لأنه واحد من الأشخاص النادرين القادرين على امتلاك

---

[1]- البنك الدولي، كتاب حقائق عن الهجرة والتحويلات ، مرجع سبق ذكره.

[2]جون لوي فيل، مرجع سبق ذكره ، ص257

[3]- احمد فاروق غنيم، حنان نظير، مرجع سبق ذكره ،ص7.

[4]ثريا احمد عبيد، مرجع سبق ذكره،ص11.

[5] جون لوي فيل، مرجع سبق ذكره، ص260.

ارض أو مترل، مع الأخذ في الاعتبار المستوى المرتفع لأسعار العقار، ويساهم المهاجر في تحسين وتحديث المسكن الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع في سوق العقار[1] . وترى المنظمة الدولية للهجرة أن المتلقون للتحويلات المالية من الأرجح أن يدخروا، وان التحويلات يمكن أن تستخدم في تنظيم أعمال حرة صغيرة، وإقامة مشاريع أخرى. [2] ولقد أظهرت الدراسة التي قام بها البنك الإفريقي للتنمية أهمية الموارد المخصصة للاستثمار في العقارات أو في القطاع الإنتاجي والتي قدرت نسبتهم ما بين 25 و60% من مجموع التحويلات. [3]

2-مشاكل التنمية بالتحويلات:

ويرى بعض الخبراء أن معظم تحويلات المالية لا تصب عموما في استثمارات منتجة، وهذا يرجع إلى أن التحويلات هي أموال مملوكة ملكية خاصة تستخدم إلى حد كبير في المساهمة في دخل الأسرة بدلا من أن تستخدم في التدفقات الرأسمالية. وذلك يعود إلى عدة عوامل كتذبذب هذه التدفقات بسبب ارتفاع التكاليف من جهة ، و تأثرها بالأزمات والأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي يعيشها المهاجر من جهة أخرى،بالإضافة إلى أن معظم الخبراء يتفقون في أن الشيء الذي تفتقده الدول المستقبلة للتحويلات هي الآليات القادرة على توفير إمكانيات للاستعمال الأمثل لهذه الأموال وتعزيز النمو الاقتصادي على المدى الطويل. [4]

[1] المرجع نفسه، ص ص261-262.

[2] - ثريا احمد عبيد، مرجع سبق ذكره ،ص13.

[3] جون لوي فيل، مرجع سبق ذكره ، ص261-262.

[4] - ثريا احمد عبيد، مرجع سبق ذكره،ص14.

خلاصة الفصل.

تبين لنا من خلال هذا الفصل أن التنمية الاقتصادية عبارة عن عملية يتم فيها انتقال الاقتصاد الوطني من مرحلة التخلف إلى الرقي و الازدهار وذلك عن طريق مجموعة من الإجراءات، تقوم الدولة باتخاذها من أجل تطوير الهيكل الاقتصادي بما يحقق زيادة الإنتاج السلعي وغير السلعي والدخل الحقيقي للفرد لفترة زمنية طويلة،و اتضح لنا أيضا أن للتنمية الاقتصادية أهمية كبيرة في تقليص الفجوة الاقتصادية والتقنية المتواجدة بين الدول المتقدمة و النامية .كما وضحنا أيضا أوجه الاختلاف بينها و بين النمو الاقتصادي.

و توجد العديد من العقبات التي تحول دون قيامها منها اقتصادية، سياسية واجتماعية كذلك تكنولوجية و تنظيمية .و تتطلب عملية التنمية الاقتصادية مجموعة من المصادر لتمويلها من بينها مصادر ذاتية توفرها الدولة في غنى عن الدول الأخرى، ومصادر تكون خارجية وتلجا في الدولة إلى الدول الأخرى أو المؤسسات المتخصصة في هذا المجال في حالة عدم كفاية المصادر الداخلية في تمويل المشاريع التنموية.

كما أن الهجرة ظاهرة اجتماعية ذات أبعاد ديموغرافية واقتصادية وسياسية وثيقة الصلة بالتنمية، فهي باعتبارها أحد مكونات النمو السكاني تؤثر على زيادة ونقص السكان في الدول والمناطق المختلفة، ونظرًا للطابع الانتقائي للهجرة فإن هذا التأثير يمتد إلى خصائص السكان في دول الإرسال والاستقبال،كما أن هجرة العمالة ذات أثر بالغ على حجم ونمو وخصائص قوة العمل وعلى الأنشطة الاقتصادية في دول ومناطق الإرسال والاستقبال على حد سواء، ومن ثم فقد اكتسبت طابعا تنمويا مؤثرا، وللهجرة أيضا آثارا اجتماعية وسلوكية سواء بالنسبة للمهاجر ذاته أو بالنسبة للسكان في دول الإرسال والاستقبال، هذا فضلا عن الآثار السياسية للهجرة من ناحية استقرار الأوضاع السياسة والأمنية والتوازن العرقي والتي تمثل في مجملها أمور بالغة الأهمية لتحقيق فرص التنمية والرخاء للمجتمعات المختلفة.

إن الهجرة الدولية هي ظاهرة تتزايد عبر الزمن وتتعدد أشكالها وسبلها وتتغير ظروفها وأسبابها وهذا يحتم على الدول أن تتخذ الإجراءات المناسبة للاستفادة منها ،وتعتبر التحويلات التي يرسلها المهاجرون إلى أوطانهم الأصل من بين العوائد الايجابية للهجرة الدولية على الدول الأصل، وهي تمثل العكس بالنسبة للدول المستقبلة للمهاجرين ، وتعتبر التنمية الاقتصادية من بين المواضيع التي تهتم بها الدول والتي تعمل بشتى الطرق إلى دفع عجلتها .

و السؤال المطروح:

كيف يمكن للحجم الهائل من تحويلات المهاجرين إلى الدول العربية أن تسهم في التنمية الاقتصادية في الدول المستقبلة لها ؟

وهذا ما سنحاول الإجابة عليه في الفصل الموالي.

الفصل الثالث:تحويلات المهاجرين العرب ومجالات استخدامها.

المبحث الأول: واقع الهجرة العربية.

المبحث الثاني:واقع تحويلات المهاجرين العرب.

المبحث الثالث:مجالات استخدام تحويلات المهاجرين العرب.

الفصل الثالث:تحويلات المهاجرين العرب ومجالات استخدامها.

تمهيد:

تعتبر الدول العربية من أهم المناطق التي شهدت حركة كبيرة و متسارعة للهجرة كما أن بعضها يعتبر كمناطق جاذبة للهجرة الدولية سواء البينية أي العربية العربية أو الدولية ومن أهم هذه المناطق دول مجلس التعاون الخليجي وفي مقدمتها الإمارات المتحدة والسعودية والكويت.وبالتالي تعتبر من أهم مصادر تحويلات المهاجرين بالإضافة إلى الدول المتقدمة.

إن تحويلات المهاجرين العرب تعتبر كمصدر متجدد وهي تتزايد من سنة إلى أخرى وذلك حسب الظروف التي يعيشها المهاجر العربي وكذا الظروف التي يوجد فيها الاقتصاد في الدول المرسلة والدول المستقبلة لهم.

كما تعتبر من أهم العوامل التي تؤدي إلى إعادة توزيع الدخول بين الأفراد والدول وذلك عن طريق المدخرات التي يدخرها المهاجرون والتي يرسلونها إلى ذويهم في البلدان الأم، هذه التحويلات تعتبر من أهم الموارد التي تستخدم في التنمية الاقتصادية وتظهر جليا في الدول التي تعتمد عليها بشكل كبير.

كما أن تحويلات المهاجرين العرب تستخدم في مجالات مختلفة وذلك حسب كل دولة وحسب كل شخص متلق لها كما لها دور على المستوى الاقتصادي والاجتماعي ولها دور أيضا في عملية التنمية التي تشهدها الدول المستقبلة لها.

سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى ذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: واقع الهجرة العربية.

المبحث الثاني:واقع تحويلات المهاجرين العرب.

المبحث الثالث:مجالات استخدام تحويلات المهاجرين العرب.

المبحث الأول: واقع الهجرة العربية.

إن ظاهرة الهجرات البشرية والنزوح الجغرافي هي بشكل عام عالمية الطابع وقديمة العهد، عرفت في الحرب كما عرفت في السلم، واختلف شكلها باختلاف ظروف البلدان المصدرة والمستقبلة والحقب التاريخية، وإن الهجرة هي ظاهرة قديمة ظهرت منذ تواجد الإنسان على وجه الأرض ،فكانت من اجل البحث عن مصادر العيش من غذاء وإيواء، وبدأت في التطور والتعدد حسب تغير الأهداف التي تكمن من وراءها.وتعتبر الدول العربية من بين أكثر و أهم الدول التي شهدت هذه الظاهرة وسنحاول في هذا المبحث التطرق إلى الهجرة العربية من ناحية أسبابها، تطورها بالإضافة إلى اتجاهات الهجرة العربية.

المطلب الأول: أسباب الهجرة العربية.

إن جميع الدراسات التي تناولت موضوع هجرة في الوطن العربي تجمع على أن هذه الهجرة هي نتيجة لتفاعل جملة من الأسباب و العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويصنف الباحثون هذه الأسباب في نوعين الأول منها يطلق عليه "الأسباب الدافعة" أو عوامل الطرد والثاني يطلق عليه "أسباب استقطاب الدول المتقدمة للمهاجرين العرب " أو ما يسمى عوامل الجذب، وسنفصل في كل نوع منها فيما يلي:

أولا: الأسباب الدافعة أو عوامل الطرد:

يمكن أن نرجع ظاهرة هجرة في الدول العربية إلى مجموعة من الأسباب وهي:

***-عوامل سياسية:** إن البلدان العربية تعج دائما بالمشاكل السياسية المختلفة وهي مليئة بالأحداث والكوارث السياسية التي انعكست سلبا على حياة الأفراد في هذه الدول مما أدت إلى مغادرة الكثير منهم ،يمكننا أن نوجز هذه العوامل في النقاط التالية:

-عدم الاستقرار السياسي أو الاجتماعي والذي يؤدى في بعض الأحيان إلى شعور بعض الأفراد بالغربة في أوطانهم أو تضطرهم إلى الهجرة سعيا وراء ظروف أكثر حرية وأكثر استقرارا للبحث عن بيئة معيشية ملائمة.

-بعض الأسباب المتعلقة بالبيروقراطية الإدارية وأنظمة الخدمة المدنية وبعض التشريعات، والتي تصل في بعض الدول العربية إلى عدم الثقة في أصحاب الاختراعات والأفكار التقليدية.

-إن الدول العربية تفتقد ما يمكن أن يطلق عليه " مشروع التنمية المتوازنة والشاملة "، والذي من أهم عوامله خلق وتعزيز البيئة الفكرية والعلمية والثقافية التي توفر مقومات العمل والاستقرار المعيشي والنفسي والإنتاج العلمي.[1]

-عدم الاستقرار السياسي نتيجة الصراعات والنزاعات التي شهدها الدول العربية والتي ما زالت تشهدها

[1]-مذكرة الأمانة العامة حول **جوهر الأدمغة العربية وضع سياسة واضحة لاستيعاب الكفاءات العربية و الحد من هجرتها إلى الخارج الاتحاد البرلماني العربي**، مرجع سبق ذكره.

وخاصة في سنة 2011، فقد ظهرت الثورات والاحتجاجات الساخطة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في جل أنحاء الوطن العربي بداية بتونس ومصر ووصولا إلى ليبيا، الأردن، سوريا،اليمن...الخ.

-عدم الأمن والاستقرار في البلدان العربية وتواجد الكيان الصهيوني في المنطقة العربية مثل العراق، فلسطين ولبنان أو غيرها. [1]

***-عوامل اقتصادية:**وتتمثل في:

-ضعف الدخل الذي يحصل عليه العامل في الدول الأصل عكس الذي يحصل عليه في الدول المستقبلة للمهاجرين والذي يعتبر مغريا جدا.[2]

-عدم وجود توازن بين أنظمة التعليم والمشاريع التنموية في الدول الأصل.

- ضعف نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول الأصل بالمقارنة بدول المقصد، والشكل الموالي يبين ذلك:

الشكل رقم(3-1):مقارنة نصيب الفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي بين الدول المتقدمة المستقبلة للمهاجرين وبعض الدول العربية المرسلة للمهاجرين.

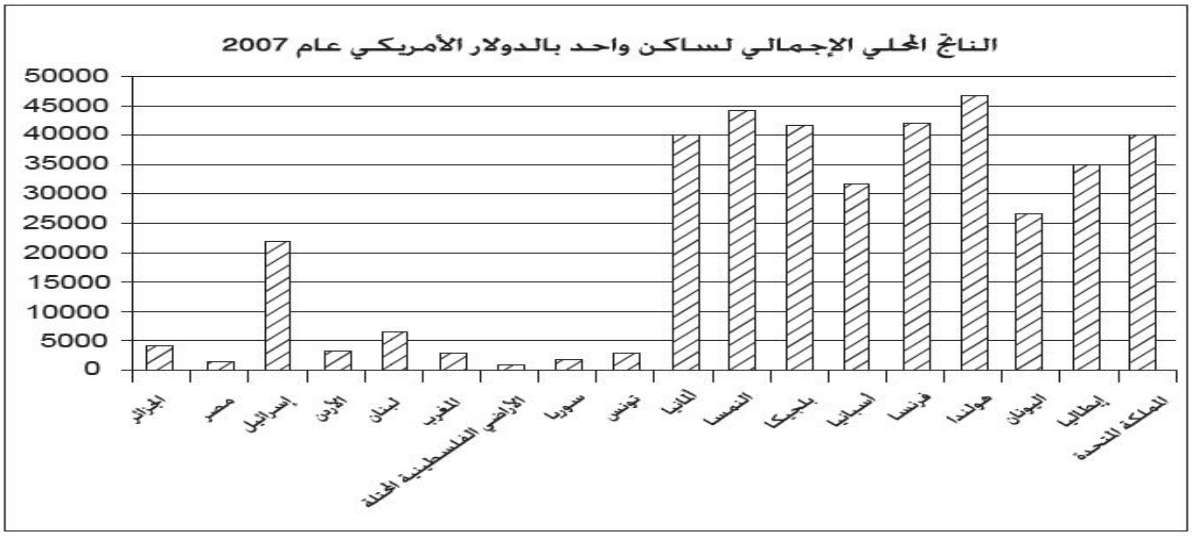

المصدر: تقرير التنمية البشرية، برنامج الأمم المتحدة للتنمية، 2009، ص ص198-195.

من الشكل نلاحظ أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للفرد كبير في الدول المتقدمة والتي تعتبر كدول مقصد للمهاجرين حيث تتراوح بين 25000دولار في اليونان إلى أكثر من 45000دولار في هولندا،في حين نلاحظ أن الدول العربية يمثل فيها نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي نسب قيم متدنية أقصاها لا يتعدى

[1] عبدا لمالك خلف التميمي ،ا **لمهاجرون الخليجيون** ، مقال على الموقع الالكتروني:
http://www.nadyelfikr.net/showthread.php?tid=9121 تاريخ الاطلاع:30-04-2011.

[2]،[5]مذكرة الأمانة العامة **حول جوهر الأدمغة العربية وضع سياسة واضحة لاستيعاب الكفاءات العربية و الحد من هجرتها إلى الخارج الاتحاد البرلماني العربي** ،مرجع سبق ذكره.

5500 دولار وهو المسجل في لبنان وفي الجزائر اقل من 5000دولار ، وأدناها يسجل في كل من فلسطين ومصر بقيم اقل من 2000دولار أمريكي.

-إن معدل النشاط السكاني في دول المقصد مرتفع جدا بالمقارنة مع الدول الأصل والشكل الموالي يبن نسب ذلك في بعض الدول.

الشكل رقم (3-2):مقارنة في نسبة الفئة العاملة في بعض دول المقصد ودول الأصل.

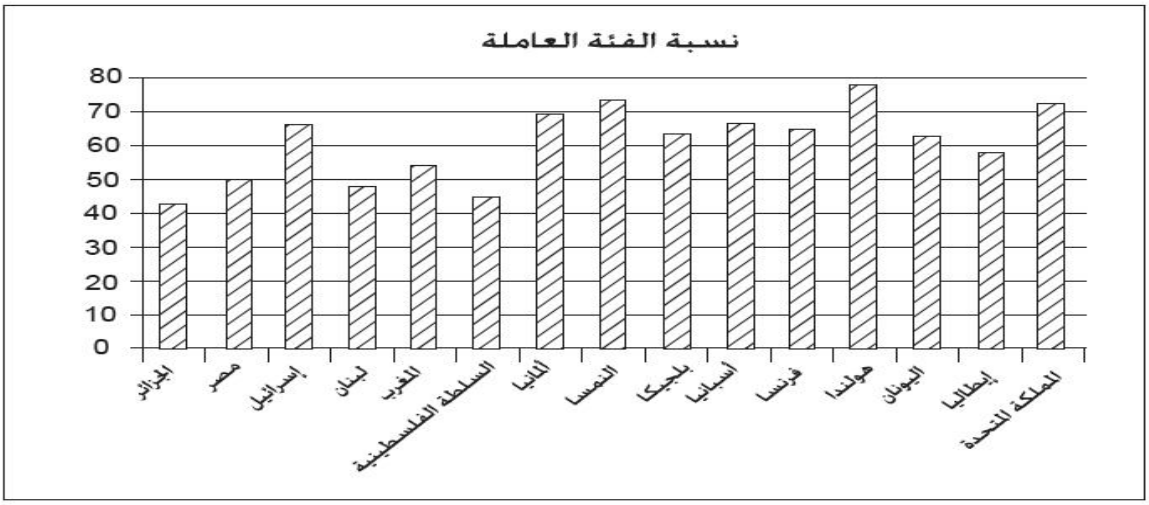

المصدر:الإحصائيات الاوروميتوسطية، بوروستات، إصدار 2009، ص88.

يلاحظ من خلال الشكل أن معدل النشاط السكاني يتفاوت بنسبة كبيرة بين دول الشمال المستقبلة للمهاجرين ودول الجنوب المرسلة لهم ، فهو يتراوح من 59% في ايطاليا إلى 76% في هولندا وبين 42.5% في الجزائر و 53.6% في المغرب ، بينما تصل إلى 63.7% في إسرائيل .

- إن معظم المشروعات التي تقام في البلدان العربية تنفذها في أغلب الأحيان شركات أجنبية للاستشارات والمقاولات ، مع مشاركة وطنية في الحدود الدنيا . والنموذج السائد في البلدان العربية لتنفيذ المشروعات هو نمط الصفقات التي لا تنطوي ، في أغلب الأحيان على نقل التكنولوجيا إلى الكادرات الوطنية ، بل إقامة مشروعات الإنتاج الجاهزة وفق نموذج " تسليم المفتاح " .

- يسود القطاع غير الرسمي في دول المشرق بنسبة 22-45% والمغرب العربي بنسبة 43-58%.[1]

***-عوامل اجتماعية:**وتتمثل في:

-الفقر:أن تقرير التنمية البشرية في البلدان العربية لعام2009يرجح أن نسب السكان تحت خط الفقر من 1990-2004اكثر ارتفاعا في المغرب العربي منها في بلدان المشرق العربي حيث نجد في الجزائر22.2%، و19%في المغرب و16.7%في مصرو14.2%في الأردن و7.6%في تونس. [2]

[1] شهيد الحق، **اثار الازمة الاقتصادية العالمية على الهجرة في المنطقة العربية**، الاجتماع الثاني لمجموعة الخبراء العرب حول الهجرة والتنمية ، القاهرة، 29يونيو،1يوليو2009.

[2] - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ،2009.

-البطالة: إن نسبة البطالة في الدول العربية وصلت إلى 9.4% في سنة 2008، وقد مثلت نسبة الشباب البطالين في سنة 2007 ما نسبته 20.4%[1]، في حين انه وصل إلى 25 مليون عاطل في سنة2010.[2]

والشكل الموالي يبين معدلات البطالة في بعض دول المقصد ودول الأصل.

الشكل رقم(3-3):مقارنة بين معدل البطالة بين الشباب من 15 إلى 24 سنة في بعض الدول المتقدمة المستقبلة للمهاجرين وبعض الدول العربية المرسلة لهم.

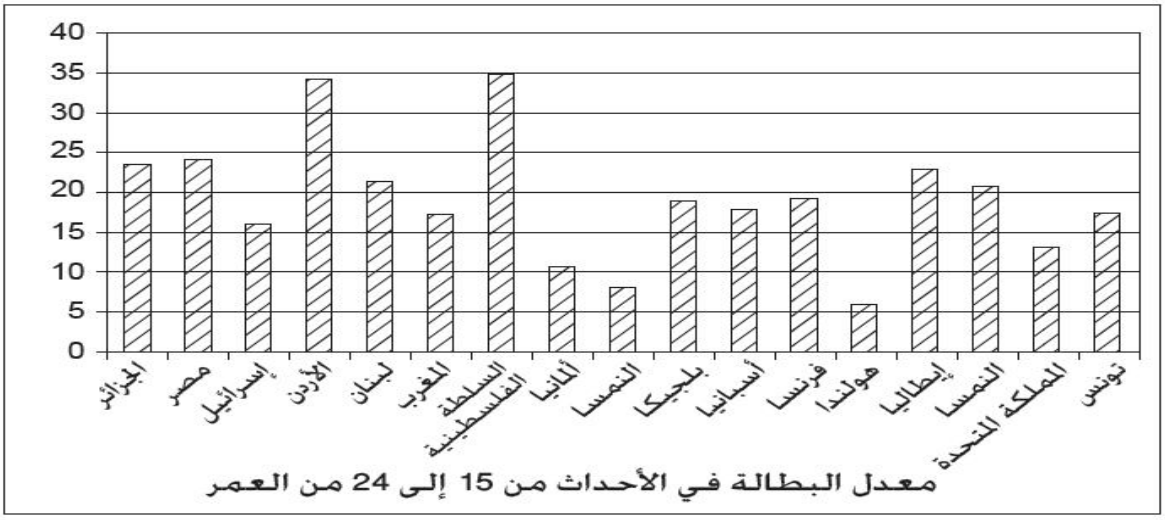

المصدر: إحصائيات الاوروميتوسطية، يوروستات، إصدار 2009، ص88.

من خلال الشكل نلاحظ انه في دول الشمال ، تقع معدلات البطالة بين الشباب البالغين من العمر 15-24 سنة بين 8.5%في النمسا و22.9% في اليونان، كما تتفاوت في دول البحر الأبيض المتوسط حسب الدول : حيث وصلت إلى 17.2% في سوريا، 34.7 % في الأردن، و17% في المغرب، و31.4% في تونس ، والى نسبة 24.3% في الجزائر.أما في فلسطين فقدرت ب35% .

- صعوبة إيجاد فرص عمل مناسبة في الدول الأصل.[3]

-عدم المساواة في توزيع الدخل يؤدي إلى انتشار الفقر وزيادة الأمية ونقص الرعاية الصحية وانخفاض إنتاجية

-الكثافة السكانية العالية وارتفاع معدل الزيادات وفي المقابل الضعف في الإنتاج الوطني.

-انخفاض الأجور وتدني مستوى المعيشة مما يؤثر على الحياة الاجتماعية للأفراد.[4]

***-عوامل تقنية والعلمية: إن** التخلف التقني في أصول البحث العلمي واستقاء المعلومات والمصادر من مواقعها المختلفة من العالم عن طريق وسائل الاتصال المعرفي الحديثة كالانترنيت..،وان الأرقام الموالية تعطينا نظرة

[1] شهيد الحق، مرجع سبق ذكره.

[2] - سهام حروري، **الهجرة وسياسة الجوار الأوروبي**،مجلة المفكر، العدد الخامس ،جامعة بسكرة،2010،ص ص 346-347.

[3] مذكرة الأمانة العامة **حول جوهر الأدمغة العربية وضع سياسة واضحة لاستيعاب الكفاءات العربية و الحد من هجرتها إلى الخارج الاتحاد البرلماني العربي** ،مرجع سبق ذكره.

[4] - عبدا لمالك خلف التميمي ،مرجع سبق ذكره.

سريعة على واقع استخدام الانترنيت في البلدان العربية [1].فمصر وصل عدد المستخدمين فيها 6.9مليون مستخدم، والسودان 6.9مليون مستخدم، المغرب 4.6 مليون مستخدم، ووصل في كل من السعودية والجزائر إلى 2.54 مليون و1.92 مليون مستخدم على التوالي،أما باقي الدول العربية فيمكننا الاطلاع عليها من خلال الملحق رقم(13).

ثانيا:أسباب استقطاب المهاجرين العرب:

تتواجد الكثير من العوامل الطاردة للأفراد في الدول العربية والتي هي في مجملها عوامل داخلية تختص بدولهم الأصل ، سنتطرق الآن إلى العوامل الخارجية التي تختص بها الدول المقصد والتي تعتبر عوامل مشجعة على الهجرة أي أنها تجذب المهاجرين العرب إليها ويمكننا تحديد أسباب الجذب هذه فيما يلي:

-الريادة العلمية والتكنولوجية للدول الجاذبة ومناخ الاستقرار والتقدم الذي تتمتع به هذه الدول.

-توفرها على ثروات مادية ضخمة تمكنها من توفير فرص عمل مهمة ومجزية ماديا تشكل إغراء قوي للأفراد.

-إتاحة الفرص لأصحاب الخبرات في مجال البحث العلمي والتجارب التي تثبت كفاءتهم وتطورها من جهة، وتفتح أمامهم آفاقا جديدة لوسع وأكثر عطاء من جهة أخرى.

-الاستقرار السياسي والتقدم الحضاري كفيل بتوفير الأجواء الملائمة للعيش الهنيء. [2]

-أن تزايد الحاجة في المجتمعات المتقدمة إلى الكفاءات العلمية والفنية مما جعل من الضروري سن التشريعات القانونية اللازمة لتشجيع للهجرة إليها.

-ارتفاع معدلات الأجور والمحفزات في الدول الصناعية المتقدمة على عكس الدول النامية.

-ارتفاع مستوى المعيشة في البلاد المتقدمة عن مثيلاتها في الدول النامية.

المطلب الثاني: تطور الهجرة العربية.

إن الهجرة العربية كباقي الهجرات الأخرى التي تحدث في العالم منذ القدم فهي تؤثر على الدول الأخرى وتتأثر بها، فهي تعتبر من ناحية دول مرسلة للمهاجرين وفي النفس الوقت تعتبر دول مستقبلة لهم كدول الخليج مثلا، كما أن الهجرة في الدول العربية هي في تطور مستمر ومتزايد سنة بعد سنة فسنتطرق إلى كل هذه النقاط في هذا المطلب.

أولا: تصنيف الدول العربية حسب الهجرة.

إن الشائع في تصنيف الدول العربية إلى دول مرسلة و مستقبلة للمهاجرين يكون بناءا على مظاهر الهجرة العمالية التي جرت خلال السبعينيات،و التي اعتمدت على معياري (الحجم السكاني و أهمية النفط في الدولة) ،

---

[1]- علي الطالقاني، الأحد 27 نيسان/2008 - 20/ربيع الثاني/1429. مقال : على الشبكة العنكبوتية وفقا للرابط التالي: http://www.annabaa.org/nbanews/70/005.htm و www.annabaa.org تاريخ الاطلاع:30-08-2011.

[2]- السيد محمد خشاني ، **العلاقة بين الهجرة والتنمية في شمال أفريقيا1** ، اجتماع الخبراء المتخصص حول الهجرة الدولية والتنمية في شمال أفريقيا ، الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مكتب شمال أفريقيا، الرباط ، المغرب19-20، آذار/مارس2007 ،ص ص24-25.

و على ضوء اتجاهات تحركات الأيدي العاملة فيما بين الدول العربية ، يمكن أن نصنف الأقطار العربية ، من حيث انتقال الكفاءات و الأيدي العاملة ،فحسب تنقل المهاجرين، وتصنف الدول العربية إلى:

1-الأقطار العربية المستقبلة للمهاجرين:وتعد منطقة الدول العربية من أكبر مناطق العالم المستقبلة للهجرة، حيث استضافت ما يزيد على 20مليون مهاجر عام 2005 ، وهو ما يمثل مهاجر واحد لكل عشرة مهاجرين على مستوى العالم[1]، وتعد الدول النفطية الصغيرة بمنطقة الخليج العربي و التي تتميز بمحدودية عدد سكانها و محدودية الموارد الاقتصادية الأخرى باستثناء النفط ، و تشمل كل من السعودية ، الكويت، البحرين ، دولة الإمارات العربية المتحدة، قطر،إضافة إلى ليبيا. [2]

فحسب للتصنيف الدولي للدول المستقبلة للمهاجرين في العالم نجد بعض الدول العربية وخاصة دول الخليج العربي وعلى رأسهم السعودية التي تحتل المراتب الأولى والجدول الموالي تصنيف البنك الدولي لسنة 2010.

الجدول رقم(3-1): اكبر الدول العربية المستقبلة للمهاجرين حسب تصنيف البنك الدولي 2010.

البلد	عدد المهاجرين بالملايين
السعودية	7ملايين مهاجر.
الإمارات العربية المتحدة	3ملايين مهاجر.
الأردن	3ملايين مهاجر.
سوريا	2مليون مهاجر.
الكويت	2مليون مهاجر.
فلسطين	2مليون مهاجر.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات كتاب البنك الدولي2011.

وفي الأخير يمكننا القول أن اكبر الدول العربية المستقبلة للمهاجرين هي الدول مجلس التعاون الخليجي وليبيا التي تحتل الصدارة فيها السعودية حيث تحتل المرتبة الرابعة عالميا وبعض دول الخليج كالكويت...الخ.

2- الأقطار العربية المرسلة للمهاجرين:

و تضم إجمالا الأقطار العربية الفقيرة نسبيا في رأس المال و ذات الكثافة السكانية العالية، و تشمل هذه الدول كلا من :مصر و السودان ، الصومال،تونس ، الجزائر ، المغرب ، اليمن و سوريا. للتفصيل أكثر انظر الملحق رقم (14).

ومن من خلال التصنيف الذي اقره البنك الدولي للدول المرسلة للمهاجرين في سنة 2010 ،والذي يبين تواجد بعض الدول العربية الواردة في تصنيف الدول لأكبر البلدان إرسالا للمهاجرين ، وأكثر عشر دول مصدرة للمهاجرين تتمثل في : الجزائر، مصر،العراق، المغرب، الضفة الغربية، اليمن هي أكثر الدول إرسالا

[1]- احمد فاروق غنيم، حنان نظير، **تقرير عن سياسات دول منطقة الاسكوا في مجال الهجرة**، الأمم المتحدة،اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا –الاسكوا، 2010،ص6.

[2]-إبراهيم سعد الدين ،محمود عبد الفضيل ، **انتقال العمالة العربية ،المشاكل- الآثار- السياسات** ، مركز دراسات الوحدة العربية الطبعة الثالثة 1991 ، ص 25 .

للمهاجرين حيث وصل عددهم إلى 1211.1 ألف، 3739.1الف ، 1545.8الف ، 3016.6 ألف ، 3013.7 ألف ، 1134.7 ألف مهاجر على الترتيب.ثم تليها بنسب اقل الدول الأردن، لبنان، الصومال، السودان ، سوريا، أما كل من دول الخليج وليبيا فهي تصنف من اضعف الدول من حيث عدد المهاجرين حيث لا يتجاوز عددهم 120الف مهاجر.

للتفصيل أكثر انظر الملحق رقم (15).

3-الأقطار المرسلة و المستقبلة للمهاجرين في نفس الوقت:

وهي تضم مجموعة البلدان العربية التي ترسل و تستقبل كفاءات و أيدي عاملة في آن واحد، و أهم هذه الأقطار :العراق،الأردن ، لبنان ، و عمان، فهي دول مرسلة للهجرة وخاصة من أصحاب المهارات ودول مستقبلة للمهاجرين الأقل مهارة.[1]

ثانيا: تطور الهجرة العربية.

تصنف الدول العربية في مقدمة الدول المعنية بالهجرة بين أقاليم العالم المختلفة حيث يمثل سكان الوطن العربي حوالي5% من سكان العالم، بينما يتجاوز نصيبهم من الهجرة القادمة إليها والخارجة منها حوالي 10% حيث تستضيف الدول العربية ما يزيد على 9 ملايين مهاجر، بينما يتجاوز عدد الخارجين منها أربعة ملايين مهاجر إلى أوروبا وأميركا [2] وتشير التقديرات الحديثة لجامعة الدول العربية إلى أن نسبة المهاجرين والمغتربين العرب تمثل حوالي 12%من سكان العالم العربي في عام2008.[3]

وقد وصل عدد المهاجرين في العالم كما قلنا سابقا إلى 43مليون مهاجر في سنة 2010[4]، وكشف أحدث تقرير للمنظمة الدولية للهجرة بالتعاون مع منظمة العمل العربية حول «تنقل العمالة بين بلدان العالم العربي»، عن أن 5.8 مليون مهاجر من أصل 13 مليون مهاجر في العالم يقيمون في المنطقة العربية وذلك في سنة 2010، وفي سنة 2000 بلغ إجمالي عدد القوة العاملة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 104 مليون شخص، ووصل إلى 146مليوناً في العام 2010،كما أشار التقرير أن ممر الهجرة بين المشرق والخليج العربي، لا يزال من أهم الطرق، وأن اثنين من كل ثلاثة مهاجرين من المشرق واليمن يعملون في دول مجلس التعاون الخليجي. [5] وقد كان نصيب الدول العربية من هؤلاء كبيرا حيث وصل عدد النازحين في منطقة الشرق

---

[1]- احمد فاروق غنيم، حنان نظير، مرجع سبق ذكره ،ص6.

[2] International Organization for Migration (IOM), 2008, 10 M`s World Migration Report 2008.

[3]- كلمة الدكتورعمرو موسى، الأمين العام لجامعة الدول العربية أمام اجتماع وزراء العرب المعنيين بالهجرة الذي عقد بالقاهره يوم18 فبراير 2008بمقر جامعه الدول العربية.

[4]-[5]، البنك الدولي، **كتاب حقائق عن الهجرة والتحويلات** ، مرجع سبق ذكره.

[5]- صلاح جمعة ،**تحويلات العمالة العربية في الخارج 2009**، جريدة الشرق الاوسط، لثلاثـــاء 06 جمـــادى الاولـــى 1431 هـــ 20 ابريل 2010 العدد 11466.

http://www.aawsat.com/details.asp?section=6&article=566103&issueno=11466

تاريخ الاطلاع:11-08-2011.

الأوسط وشمال إفريقيا في سنة 2010 إلى حوالي18.1 مليون مهاجر أو ما نسبته 5.3 بالمئة من السكان.[1] وللاطلاع أكثر على تطور عدد المهاجرين في كل دولة عربية انظر الملحق رقم(16).

و اكبر عشر ممرات ثنائية للهجرة العربية تتمثل في ممر الضفة الغربية وقطاع غزة- سوريا، ممر مصر-السعودية،ممر الجزائر-فرنسا،ممر اليمن-السعودية،ممر الضفة الغربية وقطاع غزة-الأردن، ممر مصر-الأردن،ممر المغرب-فرنسا،ممر المغرب-اسبانيا، ممر المغرب-ايطاليا، ممر مصر-ليبيا.

أما بالنسبة للبلدان المقصد فتتمثل في البلدان المرتفعة الدخل الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (40.2%) البلدان المرتفعة الدخل غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (23.3%) البلدان النامية بما في ذلك البلدان منخفضة الدخل (0.2)، البلدان المتوسطة الدخل(32.5)

وبالنسبة للهجرة الوافدة إلى الدول العربية في سنة 2010.فقد كان عدد المهاجرين الوافدين (إلى الداخل) 12 مليون مهاجر أو ما نسبته 3.5 من السكان وتمثل الإناث ما نسبته 45.7% من المهاجرين الوافدين، أما نسبة اللاجئون كنسبة مئوية من المهاجرين الوافدين هي 65.3% .[2] وتعتبر كل من الأردن، سوريا، الضفة الغربية وقطاع غزة، لبنان، وليبيا، اليمن، مصر، الجزائر، وجيبوتي من اكبر عشرة بلدان مستقبلة للمهاجرين الوافدين بصفة عامة .كما تعتبر دول الخليج العربي هي من اكبر الدول العربية استقطابا واستقبالا للمهاجرين حيث وصل عددهم في سنة 2010 إلى 7288.9 ألف شخص في السعودية التي تحتل المرتبة الرابعة عالميا في تصنيف الدول المستقبلة للمهاجرين ، وتليها كل من الإمارات العربية المتحدة ب3293.3الف مهاجر،والأردن ب 2973 ألف مهاجر، ثم سوريا ب2205.8الف مهاجر، وبعدها كل من الكويت وقطر ب2097.5 و1305.4 ألف مهاجر على التوالي، وهذا لا يعني الدول العربية الأخرى لا تستقبل المهاجرين الوافدين ولكن بنسب اقل.للتفصيل أكثر انظر الملحق رقم(17).

[2]- البنك الدولي، **كتاب حقائق عن الهجرة والتحويلات** ، مرجع سبق ذكره.

المطلب الثالث: اتجاهات الهجرة العربية.

قلنا سابقا أن الهجرة العربية تتم بصورة مستمرة ومتزايدة من سنة إلى أخرى وهي تنتشر لتشمل جميع أنحاء العالم ولكن بنسب متفاوتة وذلك راجع إلى عدة ظروف وأسباب سواءا كانت تتعلق بالمهاجر أو بالبلد المهاجر إليه، وإننا في الشكل الموالي سنبين توزيع المهاجرين العرب على مستوى العالم.

الشكل رقم(3-4): توزيع المهاجرين العرب على مستوى العالم.

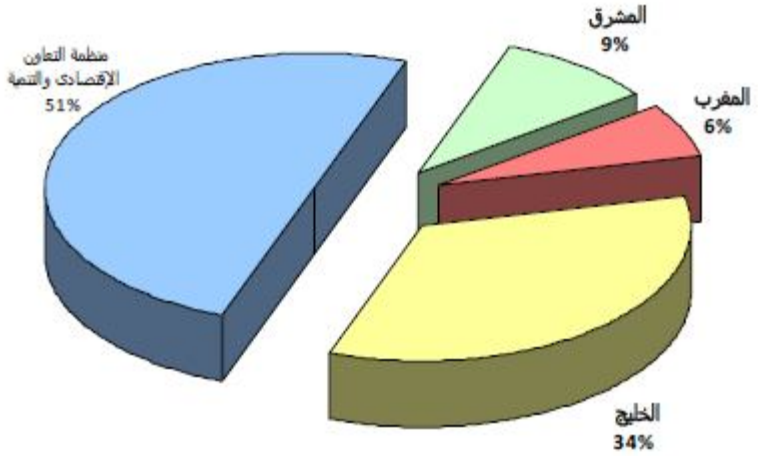

المصدر: البنك الدولي 2008 والتزمت به المنظمة الدولية للهجرة بالقاهرة.

من خلال الشكل نلاحظ أن نسب توزيع المهاجرين في دول العالم تختلف فإننا نجد اكبر نسبة منهم تتمركز في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنسبة 51% وعلى رأسها دول الاتحاد الأوروبي: ألمانيا، اسبانيا، فرنسا...الخ ، وتليها دول الخليج العربي بنسبة 34% وفي مقدمتها السعودية، قطر، الأردن، الإمارات العربية المتحدة...الخ، وبعدها دول المشرق العربي بنسبة 9% وأكثرها استقبالا سوريا، اليمن..الخ، وأخيرا في دول المغرب العربي بنسبة 6% وفي مقدمتها ليبيا. ويمكننا تقسيم الهجرة العربية إلى:

أولا: الهجرة من الدول العربية.

إن المهاجرين العرب يتجهون إلى مناطق معينة بنسب اكبر من مناطق أخرى وتعتبر الدول المتقدمة المنضمة إلى منظمة التعاون والتنمية من أكثر الدول استقطابا لهم ،أما بالنسبة للهجرة العربية البينية فهي ضعيفة نوعا ما بسبب تفضيلها للعمالة الأسيوية وخاصة الهندية.

تعتبر الهجرة إلى دول منظمة التعاون والتنمية من أنشط اتجاهات الهجرة العربية إلى الدول المتقدمة وكما قلنا سابقا فإنها تمثل نسبة 51%، من الهجرات العربية وهذه الهجرات تعود إلى عدة أسباب قمنا بذكرها سالفا، والشكل الموالي يبين توزيع المهاجرين العرب في هذه الدول.

الشكل رقم(3-5): توزيع المهاجرين العرب في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

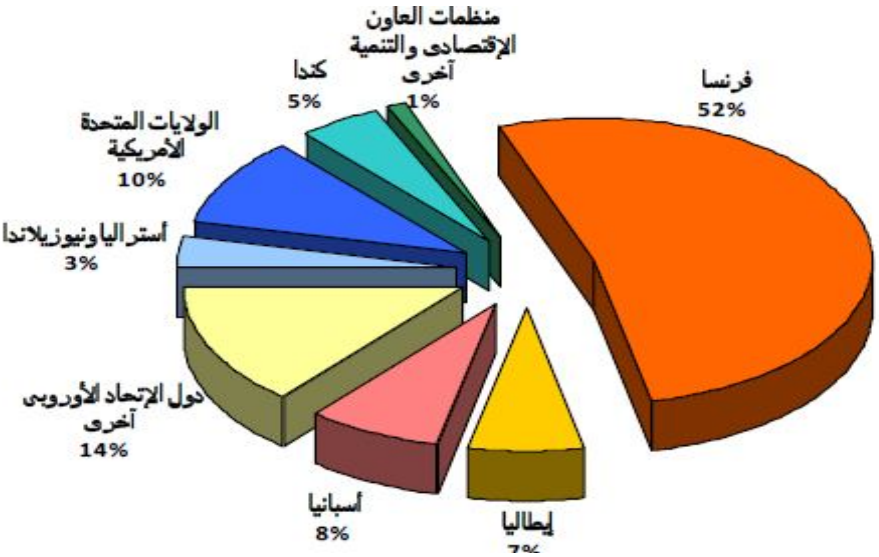

المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وعملت بها المنظمة الدولية للهجرة بالقاهرة 2008.

من خلال الشكل نلاحظ أن فرنسا تعتبر اكبر البلدان مقصدا للمهاجرين العرب بنسبة 52%، الولايات المتحدة الأمريكية ب10%، واسبانيا ب8%، ايطاليا ب7%، وتليها الدول الأخرى بنسب اقل.

أما بالنسبة إلى الهجرة العربية العربية أو كما تعرف بالهجرة العربية البينية لقد ارتبطت بمجموعة من العوامل الداخلية و الخارجية فعلى الصعيد الخارجي ارتبطت بالثورة التشيدية في دول الخليج في الخمسينيات و الستينيات و ازدهرت خلال ارتفاع أسعار البترول في السبعينيات .[1]

وقد استمرت الهجرة العربية البينية عبر السنوات إلا أنها عرفت نوعا من التقلص في أعداد المهاجرين وذلك راجع إلى توجه العرب إلى الهجرة نحو الدول المتقدمة التي توفر فرص أكثر للعمل والربح مقارنة بالدول العربية والجدول الموالي يبين نسبة المهاجرين العرب المغاربة إلى الدول العربية.

الجدول رقم (3-2):النسبة المئوية للمهاجرين الذين تنحدر أصولهم إلى الدول المغاربية حسب منطقة الإقامة.

بلد المنشأ	الدول العربية
الجزائر	8
المغرب	11
تونس	26.6
مصر	77.5
لبنان	20.8

المصدر:اتحاد البحوث التطبيقية للهجرة الدولية(CARIM) ،تقرير الهجرة المتوسطية 2008-2009، ص2.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن مصر تمتلك اكبر نسبة للمهاجرين في الدول العربية وذلك لقرب المسافة من الدول العربية المستقبلة وخاصة دول الخليج العربيـــ، على عكس الدول الأخرى المغاربية وخاصة

[1] ميشال عبس ، **سياسات الهجرة في المنطقة العربية** ، ورقة مقدمة إلى الندوة الدولية حول"سياسات الهجرة و السكان في المنطقة العربية" escwa 2006 .

الجزائر والمغرب حيث لا تمثل نسبة المهاجرين إلى الدول العربية سوى 8% و11% في كل منهما، والقسم الأكبر من المهاجرين يتوجهون إلى دول الاتحاد الأوروبي كما رأينا سابقا.

ثانيا: الهجرة إلى الدول العربية.

إن الدول العربية تعتبر من أهم الدول استقطابا للمهاجرين سواء كانوا عربا أو ما يعرف بالهجرة العربية البينية أو كانوا جانبا ،ففي بداية السبعينيات والثمانينيات أصبحت الدول العربية البترولية مركزا كبيرا لجذب العمالة، على سبيل المثال فقد اجتذبت ليبيا والمملكة العربية السعودية أعدادا كبيرة من المصريين والأردنيين وكذلك أعدادا كبيرة من الهنود والباكستانيين، أما في الكويت فقد كان الاعتماد على العمالة المهاجرة بدرجة أكثر حدة ، وكان من الطبيعي أن يثير تزايد حجم العمالة الوافدة في دول مجلس التعاون الكثير من التساؤلات والقلق المبرر، فقد بلغت مساهمة العمل الوافد بالنسبة إلى الإجمالي العام للسكان بالنسبة للسعودية 31.1%، والبحرين 40,7%، والإمارات 74,3%، وقطر 79,4%، وعمان 31,3%، والكويت 58,5%، تحولت معها شعوب بعض دول مجلس التعاون إلى أقليات داخل أوطانها في ثلاث دول خليجية هي: الإمارات وقطر والكويت. كما أن العمالة الوافدة تمسك بأوصال القطاع الخاص إذ تمثل 95% من قوة العمل فيه، وقد تقل بعض الشيء في حالة البحرين (أكثر من 60%).[1]

وتشير التقديرات الأخيرة إلى الأهمية المتواصلة للرعايا الأجانب في منطقة التعاون الخليجي، حيث تدل تقديرات الأمم المتحدة الحديثة أن عددهم بلغ في عام 2010 بلغ 15.1مليون ليرتفع عن معدل سنة 2005 والذي وصل إلى12.7%مسجل بنمو قدر ب% 18.8بين سنتي 2000 و2005. [2] و إن الجدول الموالي يبين عدد الأجانب في دول المجلس الخليجي في سنتي2005و2010.

الجدول رقم(3-3):الرعايا الأجانب في بلدان مجلس التعاون الخليجي في سنتي2005و2010.

	المجموع		النسبة من المجموع العام من السكان	
السنة	2005	2010	2005	2010
البحرين	278166	315403	38.2	39.1
الكويت	1869665	2097527	69.2	68.6
عمان	666263	826074	25.5	28.4
قطر	712861	1305428	80.5	86.5
السعودية	6336666	7288900	26.8	27.8
الإمارات العربية المتحدة	2863027	3293364	70.0	70.0
المجموع	12726648	1512696	-----	-----

[1]- مصطفى عبد العزيز مرسي ، **معاناة المهاجرين العرب خارج المنطقة العربية**، ورقة عمل مقدمة من منظمة العمل العربية، المنتدى العربي للتنمية والتشغيل،(الدوحة ، 15– 16 نوفمبر / تشرين الثاني 2008)،ص ص7-11.

[2]- مكتب العمل الدولي، **هجرة اليد العاملة الدولية والعمالة في المنطقة العربية: نشأتها، نتائجها، ومستقبلها.**، ورقة عمل مقدمة في المنتدى العربي للتشغيل، بيروت، لبنان ،19-21اكتوبر 2009،ص3.

المصدر:الأمم المتحدة:إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة السكان، الاتجاهات في رصيد الهجرة الدولية،مايو 2009.

في الكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة ارتفعت أرصدة الرعايا الأجانب نسبة إلى مجموع السكان بشكل ملحوظ،كما لاحظنا في الجدول ووصلت في عام 2010الى % 6.88و86.5% و70%على التوالي[1] ،و يتوقع أن يصل إلى 20 مليونا و848 ألفا عام 2015. [2]

وأما بالنسبة لتوزيع المهاجرين في دول مجلس التعاون الخليجي فالشكل الموالي يبين أهم البلدان المرسلة للمهاجرين إلى دول مجلس التعاون الخليجي.

الشكل رقم (3-6): العاملون القادمون من الخارج في دول التعاون الخليجي:

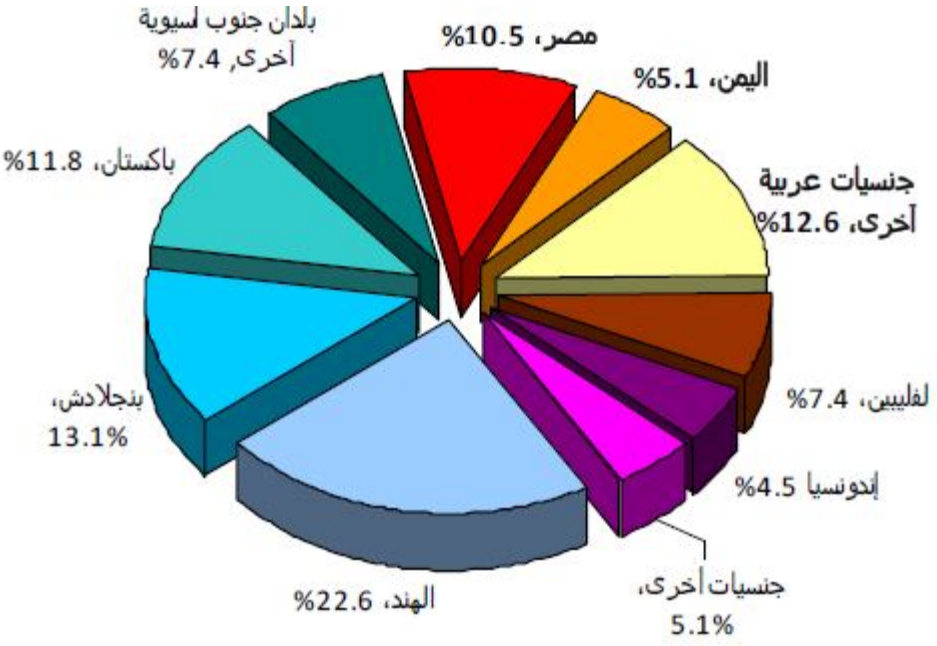

المصدر: منظمة الهجرة الدولية بالقاهرة 2008.

من خلال الشكل نلاحظ أن عدد الهنود الوافدين إلى دول مجلس التعاون الخليجي تمثل نسبتهم اكبر نسبة والتي وصلت في سنة 2008 إلى 22.6%، وتليها بنغلاديش وباكستان بنسبة 13.1 %و11.8% على التوالي ، بينما تصل نسبة العرب إلى 10.5 % من مصر و5.1% من اليمن وبقية العرب يمثلون ما نسبته 12.6%.

[1]- مكتب العمل الدولي، مرجع سبق ذكره.

[2]-أحمد السامرائي،**و ضع العمالة الأجنبية في دول الخليج، مقالة** على الموقع:http://daraare.yoo7.com/t33-topic تاريخ الاطلاع:31-07-2011.

المبحث الثاني: تحويلات المهاجرين العرب.

لقد قلنا سابقا أن الدول العربية قد شهدت الكثير من موجات الهجرة ، وبذلك فهي تعتبر من أهم الدول المرسلة للمهاجرين والمستقبلة لهم في نفس الوقت، وهذا ما جعلها من بين أهم الدول المستفيدة من عوائد الهجرة وبالأخص التدفقات المالية التي أصبحت اليوم تكتسي أهمية كبيرة على المستوى الفردي والذي يخص المهاجر في حد ذاته، وعلى المستوى الدولي والذي يتعلق بالدول المرسلة للمهاجرين والدول المستقبلة لهم، وهذا ما جعلنا نتناول هذه الأموال من حلال دراسة تطورها في العالم بأسره وبعدها نخصص الدراسة على الدول العربية ، وهذا من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: تطور تحويلات المهاجرين في العالم ككل.

إن لتطور الهجرة الدولية التي رأيناها في الفصل الأول الأثر الكبير في العوائد المترتبة عنها والتي تتمثل في الأساس في تحويلات المهاجرين سواءا كانت المالية أو العينية، فهي في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى على غرار التدفقات المالية الأخرى كالاستثمارات الأجنبية المباشرة والمساعدات الأجنبية وغيرها من التدفقات، وفي هذا المطلب سنتطرق إلى أهم واكبر الدول المرسلة والمستقبلة للتحويلات في العالم ، بالإضافة إلى استعراض إحصائيات عن حجم هذه الموارد المالية المتجددة وغيرها من النقاط ذات الصلة.

أولا:تصنيف الدول إلى دول مرسلة للتحويلات ودول مستقبلة لها.

كما اشرنا سابقا أن الهجرة هي ظاهرة عالمية مستمرة عبر الزمن ومتزايدة، وهي تنعكس على حجم التحويلات التي يرسلها المهاجرون إلى ذويهم وكذا نوعية هذه التحويلات سواء ا كانت مالية أو عينية، ومنه يمكننا التمييز بين طرفين من حيث حركة هذه التحويلات طرف مستقبل لها وطرف مرسل لها وفيما يلي سنتطرق إلى أهم الدول التي تندرج تحت احد الطرفين السالفي الذكر.

أ-الدول المرسلة للتحويلات:

تعد هذه الدول مقصدا للمهاجرين أو كما يسميها البعض بلد الاستقبال، وهي تتمثل في الأساس في الدول المتقدمة بالإضافة إلى بعض الدول العربية كدول الخليج العربي وليبيا، وسنفصل في أهم الدول المرسلة لتحويلات المهاجرين في العالم.

فضمن ترتيب أول عشرين دولة في العالم مرسلة لتحويلات المهاجرين خلال عام 2004 تتصدر الولايات المتحدة هذه الدول بحوالي 39 مليار دولار تليها السعودية في المرتبة الثانية بنحو 14 مليار دولار، فسويسرا وألمانيا بحوالي 13 مليار و 10 مليار دولار على التوالي هذا وتتضمن أيضا قائمة أكبر الدول ا لمرسلة لتحويلات المهاجرين أربع دول عربية أخرى، هي الإمارات، لبنان، الكويت وقطر، والتي أرسلت مجتمعة تحويلات تزيد عن 13 مليار دولار في العام نفسه . [1]

[1]-التقرير العربي الموحد، مرجع سبق ذكره.

وقد أظهر كتاب حقائق عن الهجرة والتحويلات لسنة 2008 الذي أصدره البنك الدولي أن السعودية تعد ثاني أكبر البلدان المصدرة لتحويلات المهاجرين في العالم بعد الولايات المتحدة تلتها في المركز الثالث سويسرا ثم ألمانيا رابعا، أما وفق التصنيف الذي اقره البنك الدولي للدول المرسلة لتحويلات المهاجرين في سنة 2010 والذي يخص سنة 2009 يبين أن الولايات المتحدة الأمريكية تحتل الصدارة ب48مليار دولار أمريكي، وتليها المملكة العربية السعودية ب26 مليار دولار أمريكي، وبعدها سويسرا وروسيا ب 20 و19 مليار دولار أمريكي على الترتيب،والجدول الموالي يبين ذلك.

الجدول رقم (3-4):تصنيف اكبر عشر البلدان المرسلة للتحويلات المهاجرين ، في سنة2009، بمليارات الدولارات الأمريكية.

البلد	قيمة التحويلات
الولايات المتحدة	48
السعودية	26
سويسرا	20
الاتحاد السوفياتي	19
ألمانيا	16
ايطاليا	13
اسبانيا	13
لكسمبورغ	11
الكويت	10
هولندا	8

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات الملحق رقم (18)**.**وانظر الملحق رقم (19).

وفي الأخير يمكننا القول أن اكبر الدول المرسلة لتحويلات المهاجرين هي الدول المتقدمة على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، سويسرا، ألمانيا، ايطاليا ..الخ، أما بالنسبة للدول العربية فنجد المملكة العربية السعودية في المرتبة الثانية عالميا.

ب-الدول المستقبلة لتحويلات المهاجرين:

هي الدول الأصل للمهاجرين والتي هاجروها بسبب عدة عوامل وظروف وهي تتمثل في الدول المتخلفة، وهي تعتبر كبلدان متلقية لتحويلات المهاجرين وسنستعرض الآن أهم ترتيب للبلدان المستقبلة لتحويلات المهاجرين في بعض السنوات المختارة، فلقد اظهر ترتيب البلدان العشرين الأولى من حيث تلقيها لتحويلات المهاجرين في سنة 2007 الترتيب المبين في الشكل الموالي:

الشكل رقم(3-7): الدول العشرين الأكبر من حيث القيمة المطلقة لتحويلات المهاجرين المتلقاة في سنة 2007.

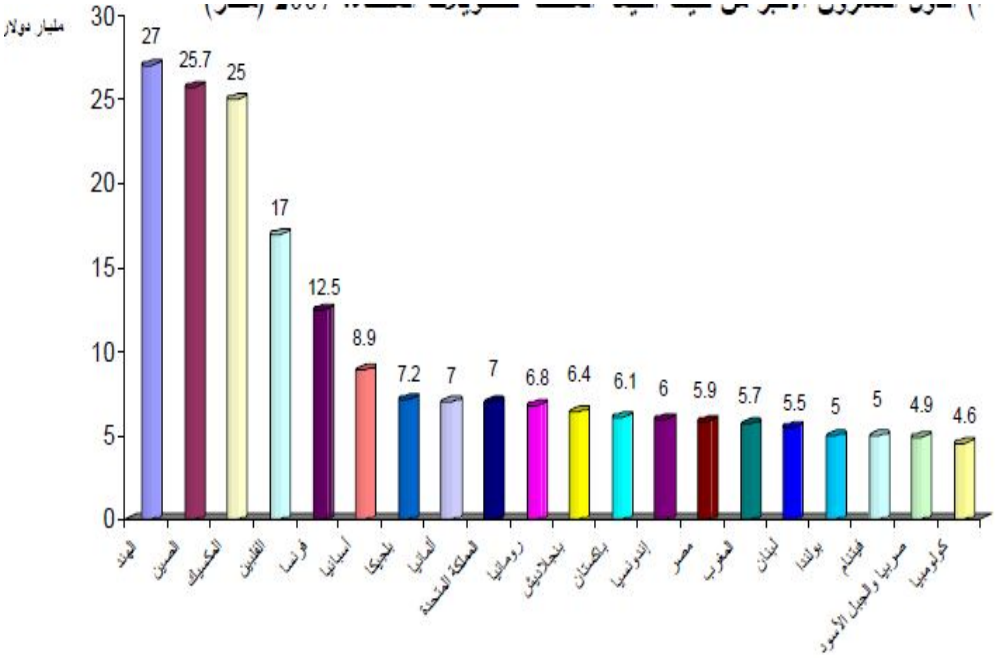

المصدر

Migration and Remittances Fact Book 2008, Top 10 (March 2008), Development Prospects Group, The World Bank, : .webpage: http://siteresources.worldbank.org/INTPROSPECTS /Resources/334934-1199807908806/Top10.pdf

نلاحظ من خلال الشكل أن الهند تحتل الصدارة في تلقي تحويلات المهاجرين في سنة 2007 بما قيمته 27 مليار دولار وتليها كل من الصين، المكسيك و الفليبين ب25.7، 25، 17 مليار دولار على الترتيب.

أما في سنة 2010 فقد بقي نفس الترتيب للمكسيك بقيمة 55مليار دولار أمريكي، ثم الصين ب51 مليار دولار، وبعدها كل من المكسيك و الفليبين ب 22.6 و21.3 مليار دولار أمريكي على الترتيب.

والجدول الموالي يبين اكبر عشر بلدان مستقبلة لتحويلات المهاجرين في العالم.

الجدول رقم (3-5):تصنيف اكبر عشر البلدان المتلقية للتحويلات في 2010 بمليارات الدولارات الأمريكية.

البلد	قيمة التحويلات المستقبلة
الهند	55
الصين	51
المكسيك	22.6
الفليبين	21.3
فرنسا	15.9
ألمانيا	11.6
بنغلاديش	11.1
بلجيكا	10.4
اسبانيا	10.2
نيجيريا	10

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات الملحق رقم (20).

ثانيا:تطور تحويلات المهاجرين في العالم.

لقد عرفت تحويلات المهاجرين تطورا كبيرا في السنوات القليلة الماضية ، فهي في تزايد مستمر منذ سنة1995 حتى يومنا هذا حيث وصلت في سنة 1995الى85809 مليار دولار أما و قد تضاعف حجمها سنة 2002ليصل إلى 99مليار دولار أمريكي[1] ووصلت إلى 192253مليار دولار في سنة 2005 ، وقد تضاعفت ثلاث مرات في سنة 2008 لتصل إلى 308مليار دولار[2]. وقد أظهر أحدث تقرير للبنك الدولي، بعنوان "كتاب حقائق عن الهجرة والتحويلات لعام 2011"، أن التحويلات النقدية إلى البلدان النامية كانت مصدرا مرنا للتمويل الخارجي خلال الأزمة المالية العالمية الأخيرة إذ يتوقع أن تحقق التدفقات المسجلة رقما قياسيا وصل إلى 325 مليار دولار بنهاية عام2010 [3]، ارتفاعا من 307 مليارات دولار عام 2009، وقد زادت بنسبة 15% خلال 2008 لتصل إلى 328 مليار دولار، و وصلت على مستوى العالم إلى 440 مليار دولار في سنة 2010[4] وتشير التوقعات إلى أن البنك الدولي يتوقع أن تواصل التحويلات المسجلة والمتجهة إلى البلدان النامية بعد التعافي من آثار الأزمة بنهاية سنة2010، ارتفاعها خلال عامي 2011 و 2012 حيث يمكن أن تتجاوز 370 مليار دولار أمريكي.

كما أثبتت التدفقات التحويلات إلى البلدان النامية أنها أكثر مرونة وصمودا أثناء الأزمة العالمية لسنة2008 حيث انخفضت بنسبة لا تزيد عن 5.5% في عام 2009، ثم سجلت انتعاشا سريعا في عام 2010، وفي المقابل كان هناك انخفاض بنسبة 40% في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، و46% في تدفقات الديون الخاصة والاستثمار في رأس المال في عام 2009. [2]

1،2، جون لوي فيل، مرجع سبق ذكره، ص257.

[3]- البنك الدولي، كتاب حقائق عن الهجرة والتحويلات ، مرجع سبق ذكره.

[4]-*http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/ NEWSARABIC/0, ,contentMDK:22757973~pagePK:64257043~piPK:437376~theSitePK:1052299,00.html*
تاريخ الاطلاع:29-12-2010.

[2]البنك الدولي، كتاب حقائق عن الهجرة والتحويلات ، مرجع سبق ذكره.

المطلب الثاني: مصادر تحويلات المهاجرين العرب.

إن الدول العربية تعتبر من اكبر الدول المرسلة للمهاجرين وعند تطرقنا إلى تطور الهجرة العربية في المبحث الأول رأينا أن العرب ينتشرون في جميع أنحاء العالم بنسب متفاوتة وذلك لأسباب قد تطرقنا إليها من خلال هذه الدراسة،كما وجدنا أن المنطقة العربية يوجد بها الكثير من المهاجرين من بلدان ومن جنسيات مختلفة، وهذا كله جعل تدفق تحويلات المهاجرين الداخلة إليها تنبع من مصبات مختلفة،وكذلك تتشعب الاتجاهات التي تسلكها التحويلات الخارجة منها.

أولا:تصنيف الدول العربية حسب حركة تحويلات المهاجرين.

نستطيع التمييز بين عدة أشكال أو أصناف فنجد الدول المستقبلة لتحويلات المهاجرين و دول مرسلة لتحويلات المهاجرين ونجد دول مرسلة ومستقبلة في أن واحد لتحويلات المهاجرين.

أ-الدول العربية المرسلة لتحويلات المهاجرين: ضمن ترتيب أول عشرين دولة في العالم مرسلة لتحويلات المهاجرين خلال عام 2004 تتصدر الولايات المتحدة هذه الدول بحوالي 39 مليار دولار تليها السعودية في المرتبة الثانية بنحو 14 مليار دولار، وتضمن أيضا قائمة أكبر الدول المرسلة لتحويلات العاملين أربع دول عربية أخرى، هي الإمارات، لبنان، الكويت وقطر، والتي أرسلت مجتمعة تحويلات للعاملين بما يزيد عن 13 مليار دولار في العام نفسه وقد أظهر كتاب حقائق عن الهجرة والتحويلات 2008 الذي أصدره البنك الدولي أن السعودية تعد ثاني أكبر البلدان المصدرة لتحويلات المهاجرين في العالم بعد الولايات المتحدة تلتها في المركز الثالث سويسرا ثم ألمانيا رابعا وفقا لبيانات العام 2007.[1] أما بالنسبة للتصنيف الذي اقره البنك الدولي للدول المرسلة لتحويلات المهاجرين في سنة 2010 والذي يخص سنة 2009 ، يتبين أن المملكة العربية السعودية تحتل المرتبة الثانية من حيث إرسالها لتحويلات المهاجرين بما قيمته 26 مليار دولار أمريكي، بالإضافة إلى كل من الكويت ولبنان وعمان ب 10، 6، 5 مليار دولار أمريكي على الترتيب.[2]

ب-الدول العربية المستقبلة لتحويلات المهاجرين: يشمل ترتيب أول عشرين دولة في العالم مستقبلة لتحويلات العاملين خلال عام 2004 ثلاث دول عربية مستقبلة للتحويلات، هي لبنان والمغرب ومصر، والتي يشكل مجموعها نسبة 8 في المائة من إجمالي تحويلات العاملين إلى الدول النامية ، وقد أظهر كتاب حقائق عن الهجرة والتحويلات 2008 الذي أصدره البنك الدولي أن أكبر خمسة بلدان متلقية لتحويلات المهاجرين في 2007 على الصعيد الدولي هي الهند (27 مليار دولار) والصين (25.7 مليار دولار) والمكسيك (25 مليار دولار) والفلبين (17 مليار دولار) وفرنسا (12.5 مليار دولار) ، واحتلت مصر المركز الأول في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لقائمة أكبر عشرة بلدان متلقية لتحويلات المهاجرين في

---

[1]-شعيب العولقي ، **التحويلات المالية في العالم ومن بينها تحويلات (اليمنيين)**.،على الموقع:
http://www.ye1.org/vb/showthread.php?t=278829 تاريخ الاطلاع: **03-03-2011**

[2]البنك الدولي، كتاب حقائق عن الهجرة والتحويلات ، مرجع سبق ذكره.

2007،[1] إذ وصلت التحويلات المسجلة التي أرسلها المهاجرون المصريون إلى وطنهم إلى 5.9 مليار دولار في 2007 مقارنة بـــ 5.3 مليار دولار في 2006. وجاء بعد مصر في القائمة المغرب (5.7 مليار دولار)، لبنان (5.5 مليار دولار)، الأردن 2.9) مليار دولار)، الجزائر (2.9 مليار دولار)، تونس (1.7 مليار دولار)، اليمن (1.3 مليار دولار)، إيران (1.1 مليار دولار)، (سورية 0.8 مليار دولار) والضفة الغربية وقطاع غزة (0.6 مليار دولار). أما في سنة 2010فقد واحتلت لبنان المركز الأول في القائمة فقد وصلت التحويلات المسجلة التي أرسلها المهاجرون اللبنانيون إلى بلادهم (8.2 مليار دولار) ، تلتها جمهورية مصر العربية (7.7 مليار)، والمغرب (6.4 مليار) ، والأردن(3.8 مليار) ، الجزائر (2 مليار) ، وتونس (2 مليار) ، والجمهورية اليمنية (1.5 مليار) ، الجمهورية العربية السورية (1.4 مليار) ، والضفة الغربية وغزة (1.3 مليار) ، وإيران (1.1 مليار).

ثانيا: أهم مصادر تحويلات المهاجرين إلى الدول العربية.

لقد رأينا سابقا أن المهاجرين العرب يتمركزون في اغلب دول العالم وبنسب متفاوتة حيث نجد اكبر نسبة منهم تتمركز في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنسبة 51% ، وتليها دول الخليج العربي بنسبة 34% وبعدها دول المشرق العربي بنسبة 9% ، وأخيرا في دول المغرب العربي بنسبة 6% وفي مقدمتها ليبيا وذلك ما يعكس تنوع منابع أو مصادر التحويلات التي تتلقاها الدول الأم لهؤلاء المهاجرين، كما أن المنطقة العربية تساهم بشكل كبير في تدفقات تحويلات المهاجرين، وتقدر ب16بالمئة تقريبا ،بينما يتلقى المقيمون في الدول العربية 10بالمئة من التحويلات العالمية.[2]

إن مصادر التحويلات الخاصة بالمهاجرين تختلف من بلد إلى أخر فنجد :

أ-دول المغرب العربي: تفيد البيانات المجمعة أن غالبية تحويلات المهاجرين إلى تونس والجزائر والمغرب تأتي من الاتحاد الأوروبي، وخاصة فرنسا واسبانيا ...الخ بنسبة تزيد عن 85% من إجمالي تحويلات المهاجرين المستقبلة في هذه الدول، كما أن المصدر الأخر لهذه التحويلات يتأتى من الدول العربية الأخرى وأهمها دول الخليج العربية وليبيا،حيث تشكل ثاني أكبر مصدر للتحويلات بنسبة تتراوح بين 8% و 10% من إجمالي تحويلات المهاجرين إلى تونس والجزائر والمغرب.[3]

---

[1]--شعيب العولقي ، مرجع سبق ذكره

[2]- محمد الأمين فارس، **تحويلات العمال المهاجرين إلى المنطقة العربية، السمات والآثار**، اجتماع الخبراء حول الهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية: التحديات والفرص15-17أيار/مايو - 2006 بيروت، ص21.

[3]- محمد رشيد ، فهد شقفي، **الأموال العربية في الخارج**،سوريا، 2008-2009، على الموقع:
http://dc97.4shared.com/img/d7zYmyAb/preview.html تاريخ الاطلاع:09-08-2011.

ب-**دول المشرق العربي:**وهي الأردن ولبنان وسورية ومصر، فيلاحظ أن المصدر الرئيسي لتحويلات المهاجرين المرسلة إليها هو دول الخليج العربية كالسعودية،الإمارات العربية المتحدة، الكويت،...الخ، والباقي من الدول المتقدمة كالو.م.ا والاتحاد الأوروبي أما تحويلات المهاجرين الآتية من الاتحاد الأوروبي إلى هذه الدول فتشكل نسبة تبلغ 5% من إجمالي تحويلات المهاجرين إلى الأردن و10% من إجمالي تحويلات المهاجرين إلى لبنان و11% بالنسبة لمصر .[1]

المطلب الثالث: تطور تحويلات المهاجرين في الدول العربية.

إن تطور تحويلات المهاجرين سواءا إلى الدول العربية أو أي دول أخرى تحكمه عدة عوامل من بينها تطور الهجرة فكل زيادة في أعداد المهاجرين تؤدي إلى زيادة التدفقات المالية والعينية التي يرسلونها ،كما أننا رأينا سابقا أن الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها للمهاجر و التي تكون سائدة في كل من الدولة المستقبلة والدولة المرسلة لها الأثر الأكبر في تحديد حجم هذه التحويلات وتطورها عبر السنوات.

أولا: تطور تحويلات المهاجرين المرسلة من الدول العربية.

تعتبر المنطقة العربية من أهم المناطق في العالم من حيث استقطاب المهاجرين سواء العرب أو الأجانب وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي وهذا كله يؤثر على المنطقة من حيث استنزاف النقد الأجنبي والذي تعكسه تحويلات المهاجرين المرسلة من هذه المنطقة إلى الدول الأصل للمهاجرين والجدول الموالي يوضح لنا تطور التحويلات المرسلة من بعض الدول العربية المستقبلة للمهاجرين خلال الفترة 2000الى سنة2009.

الجدول رقم (3-6): تطور تحويلات المهاجرين الخارجة دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الفترة 2000-2010.

البلد/السنة	00	04	05	06	07	08	09
التحويلات الخارجة في الدول العربية	0.8	5.7	5.6	6.1	5.1	6.7	8.1
في جميع الدول النامية	9.5	28.5	33	41	52.7	67.3	58.7

المصدر: البنك الدولي.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن تحويلات المهاجرين الخارجة من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا هي في تزايد مستمر حيث وصلت في سنة 2000ما قيمته 0.8 مليار دولار أمريكي وقد وصلت إلى 6.7 مليار دولار في سنة 2008 ، ثم ارتفعت في سنة 2009 إلى ما قيمته8.1 مليار دولار وهذا يدل على عدم تأثر تحويلات المهاجرين بالأزمة العالمية لسنة 2008. للاطلاع أكثر انظر الملحق رقم (21).

وقد قدر تقرير اقتصادي أن مجموع تحويلات المغتربين العرب العاملين في منطقة الخليج والخارج بحوالي 24.7 مليار دولار في 2009 بزيادة نسبتها 5.2 % عن عام 2005 والذي وصل إلى 23.5 مليار دولار.

[1]- محمد رشيد ، فهد شققي، مرجع سبق ذكره.

وأشار التقرير إلى أن السعودية تعد ثاني أكبر مصدر للتحويلات في العالم بعد الولايات المتحدة مع تدفق سنوي للتحويلات تقدر بنحو 16.2 مليار دولار وهو يمثل 60% من 27 مليار دولار سنويا من مجمل التحويلات المالية من المغتربين العاملين في دول مجلس التعاون الخليجي وثاني أكبر مصدر للتحويلات في المنطقة الإمارات وتمثل 16% من إجمالي التحويلات المالية تليها الكويت وقطر وعمان والبحرين.

وعلى الرغم من حقيقة أن إجمالي التحويلات النقدية في العالم استمرت في الانخفاض أثناء الأزمة، فإن التحويلات بين دول مجلس التعاون الخليجي وجنوب شرقي آسيا تميزت بالمرونة واستمرت التحويلات في النمو، وإن كانت أبطأ من الأعوام السابقة، على الرغم من انخفاض المهاجرين المغادرين. وقد زادت التحويلات إلى باكستان بنسبة 24 في المائة في الأشهر الثمانية الأولى من عام 2009، في حين أن التحويلات إلى بنغلاديش ونيبال ارتفعت بنسبة 16 في المائة و13 في المائة بالترتيب، وسجلت الفلبين أيضا أرقاما قياسية في أعداد المهاجرين المغادرين وتدفق التحويلات في عام 2009.[1]

ثانيا:التحويلات المستقبلة من طرف الدول العربية.

تعتمد بعض بلدان الشرق الأوسط بشكل كبير على التحويلات المالية من الخارج ،في الواقع تعتبر التحويلات المالية بالنسبة إلى عدد كبير من الأسر مصدر أساسي للدخل تعوض بشكل جزئي عن النقص في الوصول إلى آليات الحماية الاجتماعية الرسمية. [2]

كما تعد منطقة الشرق الأوسط خامس أكبر متلق للتحويلات في حين أن أمريكا اللاتينية تتصدر قائمة التحويلات المالية بـــ 53.4 مليار دولار تليها آسيا ومنطقة المحيط الهادئ بمبلغ 45.3 مليار دولار وجنوب آسيا 35.7 مليار دولار ويعد لبنان أكبر متلق للتحويلات بين البلدان العربية حيث بلغت التحويلات المالية في عام 2006 نحو5.2مليارات دولار تليه المغرب 5.1 مليارات دولار ومصر 3.3 مليارات دولار والأردن 2.8 مليار دولار. [3]

في عام 2008كان انخفاض في معدل الأموال المرسلة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا اقل انخفاض بالمقارنة مع المناطق الأخرى باستثناء جنوب أسيا بسبب حصانة اقتصاديات مجلس التعاون الخليج رغم انخفاض الأموال المرسلة في العالم إلا أننا نجد بعض الدول العربية تتصدر لائحة البلدان المستقبلة لها ،حيث تشكل مصدرا هاما للعملات الأجنبية ففي سنة2007كان من المتوقع أن تستلم المغرب ما قيمته 6.7مليار دولار أمريكي، في حين بلغت حصة الجزائر2.1مليار دولار أمريكي، أما تونس فبلغت1.71مليار دولار أمريكي.

والجدول الموالي يبين تطور تحويلات المهاجرين المستقبلة في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا .

---

[1]- جاسون غانون ، مرجع سبق ذكره.

[2]- ميثاء سالم الشامسي، مرجع سبق ذكره،ص10.

[3]- سانجيف جويتا ،كاثرين باتيللو ، وسميتاواغ ،**جعل التحويلات تعمل لصالح إفريقيا** ، مجلة التمويل والتنمية ، يونيو 2007 ، المجلد 44 ، العدد02.ص40.

الجدول رقم (3-7):تحويلات المهاجرين المستقبلة في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الفترة 2000-2010.(مليار دولار امريكي).

السنة	00	04	05	06	07	08	09	10
التحويلات الداخلة إلى الدول العربية.	13.1	23.2	25.1	26.5	32.1	35.9	33.7	35.5

المصدر: البنك الدولي.

من خلال الجدول نلاحظ تزايد في قيمة تحويلات المهاجرين المستقبلة ففي سنة 2000 كانت 13.1 مليار دولار أمريكي ، وقد وصلت إلى أقصى قيمة لها في سنة 2008 حيث وصلت إلى 35.9 مليار دولار أمريكي وبعدها انخفضت وذلك نتيجة لانعكاسات الأزمة العالمية على العمالة المهاجرة من حيث البطالة حيث فقد الكثير منهم عمله ، في حين أن بعضهم عاد إلى وطنه ومن جهة أخرى الركود الاقتصادي ونقص السيولة في المصارف والمؤسسات المالية كان له التأثير الكبير في ذلك.

من خلال الملحق رقم (22) نلاحظ أنه في سنة 2010فقد واحتلت لبنان المركز الأول في القائمة فقد وصلت التحويلات المسجلة التي أرسلها المهاجرون اللبنانيون إلى بلادهم (8،2 مليار دولار) ، تلتها جمهورية مصر العربية (7،7 مليار)، والمغرب (6،4 مليار) ، والأردن(3،8 مليار) ، الجزائر (2،0 مليار) ، وتونس (2،0 مليار) ، والجمهورية اليمنية (1،5 مليار) ، الجمهورية العربية السورية (1،4 مليار) ، والضفة الغربية وغزة (1،3 مليار) ، وإيران (1،1 مليار).

ثالثا:المعوقات التي تقف أمام تدفق تحويلات المهاجرين إلى الدول العربية.

إن هناك جملة من الأسباب التي تعمل على الخفض من حجم التحويلات التي يرسلها المهاجرون إلى أوطانهم ونذكر منها:

أ-تكاليف التحويل المرتفعة : تعتبر تكاليف تحويل أموال المهاجرين عبر الطرق الرسمية كبيرة جدا وهذا ما يؤدي إلى عزوفهم عن إتباع الطرق الرسمية ،والجدول الموالي يبين تكلفة تحويل 400اورو في اتجاهات أروبية عربية. [1]

جدول رقم(3-8):تكلفة تحويل 400اورو في اتجاهات أروبية عربية.

اتجاه التحويل	النسبة المئوية من المبلغ المحول	
	البنوك	البريد الرسمي
اسبانيا -المغرب	8.8-0.8	6.3-1.1
فرنسا-تونس	10-0.8	2.5
فرنسا-الجزائر	4.2-0.8	2.5

[1]- لينا الرحباني **تحويلات المهاجرين العرب من أوروبا مصدر مهم للاستهلاك في الدول الأم.** ، الحياة،بيروت- 06/03/18// تاريخ الاطلاع:03-03-2011.

ايطاليا-مصر	10-3.9	7.3-1.1
ألمانيا- لبنان	9.4-2.5	2.1-1.5
ألمانيا- الأردن	9.4-2.5	2.1-1.5
ألمانيا-سوريا	9.4-2.5	2.1-1.5

المصدر:بنك الاستثمار الأوروبي(FREMIP-2006).

ب-استعمال القنوات غير الرسمية: نلاحظ طغيان التحويلات غير الشرعية على التحويلات النظامية عند المهاجرين العرب وأكثرها شيوعا عند الجالية الجزائرية، بسبب العروض التي توفرها السوق الموازية للعملة الصعبة، والتي تقدم أسعارا مرتفعة للعملات الأجنبية المتداولة محليا، مقارنة بتلك التي تعتمدها البنوك والمؤسسات المالية والمصرفية الجزائرية.[1]

ج**-نقص وقلة قنوات التحويل:**إن نقص المصارف من حيث عددها وكذلك من حيث الخدمات التي تقدمها يؤثر سلبا على حجم الأموال التي يرسلها المهاجرون إلى ذويهم فيلجؤون إلى المصارف الأجنبية التي تستولي على معظم هذه الأموال كتكاليف.[2]

د-القيود على الهجرة العربية:وهي القيود التي وضعتها الدول المستقبلة للمهاجرين من اجل الحد أو التقليل من الهجرة سواءا العربية أو الأجنبية وسنستعرض بعضها فيما يلي:

*-وضعت المملكة العربية السعودية في عام 2003 إستراتيجية لخفض عدد العمال الوافدين وأسرهم إلى حوالي 20 في المائة بحلول عام 2013 ، وقد بلغ مجموعهم 6.2 مليون وافد، يشكلون 27 في المائة من مجموع سكان المملكة العربية السعودية في عام[3]2004، وفي هذا السياق بادرت المملكة العربية السعودية في عام 2003 ، من خلال وزارة العمل، إلى اعتماد سياسة للإسراع في الاستعاضة عن نحو 800 9 عامل وافد في وظائف المصارف والمؤسسات المالية بعمال سعوديين، وتعزيز ما يسمى" بسعودة القوى العمالة".

*-لجأت الإمارات العربية المتحدة إلى ترحيل الوافدين الذين انتهت إقامتهم القانونية من الشركات التي كانوا يعملون فيها وانتهت مدة عملهم، وترتب على هذا الإجراء ترحيل 000 100 عامل، واتخذت

[1]- اي دي ماكيتري /وكالة آي بي اس، المصارف تستولي على خمس تحويلات المهاجرين، بغداد /،ص1.

[2] - *Mohamad Lamine Fares , **REMITTANCES OF LABOUR MIGRANTS IN THE ARAB REGION: CHARACTERISTICS AND IMPACT*, UNITED NATIONS EXPERT GROUP MEETING ON INTERNATIONAL MIGRATION AND DEVELOPMENT IN THE ARAB REGION** ,Department of Economic and Social Affairs United Nations Secretariat Beirut , 15-17 May 2006 ,p20.*

[3] *United Nations, Department of Economic and Social Affairs Population Division, International Migration in the Arab Region, United Nations Expert Group Meeting on International Migration and Development in the Arab Region: Challenges and Opportunities , Beirut, 15-17 May 2006.p13.*

المملكة العربية السعودية إجراءات مشابهه تجاه من بقيوا فيها بعد انتهاء فترة الهجرة أو الحج،وقد غادر على أثرها حوالي 700 000 مقيم على نحو غير شرعي.

*-أما فرنسا فقد فرضت شروطا صعبة على المسلمين كنزع الحجاب ، أما الولايات المتحدة الأمريكية قد ابتدعت قيود جديدة تحت غطاء البطاقات الخضراء للهجرة والتي تهدف من خلالها إلى جلب اكبر عدد ممكن من المهاجرين المتميزين كالعلماء والأطباء ...الخ.

المبحث الثالث: مجالات استخدام تحويلات المهاجرين العرب.

أصبحت التحويلات التي يرسلها المهاجرون إلى ذويهم تكتسي أهمية كبيرة من حيث أنها مورد متجدد للسيولة المالية، وقد اثبت قدرة على الصمود أمام الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، كما أن الكثير من الدول قد بدأت تبني اقتصاديات بالاستعانة بهذه الأموال وخير مثال على ذلك هايتي، ودول شرق أسيا كالصين وباكستان ...الخ، فبدأت الدول العربية هي الأخرى توجه اهتماماتها على هذا المورد من حيث البحث عن السبل التي تجتذب بها اكبر حجم ممكن من هذه التدفقات وذلك بالعمل على توفير القنوات التي تسهل عمليات التحويل، وكذا الاهتمام بالمهاجر من خلال العمل على توفير الشروط المناسبة للعيش والعمل في الدولة المستقبلة لهم ، وتوفير الشروط المناسبة لاستغلال أمواله في بلده الأم، ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى كل ذلك بالإضافة إلى النقاط التي لها صلة بذلك.

المطلب الأول: أهمية تحويلات المهاجرين العرب.

لقد أصبحت تحويلات المهاجرين تمثل حجما لا باس به من الأموال التي تحول إلى الدول الأصل ، حتى أنها باتت تقلق الدول المستقبلة للمهاجرين حيث تعتبر كاستنزاف لمواردها من الصرف الأجنبي، كما تعتبر كفرصة ضائعة كان من الممكن جني الكثير من وراء استثمارها في هذه الدول[1]، فعلى الدول المرسلة للمهاجرين اتخاذ الإجراءات الملائمة للمحافظة على رعاياها من جهة والمحافظة أو زيادة حجم التدفقات التي يرسلونها إليها وذلك من خلال إتباع مجموعة من التدابير وهذا كله من اجل الاستفادة من هذه التدفقات وتوظيفها في الأنشطة التي تنتج دخلا وبالأخص توظيفها في المجالات الاستثمارية.وقد أشار تقرير منظمة الهجرة ومنظمة العمل العربية إلى أن الدول العربية حصلت على 33.7 مليار دولار تقريبا من تحويلات عمالها بالخارج خلال عام 2009، وهو أقل بنسبة 6.6 في المائة من عام 2008، بسبب آثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على المنطقة العربية. [2]

---

[1]- مقدمة حول مشروع نظام معلومات الهجرة المتكامل،مرجع سبق ذكره، ص46.

[2]- صلاح جمعة ،**تحويلات العمالة العربية في الخارج 2009**، جريدة الشرق الأوسط، لثلاثـــاء 06 جمـــادى الأولى 1431 هـــ 20 ابريل 2010 العدد 11466.

http://www.aawsat.com/details.asp?section=6&article=566103&issueno=11466

تاريخ الاطلاع:11-08-2011.

وان أهمية تحويلات المهاجرين العرب يمكننا إجمالها في عدة نقاط منها : نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي، و مقارنتها بالتدفقات المالية الأخرى كالاستثمار الأجنبي المباشر، والمساعدات الإنمائية الرسمية، والدين العام وهذا ما سنتناوله فيما يلي:

أولا:نسبة تحويلات المهاجرين العرب من الناتج المحلي الإجمالي:

لقد تحدثنا من قبل على أن تحويلات المهاجرين حيث قلنا أنها سلاح ذو حدين فهي بقدر ما هي نعمة على الدول المستقبلة لها فهي نقمة على الدول المرسلة لها فهذه الأخيرة تعتبر هذه التدفقات استنزافا لرصيدها من النقد الأجنبي وهي فرص ضائعة كان من الممكن استغلالها في مشاريع تنموية ضخمة.وفيما يلي سنتطرق إلى نسبة تحويلات المهاجرين من إجمالي الناتج المحلي في اكبر الدول المرسلة لها في سنة 2009 والجدول الموالي يبين ذلك:

الجدول رقم (3-9):تصنيف اكبر عشر بلدان المرسلة للتحويلات، في سنة 2009، كنسبة من إجمالي الناتج المحلي

البلد	النسبة
لكسمبورغ	20
لبنان	17
عمان	10
ماديف	9
الكويت	8
البحرين	7
السعودية	6
غينيا-بيساو	5
غايانا	5
تونغا	4

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات الملحق رقم (23).

حسب الجدول نلاحظ أن لكسمبورغ تمثل فيها نسبة تحويلات المهاجرين المرسلة منها إلى إجمالي الناتج المحلي نسبة 20%، تليها لبنان بـــ17، ثم عمان بـــ10، والدول الأخرى بنسب متفاوتة ، وبنسب اقل كما نلاحظ أن المملكة العربية السعودية تمثل فيها نسبة تحويلات المهاجرين المرسلة منها إلى إجمالي الناتج المحلي .%6

ولقد بلغ عدد الدول المستقبلة والتي تشكل تحويلات المهاجرين إليها أهمية نسبية تزيد عن ذلك المتوسط ست دول، يأتي لبنان في مقدمة هذه الدول حيث تشكل تحويلات العاملين نسبة 25.7% من ناتجه المحلي الإجمالي في عام 2004 ، ثم الأردن بنسبة 20.4% و وفلسطين بنسبة 15.5% ، و يليهما اليمن بنحو9.3% ، فالمغرب والسودان بنسبة 8.4% و 7.2% من ناتجهما المحلي الإجمالي في ذلك العام على التوالي ، بينما تراوحت التدفقات في العام 2007 ما بين 5 % من إجمالي ناتج تونس ومصر المحلي، إلى أكثر من20% من

إجمالي ناتج لبنان المحلي . وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي تشمل البلدان العربية شكلت أموال المهاجرين المرسلة إليها 4.5%من الناتج المحلي الإجمالي [1]، وقد انخفضت هذه الأموال في سنة2009بنسبة 8%.[2] وقد وصلت نسبتها من من الناتج المحلي في دول الشرق الأوسط وشمال افر يقيا إلى 3.1 %، في سنة 2009[3]، والتصنيف الذي اقره البنك الدولي للدول المستقبلة لتحويلات المهاجرين في سنة 2010 والذي يخص سنة 2009 ، والذي يتبين لنا حجم هذه التحويلات كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي.فيظهر لنا أن طاجيكيستان تمتلك اكبر نسبة بـــ35%، وتليها تونغا بـــ28%، وبعدها ليسوتو بـــ25%.في حين أن الدول العربية تمثل نسبة تحويلات المهاجرين كنسبة من إجمالي الناتج المحلي نسب قليلة وتحتل لبنان المرتبة الأولى عربيا بنسبة قدرها 22%،والجدول الموالي أكثر تفصيلا.

الجدول رقم (3-10):اكبر عشر بلدان متلقية للتحويلات، 2009، كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي.

البلد	النسبة%.
طاجيكستان	35
تونغا	28
ليسوتو	25
مولدوفا	23
نيبال	23
لبنان	22
ساموا	22
هندوراس	19
غيانا	17
السلفادور	16

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات الملحق رقم (24).

أما في سنة 2010 فنجد أن لبنان وصلت نسبة التحويلات كنسبة من إجمالي الناتج المحلي إلى 22.4%، وتليها الأردن ب15.6% كأكبر نسبتين، وبعدها المغرب بنسبة 6.6%، ثم تونس واليمن بنسبة 5.3 و5.2 %، على التوالي، والجدول الموالي يبين اكبر عشرة بلدان متلقية في عام 2010 (كنسبة من إجمالي الناتج المحلي).

[1]- تقرير البنك الدولي 2008.

[2]- مكتب العمل الدولي، **هجرة اليد العاملة الدولية والعمالة في المنطقة العربية: نشأتها، نتائجها، ومستقبلها.**، ورقة عمل مقدمة في المنتدى العربي للتشغيل، بيروت، لبنان ،19-21اكتوبر 2009، ص12.

[3]- البنك الدولي، **كتاب حقائق عن الهجرة والتحويلات** ، مرجع سبق ذكره.

الجدول رقم (3-11):اكبر عشرة بلدان عربية متلقية في عام 2010 (كنسبة من إجمالي الناتج المحلي).

البلد	النسبة%
لبنان	22.4
الأردن	15.6
المغرب	6.6
تونس	5.3
اليمن	5.2
مصر	4
جيبوتي	2.7
سوريا	2.4
الجزائر	1.4

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.2011.

ثانيا: مقارنة تحويلات المهاجرين العرب للدول المستقبلة بالتدفقات المالية الأخرى.

إن التدفقات المالية التي تحصل عليها الدول سواءا كانت عربية أو أجنبية تمثل مصدرا خارجيا مهما للتمويل الذي يخصص في بعض الأحيان في عملية تمويل التنمية الاقتصادية، ومن بين أهم هذه التدفقات المالية نجد الاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدات التنموية التي تقدم للدول سواءا من جهات حكومية أو جهات غير حكومية...الخ.

و تختلف التقديرات الدولية الخاصة بتحويلات المهاجرين فوفقا للبنك الدولي وصلت التحويلات المالية التي يقوم بها المغتربون في سنة2005 الى232بليون دولار تشكل حوالي188.2 مليار دولار [1]منها تحويلات تصل إلى أهالي المغتربين في البلدان النامية مقابل 96.5مليار دولار سنة2001.وقدرت الزيادةبنسبة95بالمئة. ووصل في سنة 2007الى حوالي225مليار دولار مقابل 325مليار دولار لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والشكل الموالي يبين ذلك.

[1]- تقرير البنك الدولي"الأفاق الاقتصادية العالمية 2006.

الشكل رقم (3-8) : تطور تحويلات المهاجرين وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدات الإنمائية لسنة2007.

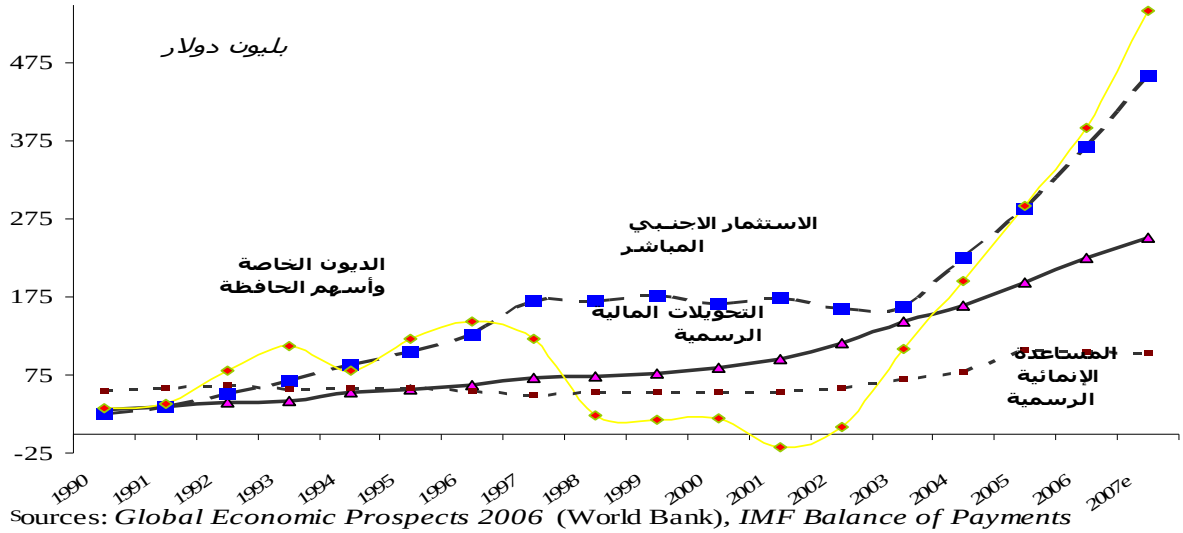

Sources: *Global Economic Prospects 2006* (World Bank), *IMF Balance of Payments Statistics Yearbook 2008, World Development Indicators 2008* , and *Global Development*

وقد سجلت تدفقات التحويلات إلى البلدان النامية قدر يصل إلى 283 مليار دولار في عام 2008 ، بزيادة 6.7 في المائة من 265 مليار دولار في عام 2007، ووصلت في سنة2010الى 325مليار دولار ويتوقع أن تصل في نهاية 2011الى440مليار دولار،انظر الملحق رقم (22) .

*-أعلن الدكتور **موريس تشيف** كبير الباحثين في البنك الدولي أن إجمالي تحويلات المهاجرين الرسمية بين الدول في العالم تصل إلى نحو 200مليار دولار سنويا،بالإضافة إلى ما يصل إلى نحو 100مليار دولار قيمة التحويلات غير الرسمية بين الدول كما أعلن أن عدد المهاجرين يصل إلى 180مليون شخص وهو ما يمثل 3بالمئة من إجمالي عدد سكان العالم.[1]

ولتبيين أهمية تحويلات المهاجرين كمصدر للتمويل سنقوم بحساب نسبة هذه التحويلات إلى بعض هذه المصادر الخارجية للتمويل، والجدول الموالي يبين نسبة التحويلات إلى الاستثمار الأجنبي المباشر والى المساعدات الإنمائية خلال بعض السنوات المختارة في جميع الدول العربية ككتلة واحدة.

الجدول رقم (3-12):مقارنة تحويلات المهاجرين العرب للدول المستقبلة بالتدفقات المالية الأخرى

	نسبة تحويلات المهاجرين إلى الاستثمار الأجنبي المباشر.			نسبة تحويلات المهاجرين إلى المساعدات الإنمائية		
	2001	2004	2009	1995	2004	2009
الدول العربية المستقبلة لتحويلات المهاجرين	250.2	265.3	217.15	234.7	383.2	224.46

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مصادر مختلفة.

[1]- تقرير البنك الدولي عن الهجرة والعمالة في شهر يونيو2007.والملتقى الاقتصادي،نشرة شهرية،العدد الرابع والعشرون،يونيو2007.

يلاحظ أن تحويلات العاملين تتزايد أهميتها بشكل ملحوظ كمصدر للتدفقات المالية فنجد انه:

*-في الوقت الذي كانت فيه نسبة تحويلات المهاجرين إلى تدفقات **الاستثمار الأجنبي المباشر** تعادل نحو 250% في الدول العربية المستقبلة للتحويلات في عام 2001 ، فقد أصبحت تعادل نحو 265% في عام 2004 أما في سنة 2009 فقد وصلت نسبة تحويلات المهاجرين المستقبلة في الدول العربية إلى 217.15%.

*-وبمقارنة نسبة تدفقات تحويلات المهاجرين إلى **المساعدات الإنمائية الرسمية** من جميع المصادر، يلاحظ أنها ارتفعت من نحو 235% في الدول العربية المستقبلة للتحويلات في عام 1995 إلى نحو 383% في عام 2004، أما في سنة 2009 فقد وصلت نسبة تحويلات المهاجرين المستقبلة في الدول العربية الى224.46

المطلب الثاني: استخدام تحويلات المهاجرين في الدول العربية.

تفيد العديد من الدراسات أن استخدامات التحويلات تتشابه مجالاتها في البلدان النامية وبما فيها الدول العربية فهي تستخدم بالدرجة الأولى لتلبية الاحتياجات اليومية فهي مصدر مهم لاستهلاك الأسر وهذا ما يساعدها على البقاء و الرفع من المستوى المعيشي .[1]

ويمكننا تفصيل المجالات التي تصرف فيها تحويلات المهاجرين المستقبلة في الدول العربية فيما يلي:

أولا:المصاريف اليومية:

أن الفقر الذي يعيشه الأفراد في الدول الأصل يعتبر كدافع للهجرة وذلك كله من اجل التطلع إلى حياة أمنة ، ومحاولة منه توفير دخل يعيله ويعيل عائلته من اجل مواجهة تكاليف الحياة اليومية ، وقد أكدت دراسة أن عائلات المهاجرين العرب الذين يتلقون تحويلات من أبنائهم في الخارج يخصصون ما بين 43 % في مصر إلى 74 % في الأردن من هذه الأموال لتغطية مصاريفهم اليومية، والجدول الموالي يبين ذلك أكثر.

الجدول رقم(3-13):نسبة تحويلات المهاجرين المخصصة للمصاريف اليومية.

مجال استخدام تحويلات المهاجرين	المغرب	تونس	الجزائر	مصر	لبنان	الأردن
مصارف يومية	46	---	45	43	56	47

المصدر:استقصاء محدود لبنك التنمية الأوروبي ظهر في تقرير femip 2006.

ثانيا:مصاريف السكن:

إن أول ما يقوم به اسر المهاجرين والمهاجرين أنفسهم في دولهم الأصل هو بناء منازلهم والاستثمار في هذا المجال ومن المهم في هذا السياق أن نشير إلى أن الاستثمار في السكن غالبا ما يلجأ إليه المهاجرون الذين يعيشون أوضاعا صعبة، وتشير إحدى الدراسات التي أنجزها المعهد الوطني المغربي للدراسات الديموغرافية في فرنسا أنه "كلما كان المهاجر يعيش ظروفا صعبة، إلا وزادت تحويلاته إلى المغرب وامتلك

[1] -*Cerstin Sander (Bannock Consulting)-: **Migrant Remittances to Developing Countries, a scoping study prepared for the UK Department of International Development (DFID)**- June 2003.*

سكنا"، حيث يمتلك معدل 40% من المهاجرين سكنا، وترتفع هذه النسبة إلى 81% بالنسبة للسكان الذين يعيشون مع عائلاتهم، و51% بالنسبة للذين يتركون منازل خاصة في حالة سيئة و25% فقط بالنسبة للمالكين»[1].

والجدول الموالي يبين حجم مخصصات عائلات المهاجرين العرب لمصاريف السكن من إجمالي التحويلات التي يتلقونها من أفراد أسرهم في المهجر.

الجدول رقم (3-14): **نسبة تحويلات المهاجرين المخصصة للمصاريف السكن.**

مجال استخدام تحويلات المهاجرين	المغرب	تونس	الجزائر	مصر	لبنان	الأردن
مصاريف السكن	16	34	23	18	5	4

المصدر:استقصاء محدود لبنك التنمية الأوروبي ظهر في تقرير femip 2006.

نلاحظ من الجدول أن مصاريف السكن للمهاجرين تنحصر مابين 4% و34% في كل من الأردن وتونس على الترتيب وهي تختلف في بقية الدول العربية الأخرى.

ويمكننا القول أن الهجرة والمهاجرين يسهمون بصفة كبيرة في تحسين مساكنهم وترميمها، وذلك كله من خلال الأموال التي يرسلونها إلى دولهم الأصل.

ثالثا:مصاريف التعليم:

إن التعليم يضيف قيمة حقيقة للفرد ويحقق له مكاسب أساسية، مثل القدرة على الكسب والمشاركة الاجتماعية، فالتعليم يسلح المرء بالمهارات اللغوية والفنية والاجتماعية التي تسهل اندماجه الاقتصادي والاجتماعي.. ويولد مكاسب في الدخل بين الأجيال المتعاقبة.

لكن كثيرا ما يكون الوضع المادي الهش، من بين الأسباب التي تؤدي بالإنسان إلى أن يفقد فرصته في التعليم أو إتمام تعليمه، ولعل الحقائق الرقمية تؤكد أن الأمية تنتشر في الدول التي تعاني مشكلة الفقر، ومن تم فالربط بين الوضع المادي وفرص التعليم أمر مسلم به.

ولما كانت الهجرة عاملا من عوامل الرفع من المستوى المعيشي، والتخلص من الفقر لدى كثير من الأسر العربية ، كان ولا بد أن تؤثر إيجابا على هذا المستوى، أي تعليم أبناء وأفراد أسرة المهاجر على الأقل من حيث التخلص من الفقر، فقد أشار تقرير التنمية البشرية 2009 إلى أنه "من المرجح أن يعزز التحرك من فرص الوصول إلى مستوى تعليمي أفضل خاصة بين الأطفال، والحقيقة أن العديد من الأسر تتحرك واضعة نصب أعينها هدفا محددا هو إلحاق أبنائها بمدارس أفضل وأكثر تقدما أو أحد الأمرين"[2]. والحقيقة أن الهجرة تساهم في الرفع من المستوى التعليمي للأبناء من خلال طريقتين: طريق الهجرة المرفوقة بالأبناء والهجرة غير المرفوقة.

[1]- المعهد الوطني المغربي للدراسات الديموغرافية: الساكنة المهاجرة في فرنسا في عام 1992، باريس 1992، نقلا عن محمد خشاني، "العلاقة بين الهجرة والتنمية في شمال إفريقيا"، ص19.

[2]- تقرير التنمية البشرية ، **"التغلب على الحواجز: قابلية التنقل البشري والتنمية"**، 2009،ص 57.

الطريقة الأولى الهجرة المرفوقة: لا شك أن أبناء المهاجرين الذين يهاجرون مع آبائهم في إطار التجمع العائلي، أو الذين يولدون في بلاد المهجر، هم أكثر حظا في أخذ كامل فرصهم في التعليم وإتمام التعليم، إذ إن فرص التعليم ببلدان المهجر هي أكثر.

الطريقة الثانية الهجرة غير المرفوقة: كثير من المهاجرين يعيشون بمفردهم في بلاد المهجر، ويبقى أبناؤهم بالدولة الأصل، وهؤلاء يستفيدون من الهجرة في مجال التعليم، من خلال التحويلات المالية التي تنفق الأسرة قسطا منها على مستلزمات الدراسة، كما أن غالبية المهاجرين المنحدرين من المناطق النائية، ينتقلون بعد الهجرة إلى المدن حيث يمتلك رب الأسرة المهاجر عقارا وهذا يتيح فرصا أكبر لأفراد الأسرة لإتمام دراستهم في ظروف أحسن، وليس بالضرورة أن يساهم المهاجر في تعليم أبنائه فقط، بل إنه ساهم في تعليم إخوانه أو أبناء إخوانه وغيرهم من الأقارب نظرا لنظام الأسرة الممتدة التي لا تزال موجودة في المجتمعات العربية خصوصا بالقرى، من حيث ينحدر كثير من المهاجرين.وفي استقصاء لبنك التنمية الأوروبي والذي يبين النسب التي تأخذها رسوم التعليم من إجمالي تحويلات المهاجرين في بعض الدول العربية والجدول الموالي يبين ذلك:

الجدول رقم (3-15): نسبة رسوم التعليم من إجمالي تحويلات المهاجرين في بعض الدول العربية.

مجال استخدام تحويلات المهاجرين	المغرب	تونس	الجزائر	مصر	لبنان	الأردن
رسوم التعليم	31	23	13	12	24	16

المصدر:استقصاء محدود لبنك التنمية الأوروبي ظهر في تقرير femip 2006.

من خلال الجدول نلاحظ أن النسب المخصصة من تحويلات المهاجرين من اجل صرفها على رسوم التعليم في الدول الأصل تختلف من دولة إلى أخرى حيث نلاحظ أن المغرب تخصص اكبر نسبة بما يعادل 31%، وتليها لبنان و تونس ب24% و23% على التوالي، وبعدها الدول الأخرى بنسب اقل كالجزائر ومصر والأردن.

وبالتالي يمكننا القول إن الهجرة تؤدي إلى رفع مستوى الدخل،والذي يشكل عاملا مهما في فتح آفاق التعليم وفرصة أمام أبناء المهاجرين أو إخوانهم أو أقاربهم للحصول عليه بطريقة مناسبة كما أن النسب التي تخصصها الدول العربية من إجمالي تدفقات المهاجرين هي قليلة بالمقارنة بحجم هذه التدفقات.

رابعا:التقليل من الفقر وتحسين ظروف المعيشة:

إن أول ما يتبادر إلى ذهن الباحث في مجال الهجرة، هو ذلك الدافع الأساسي على الهجرة، وهو الفرق الكبير بين ما يمكن أن يتقاضاه الإنسان إن بقي في بلده الأصل في حالة ما إذا وجد عملا أصلا، وما يتقاضاه في دول الاستقبال بعد هجرته وعمله، وهذا الفرق في الدخل بين دول الأصل ودول الاستقبال، هو ما أشار إليه تقرير التنمية البشرية 2009 "فقد كشف البحث الذي أجري بتفويض، عن وجود اختلافات كبيرة في الدخول بين المتحركين إلى بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) وبين المقيمين فيها، وجاء التباين الأكبر وسط المتحركين من البلدان التي سجل دليل تنميتها البشرية رقما متدنيا".[1]

[1] - تقرير التنمية البشرية ، **"التغلب على الحواجز: قابلية التنقل البشري والتنمية"**، مرجع سابق، ص 50.

وإننا لا نتوفر على دراسة خاصة بالدول العربية فيما يخص الفروق في الدخل عند المهاجرين قبل الهجرة وبعدها، فإذا سلمنا بإيجابية أثر الهجرة على مستوى الدخل، فنتجه إلى دراسة كيف يؤثر هذا الدخل المرتفع للمهاجر على المستوى المعيشي للأسرة المقيمة في الدول الأصل.

إن الدخل الذي يحققه المهاجر لا يقف عند حدوده هو بل يتعداه إلى غيره، من خلال التحويلات التي يحولونها لأسرهم وعائلاتهم المقيمة بالدول الأصل، ليحققوا بها حاجاتهم اليومية، وبذلك تساهم هذه التحويلات في التقليص من حدة الفقر، والرفع من المستوى المعيشي لهذه الأسر.

ويمكننا أن نتتبع استفادة أثر المهاجرين من تحويلات أبنائهم أو أقاربهم في الرفع من المستوى المعيشي من خلال مجموعة من المظاهر التي يمكن أن نجعلها مقياسا على تحسن الحالة المعيشية للأسرة، فعلى مستوى السكن تحسنت ظروف السكن لأسر المهاجرين بفعل استثمارهم المهم في العقار وهذا ما أشرنا إليه سابقا ، أما على مستوى استعمال الوسائل الحديثة الدالة على نوع من الرفاهية الاجتماعية، فمعظم أسر المهاجرين تستعمل الهاتف والتلفزة والصحون المقعرة والثلاجة وغيرها من التجهيزات التي كانت تغيب عند هذه الأسر قبل الهجرة.

خامسا:أثر الهجرة في تحسين مستوى الصحة:تعتبر الصحة من المؤشرات الهامة في قياس مدى التنمية البشرية في هذا البلد أو ذاك، ورغم كل المجهودات المبذولة في ميدان تحسين مستوى الرعاية الصحية ، فقد شهدنا إنجازات هامة في مجال الصحة على مستوى العالم، مثل تخفيض معدلات الوفيات وسوء التغذية لدى الأطفال، كما شهدنا إحرازا هائلا في الابتكارات والتكنولوجيات في مجال الرعاية الصحية. ومع ذلك، فما زال هناك فارق شاسع بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة في مجالي الصحة ومستوى الدخول".[1]

والحقيقة أن هناك أسباب أخرى، تجعل من أمر الهجرة العربية مؤثرة على تحسين الصحة وذلك في اتجاهين وهما:استفادة المهاجر وأبنائه إن كانت هجرة مرفوقة في بلاد المهجر، واستفادة أبناء المهاجر في الدولة الأصل إن كانت الهجرة غير مرفوقة.

أ- الاستفادة في بلاد المهجر: أشار تقرير التنمية البشرية 2009 إلى أنه "قد يزيد التحرك إلى البلدان المتقدمة من فرص الاستفادة من الخدمات الصحية والأخصائيين إضافة إلى العوامل المعززة للصحة، مثل توافر المياه الصالحة للشرب، والصرف الصحي، والتبريد السليم للأطعمة، ومعلومات صحية أفضل وأخيرا وليس آخرا، دخولا أعلى، وتشير الدلائل إلى أن عائلات المهاجرين لديها عدد أبناء اقل وأكثر صحة مقارنة بحالهم لو لم يكونوا قد تحركوا، وقد كشف بحث أجري مؤخرا في الولايات المتحدة الأمريكية -مستخدما البيانات ثنائية

[1] - البنك الدولي،**التنمية الصحية: استراتيجية البنك الدولي لتحقيق النتائج في مجال الصحة والتغذية والسكان**، البنك الدولي، واشنطن، 2008، موقع البنك: www.worldbank.org

البعد التي تابعت الأفراد ذاتهم خلال مدة زمنية معينة- عن تحسن النتائج الصحية للمهاجرين تحسنا ملحوظا خلال السنة الأولى من الهجرات الوافدة"[1].

إن المستوى المعيشي المرتفع والظروف الصحية التي يعيش فيها المهاجرون في البلدان الغنية، كان ولا بد أن تنعكس على تحسين صحتهم، إضافة إلى العناية الصحية، والخدمات المقدمة في هذا المجال، وإن كانت تختلف من دولة غنية إلى أخرى، وبحسب الوضع القانوني للمهاجر، حيث "غالبا ما يتمتع المهاجرون الدائمون، خاصة ذوي المهارات العالية، بحجم كبير من الرعاية الصحية، في حين تتيح بعض البلدان كالبرتغال وإسبانيا، الرعاية الصحية لجميع المهاجرين، بغض النظر عن وضعهم القانوني، وهناك بلدان مثل فرنسا وألمانيا والسويد تحمل مواطنيها مسؤولية الإبلاغ عن أي علاج يقدم لمهاجر غير نظامي، وهذا الأمر قد يخلق حالة من انعدام الثقة بين مقدمي الخدمات والمرضى وبالتالي يجعل المهاجرين يحجمون على طلب الرعاية".[2]

فعلى العموم تبقى الأوضاع الصحية ببلاد المهجر أفضل بالنسبة للمهاجرين، مقارنة مع بلدهم الأصلي، مما يؤثر إيجابا على نفسية المهاجرين حيث "أثبتت بعض الدراسات الآثار الإيجابية للهجرة على الصحة العقلية، عند ارتباطها بتوفر فرص اقتصادية أفضل".[3]

ب- استفادة أبناء المهاجرين في حالة الهجرة غير المرفوقة بأبناء المهاجر:

إن أثر الهجرة على صحة المهاجرين وأبنائهم أثر إيجابي، والحقيقة أن اثر الهجرة على صحة أفراد أسرة المهاجرين لا يقف عند حدود استفادة المهاجر وأبنائه فقط، المستفيدين من خدمات الضمان الاجتماعي، بل إن أثر الهجرة على الصحة يتعدى المهاجر وأبنائه من خلال شبكة التضامن العائلي، فالمهاجر صاحب الدخل المرتفع مقارنة مع أفراد الأسرة المقيمين في الدول الأصل، كثيرا ما يساهم في التكفل بمصاريف علاج كثير من أفراد أسرته أو حتى عائلته الكبيرة، وهذا ما نراه في واقعنا من خلال مساهمة مهاجرين بأداء واجبات عمليات جراحية أو أدوية غالية الثمن، لأحد من أفراد العائلة، وهذا يؤكد مدى الترابط العائلي وقيم التراحم التي لا زالت تحكم أبناء هذه الأمة.

إن مساهمة الهجرة والمهاجرين في تحسين المستوى الصحي، سواء لأنفسهم وأبنائهم، أو لأفراد أسرتهم، إنما يساهمون بذلك في الرفع من المستوى التنموي للدول العربية باعتبار الصحة من مؤشرات قياس التنمية.

---

[1]- تقرير التنمية البشرية ، **"التغلب على الحواجز: قابلية التنقل البشري والتنمية"**، مرجع سابق، ص 55.

[2]- تقرير التنمية البشرية ، **"التغلب على الحواجز: قابلية التنقل البشري والتنمية"**، مرجع سابق ، ص 56.

[3]- نفس المرجع السابق.

سادسا:استثمار التحويلات وآثارها على التنمية الاقتصادية.

إن معظم المهاجرين وان لم نقل كلهم يستثمرون في شراء أو بناء مترل واقتناء سيارة ، وهذان الاستثماران يشكلان بالنسبة للمهاجر ومحيطه العائلي رمزا للنجاح الاجتماعي، وهذا التفسير يحيلنا على مدى القوة التي تشكلها معايير المجتمع في تقييم نجاح الأشخاص، وتوجيه سلوكهم الاستثماري بما يتوافق والمعايير الاجتماعية حتى وإن كانت خاطئة.وإن الاستثمار في العقار ينطوي على قيمة عاطفية ويندرج في صلب استشراف العودة إلى الوطن الأم، فبناء مسكن في البلد يشكل بالنسبة للمهاجرين مصدرا للاستقرار والأمن.

بمجرد تحقيق هدف شراء أو بناء المترل، يفكر المهاجر في استثمار آخر، ويتم اختياره للقطاع المناسب وفق معايير أهمها: المردودية، والمعرفة بالقطاع المستثمر فيه، والأمان، وهكذا تكون القطاعات المستثمر فيها قطاعات ذات مخاطر محدودة وذات مردودية سريعة (تجارة، عقارات، خدمات، إلخ).

والجدول الموالي بين نسب الاستثمارات التي تخصصها العائلات العربية المتلقية لتحويلات المهاجرين من هذه الأخيرة .

الجدول رقم(3-16):نسب الاستثمارات من تحويلات المهاجرين في بعض الدول العربية المتلقية للتحويلات.

مجال استخدام تحويلات المهاجرين	المغرب	تونس	الجزائر	مصر	لبنان	الأردن
إقامة مشروع إنتاجي	---	2	3	---	5	---
استثمار	5	16	5	15	5	6

المصدر:استقصاء محدود لبنك التنمية الأوروبي ظهر في تقرير femip 2006

من خلال الجدول نلاحظ أن الدول العربية تخصص ما نسبته 5%، و15% من مخصصات تحويلات المهاجرين لاستعمالها في إقامة مشروع إنتاجي واستثمار.

إن مساهمة الهجرة والمهاجرين في إقامة مشروع إنتاجي والاستثمار، سواء لأنفسهم ولأبنائهم، أو لأفراد أسرهم، إنما يساهمون بذلك في الرفع من المستوى التنموي للدول العربية باعتبار الاستثمار من مؤشرات قياس التنمية الاقتصادية.

وأخيرا يمكننا القول أن حصة الأسد من تحويلات المهاجرين تصرف في مواجهة تكاليف الحياة حيث تصل إلى قرابة50 % أما الباقي فيصرف في رسوم التعليم والمباني بنسب اقل أما استخدامها في الاستثمارات والمشاريع التنموية فنسبتها محتشمة جدا حيث وصلت إلى 2% و25 %وهي نسب ضئيلة جدا .

خلاصة الفصل.

من خلال هذا الفصل رأينا أن الدول العربية تعتبر من أهم الدول المرسلة للمهاجرين والمستقطبة لهم في نفس الوقت ، فعند التمعن أكثر في الإحصائيات نجد أن المهاجرين العرب منتشرون بصفة شاملة على كامل أرجاء العالم ولكن بنسب متفاوتة، فتعتبر الدول المتقدمة المنظمة إلى منظمة الاقتصاد و التنمية اكبر الدول المستقبلة لهم، كما أن دول الخليج العربي تعتبر من أكثر الدول العربية استقطابا واستقبالا للمهاجرين الأجانب وخاصة العمالة الأسيوية وعلى رأسها الهنود، والباكستانيين و الفليبينيين...الخ.

كما تطرقنا إلى تطور تحويلات المهاجرين في الدول العربية والى المجالات التي تصرف فيها هذه الأموال بالإضافة إلى التطرق إلى أن هذه الدول هي من أكثر الدول استقطابا للمهاجرين سواء العرب أو الأجانب وذلك راجع إلى الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تتمتع بها هذه الدول.

ومن خلال هذا الفصل نخلص إلى:

- إن الدول العربية تقسم حسب معيار تحويلات المهاجرين إلى دول مرسلة للتحويلات مثل السعودية التي تحتل المرتبة الأولى عربيا والثالثة عالميا ، وكذا الكويت وليبيا ...، كما نجد هناك دول عربية مستقبلة للتحويلات المهاجرين مثل مصر، الأردن ،لبنان ،وسوريا والمغرب وتونس ...الخ.
- إن أهم المجالات التي تستخدم فيها تحويلات المهاجرين العرب تتمثل أساسا في المصاريف اليومية أي استعمالات الاستهلاك اليومي ومصاريف الصحة والسكن وأما بالنسبة للمشاريع التنموية أي الاستثمارات فهي قليلة جدا وذلك بسبب عدم اهتمام الدول المستقبلة بهذا المورد وتركيزها على المورد الأساسي لها سواء كان نفطا أو أي مورد أخر.

سنقوم في الفصل الموالي إسقاط دراستنا على مجموعة من الدول العربية من اجل الإجابة عن السؤال الذي يطرح نفسه :

ما مدى مساهمة تحويلات المهاجرين المستقبلة من طرف الدول العربية في التنمية الاقتصادية بهذه الدول؟ وما هي مجالات استخدام هذا المورد المتجدد من الأموال؟.

الفصل الرابع: دراسة حالة بعض الدول العربية خلال الفترة 2000-2010.

المبحث الأول:واقع تحويلات المهاجرين في الدول محل الدراسة.

المبحث الثاني: أهمية تحويلات المهاجرين في الدول محل الدراسة.

المبحث الثالث: الدور التنموي لتحويلات المهاجرين في الدول المختارة.

الفصل الرابع: دراسة حالة بعض الدول العربية خلال الفترة 2000-2010.

تمهيد:

إن الدول العربية تختلف في مدى استقطابها لتحويلات المهاجرين فنجد دول تحوز على المراتب الأولى في العالم كمصر والأردن، لبنان ... ودول تحوز على نسب قليلة من هذه التدفقات .

كما أن الدول العربية المستقبلة لتدفقات تحويلات المهاجرين تختلف في المجالات التي تصرف فيها هذه الأموال فبعضها يوجهها أساسا إلى استهلاك العائلات والبعض الأخر يوجهها للادخار ونسب قليلة توجه للاستثمارات المنتجة التي تعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني وتسهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

وأننا ارتأينا في هذا الفصل تسليط الضوء على مجالات استخدام تحويلات المهاجرين في بعض الدول العربية محل الدراسة من اجل معرفة الأثر التنموي لها وكذا معرفة مدى مساهمتها في التنمية الاقتصادية في كل دولة مختارة للدراسة.

سنحاول في هذا الفصل الطرق إلى أهم من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول:واقع تحويلات المهاجرين في الدول محل الدراسة.

المبحث الثاني: أهمية تحويلات المهاجرين في الدول محل الدراسة.

المبحث الثالث: الدور التنموي لتحويلات المهاجرين في الدول محل الدراسة .

المبحث الأول: واقع تحويلات المهاجرين في الدول محل الدراسة.

تعتبر الهجرة الدولية ظاهرة ديموغرافية واجتماعية واقتصادية، تتأثر بشكل مباشر بعوامل داخلية وخارجية ومن أهم هذه العوامل ديناميكيات سوق العمل على المستوى الدولي وكذلك الظروف السياسية سواء للدول المرسلة أو المستقبلة للهجرة .

ولقد شهد التاريخ العديد من موجات الهجرة الواسعة النطاق إلا أن أكبرها ما شهدته القارة الأوروبية خلال القرن التاسع عشر نتيجة الثورة الصناعية ، كما لا يمكننا إهمال موجات الهجرات العربية التي كان لها اثر بالغ في الحياة الاقتصادية على المستوى المحلي لهذه الدول وعلى المستوى العالمي.

سنقوم في هذا المبحث بالتطرق إلى الهجرة الدولية في الدول محل الدراسة ثم سنستعرض تطور تدفق تحويلات المهاجرين سواء الرسمية أو غير الرسمية في الدول المختارة محل الدراسة مع إجراء مقارنات بينها،بالإضافة إلى التطرق إلى أهم الدول التي تصدر منها هذه الأموال.

المطلب الأول: واقع الهجرة في الدول محل الدراسة.

تعتبر كل من مصر ، الأردن، لبنان، سوريا، واليمن من اكبر الدول العربية التي شهدت موجات هجرية عديدة ومستمرة عبر الزمن ، فهي تستقطب العمالة الأجنبية سواءا كانت العربية أو الأجنبية مثل الأردن ، سوريا، كما أنها تعتبر من بين أهم مناطق الإرسال للمهاجرين نحو شتى أنحاء العالم كمصر، لبنان،وان عددهم المهاجرين في تزايد مستمر سواءا كانوا نازحين أو وافدين ، وفيما يلي إحصائيات مفصلة عن عدد هم في سنوات مختلفة .

أولا:المهاجرون النازحون من الدول محل الدراسة: تعتبر الدول محل الدراسة على غرار الدول العربية من أكثر الدول المرسلة للمهاجرين حيث ينتشرون في جميع أنحاء العالم وبنسب متفاوتة والجدول الموالي يبين تطور عدد المهاجرين في هذه الدول في سنوات مختلفة وكذا أهم البلدان التي يتوجهون إليها.

الجدول رقم (4-1): إحصائيات عن عدد المهاجرين النازحين في الدول محل الدراسة في سنوات مختلفة .

الدولة	2000	2005	2010	عدد المهاجرين كنسبة من السكان(%)في سنة 2010	دول المقصد
الأردن	1.927.845	2.345.235	3.739.100	.%4.4	السعودية، الأردن، ليبيا، الكويت، الإمارات العربية المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، الضفة الغربية وقطاع غزة، ايطاليا، قطر، الجمهورية اليمنية
سوريا	924.086	1.326.359	733.600	.%11.3	الضفة الغربية وقطاع غزة، السعودية، الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا، عمان، كندا، مصر، استراليا، بريطانيا، ايطاليا
اليمن	413.530	455.230	664.100	.%15.6	الولايات المتحدة الأمريكية، استراليا، كندا، ألمانيا، السعودية، فرنسا، السويد، البرازيل، الضفة الغربية وقطاع غزة، بريطانيا
مصر	169.149	246.745	944.600	.%4.2	الأردن، الكويت، السعودية، الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، ألمانيا، الضفة الغربية وقطاع غزة، ليبيا، كندا، السويد، فرنسا.
لبنان	692.913	721.191	1.134.700	.% 4.7	السعودية، الإمارات العربية المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، الأردن، بريطانيا، الضفة الغربية وقطاع غزة، السودان، ألمانيا، فرنسا.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات البنك الدولي، كتاب حقائق عن الهجرة والتحويلات ، مرجع سبق ذكره وشعبة السكان بالأمم المتحدة، الاتجاهات في مجموع أعداد المهاجرين: تنقيح عام2008 . البنك الدولي ، على الموقع الالكتروني:http://data.albankaldawli.org/indicator/SM.POP.TOTL?page=2 تاريخ الاطلاع:13-10-2011.

من خلال الجدول نلاحظ أن عدد المهاجرين الدوليين في الدول محل الدراسة في زيادة مستمرة من سنة 2000الى سنة 2005، وذلك راجع إلى عدة أسباب منها انه في هذه الفترة لم يحدث أي شيء يحد من عملية الهجرة الدولية من الدول العربية إلى الدول المستقبلة للهجرة كالدول المتقدمة سوى أحداث 11 سبتمبر 2001 والتي كان لها اثر كبير على المهاجرين وخاصة العرب بسبب الإجراءات التقييدية التي طبقتها الدول المتقدمة، وسرعان ما تحلت بسبب عقد اتفاقيات دولية وثنائية بين الدول المرسلة للمهاجرين والمستقبلة لهم فيما يخص تنظيم حركات الهجرة والتخفيف من الهجرات غير الشرعية وتسوية الوضعية القانونية للمهاجرين غير الشرعيين الذين كانوا يتواجدون في الدول المتقدمة، لكن عرف تراجع في عدد المهاجرين في سنة 2010 وذلك راجع إلى حدوث اكبر أزمة مالية اقتصادية عالمية ضربت الاقتصاد الأمريكي بداية من سنة 2007 والتي لا تزال انعكاساتها وتداعياتها مستمرة إلى حد الساعة، والتي كان لها الأثر الكبير على جميع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية فلم يسلم منها احد حتى المهاجرون الذين كانوا يعيشون في حياة مستقرة من حيث حصولهم على عمل فقدوه بسبب إفلاس المئات من الشركات وتوقف الكثير من المشاريع ، فادى ذلك إلى ظهور البطالة وعودة الكثير منهم إلى دولهم الأصل ، أو أنهم قد غيروا الوجهة إلى دول أخرى ، وبالتالي هذا ما قد يفسر تقلص عددهم المهاجرين من سنة 2005 إلى سنة2010، حيث وصل عددهم إلى 3.739.100 نازح في مصر و733.600 في الأردن، و إلى 664.100 و944.600 و1.134.700 في كل من لبنان، سوريا واليمن على الترتيب، أما نسبتهم بالمقارنة إلى عدد السكان في هذه الدول فهي قليلة حيث تبلغ اكبر نسبة في لبنان بحوالي 15.6%، ثم الأردن بحوالي 11%، أما في كل من مصر و سوريا واليمن فنسبتهم لا تتجاوز 5%.

أما بالنسبة لدول المقصد التي يتوجه إليها المهاجرون في الدول محل الدراسة فهي تختلف من دولة إلى أخرى إلا أننا نجد أن بعض الدول يقصدها جميع المهاجرين من الدول محل الدراسة ونذكر منها السعودية، الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى الدول المتقدمة المنظمة إلى منظمة التعاون والتنمية كايطاليا وألمانيا ...الخ .

ثانيا: المهاجرون الوافدون إلى الدول العربية محل الدراسة.

أما فيما يخص المهاجرين الذين يقصدون كل من مصر ، الأردن، لبنان، سوريا، واليمن فقد وصلت أعدادهم إلى مابين 2.973.000مهاجر في الأردن كأكبر عدد والى 244.700 ألف مهاجر كأقل عدد في مصر، والجدول الموالي بين عددهم بالتفصيل في سنة 2010.

الجدول رقم (4-2): إحصائيات عن الهجرة الوافدة إلى الدول العربية في سنة 2010.

الدولة	عدد المهاجرين الوافدين	عدد المهاجرين الوافدين كنسبة من السكان (%).	نسبة الإناث من المهاجرين الوافدين (%).	نسبة اللاجئين من المهاجرين الوافدين (%).	دول المصدر
مصر	244.700	%0.3	%46.6	%37.9	الضفة الغربية وقطاع غزة، الصومال، العراق، المملكة العربية السعودية، ليبيا، الأردن، السودان، اندونيسيا، لبنان، الكويت.
الأردن	2.973.000	%45.9	% 49.2	%85	الضفة الغربية وقطاع غزة، مصر، العراق، سوريا، سري لانكا، اندونيسيا، الصين، بنغلاديش، السعودية، الفلبين.
لبنان	758.200	%17.8	% 49.2	%61	فلسطين، مصر، العراق، سوريا.
سوريا	2.205.800	%9.8	%49	%71.7	فلسطين.
اليمن	517.900	%2.1	%38.3	%20.6	السودان، الصومال، مصر، العراق، الضفة الغربية وقطاع غزة، سوريا.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات البنك الدولي، كتاب حقائق عن الهجرة والتحويلات، مرجع سبق ذكره.

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة الوافدين إلى الأردن كنسبة من عدد السكان كبيرة جدا حيث وصلت إلى 45.9%، في حين لم تتعدى نسبة 18% في كل من الدول المتبقية.أما بالنسبة إلى نسبة الإناث من نسبة الوافدين إلى هذه الدول فهي تقريبا تمثل النصف حيث وصلت إلى 49.2 % في كل من الأردن ولبنان كأقصى نسبة.وفيما يخص الدول المرسلة للمهاجرين فتمثلت في الأساس في كل من فلسطين، العراق، اندونيسيا والصين والفيليبين بالإضافة إلى دول أخرى

المطلب الثاني:تطور تحويلات المهاجرين .

عند تقسيمنا للدول العربية من حيث اتجاه حركة تحويلات المهاجرين ميزنا بين ثلاث أنواع منها من تستقبل التحويلات كمصر، لبنان، المغرب...الخ ،ومنها من ترسلها كدول الخليج العربي وعلى رأسها السعودية ، بالإضافة إلى ليبيا، والبعض الأخر يرسل التحويلات ويستقبلها في نفس الوقت كالأردن، لبنان .

كما أن التحويلات التي تمر عبر القنوات الرسمية لا تشكل إلا جزءا من مجموع التدفقات المالية التي يقوم بها المهاجرون، وتظل هذه التحويلات في مجملها مؤشرا على الارتباط الوثيق بين هؤلاء و بلدهم الأصل.[1]

أولا: التحويلات المرسلة من الدول محل الدراسة.

إن الدول المختارة محل الدراسة والتي هي سوريا، الأردن، لبنان، اليمن، مصر تختلف في حجم إرسالها لتحويلات المهاجرين وذلك راجع إلى مدى استقبالها للمهاجرين الأجانب أو العرب فنجد مثلا الأردن من بين أهم الدول المختارة في استقبال المهاجرين وهذا ينعكس على حجم التحويلات المرسلة منها.

وهذا ما سنراه من خلال الجدول الموالي والذي يبين تطور تحويلات المهاجرين المرسلة من الدول محل الدراسة خلال الفترة 2000-2010.

[1]- محمد الخشابي، محمد بن سعيد،مرجع سبق ذكره،ص9

الجدول رقم(4-3):تحويلات المهاجرين المرسلة من الدول المختارة خلال الفترة 2000-2010(بملايين الدولار).

الدولة/السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الأردن	197	193	194	227	272	349	402	479	472	502
مصر	32	35	14	79	13	57	135	180	241	255
لبنان	-	-	2521	4081	4233	4012	3445	2962	4366	5749
سوريا	29	30	35	40	42	40	235	252	212	212
اليمن	61	64	64	60	108	109	120	319	337	337

***Source**: World Bank ,opcit.*

من خلال الجدول يمكننا إنشاء الشكل الموالي:

الشكل رقم(4-1): تطور تحويلات المهاجرين المرسلة من الدول محل الدراسة خلال الفترة2000-2009 بملايين الدولارات الأمريكية.

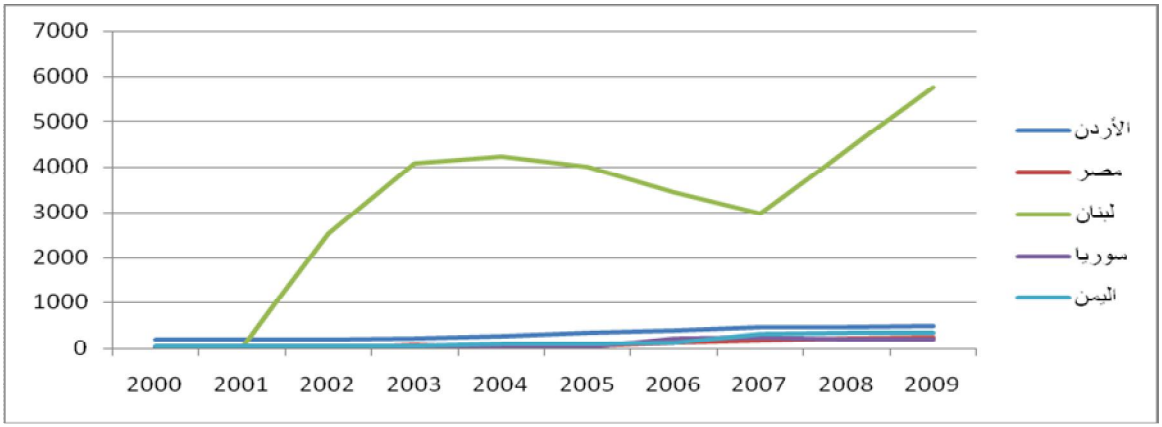

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول السابق.

من خلال الجدول السابق و الشكل نلاحظ أن لبنان هي الدولة التي ترسل تحويلات المهاجرين بحجم اكبر حيث يتزايد حجمها سنة بعد أخرى فكانت في سنة2002 تقدر ب2521مليون دولار أمريكي وأخذت في التزايد حتى سنة 2005حيث وصلت الى4012مليون دولار أمريكي وبعدها تناقصت في سنة 2006 بسبب العدوان الإسرائيلي عليها ، كما أن حجم هذه التحويلات قد تأثر بالأزمة المالية العالمية لسنة2008 حيث انخفض حجمها وبعدها انتعشت في سنة 2008 وقد وصلت في 2009 إلى 5749مليون دولار أمريكي. ثم تليها الأردن حيث وصلت في سنة2000 إلى 197مليون دولار أمريكي وأخذت في التزايد حتى سنة 2009حيث وصلت الى502مليون دولار أمريكي وهي لم تتأثر بالأزمة العالمية لسنة2008.

وفي الأخير نجد أن كل من اليمن وسوريا ومصر ترسل تحويلات بنسب اقل بالمقارنة مع كل من لبنان والأردن، كما نلاحظ أ ن حجم التحويلات المرسلة من هذه الدول في تزايد مستمر خلال الفترة 2000-2010.

ثانيا: التحويلات المستقبلة من الدول محل الدراسة:إن تدفق تحويلات المهاجرين إلى الدول محل الدراسة لم ينقطع في أي سنة من السنوات وهذا ما يجعلها مصدرا متجددا ويجب الوقوف على حجمه وتطوره وهذا ما سنحاول الوقوف عليه في هذا العنصر.

ونظرا لأهمية هذه التحويلات سنحاول تتبع تطورها خلال الفترة2000-2010 والجدول الموالي يبين ذلك.

الجدول رقم(4-4):تحويلات المهاجرين المستقبلة في الدول المختارة خلال الفترة 2000-2010(بملايين الدولار).

الدولة/السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الأردن	1845	2011	2135	2201	2330	2500	2883	3434	3794	3600	3650
مصر	2852	2911	2893	2961	3341	5017	5330	7656	8694	7800	7600
لبنان	1582	2307	2544	4743	5591	4924	5202	5769	7180	7000	8000
سوريا	180	170	135	889	855	823	795	824	850	827	1400
اليمن	1288	1295	1940	1270	1283	1283	1283	1322	1400	1300	1500

***Source**: World Bank ,opcit*

يمكننا تقديم بيانات الجدول السابق في الشكل الموالي:

الشكل رقم(4-2): تطور تحويلات المهاجرين المرسلة من الدول محل الدراسة خلال الفترة2000-2009 بملايين الدولارات الأمريكية.

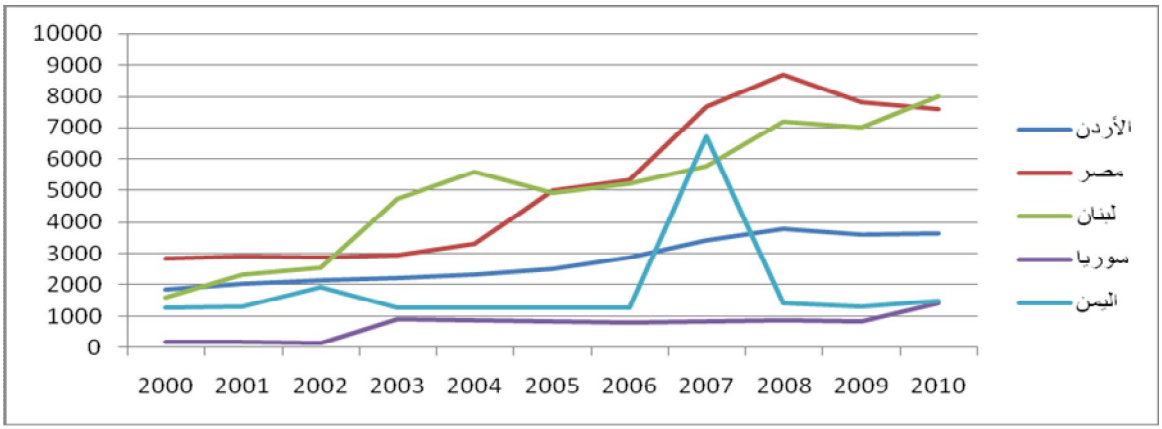

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول السابق.

نلاحظ من الجدول والشكل أعلاه أن الدول محل الدراسة تستقبل حجم كبير من تحويلات المهاجرين باستثناء سوريا التي تفتقر إلى المصارف والشركات التي تقوم بعمليات التحويل.

كما أننا نلاحظ أن حجم هذه التحويلات في تزايد مستمر حيث كانت في سنة 2000في الأردن 1845مليون دولار، مصر2852مليون دولار، لبنان1582مليون دولار ، واستمرت في الارتفاع حتى سنة2008 حيث انخفضت بسبب الأزمة العالمية لسنة2009 حيث وصلت إلى 3600مليون دولار في الأردن و7800مليون دولار في مصر، 7000مليون دولار في لبنان،وبعدها ارتفعت من جديد بسبب تعافي الاقتصاد العالمي من الأزمة واستعادته نشاطه من جديد فوصلت في سنة2010الى 3650مليون دولار أمريكي في الأردن، و7600مليون دولار في مصر، 8000مليون دولار في لبنان.

ثالثا: مقارنة بين التحويلات المرسلة والتحويلات المستقبلة في الدول محل الدراسة.

في هذا العنصر سنحاول تسليط الضوء على حجم كل من تحويلات المهاجرين المرسلة والمستقبلة في كل دولة محتارة في هذه الدراسة من اجل الحكم عليها إن كانت مستقبلة بدرجة اكبر أو مرسلة وكذا الحكم على الهجرة في هذه الدول إن كان لها اثر ايجابي أم سلبي.

أ-الأردن:من خلال استعراضنا لتطور تدفقات تحويلات المهاجرين في الأردن سوءا الداخلة أو الخارجة قمنا برسم الشكل الموالي لتسهيل عملية المقارنة.

الشكل رقم(4-3):مقارنة بين تحويلات المهاجرين المرسلة والمستقبلة في الأردن خلال الفترة2000-2010.بملايين الدولارات الأمريكية.

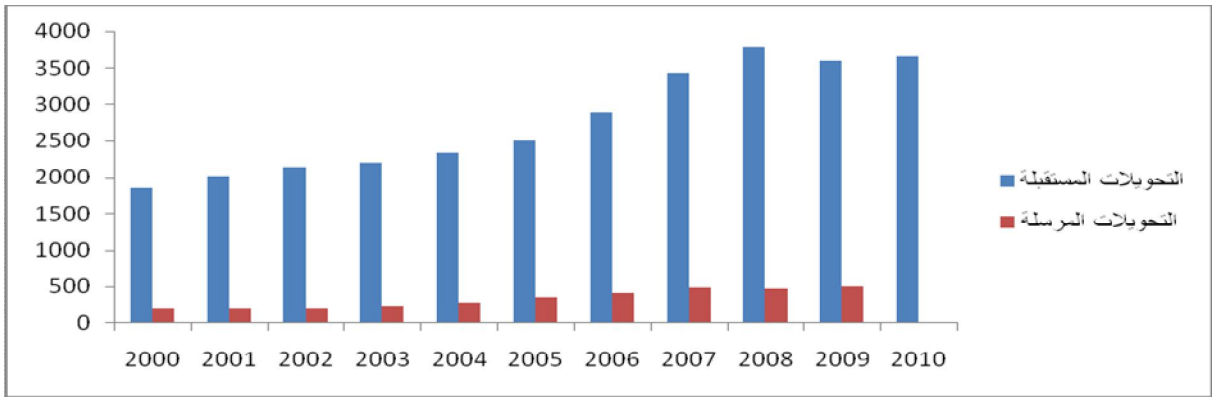

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدولين السابقين.

من خلال الشكل نلاحظ أن الأردن تعتبر من بين الدول المستقبلة للتحويلات بشكل كبير لان حجم التحويلات المستقبلة فيها كبير بالمقارنة مع التحويلات المرسلة وعليه نستطيع الحكم على أن الأردن مستفيدة من الهجرة لان ما يعود عليها من عوائد اكبر مما يذهب للدول الأصلية للمهاجرين إليها.

ب-مصر: نعلم أن مصر من بين أهم الدول العربية المرسلة للمهاجرين بدرجة كبيرة ،حيث لا نجد دولة على الإطلاق لا يوجد فيها المهاجرون المصريون سواءا كانت عربية أو أجنبية وهذا كله ينعكس على حجم التحويلات التي يرسلها المهاجرون إليها ولتبيين ذلك سنجري مقارنة بين التحويلات الداخلة إليها والخارجة منها والشكل الموالي يبين ذلك خلال الفترة 2000-2010.

الشكل رقم(4-4):مقارنة بين تحويلات المهاجرين المرسلة والمستقبلة في مصر خلال الفترة2000-2010.بملايين الدولارات الأمريكية.

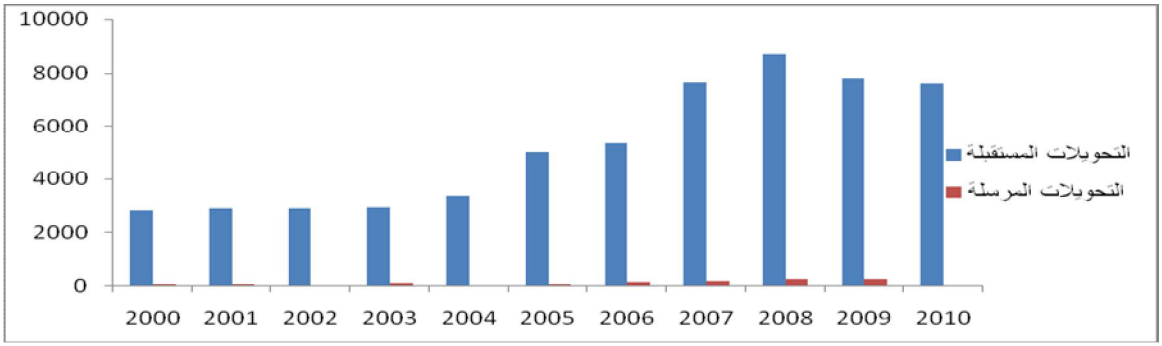

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدولين السابقين.

من خلال الشكل نلاحظ أن مصر تعتبر من بين الدول المستقبلة للتحويلات بشكل كبير لان حجم التحويلات المستقبلة فيها كبير بالمقارنة مع التحويلات المرسلة وعليه نستطيع الحكم على أن مصر أيضا مستفيدة من الهجرة لان ما يعود عليها من عوائد اكبر مما يذهب للدول الأصلية للمهاجرين إليها.

ج- لبنان: تعتبر لبنان هي الأخرى من بين أهم الدول المرسلة للمهاجرين شانها شان مصر، وللحكم عليها أن كانت مستفيدة من الهجرة الدولية سنقوم بإجراء مقارنة بين العوائد المالية لهذه الأخيرة التي تحصل عليها لبنان، وكذا الأموال التي تخرج منها والشكل الموالي يبين الفرق بينها خلال الفترة 2000-2010.

الشكل رقم(4-5):مقارنة بين تحويلات المهاجرين المرسلة والمستقبلة في لبنان خلال الفترة2000-2010.بملايين الدولارات الأمريكية.

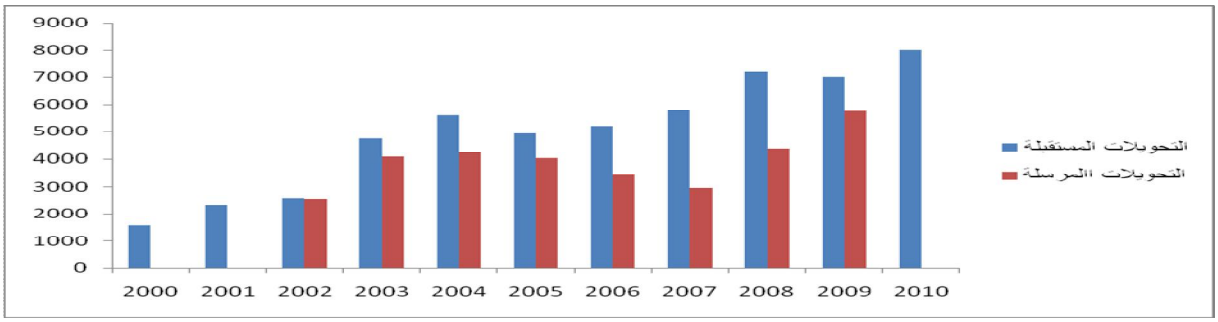

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدولين السابقين.

من خلال الشكل نلاحظ أن لبنان تعتبر من بين الدول المستقبلة للتحويلات والمرسلة لها في أن واحد لان حجم التحويلات المستقبلة فيها تقريبا متساو مع التحويلات المرسلة وعليه نستطيع الحكم على أن لبنان مستفيدة من الهجرة بشكل قليل لان ما يعود عليها من عوائد يقارب ما يذهب للدول الأصلية للمهاجرين إليها.

د-سوريا: تعتبر سوريا اقل الدول العربية إرسالا للمهاجرين وذلك راجع إلى عدة عوامل داخلية كقلة سكانها مثلا، كما أنها تعتبر في نفس الوقت اقل الدول استقبالا للمهاجرين ، وهذا ينعكس على حجم التحويلات المالية للمهاجرين سواءا كانت الداخلة إليها أو الخارجة منها والشكل الموالي يبين الفرق بينها .

الشكل رقم(4-6):مقارنة بين تحويلات المهاجرين المرسلة والمستقبلة في سوريا خلال الفترة2000-2010.بملايين الدولارات الأمريكية.

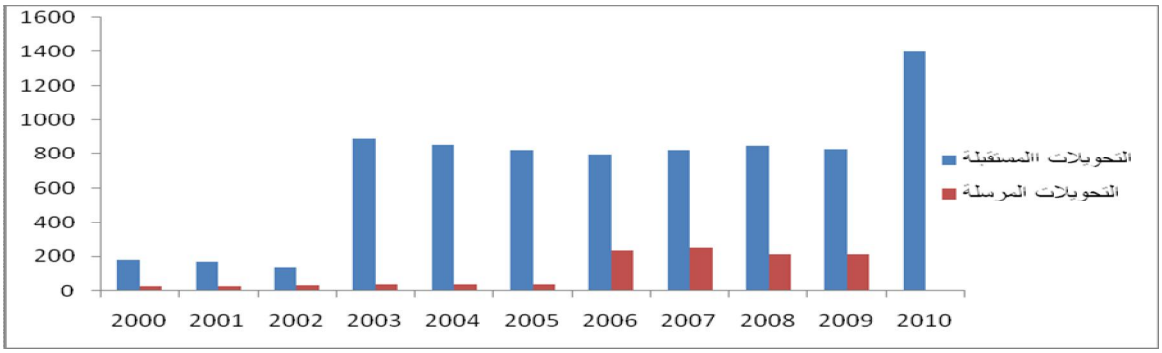

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدولين السابقين.

من خلال الشكل نلاحظ أن سوريا تعتبر من بين الدول المستقبلة للتحويلات بشكل كبير لان حجم التحويلات المستقبلة فيها كبير بالمقارنة مع التحويلات المرسلة وعليه نستطيع الحكم على أن سوريا مستفيدة من الهجرة لان ما يعود عليها من عوائد اكبر مما يذهب للدول الأصلية للمهاجرين إليها.

هـ- اليمن: وأخيرا بالنسبة للتحويلات اليمنية الداخلة إليها والخارجة منها ، فهو الأخر مرتبط بحجم المهاجرين منها واليها ،والشكل الموالي يبين الفرق بينها خلال الفترة 2000-2010.

الشكل رقم(4-7):مقارنة بين تحويلات المهاجرين المرسلة والمستقبلة في اليمن خلال الفترة2000-2010.بملايين الدولارات الأمريكية.

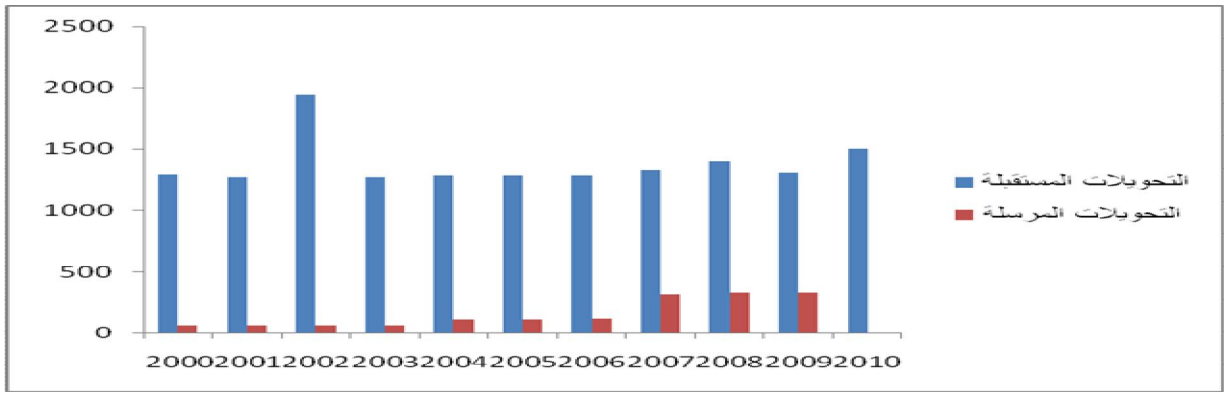

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدولين السابقين.

من خلال الشكل نلاحظ أن اليمن تعتبر من بين الدول المستقبلة للتحويلات بشكل كبير لان حجم التحويلات المستقبلة فيها كبير بالمقارنة مع التحويلات المرسلة وعليه نستطيع الحكم على أن اليمن مستفيدة من الهجرة لان ما يعود عليها من عوائد اكبر مما يذهب للدول الأصلية للمهاجرين إليها.

في الأخير يمكننا اعتبار الدول محل الدراسة دول مستقبلة للتحويلات المهاجرين باستثناء لبنان التي هي دولة مرسلة ومستقبلة للتحويلات وبالتالي يمكننا القول أن للهجرة في هذه الدول أثار ايجابية.

المطلب الثالث:أهم مصادر تحويلات المهاجرين في الدول محل الدراسة.

إن المهاجرين العرب ينتشرون في كل بقاع العالم وتختلف نسب تواجدهم في كل منطقة وان لم نقل في كل دولة وسنحاول التطرق إلى وتبيان أهم مصادر تدفق تحويلات المهاجرين إلى الدول محل الدراسة .

أولا:الأردن:إن الأردنيين ينتشرون في أرجاء العالم ولكن بنسب متفاوتة حيث أشارت بيانات إلى أن عدد الأردنيين العاملين في الخارج يقدر بنحو 600 ألف شخص يعمل معظمهم في دول الخليج العربي لاسيما دولة الإمارات العربية المتحدة والسعودية، والشكل الموالي يبين نسب توزيع تحويلات المهاجرين الواردة إلى الأردن.

الشكل رقم(4-8): نسب توزيع التحويلات الواردة إلى الأردن.

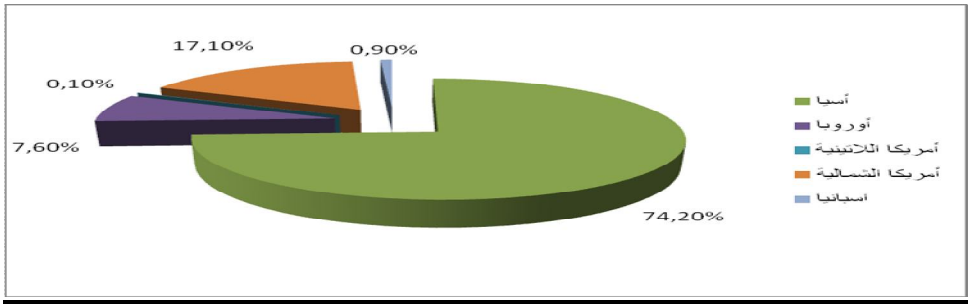

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات منظمة الأمم المتحدة للتنمية:التقرير الدولي للتنمية البشرية2009.

من خلال الشكل يمكننا القول أن مصدر تحويلات المهاجرين الأردنيين تتركز بصفة أساسية من كل من أسيا بنسب كبيرة جدا وصلت إلى 74.2% وتليها أمريكا الشمالية بنسبة17.1% وتبدأ هذه النسبة في

التناقص في أوروبا ، ونستنتج من هذا الجدول أن مصدر تحويلات المهاجرين الأردنيين تتركز في كل من أسيا بشكل كبير وأمريكا الشمالية بنسبة اقل.

ثانيا:مصر:يعتبر المصريين من اكبر الجاليات انتشارا في العالم ويوضح الجدول الموالي أماكن انتشارهم وتمركزهم في جميع أنحاء العالم :[1]

الجدول رقم (4-5): نسبة تدفقات تحويلات المهاجرين المصريين من مختلف دول المهجر إلى إجمالي التحويلات خلال الفترة من 1999 - 2009. الوحدة(%).

مصدر التحويلات	متوسط 1999-2009	مصدر التحويلات	متوسط 1999-2009
المملكة العربية السعودية	18.1	المانيا	3.6
الكويت	14	ايطاليا	1.2
الإمارات العربية المتحدة	12.4	هولندا	0.5
قطر	1.6	بريطانيا	3.9
البحرين	0.7	اليونان	0.2
عمان	0.4	اسبانيا	0.2
ليبيا	0.1	سويسرا	3.4
لبنان	0.4	اليابان	0.2
الولايات المتحدة الأمريكية	33.6	كندا	0.3
فرنسا	1.4	دول أخرى	3.6
الإجمالي	%100		

** Source: the Central Bank of Egypt.*

من الجدول يتضح أن الولايات المتحدة الأمريكية تعد اكبر مصادر التحويلات إلى مصر، حيث يتم تحويل أكثر من ثلث تحويلات المهاجرين منها، وتأتي دول الخليج في المركز الثاني من حيث الأهمية النسبية كمصدر لتحويلات العمالة المصرية، ومن الجدول يتضح أيضا أن المملكة العربية السعودية كانت أهم مصادر التحويلات للعمالة المصرية، حتى عام 2004 تليها الإمارات العربية المتحدة ثم الكويت، وبدءا من العام2009 أخذت تحويلات العمالة المصرية من الكويت في التزايد على نحو غير مسبوق بحيث أصبحت الكويت هي أهم مصادر التحويلات من دول الخليج إلى مصر، ففي عام 2008/2007 تم تحويل 1797.1 مليون دولارا من الكويت فقط، وهو ما يمثل حوالي 20% من إجمالي التحويلات المتدفقة إلى مصر من الخارج، مقارنة بـــ 1380.3 مليون دولار تدفقت من الإمارات العربية المتحدة و959.4 من المملكة العربية السعودية. بهذا الشكل تصبح الكويت ثاني أهم دولة بعد الولايات المتحدة بالنسبة لتدفقات التحويلات إلى مصر.

ثالثا: لبنان: لقدكشف تقرير أممي، أن عدد اللبنانيين المهاجرين يمثل نحو 15.6 من إجمالي سكان البلد.وأوضح تقرير جديد صادر عن البنك الدولي أن عدد المهاجرين اللبنانيّين بلغ 664 ألف نسمة بنهاية العام الماضي أي سنة2009 ، وان نسبة 38.6 من أولئك المهاجرين حائزين على شهادات جامعية.

[1] *El-Sakka, M.I.T. "Migrant Workers' Remittances and Macroeconomic Policy in Jordan", The Arab Journal of Administrative Studies, 2007, Vol. 14, No. 2, pp. 307-328.*

وان اللبنانيين يتواجدون في كل بقاع العالم تقريبا ولكن نسب تواجدهم تختلف من بلد إلى أخر والشكل الموالي يبين توزيعهم في سنة2009.

الشكل رقم(4-9): نسب توزيع التحويلات الواردة إلى لبنان.

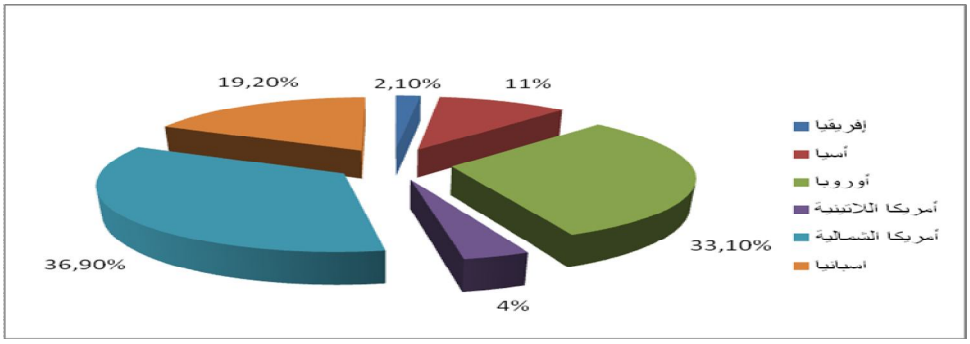

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات منظمة الأمم المتحدة للتنمية:التقرير الدولي للتنمية البشرية2009.

من خلال قراءتنا الشكل السابق نستطيع القول أن كل من أمريكا الشمالية و أوروبا تحتلان الصدارة في حجم التحويلات التي يرسلها المهاجرون إلى الأردن حيث وصلت نسبتهما على التوالي:36.9% و33.1% وتليها أسيا بنسبة اقل وصلت إلى 11%.

كما يرى مدير قسم الأبحاث في بنك عودة الدكتور مروان بركات أن منطقة الخليج تشكل المصدر الأهم للتحويلات إلى لبنان بنسبة 57% ، تليها التحويلات من إفريقيا وأميركا اللاتينية بنحو 20%. أما التحويلات من الدول الصناعية، فتشكل نحو 19% من إجمالي تحويلات المغتربين اللبنانيين.

رابعا:سوريا:إن السوريين يتمركزون بنسب اكبر في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية ودول الخليج وعليه فان معظم التحويلات الواردة إليها تتم من هذه الدول والشكل الموالي يبين ذلك.

الشكل رقم(4-10):نسب توزيع التحويلات الواردة إلى سوريا.

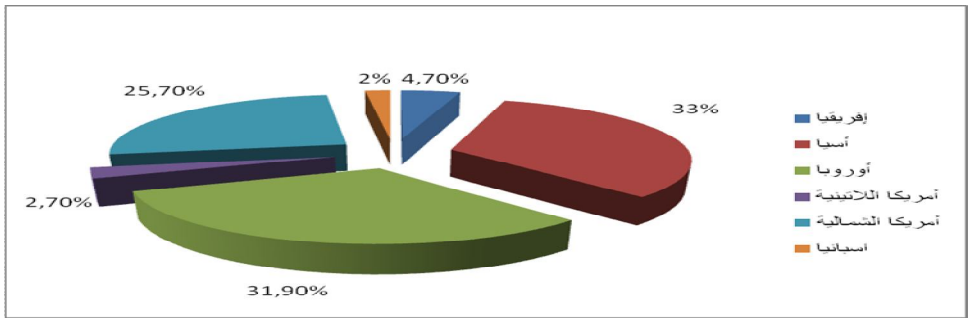

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات منظمة الأمم المتحدة للتنمية:التقرير الدولي للتنمية البشرية2009.

نلاحظ من خلال الشكل أن تحويلات المهاجرين الواردة إلى سوريا مصدرها أسيا بنسبة 33 % وتأتي أوروبا في المرتبة الثانية بنسبة 31.9% ثم تليها أمريكا الشمالية بنسبة 25.7% .

خامسا: اليمن إن مصدر تحويلات المهاجرين اليمنيين تشمل كل من البلدان العربية التالية السعودية، الولايات المتحدة، بريطانيا، السودان، ألمانيا، فرنسا، البحرين، بالإضافة إلى كندا، أمريكا والدول الأوروبية ...الخ بنسب متفاوتة(الإحصائيات غير متوفرة).

وأكد التقرير البنك الدولي أن اليمن كان ضمن أعلى عشرة بلدان مصدرة للعمالة المهاجرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إضافة إلى المغرب، مصر، الجزائر، العراق، إيران، الضفة الغربية. وقطاع غزة، الأردن، تونس، لبنان. [1]

المبحث الثاني: أهمية تحويلات المهاجرين في الدول محل الدراسة.

إن تحويلات المهاجرين لها أهمية بالغة بالنسبة للدول المستقبلة لها من حيث أنها تسهم في زيادة الدخل الوطني وهي بذلك تؤثر على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية كميزان المدفوعات واحتياطات الصرف الأجنبية في هذه الدول بالإضافة إلى مؤشرات أخرى سنقوم باستعراضها من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول:التحويلات كمصدر من مصادر التمويل الخارجي في الدول محل الدراسة.

قلنا أن تحويلات المهاجرين المالية هي عبارة عن مصدر متجدد للسيولة مثلها مثل باقي المصادر الأخرى كالاستثمارات الأجنبية ، والمساعدات الإنمائية، والقروض الأجنبية وغيرها من مصادر التمويل الخارجية التي تطرقنا إليها في الفصل الثاني.

ولتبيين أهمية هذا المصدر للتمويل واجتذاب الأنظار إليه سنقوم بتبيين نسبته من الناتج المحلي الإجمالي ومن ثم إجراء مقارنة بين هذا المصدر من التمويل وبعض المصادر الخارجية للتمويل.

أولا: أهمية تحويلات المهاجرين بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي.

إن أهمية تحويلات المهاجرين إلى الدول التي تستقبلها تظهر جليا في مجموعة من المؤشرات الاقتصادية كالناتج المحلي الإجمالي والصادرات والواردات[2] ، ونظرا لأهمية الناتج المحلي الإجمالي ولأنه يظهر لنا جليا الأثر الذي توقعه تحويلات المهاجرين في الاقتصاد لأي بلد قمنا باختياره كمؤشر، والجدول الموالي يبين نسبة هذه التحويلات إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول محل الدراسة خلال الفترة 2000-2010.

الجدول رقم (4-6):نسبة تحويلات المهاجرين إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية محل الدراسة خلال الفترة2000 -2010.
الوحدة (%).

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الأردن	21.8	21.6	21.4	21.6	20.4	19.8	20.4	20.8	19	13	13.4
مصر	2.9	3	3.5	3.6	4.2	5.6	5	5.9	5.3	5	6
لبنان	18	19	19	24	26	22.9	22.9	23.3	20	15.6	20.8
سوريا	0.9	2	3.8	4	3.5	2.9	2.4	2	1.5	1.2	1.4
اليمن	3.8	5.5	6.8	7	7.8	7.8	5.9	6.7	7.8	5.9	5.2

[1] *http://www.yemenews.net/nprint.php?lng=arabic&sid=1230*
تاريخ الاطلاع:31-03-2011.

[2] مدونة اقتصاديات الكويت ودول مجلس التعاون
http://economyofkuwait.blogspot.com/2010/02/blog-post_4317.html
تاريخ الاطلاع:31-03-2011

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مصادر متفرقة.

من خلال الجدول نلاحظ إن نسبة تحويلات المهاجرين الأردنيين إلى الناتج المحلي الإجمالي هي في تناقص مستمر من سنة2000الى سنة2010 ،ففي سنة2000كانت النسبة21.8%ووصلت في سنة2010الى13.4%. كما نلاحظ أن نسبة تحويلات المهاجرين المصريين إلى الناتج المحلي الإجمالي هي في تزايد مستمر ففي سنة2000كانت 2.9% ووصلت في سنة2005 الى5.6%وبدأت في الانخفاض سنة 2006 لتصل الى5%وعاودت الارتفاع في سنة 2007لتصل إلى 5.9% وتنخفض في سنة2008و2009لتصل إلى 5.3و5 %على التوالي ثم ترتفع في سنة 2010لتصل الى6%.

ومن خلال الجدول نلاحظ ان نسبة تحويلات المهاجرين اللبنانيين إلى الناتج المحلي الإجمالي هي في تزايد مستمر ففي سنة2000كانت 18% ووصلت في سنة2004 الى26%وبدأت في الانخفاض سنة 2005 لتصل الى22.9%وعاودت الارتفاع في سنة 2007لتصل إلى 23.3% وتنخفض في سنة2008و2009لتصل إلى 20و15.6 %على التوالي ثم ترتفع في سنة 2010لتصل الى20.8%.

كما يمكننا ملاحظة أن نسبة تحويلات المهاجرين السوريين إلى الناتج المحلي الإجمالي هي في تزايد مستمر ففي سنة2000كانت 0.9% ووصلت في سنة2003 الى4%وبدأت في الانخفاض منذ سنة 2004 لتصل الى3.5% ووصلت في سنة 2010لتصل الى1.4%.

وفي الأخير نلاحظ أن نسبة تحويلات المهاجرين اليمنيين إلى الناتج المحلي الإجمالي هي في تزايد مستمر ففي سنة2000كانت 3.8% ووصلت في سنتي 2004و2005 الى7.8%وبدأت في الانخفاض سنة 2006 لتصل الى5.9%وعاودت الارتفاع في سنة2007لتصل إلى 6.7% وتنخفض في سنة2009و2010لتصل إلى 5.9و5.2 %على التوالي .

ثانيا:أهمية التحويلات بالنسبة لمصادر التمويل الأجنبية الأخرى في الدول محل الدراسة.

لقد قلنا سابقا أن مصادر التمويل تنقسم إلى مصادر داخلية موجودة داخل الدولة كالضرائب ومصادر الادخار وغيرها، وان الدولة إذا بقيت تعاني نقص في السيولة وعجزت عن توفيرها بالاعتماد على المصادر الداخلية فهي تلجا إلى المصادر الخارجية والتي تتمثل في الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، القروض، المساعدات الإنمائية...الخ.

وقلنا أيضا أن تحويلات المهاجرين التي تتدفق إلى الدولة الأم يمكن اعتبارها كمصدر للتمويل فتوجب علينا الوقوف على أهميتها وذلك من خلال إجراء مقارنة بين تدفق هذه الأخيرة وتدفق بعض المصادر الخارجية للتمويل والتي حصرناها في هذه الدراسة في كل من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدات التنموية التي تتلقاها هذه الدول خلال الفترة المحددة بـــ2000-2010.

1-الأردن:أن الأردن تتحصل على عدة مصادر للتمويل من الخارج من بينها المساعدات الأجنبية والاستثمار الأجنبي المباشر بالإضافة إلى تحويلات المهاجرين وهي تختلف في حجمها حسب الظروف الاقتصادية والسياسية التي تحيط بها والجدول الموالي يبين تطور كل مصدر خلال الفترة 2000-2010.

الجدول رقم (4-7):مقارنة بين تدفقات تحويلات المهاجرين وتدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة والمساعدات الإنمائية الواردة إلى الأردن خلال الفترة 2000-2010. **الوحدة: مليون دولار أمريكي.**

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الاستثمار الأجنبي المباشر	39.20	169.1	56.00	556.96	621	1.532	3.121	1.835	2.829	2.430	1.704
المساعدات	0.552	0.448	0.536.	1.253.	0.601.	0.666	0.580	0.529	0.726	0.760	0.552
تحويلات المهاجرين	1.845	2.011	2.135	2.201	2.330	2.500	2.883	3.434	3.794	3.600	3.650

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مصادر مختلفة.

من خلال الجدول نلاحظ:

*- إن قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن هو في تذبذب من سنة أخرى حيث وهو نفس الشيء بالنسبة للمساعدات الإنمائية التي تحصلت عليها الأردن، في حين أننا نجد أن حجم تحويلات المهاجرين في تزايد مستمر.

*- كما أننا أن قيمة تحويلات المهاجرين في الأزمة العالمية انخفضت ولكن ليس بنسبة كبيرة كما في الاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث كانت قيمتها 2.829مليون دولار أصبحت 2.430مليون دولار في حين كانت التحويلات في سنة 2008 تقدر بـــ3.794مليون دولار وأصبحت في سنة2009 تقدر بـــ3.600مليون دولار أمريكي.

*- كما نلاحظ أيضا أن قيمة تحويلات المهاجرين التي تلقتها الأردن ابتداءا من سنة 2007 هي اكبر من قيمتي الاستثمارات الأجنبية والمساعدات الإنمائية المتدفقة إلى الأردن ، وهذا ما يزيد من أهميتها في الاقتصاد الأردني.

2-مصر:تعد مصر من بين أهم الدول العربية التي تتحصل على المساعدات الأجنبية من الدول المتقدمة وذلك راجع إلى العلاقات المتينة التي تربطها بهم، كما تعتبر من أهم المناطق العربية الجاذبة للاستثمارات الأجنبية على الإطلاق، كما أن تحويلات المهاجرين المتدفقة إليها لا يستهان بها وذلك للعدد الكبير من المهاجرين والذين ينتشرون في كل سقاع العالم، والجدول الموالي يبين تطور كل مصدر منها.

الجدول رقم (4-8):مقارنة بين تدفقات تحويلات المهاجرين وتدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة والمساعدات الإنمائية الواردة إلى مصر خلال الفترة 2000-2010. **الوحدة: مليون دولار أمريكي**

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
قيمة الاستثمارات	1.235	509.9	647	237.4	2157	5376	10043	11578	9485	6712	388

المساعدات الرسمية	1326.9	126.26	1230.75	981.97	1506.2	993.63	873.17	1107.1	1344.3	925.11	----
تحويلات المهاجرين	2852	2911	2893	961	3341	5017	330.	7656	8694	7800	7600

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مصادر مختلفة.

من خلال الجدول نلاحظ:

*- أن قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر هو في تذبذب من سنة أخرى حيث كذلك الحال بالنسبة إلى المساعدات الإنمائية التي تحصلت عليها مصر خلال الفترة 2000-2010، في حين أننا نجد أن حجم تحويلات المهاجرين في تزايد مستمر.

*- كما أننا أن قيمة تحويلات المهاجرين في الأزمة العالمية انخفضت ولكن ليس بنسبة كبيرة كما في الاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث كانت قيمتها 11578مليون دولار في سنة 2007 أصبحت 9485مليون دولار سنة 2008، في حين كانت التحويلات في سنة 2007 تقدر ب7656مليون دولار وأصبحت في سنة2009 تقدر 7800مليون دولار أمريكي.

*- كما نلاحظ أيضا أن قيمة تحويلات المهاجرين التي تلقتها مصر ابتداءا من سنة 2007 هي اكبر من قيمتي الاستثمارات الأجنبية الواردة إليها ، ويظهر لنا جليا الفرق في سنة 2010 حيث وصلت قيمة الاستثمار الأجنبي الواردة إلى 388مليون دولار أمريكي في حين بلغت قيمة تحويلات المهاجرين المستقبلة 7600مليون دولار أمريكي، وهذا ما يفسر اهتمام مصر بهذا المصدر المتجدد للسيولة.

3-لبنان: تعتمد لبنان في الحصول على السيولة الدولية من التحويلات التي تتحصل عليها من مهاجريها في الخارج ، فهي تولي أهمية بالغة واهتماما كبيرا بهم فهي توفر لهم الأجواء المناسبة للقيام بعمليات التحويل، إلا أنها لا تستغني عن عوائد الاستثمارات الأجنبية المباشرة بها وكذا المساعدات المالية التي تتحصل عليها من الدول الأخرى، والجدول الموالي يبين حجم كل من تحويلات المهاجرين، وتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة والمساعدات الإنمائية.

الجدول رقم (4-9):مقارنة بين تدفقات تحويلات المهاجرين وتدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة والمساعدات الإنمائية الواردة إلى لبنان خلال الفترة 2000-2010.

الوحدة: مليون دولار أمريكي

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
قيمة الاستثمارات	297.8	249.3	257	2860	1993	2751	2794	2845	4333	4804	4955
المساعدات الرسمية	199.26	187.67	175.96	225.93	263.55	241.97	706.05	955.93	1084.57	640.98	----
تحويلات المهاجرين	1582	2307	2544	4743	5591	4924	5202	5769	7180	7000	8000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مصادر مختلفة.

من خلال الجدول نلاحظ:

*- إن قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر في لبنان في تزايد مستمر من سنة أخرى حيث على عكس المساعدات الإنمائية التي تحصلت عليها لبنان حيث أنها متذبذبة من سنة إلى أخرى، في حين أننا نجد أن حجم تحويلات المهاجرين في تزايد مستمر.

*- كما نلاحظ أيضا أن قيمة تحويلات المهاجرين التي تلقتها الأردن ابتداءا من سنة 2002 هي اكبر من قيمتي الاستثمارات الأجنبية أما المساعدات الإنمائية المتلقاة من طرف لبنان فان قيمتها اقل من تحويلات المهاجرين اللبنانيين منذ سنة 2001 ، وكل هذا بفضل البرامج التي اتبعتها لبنان من اجل الاهتمام بمهاجريها في الخارج واجتذاب اكبر قدر من التحويلات المالية.

4-سوريا: تعتبر سوريا كباقي الدول العربية التي تعتمد في الحصول على مصادر التمويل من القطاع السياحي الذي يعتبر كدخل مهم لها ، بالإضافة إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة والمساعدات التي تحصل عليها من الدول الأخرى سواءا كانت العربية أو الأجنبية ، الحكومية أو الغير الحكومية.

الجدول رقم (4-10):مقارنة بين تدفقات تحويلات المهاجرين وتدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة والمساعدات الإنمائية الواردة إلى سوريا خلال الفترة 2000-2010. **الوحدة: مليون دولار أمريكي**

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
قيمة الاستثمارات	270	205	225	160	180	692	600	885	1467	1434	1381
المساعدات الرسمية	157.94	152.94	62.61	121.43	105.25	77.05	25.72	83.31	138.03	244.65	---
تحويلات المهاجرين	180	170	135	889	855	823	795	824	850	827	1400

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مصادر مختلفة.

من خلال الجدول نلاحظ:

*- أن قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى سوريا هو في تذبذب من سنة أخرى حيث وهو نفس الشيء بالنسبة للمساعدات الإنمائية التي تحصلت عليها ، في حين أننا نجد أن حجم تحويلات المهاجرين في تزايد مستمر.

*- كما نلاحظ أيضا أن قيمة تحويلات المهاجرين التي تلقتها سوريا في الفترة 2005-2006 هي اكبر من قيمة الاستثمارات الأجنبية وبعدها زادت قيمة الاستثمارات الأجنبية المستقبلة بسبب إتباع سوريا لبرامج تهدف إلى الاهتمام الأكثر بتحسين مناخ الاستثمار الأجنبي وتوفير جل الظروف الملائمة لاستقطابه ،أما المساعدات الإنمائية المتلقاة من طرف سوريا فان قيمتها أصبحت اقل من قيمة تحويلات المهاجرين المستقبلة ابتداءا من سنة 2000 ، وهذا ما يزيد من أهميتها في الاقتصاد الأردني.

5-اليمن: إن اليمن شانها شان الدول الأخرى حيث تعتم كثيرا على المصادر الخارجية للتمويل كالاستثمارات الأجنبية المباشرة والمساعدات الإنمائية، وفي الجدول الموالي سنبين حجم تحويلات المهاجرين بالنسبة للمصادر الخارجية للتمويل المذكورة سالفا.

الجدول رقم (4-11):مقارنة بين تدفقات تحويلات المهاجرين وتدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة والمساعدات الإنمائية الواردة إلى الأردن خلال الفترة 2000-2010. **الوحدة: مليون دولار أمريكي**

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
قيمة الاستثمارات	-200.9	-204.9	64	89.106 -	144	-302	1121	464	1555	129	-392
المساعدات الرسمية	262.76	327.11	213.82	233.58	250.6	289.46	280.04	236.17	305.47	499.69	.....
تحويلات المهاجرين	1288	1295	1940	1270	1283	1283	1283	0067	1400	1300	1500

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مصادر مختلفة.

من خلال الجدول نلاحظ:

*- أن قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر في اليمن سالبة وذلك دلالة على خروج الأموال منها إلى الخارج سواءا كانت أجنبية موجودة من قبل أو استثمار اليمنيين أموالهم في الخارج وذلك خلال الفترة 2000-2005، وبعدها بدأت قيمة هذه التدفقات في التذبذب من سنة أخرى عكس قيمة للمساعدات الإنمائية التي كانت ثابتة، في حين أننا نجد أن حجم تحويلات المهاجرين في تزايد مستمر.

*- كما نلاحظ أيضا أن قيمة تحويلات المهاجرين التي تلقتها اليمن هي اكبر من قيمة الاستثمارات الأجنبية خلال كل فترة الدراسة باستثناء سنتي 2007 و2008 بسبب الأزمة المالية العالمية.أما بالنسبة للمساعدات الإنمائية فهي دائما اقل من قيمة تحويلات المهاجرين المستقبلة.

المطلب الثاني:اثر التحويلات على الاحتياطات من العملات الأجنبية(حالة الأردن).

يعرف ميزان المدفوعات انه الوثيقة التي تسجل فيها جميع المعاملات التي تقوم بها الدولة خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة،ينقسم ميزان المدفوعات إلى قسمين أساسيين ، وهما الحساب الجاري ، والحساب الرأسمالي:

-الحساب الجاري: ويشمل البنود التالية (الميزان التجاري، حساب الخدمات ، حساب الدخل ، التحويلات الجارية) ويتضمن بند التحويلات الجارية " تحويلات العاملين" الذي يتضمن مجموع المبالغ التي يحولها الأردنيون العاملون في الخارج عن طريق الجهاز المصرفي والصرافين .

-الحساب الرأسمالي : ويشمل (التحويلات الرأسمالية ، الاستثمار المباشر، استثمار الحافظة، استثمارات أخرى ، الأصول الاحتياطية). [1]

تعتبر تحويلات المهاجرين الأردنيين من بين أهم الموارد المالية التي توفر لدولهم جزءا هاما من العملات الأجنبية التي ترد إليها كما تسهم بصورة متزايدة في استقرار الميزان التجاري ، وتأتى العملات الأجنبية في

[1]-مأمون صيدم،مرجع سبق ذكره،ص10.

الأردن من المصادر التالية: [1] عائدات الصادرات (السلعية) ، تحويلات العاملين في الخارج ، عائدات الصادرات (الخدمية)، الاستثمارات الأجنبية، المساعدات والمنح.

ولا شك أن تحويلات المهاجرين قد لعبت دورا بارزا في الزيادة التي حققها احتياطي الأردن من العملات الصعبة، وذلك نظرا لتزايد أهميتها النسبية بالقياس إلى المصادر الأخرى ، حيث أصبحت تحتل المرتبة الثانية في مصادر المملكة من العملات الأجنبية بعد عائدات الصادرات السلعية، وأدى ارتفاع أهميتها إلى تراجع الأهمية النسبية لبند المساعدات ، هذا بالإضافة إلى أهمية هذه التحويلات في ميزان المدفوعات ، حيث أسهمت إلى جانب المساعدات والمنح في التقليل من لجوء الأردن إلى الاقتراض الخارجي .

يبين الجدول التالي الارتفاع الذي طرأ على احتياطي المملكة من العملات الأجنبية عاما بعد الأخر باستثناء عام 2005 حيث شهد تراجعا طفيفا. [2]

جدول رقم(4-12):تطور احتياطات البنك المركزي من العملات الأجنبية للفترة 2000-2006 بالمليون دينار.

السنة	احتياطيات البنك المركزي	نسبة النمو %	تغطيتها للمستوردات من السلع والخدمات(بالأشهر)
2000	1958.7	%38.7	6.4
2001	1828.1	%-6.6	6
2002	2477.7	%35.5	7.6
2003	3360.3	%35.6	9.1
2004	3420.3	%1.7	6.6
2005	3363.4	%1.6-	5.1
2006	3363.4	%1.6-	5.1

المصدر : البنك المركزي الأردني ، النشرة الإحصائية الشهرية ، أعداد مختلفة.

فقد ارتفعت احتياطيات البنك من العملات الأجنبية من 1828.1 مليون دينار عام 2001 ، إلى 2477.7 مليون دينار عام 2002 بزيادة بلغت 649.6 مليون دينار وبنسبة نمو بلغت 35.5% ، وارتفعت من 3360.3 مليون دينار عام 2003 إلى3420.3 مليون دينار عام 2004 .

وبالرغم من أن احتياطيات العام 2005 قد شهدت انخفاضا طفيفا عن العام 2004، إلا أنها ارتفعت بشكل ملحوظ عام 2006، حيث بلغت ما مجموعه4326.7 مليون دينار بزيادة قيمتها 963.3 مليون دينار وبنسبة نمو بلغت 28.6% مقارنه مع العام 2005 والبالغة 3363.4 مليون دينار.

المبحث الثالث:الدور التنموي لتحويلات المهاجرين في الدول محل الدراسة.

التنمية الشاملة في حقيقتها عبارة عن عملية تغيير شاملة اجتماعية وسياسية واقتصادية تهدف إلى إيجاد علاقات جيدة و متطورة في ظل أنظمة وقوانين تشبع رغبات أفراد المجتمع بجميع فئاته دون التمييز بين فئة و أخرى ،كما تهدف إلى الاستغلال الامثل لموارد البلاد الاقتصادية ومنها تحويلات المغتربين و الطاقات البشرية

[1]- مأمون صيدم،مرجع سبق ذكره ،ص7.

[2]- نفس المرجع السابق ،ص9.

المتاحة بحيث يكون كل أفراد المجتمع بمختلف قطاعاتهم، ويعتبر وقطاع المغتربين أحدها بل ونعتبره رافد أساسي من روافد التنمية و لم يأتي الاهتمام بقطاع المغتربين من فراغ بل من خلال الاستيعاب الواعي لمساهمات المغتربين التنموية و حجم تحويلاتهم خلال الفترات الماضية و نتيجة ذلك ومحاولة منا استغلال هذه الأموال من اجل التسريع من نسق التنمية وتقوية الاقتصاد وتدعيم أواصر الصلة بين المغتربين و إخوانهم من مستثمرين ومواطنين في داخل الوطن.

المطلب الأول:مجالات استخدام تحويلات المهاجرين في الدول محل الدراسة.

لقد رأينا في الفصل الثالث أن تحويلات المهاجرين في الدول العربية تتشابه في المجالات التي تصرف فيها وباعتبار أن الدول محل الدراسة هي جزء من الدول العربية فهي أيضا تخضع لهذه القاعدة، إلا أن الاختلاف الذي نجده هو فقط في النسب الموجهة إلى كل مجال من مجالات الاستخدام، وللعلم فان الوجهة التي تنتظر منها هي أن تسهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية للدول المتلقية لها ولكنها في الحقيقة لم تصب هذا الهدف وسنحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى أهم مجالات استخدام تحويلات المهاجرين في الدول المختارة محل الدراسة .

أولا:الأردن: إن استخدام تحويلات المهاجرين الأردنيين ترتكز بالدرجة الأولى على المصاريف اليومية ورسوم التعليم ولا تحظى الاستثمارات إلى بالقدر القليل جدا وهذا ما سنراه في الشكل الموالي: [1]

الشكل رقم (4-11):توزيع التحويلات في الأردن في سنة2009.

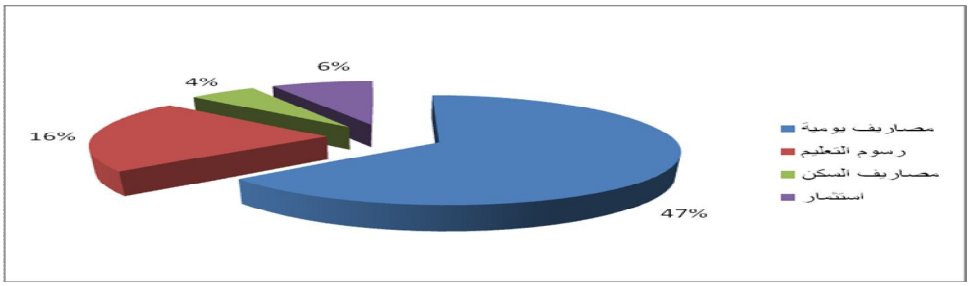

المصدر:من إعداد الطالبة.

من خلال الشكل نلاحظ أن المصاريف اليومية تحضى بالصدارة في استخدامات تحويلات المهاجرين في الأردن بنسبة وصلت إلى 47% ويليها مجال الاستخدام الثاني والمتمثل في دفع رسوم التعليم حيث وصلت نسبته إلى 16%، أما النسبة المتبقية فقد شملت المجالات التالية ولكن بنسب متفاوتة وهي مصاريف السكن و إقامة المشاريع الإنتاجية والاستثمارات وما يهمنا هو المجال الذي يسهم في التنمية الاقتصادية لدولة وهو المجال الاستثمار ونلاحظ هنا أن نسبته ضئيلة جدا وصلت إلى 6% .

[1]- ثامر قرقوط ،**تحويلات المغتربين المالية تخطئ أهدافها.. الخدمات والعقارات يستهلكان التحويلات المالية** ، غياب تقديرات التحويلات وارتفاع العمولة ،على الموقع:تاريخ الاطلاع:03-03-2011.

http://www.an-nour.com/old/243/economy/economy02.htm

ثانيا:مصر: تعتبر مصر كباقي الدول العربية الأخرى من حيث صرفها لتحويلات المهاجرين حيث تطغى المصاريف اليومية على استخداماتها ومن ثم مصاريف التعليم أما بالنسبة للاستثمار فتخصص له مبالغ زهيدة والشكل الموالي يبين ذلك.[1]

الشكل رقم (4-12):توزيع التحويلات في مصر في سنة2009.

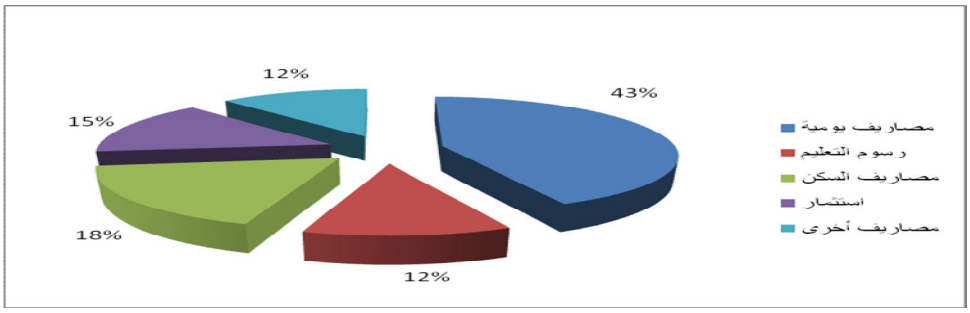

المصدر:من إعداد الطالبة.

من خلال الشكل نلاحظ أن مجالات استخدام تحويلات المهاجرين المصريين تتذبذب من حيث نسب الاستخدام فنلاحظ أن المصاريف اليومية تأخذ الحيز الأكبر ثم تليها مصاريف السكن بنسبة اقل والنسبة المتبقية تتوزع على دفع رسوم التعليم والاستثمارات .

وكما قلنا سابقا فان أهم مجال للاستخدام الذي يؤثر بشكل مباشر وكبير على التنمية الاقتصادية لأي بلد هو مجال الاستثمار وهنا أيضا نلاحظ أن نسبة استعمال تحويلات المهاجرين المصريين في هذا المجال قليلة جدا .

ثالثا:لبنان: إن لبنان شانها شان مصر حيث نجد أن المصاريف اليومية تأخذ القسط الأكبر من تحويلات المهاجرين اللبنانيين المستقبلة وتليها مصاريف التعليم والاستثمار ،والشكل الموالي يبين ذلك.[2]

الشكل رقم(4-13): توزيع التحويلات في لبنان في سنة2009.

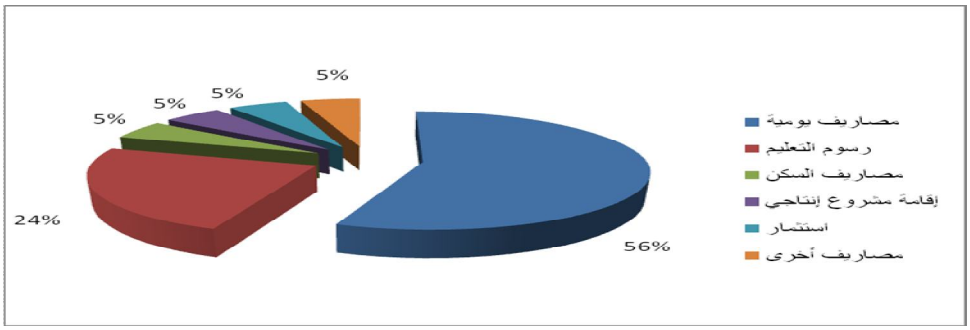

المصدر:من إعداد الطالبة.

من خلال الشكل نجد أن المصارف اليومية هي التي تأخذ القسم الأكبر من استخدام أموال المهاجرين الوافدة إلى لبنان حيث وصلت هذه النسبة إلى 56% ، ثم يليها مصاريف التعليم بنسبة 24%، وبعدها كل من مصاريف السكن وإقامة المشاريع الإنتاجية والاستثمارات بنسب متقاربة في حدود 5%، وهنا أيضا نلاحظ أن حصة الاستثمارات قليلة جدا وبالتالي نسبة المساهمة في التنمية الاقتصادية ضعيفة جدا.

[1]- ثامر قرقوط ، مرجع سبق ذكره.

[2]-نفس المرجع السابق.

رابعا:سوريا :إن سوريا على غرار الدول الأخرى فهي تستخدم تحويلات المهاجرين الوافدة إليها في المصاريف اليومية ومصاريف التعليم وأما الاستثمارات فالنسبة المخصصة لها قليلة جدا ،والشكل الموالي يبين ذلك.[1]

الشكل رقم (4 -14) : توزيع التحويلات في سوريا في سنة2009.

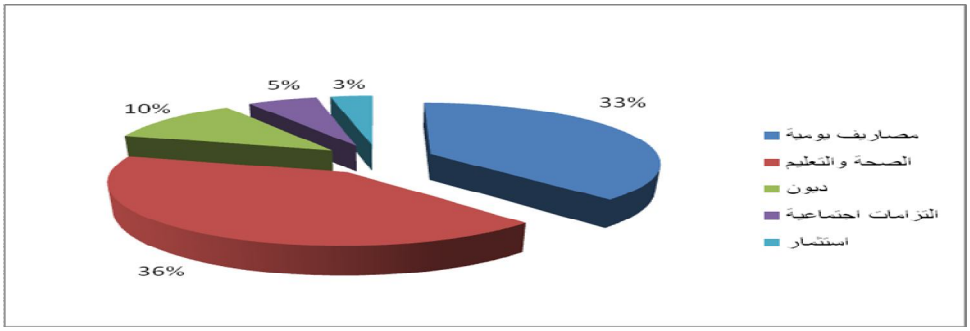

المصدر:من إعداد الطالبة.

من خلال تحليلنا للشكل السابق نلاحظ أن المجال الذي يحظى بالأهمية الكبرى من طرف المهاجرين السوريين وذويهم في دولتهم الأصل (سوريا) هو كل من مجال الصحة والمصاريف اليومية حيث يقوم هؤلاء بصرف اكبر نسبة من أموالهم عليه بنسبة وصلت إلى 36% و33% على التوالي ، وبعدها تأتي باقي المجالات الأخرى ينسب قليلة ومتفاوتة من مجال إلى آخر واهم ملاحظة نتلمسها هي نسبة مساهمة هذه التحويلات في التنمية الاقتصادية والتي يمكننا اعتبارها صغيرة جدا بالمقارنة مع المجالات غير الاقتصادية كالمصاريف اليومية

خامسا:اليمن: إن الاختلاف الوحيد الذي وجدناه في استخدام تحويلات المهاجرون في اليمن وباقي الدول العربية الأخرى سواءا التي نقوم بدراستها أو التي لم نتطرق لدراستها يظهر في طغيان الاستثمارات على استخدامات تحويلات المهاجرين في اليمن وتليها المصاريف اليومية ومصاريف إقامة مشاريع إنتاجية والشكل الموالي يبين ذلك. [2]

الشكل رقم (4 -15) : توزيع التحويلات في اليمن في سنة2009.

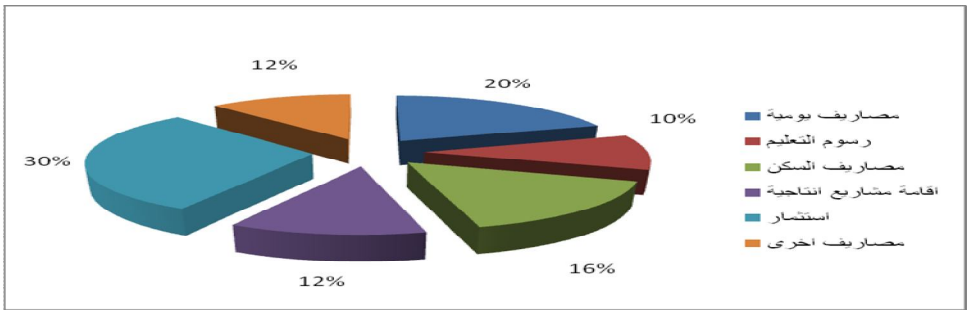

المصدر:من إعداد الطالبة.

[1]-- ثامر قرقوط ، مرجع سبق ذكره.

[2]-نفس المرجع السابق.

من خلال الشكل نلاحظ أن اليمن ليست كباقي الدول العربية الأخرى حيث تمثل نسبة الاستثمارات من إجمالي التحويلات التي يحولها اليمنيون إلى بلدهم الأصلي نسبة معتبرة بالمقارنة بالدول الأخرى حيث وصلت إلى 30% ويليها مجال المصاريف اليومية ومصاريف السكن بنسب اقل.

من خلال التطرق إلى استخدامات تحويلات المهاجرين في كل من الأردن، مصر،لبنان، سوريا، اليمن نستطيع القول أن استخدامها متشابه ولاختلف كثيرا إلا في مقدار النسب المخصص لكل مجال حيث الاستهلاك اليومي ويليه مصاريف السكن والتعليم أما مجال الاستثمار فيخصص له الجزء القليل وهذا يقودنا إلى القول أن تحويلات المهاجرين في هذه الدول لا تأثر بشكل كبير على التنمية الاقتصادية ويتجلى ذلك من خلال النسب المخصصة للاستثمارات.

المطلب الثاني:دور التحويلات في الاستثمار(حالة اليمن ولبنان).

إن السلوك الآخر لتحويلات المهاجرين هو سلوك استثماري يتمثل في نقل جزء من رؤوس أموال المغتربين إلى الداخل لإقامة المشاريع الاستثمارية في مختلف المجالات وسنحاول في هذا المطلب تسليط الضوء على الاستثمارات التي قام بها المهاجرون اليمنيون واللبنانيون في بلدهم الأم وخارجها.

أولا:الاستثمارات في اليمن: ومن أمثلة هذه المشاريع الاستثمارية التي قام بها المغتربين من الاستثمارات في محافظة عدن بشكل عام و أيضاً في المنطقة الحرة و فيما يلي نوضح نوعية هذه المشاريع وحجمها وتكلفتها. [1]

الجدول رقم (4-13): المشاريع الاستثمارية التي أقامها المغتربون في محافظة عدن (اليمن)بالألف ريال.

تكلفة المشروع	عدد المشاريع	نوع المشروع
مشروعات سياحية	38	3.850.386
مشروعات صحية	7	473.630
مشروعات صناعية	29	8.947.115
مشروعات خدمية	7	294.510
مشروعات سكنية	1	230.000
مشروعات تعليمية	1	30.000
الإجمالي	83	13825641

وهذه البيانات في الجدول السابق هو ما تم تسجيله عبر القنوات الرسمية في محافظة عدن والممثلة في الهيئة العامة للاستثمار بناءً على ماجاء بمذكرة الهيئة ذات المرجع 2007/93/7/1/10 وتاريخ 2007/9/4 وبحسب إفادة المدير العام للهيئة فان حجم استثمارات المغتربين بعدن شكّل حوالي 60 % من إجمالي الاستثمارات المتاحة في عدن. [2]

---

[1] نجيب عبد الحق الصلوي،مساهمة المغتربين في التنمية،عدن،على الموقع:

http://www.moia.gov.ye/detail.asp?sub_ID=154&SEC_NO=26&DATE=16/08/2010

تاريخ الاطلاع:12-03- 2011.

[2] - الجالية اليمنية، على الموقع:

وأما الجدول الموالي فيبين المشاريع الاستثمارية التي أقامها اليمنيون في المنطقة الحرة بعدن.

جدول رقم(4-14): المشاريع الاستثمارية التي أقامها المغتربون في المنطقة الحرة بعدن(المبالغ بالدولار).

تكلفة المشاريع	عدد المشاريع	نوع المشروع
مشروعات صناعية	13	234.145.000
مشروعات تجارية	2	750.000
مشروعات سياحية	1	17.500.000
الإجمالي	16	252.395.000

تمثل هذه المشاريع 37% من إجمالي المشاريع المقامة داخل المنطقة الحرة بعدن بحسب ما استخلصناه من المختصين في الجانب الاستثماري داخل الهيئة العامة للمنطقة الحرة عدن ومذكرة الهيئة ذات المرجع: م ح/ع/2007/18/1م وتاريخ 2007/9/3م كما إن هناك طلبات من المغتربين لإقامة مشاريع مختلفة سياحية ، صناعية ، خدمية ، سكنية ، لدى الهيئة لم يتم البت فيها. [1]

أما عن عدد المشاريع التابعة للمغتربين اليمنيين يصل عددها إلى أكثر من 213 مشروعا استثماريا في 6محافظات هي (عدن والحديدة وتعز وأب وشبوه وحضرموت) بكلفة أكثر من 70مليار ريال، وهذا في سنة 2009،إضافة إلى المشاريع العملاقة الموجودة في أمانة العاصمة صنعاء ،كما أن استثمارات المغتربين اليمنيين في الداخل تشكل فيه 70% من إجمالي الاستثمارات الموجودة داخل البلد كما أكد وزير شؤون المغتربين احمد مساعد حسين ، إن استثمارات المغتربين اليمنيين تتجاوز 322 مليار ريال ، في أكثر من 713 مشروعا استثماريا، بمختلف المحافظات.

ثانيا:الاستثمارات في لبنان:

نجد غالبية الاستثمارات اللبنانية تكون في شركات صغيرة، مما يجعل المغترب ينتقل من مركز الأجير إلى مركز أعلى كعامل مستقل أو مقاول صغير، وتكثر هذه الحالة في مجال البناء، والنقل، والبيع...الخ.

فلقد أنشأ المغتربون الموظفون شركات متوسطة الحجم، وكذلك أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة القادمين من البلدان العربية المنتجة للنفط وغرب إفريقيا، ففي دراسة ميدانية أجريت مع مغتربين من بلدة بيت شباب عائدين من غينيا، تبين أن ثلثي المهاجرين أنشاؤا شركات منها: [2]

فلقد قام ما نسبته 45%منهم بإنشاء شركات متوسطة الحجم في مجال التجارة (الأنسجة، سوبر ماركت...الخ)،في حين أن 30 %منهم أنشأوا شركات متوسطة الحجم في مجال الصناعة، أما 10 %منهم أنشأوا شركات في قطاع الخدمات.كما تم إنشاء شركات كبرى في مختلف القطاعات، وهي إجمالا معروفة .ومختلفة المجالات والقطاعات التي تختص فيها، ففي الزراعة مثلا تكثر الاستثمارات على الساحل

http://www.yemensweden.com/ye/showthread.php?t=1260

[1]-نجيب عبد الحق الصلوي،مرجع سبق ذكره.

[2]-بطرس لبكي،مرجع سبق ذكره،ص13.

الجنوبي و في وسط البقاع ومناطق عكار التي تمارس الزراعة المروية، وتصل هذه الاستثمارات تدريجيا إلى أجزاء داخلية من جنوب لبنان، حيث تقوم تدريجيا بتغيير البيئة التي تتميز بالزراعة التقليدية كما قام المهاجرون من غرب إفريقيا، وهناك قسم كبير منهم من جنوب لبنان، بتنفيذ هذه المشاريع الزراعية.أما في مجال البناء والأشغال العامة والهندسة، فقامت عدة مجموعات من المقاولين المغتربين اللبنانيين باستثمار رؤوس أموالهم المتأتية خصوصا من البلدان العربية النفطية وإفريقيا، في أنشطة مماثلة في لبنان، نذكر بعض هذه المجموعات في الجدول الموالي:

الجدول رقم(4-15):أهم المقاولون المغتربون اللبنانيون في قطاع أشغال البناء والإشغال العامة والنشاطات الهندسية(1970-2010).

اسم الشخص أو الشركة	المنطقة التي يتم النشاط فيها في الخارج	النشاط الذي ينفذ في لبنان
رفيق الحريري	فرنسا،السعودية،الو.م.أ، إفريقيا، أمريكا اللاتينية، أسيا.	البناء والإشغال العامة، المصارف، الصناعة،النشاطات المالية والزراعية والتامين والمواصلات والخدمات العامة والهندسة،والإعلام، والتعليم، والتطوير العقاري.
نعمة طعمة (شركة المباني).	السعودية.	أشغال عامة ،القطاع السياحي والخدمات العامة.
حسين واحمد طعان وأديب البساط	ساحل العاج، الأردن.	البناء.
عبد الله الزاخم ،جورج الزاخم	الخليج، ليبيا، إفريقيا	أشغال عامة ومصرف.
نسيب لحود، سمير لحود	سوريا ، الخليج العربي، فرنسا، المملكة المتحدة.	أشغال الميكانيك والكهرباء والهندسة الصناعية.
ميرنا البستاني	إفريقيا، الخليج، باكستان	البناء ، والسياحة، والمصارف.
ميشال المر	إفريقيا الوسطى	البناء الأشغال العامة القطاع السياحي والتطوير العقاري
الياس فرح	السعودية	البناء
محمد يوسف بيضوي	سوريا، قطر، ال.م.أ ،اسبانيا، السعودية	البناء والتجارة والتطوير العقاري.
احمد حبوس	سوريا، الخليج، السعودية، كندا	البناء، إمدادات المياه، الخدمات العامة.
صلاح الحركة	السعودية	البناء
جهاد الصمد	الإمارات العربية المتحدة	البناء
فريد مكاري	السعودية	البناء
إميل نوفل	الكويت	البناء
نجيب ميقاتي	السعودية، إفريقيا	الاتصالات ، البناء،الخدمات العامة
شيبان ثابت	السنغال وغرب إفريقيا	البناء ،السياحة والأشغال العامة

المصدر:بطرس لبكي،مرجع سبق ذكره،ص35-36.

من خلال قراءتنا للجدول أعلاه نلاحظ انه يعمل 80% من هؤلاء المقاولين في البلدان العربية المصدرة للنفط وقد استثمر معظمهم في البناء والأشغال العامة في لبنان وخصوصا خلال التسعينات، وذلك في إطار عملية إعادة الاعمار التي بدأت بعد عام 1990 وتستمر حتى الآن لكن مع التركيز على عمليات

البناء في القطاع الخاص في أواخر التسعينات. وقد تسارعت وتيرة ذلك في عام 2005 مع ارتفاع مداخيل الدول العربية النفطية وخاصة منذ 2008 مع الأزمة الاقتصادية العالمية التي دفعت بالعديد من اللبنانيين المغتربين أصحاب الأموال المودعة في الغرب إلى توجيهها نحو لبنان للتوظيف في القطاع العقاري أساسا.

أما في القطاع المصرفي والمالي، فإن الاستثمارات من رؤوس أموال المغتربين هي أيضا ضخمة حيث أننا نجد إن رؤوس أموال المغتربين اللبنانيين مستثمرة في اثنين وأربعين مصرف من أصل 86 مصرف يعمل في لبنان[1].والجدول الموالي يبين أهمها:

الجدول رقم(4-16):أهم المصارف حيث يستثمر رأسمال المغتربين (1970-2010).

اسم المصرف	المستثمرون	بلد الاغتراب
بنك البركة	روبير معوض	السعودية
بنك المتحد للأعمال	رفيق الحريري	السعودية
البنك اللبناني-السعودي	رفيق الحريري	السعودية
بنك عودة الاستثمار	جوزيف سليم حبيس	نجيريا
بنك المدينة	عدنان ابو عياش	السعودية
بنك عودة	ال بولس	نجيريا
بنك البحر المتوسط	رفيق الحريري	السعودية وفرنسا
بنك فرعون وشيحا	بيار ضومط	غرب إفريقيا وكندا
فيديرال بنك اللبناني	ميشال صعب	غرب إفريقيا
انتركونتينانتال	جوزيف صعب	غرب إفريقيا
البنك اللبناني الكندي	مكارم مكاري وجوزيف ابو جودة	السعودية
البنك اللبنان السويسري	طنال صباح، اويس ابو حبيب	السعودية

المصدر: بطرس لبكي،مرجع سبق ذكره،ص36.

بالإضافة إلى بنوك أخرى يمكن الاطلاع عليها في المرجع رقم(25)

أخيرا، لطالما كانت الصناعة أيضا مجالا هاما لاستثمار رؤوس أموال المغتربين فلقد اجري بحث أكاديمي عن 35شركة صناعية أنشأها مغتربون لبنانيون في وطنهم، المعلومات التفصيلية عن هذه الشركات في الملحق رقم(26).

وفي الأخير يمكننا القول أن هذه هي أهم القطاعات، وربما القطاعات الأساسية التي استثمر فيها المغتربون اللبنانيون في بلدهم الأم بالإضافة إلى أن هناك قطاعات أخرى استثمروا كالزراعة والسياحة، التأمين، النقل، والتجارة الداخلية والخارجية، والكهرباء وأعمال المياه، ...الخ.

[1]- بطرس لبكي، **الهجرة كحد للاقتصاد اللبناني: الجذور التاريخية، الوضع الراهن، أفاق المستقبل**، مجلة الدفاع الوطني.

المطلب الثالث:دور تحويلات المهاجرين في تحسين الظروف الاجتماعية (مصر، الأردن، لبنان، سوريا) .

مما لاشك فيه أن للتحويلات تأثير ايجابي على تحسين ظروف عيش الأسر وهناك بعض المؤشرات التي تزكي هذا الواقع منها نصيب الفرد من التحويلات الرسمية ونسبة تحويلات المهاجرين الرسمية إلى الاستهلاك النهائي للأسر وسنحاول التطرق إلى هذا كله في هذا المطلب.

أولا: دور تحويلات المهاجرين في زيادة الدخل(حالة لبنان) . يشكل المهاجرون أصحاب رؤوس الأموال على أكثر تقدير من 5% إلى8% من إجمالي عدد المهاجرين في مختلف بلدان المهجر والباقي منهم هم بالتأكيد عمال يعتمدون على مبلغ محدد كراتب شهري يستخدم هذا الراتب في سد احتياجات أسرهم داخل الوطن واحتياجاتهم الشخصية داخل بلد المهجر والجزء الأخر كمدخرات شخصية وهذا ما يجب أيضا أن نركز عليه فهذه المدخرات في مجملها تشكل رقم لا يستهان به يجب استغلاله من خلال توجيه المهاجرين إلى الاستثمار الجماعي عن طريق إقامة شركات مساهمة ذات ربحية مؤكدة تحفظ للمغتربين حقوقهم وتشجعهم على المساهمة في مثل هكذا مشاريع بهدف امتصاص هذه المدخرات أو جزء منها إلى الداخل .

وتأخذ التحويلات التي يرسلها المهاجرون أهمية كبرى في بعض الفترات الحرجة مثل ما حدث خلال السنوات الخمسين الماضية، وخصوصا في الفترة الواقعة بين 1973 و 1990 ، بسبب" الأزمة النفطية"، كما لا ننسى في فترة الأزمة العالمية لسنة 2008التي أصابت العالم بركود اقتصادي .

وقد كان لهذه التحويلات اثر كبير في الدخل الوطني ففي الخمسينات من القرن الماضي كان لهذه التحويلات دور محدود في الدخل الوطني حيث كانت تنحصر نسبته من 5 %إلى 7 %من إجمالي الدخل الوطني، وخلال الستينات انخفض دورها ليصل إلى حدود3.5 % و 4.5% من الدخل الوطني[1] .يعود ذلك إلى كون لبنان قد عرف فترة ازدهار في هذين العقدين، وكان يستقبل مهاجرين معظمهم من أصل عربي (فلسطين، مصر، سوريا،...الخ)، ومن ناحية أخرى فخلال الخمسينات والستينات كان لدى البلدان العربية المصدرة للنفط دخل لا يستهان به من النفط، ولكن ليس بمستوى مداخيلها من النفط في السبعينيات والثمانينيات والسنوات اللاحقة أي خلال الفترة 1990-2010فلذلك كانت التحويلات محدودة آنذاك وخلال الفترة بين 1974 و 2010 ، ارتفع الدخل في البلدان العربية المنتجة للنفط بشكل حاد، وتراجع اقتصاد لبنان الداخلي بشكل ملحوظ بسبب" الحروب " على أرضه .فهاجر اللبنانيون بشكل كبير إلى الدول المصدرة للنفط ولعبت التحويلات التي أرسلوها إلى بلدهم دورا بالغ الأهمية في الاقتصاد والمجتمع اللبناني ، إذ وصلت إلى 40% من الدخل القومي في بداية الثمانينات ثم تراجع هذا الدور في

[1] بطرس لبكي،**قضايا أساسية حول الهجرة الدولية والتنمية:الجماعات العابرة للدول والتنمية مع التركيز على الحالة اللبنانية**، الأمم المتحدة،اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا-الاسكوا،2010،ص9.

وقت لاحق مع تراجع اقتصاد البلدان المستقبلة، ولكن التحويلات كانت لا تزال تعادل من 10إلى 25% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1990- 2008، وقد تراجع دورها إلى 13% عام 2009 مع بدايات الأزمة الاقتصادية العالمية، والجدول الموالي يبين مدى مساهمة تحويلات المهاجرين اللبنانيين في الدخل الوطني.

جدول رقم (4-17) :نسبة مساهمة تحويلات المهاجرين اللبنانيين في الدخل الوطني خلال الفترة 2000-2009.

السنة	الدخل	التحويلات كنسبة مئوية من الدخل%.
2000	16491	12.79
2001	17100	13.50
2002	18500	13.75
2003	19700	13.85
2004	20400	14.29
2005	20900	16.65
2006	20900	22
2007	21255	25
2008	22743	25
2009	2472	13

المصدر: بطرس لبكي،مرجع سبق ذكره، صص11-12.

نلاحظ من خلال الجدول إن هناك تزايد مستمر سنة بعد سنة في مدى مساهمة تحويلات المهاجرين اللبنانيين في الدخل الوطني ففي سنة 2000 كانت نسبة المساهمة 12.79%، ووصلت أقصى حد لها في سنتي 2007 و2008 حيث وصلت نسبة مساهمتها إلى 25%، ولكن نظرا لانعكاسات الأزمة المالية العالمية التي لحقت بالدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية في سنة 2007 والتي مازالت أثارها مستمرة إلى حد الساعة فقد تراجع حجم التحويلات المستقبلة من طرف لبنان وهذا قد اثر على الدخل القومي وقد وصلت نسبة مساهمة هذه التحويلات في هذا الأخير إلى 13%. وبالتالي تتبين لنا العلاقة الطردية بين حجم تحويلات المهاجرين المستقبلة وكل من الدخل ونسبة مساهمتها فيه فكلما ارتفعت قيمة تحويلات المهاجرين ترتفع معه نسبة مساهمتها في الدخل.

ثانيا:نصيب الفرد من تحويلات المهاجرين الرسمية: إن تحويلات المهاجرين التي ترسل من المهاجرين في الخارج إلى ذويهم في البلدان الأم لها أهمية كبيرة على هؤلاء الأفراد المستقبلين لها ولإظهار مدى أهمية هذه التحويلات ووزنها في حياة الأشخاص المستقبلين لها سنبين نصيب الفرد في البلد الأم من هذه التحويلات المرسلة إليها وذلك من خلال الجدول الموالي.

جدول رقم(4-18):نصيب الفرد من التحويلات الرسمية 2000-2008دولار أمريكي.

الدولة/ السنة	2000	2004	2005	2006	2007	2008
مصر	41	41	65	68	96	107
الاردن	380	431	449	502	578	618
لبنان	419	1388	1206	1261	1386	1712
سوريا	11	46	43	40	40	40

المصدر:البنك الدولي،2008.

من خلال الجدول نلاحظ أن نصيب الفرد من تحويلات المهاجرين المستقبلة في الدول محل الدراسة هو نصيب ضيف في كل من مصر، سوريا ، أما بالنسبة للأردن ولبنان فهو نصيب معتدل. وهو يشكل مؤشرا هاما عن أهمية هذه التحويلات في التأثير على المستوى المعيشي للأسرة، ويبرز هذا المؤشر أهمية هذه التحويلات بالنسبة للأسر في البلدان الأربعة، وتتميز هنا لبنان كأهم مستفيد من هذه التحويلات حيث تضاعف هذا المعدل أكثر من مرة انطلاقا من سنة 2004 ليبلغ 1712 دولار سنة2008، ويأتي الأردن في مرتبة ثانية ولكن بمعدل يقرب ثلث ذلك المحصل في لبنان ثم تأتي بعده مصر بقيمة أقل اعتبارا لحجمها السكاني ثم سوريا[1].

ثالثا: نسبة التحويلات الرسمية إلى الاستهلاك النهائي للأسر: بالإضافة إلى نصيب الفرد من تحويلات المهاجرين المستقبلة في الدول محل الدراسة نجد أن هناك مؤشر آخر يبرز أهمية هذه التحويلات بالنسبة للأسر وهو نسبة التحويلات الرسمية إلى الاستهلاك النهائي للأسر. والجدول الموالي يبين نسبة تحويلات المهاجرين في الدول المختارة بالنسبة للاستهلاك الأسري خلال الفترة2000-2006.

جدول رقم(4-19): نسبة التحويلات الرسمية إلى الاستهلاك النهائي للأسر، الوحدة(%).

الدولة/ السنة	2000	2003	2004	2005	2006
مصر	3.6	4.9	5.9	7.8	7.0
الأردن	27	27.7	25	20.5	23
لبنان	11	28.1	30.5	26	25.6
سوريا	1.5	6.6	5.4	4.3	3.6

المصدر: البنك الدولي،2008.

إن الجدول يبرز أهمية تحويلات المهاجرين المستقبلة في الدول محل الدراسة حيث تمثل هذه التحويلات ما يزيد عن الربع من الاستهلاك النهائي للأسر في لبنان وما يقرب ذلك في الأردن حيث وصلت في لبنان أقصى نسبة لها في سنة 2004 حيث وصلت إلى 30%، أما في سنة 2006 فقد انخفضت لتصل إلى 25.6%، أما في الأردن فقد وصلت أقصى نسبة لها في سنة 2002 لتصل إلى 27.7%، وقد وصلت في سنة 2006 إلى ما نسبته 23% . أما بالنسبة إلى كل من مصر وسوريا فهي تمثل نسب قليلة جدا وذلك راجع إلى العدد الكبير من السكان التي يعيلهم المهاجر حيث وصلت أقصى نسبة في مصر سنة 2005 حيث وصلت إلى 7.8% وبعدها انخفضت في سنة 2006 لتصل إلى 7%، أما في سوريا فقد وصلت إلى أقصى نسبة في سنة 2003 لتصل إلى 6.6%، أما في سنة 2006 فقد انخفضت لتصل إلى 3.6%.

في الأخير يمكننا القول أن الهجرة تشكل وسيلة لضمان دخل لإعالة الأسر المهاجرين عن طرق التحويلات التي يرسلها المهاجرون إلى ذويهم وهي بذلك تسهم في تقوية الحماية الاجتماعية وخاصة بتأثيرها على التخفيف من نسبة الفقر ويتجلى ذلك من خلال تحسين الظروف المعيشية كتحسين ظروف السكن .

[1]-أمين فارس،مرجع سبق ذكره ،ص16.

خلاصة الفصل:

من خلال الدراسة التي قمنا بإسقاطها على بعض الدول العربية والمتمثلة في مصر والأردن، سوريا،لبنان،واليمن نستنتج أن هذه الدول تعتبر دولا مستقبلة للتحويلات المهاجرين باستثناء لبنان والأردن التين تعتبران مرسلة ومستقبلة في آن واحد وبالتالي هذه الدول تأثرت إيجابا بالهجرة الدولية.

كما يمكننا استخلاص ما يلي:

- إن تحويلات المهاجرين تقدر بالملايين الدولارات وهي مبالغ لايستهان بها كما أنها في تزايد مستمر خلال الفترة محل الدراسة أي من سنة 2000إلى سنة 2010 ،كما أنها لم تتأثر كثيرا بالأزمة العالمية التي اجتاحت الاقتصاد العالمي في سنة2008 فسرعان ما ازدادت بنسب كبيرة.
- إن تحجم تحويلات المهاجرين في الدول محل الدراسة قد فاقت في بعض الأحيان حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة وحتى المساعدات الإنمائية ، وهذا ما يجعل لها أهمية اقتصادية كبيرة بالنسبة للدول المستقبلة لها وهي تعتبر كخسارة اقتصادية للدول المرسلة لها، فان كل هذه الأموال تخرج منها سنويا وبكميات كبيرة يؤثر سلبا على اقتصادياتها فعلا.
- إن نسبة استغلال تدفقات تحويلات المهاجرين في المشاريع التنموية كالاستثمارات التي تدفع عجلة التنمية الاقتصادية إلى الأمام ضعيفة جدا لا تكاد تذكر عكس استخدامها في الاستهلاك الأسري الذي يمثل الحصة الكبرى والتي يمكن تقديرها بأكثر من 70%، في حين أن نسبة الاستثمارات لا تتعدى 10%.
- رغم الحجم الكبير لهذه التدفقات إلى هذه الدول إلى أن استغلالها كما رأينا ضعيف جدا كما أن العمل على محاولة حسن استخدامها لا يلقى أي أهمية في هذه الدول.

وبالتالي يمكننا القول أن تحويلات المهاجرين إلى هذه الدول أثرها ضعيف في التنمية الاقتصادية بالرغم من إننا إذا أحسنا اجتذابها واستخدامها و لم تكن هناك سياسات تنظم صرفها واستغلالها فلن يكون لها دور فعال في بناء اقتصاديات هذه الدول على غرار الدول الأخرى المستفيدة منها كهايتي التي أعادت بناء نفسها بعد الزلزال العنيف الذي ضربها.

الخاتمة

الخاتمة:

عند تناولنا لموضع تحويلات المهاجرين العرب ودورها في التنمية الاقتصادية ، قسمنا الدراسة إلى جانبين ، جانب نظري بيَّنا فيه أن الدول العربية قد عرفت ظاهرة الهجرة الدولية منذ القدم فنجد دول ترسل المهاجرين كدول المغرب العربي وسوريا ولبنان ...الخ ، ودول تستقبلهم كدول الخليج العربي وليبيا، ودول أخرى ترسل المهاجرين إلى الخارج وتستقبل الأجانب في أراضيها من اجل سد النقص الذي لحق بها من جراء هجرة أبناءها. كما تعرفنا على أهم مصادر التمويل التي تلجا إليها الدول عامة والعربية خاصة والتي تنحصر في الأساس في نوعين من المصادر وهي المصادر الداخلية أو الذاتية والتي تتمثل في الادخار، وعائدات التجارة الخارجية، الضرائب....الخ، والمصادر الخارجية والتي تلجا إليها الدول عند عدم تلبية وكفاية المصادر الداخلية والتي تتمثل في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ، والمساعدات الإنمائية، بالإضافة إلى تحويلات المهاجرين التي تعتبر كمصدر متجدد ومتنامي .

كما أن تحويلات المهاجرين في الدول العربية تجعلنا نقسمها إلى دول مرسلة لها كالسعودية التي تحتل المرتبة الرابعة عالميا من حيث إرسال أموال المهاجرين، ودول مستقبلة لها كالأردن، والمغرب، ولبنان الذين يعتبرون من أكثر الدول العربية استقبالا للتحويلات.

وقد تطرقنا إلى المعوقات التي تعيق حركة أو عملية تحويل أموال المهاجرين إلى دولهم الأصل من ارتفاع في التكلفة وصولا إلى نقص القنوات الرسمية،وبعدها تطرقنا إلى المجالات التي تصرف فيها هذه الأموال من مصاريف يومية، استثمارات، ...

أما الجانب التطبيقي فحاولنا فيه إسقاط الدراسة النظرية على الواقع من خلال اختيار مجموعة من الدول العربية التي لها أحجام مختلفة من التحويلات المرسلة ولها مجالات مختلفة من حيث استعمال هذه الأموال،وقد اخترنا كل من مصر، الأردن، لبنان، سوريا، اليمن كدول محل الدراسة،وكان ذلك من خلال عرض واقع تحويلات المهاجرين في هذه الدول خلال الفترة2000-2010.

أولا:نتائج الدراسة:

من خلال معالجة خطة العمل الموضوعة لهذه الدراسة يمكن أن نخرج بالنتائج التالية:

أ- **النتائج النظرية:**من خلال التحليل النظري لتحويلات المهاجرين ومجالات استخدامها تم الخروج بالنتائج التالية:

- ✓ الهجرة الدولية بما فيها العربية تتم بين البلدان وفق للظروف الاقتصادية و الاجتماعية السائدة في كل من دول الإرسال و دول الاستقبال ، وبالتالي فان أسبابها تتشابه تقريبا بين معضم الدول وبما فيها الدول العربية.
- ✓ تحويلات المهاجرين تتم من الدول الغنية إلى الدول الفقيرة وتتم حسب الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمهاجر.
- ✓ إن نقص قنوات التحويل الرسمية وارتفاع تكاليفها يؤدي إلى سلوك المهاجرين للطرق غير الرسمية.

- ✓ إن تحويلات المهاجرين إلى بلدانهم تعد مكسبا ومصدر تمويل جيد للأسر والمشاريع الاقتصادية للدول المستقبلة لها وهي في ذات الوقت تعتبر استنزافا للنقد الأجنبي وفرص ضائعة بالنسبة للدول المرسلة لها.
- ✓ إن الدول العربية النفطية مثل الجزائر مثلا لا تهتم بتحويلات المهاجرين رغم أن حجمها لايستهان به وذلك راجع إلى عائدات النفط الضخمة.

ب- **النتائج التطبيقية:** عند إسقاطنا للدراسة التي قمنا بها على الدول العربية بصفة عامة والدول المختارة للدراسة والمتمثلة في : الأردن، مصر، لبنان، سوريا، اليمن خرجنا بالنتائج التالية:

- ✓ إن دول محل الدراسة تختلف في نسب توزيع تحويلات المهاجرين المتدفقة إليها فنجد مثلا اليمن قامت بإنشاء بعض الاستثمارات في بعض المدن ،أما في لبنان فيتوجه المهاجرون إلى إنشاء بنوك ومؤسسات مصغرة ،وفي مصر فتوجه للتقليل من الفقر.
- ✓ إن مدى اعتماد الدول محل الدراسة على تحويلات المهاجرين يختلف باختلاف مصادر الدخل في هذه الدول فنجد أن لبنان ومصر من أكثر الدول اعتمادا عليها عكس الأردن.
- ✓ إن نسبة مساهمة تحويلات المهاجرين في الدخل الوطني للدول محل الدراسة يختلف فنجده كبيرا في كل من مصر، لبنان ، الأردن وسوريا بنسبة اقل.
- ✓ إن تحويلات المهاجرين في الدول العربية متشابهة من حيث استخدامها فحصة الأسد منها توجه للاستهلاك الأسري ثم يليها اقتناء المساكن والعقارات وبعدها مصاريف التعليم وفي الأخير النسبة المتبقية توجه للاستثمارات المنتجة وهذا يؤثر على التنمية الاقتصادية لهذه الدول إذا يمكننا القول أنها لا تعتبر كمصدر لتمويل التنمية الاقتصادية بهذه الدول لأن نسبة مساهمتها في الاستثمارات المنتجة لاتتعدى10بالمئة في معظم الدول العربية المستقبلة لها بينما ما يوجه الاستهلاك يقدر ب50-70بالمئة .
- ✓ مناخ الاستثمار الطارد في الدول العربية المستقبلة للتحويلات يصعب عملية استثمار مغتربيها على أراضيها.

ثانيا: اختبار الفرضيات:

انطلاقا من خلفية الدراسة واشكاليتها المستمدة من واقع عوائد هجرة الدول العربية والمتمثلة بالأساس في تحويلات المهاجرين ، فإننا سنحاول أن نثبت صحة الفرضيات من عدمها وبالاستناد إلى النتائج السابقة الذكر نختر الفرضيات فيما يلي:

الفرضية الأولى: لقد أثبتنا أن الظروف التي يعيشها الفرد في دولته الأصل هي أهم مؤثر على هجرته وعلى رأسها الفقر والبطالة، ولكنها ليست السبب الوحيد المؤدي إليها، فنجد مثلا الظروف السياسية وانعدام الأمن والاستقرار له الأثر الأكبر ، كما لا يمكننا إغفال تأثير الرغبة في الهجرة والتي تجتاح معظم المهاجرين.

الفرضية الثانية: إن التنمية الاقتصادية في الدول الأصل تتقهقر وتتراجع بسبب الهجرة الدولية إلى جانب أسباب أخرى كغياب سياسات تضبط سير هذه العملية من حيث حسن تمويلها واستغلال الموارد المالية المخصصة لها ، بل انه يمكن للهجرة الدولية أن يكون لها اثر كبير في التنمية الاقتصادية وذلك عن طريق

التدفقات المالية التي يرسلها المهاجرون إلى وطنهم الأم، بالإضافة إلى توظيف خبراتهم التي لا يستهان بها في هذه الدول.

الفرضية الثالثة: لقد أثبتنا من خلال الدراسة التي قمنا بها خطا الفرضية الثالثة حيث أن تحويلات المهاجرين تعتبر حقا مصدر سيولة دائمة ولكن لا يتم استغلالها استغلالا امثلا في الدول التي تستقبلها وذلك لنقص الهيئات والمؤسسات التي تعنى بتوجيه استخداماتها وتوعية المهاجرين لاستغلالها في المشاريع التنموية.

الفرضية الرابعة: لقد أكدنا أن تحويلات المهاجرين المتدفقة إلى الدول العربية محل الدراسة ليس لها اثر على عملية التنمية الاقتصادية لأنها تستغل في اغلبها في المصاريف اليومية.

ثالثا: التوصيات:

من خلال الدراسة يمكن أن نقدم التوصيات التالية :

- ✓ يجب على الدول العربية المستقبلة للتحويلات دعم قنوات التحويل النظامية وتعزيزها وذلك عن طريق إنشاء مصارف متخصصة وشركات تحويل وكذا إبرام اتفاقيات ثنائية بين دول الإرسال ودول الاستقبال من اجل تخفيض التكاليف وتحسين الظروف الملائمة للتحويل مع بلورة إستراتيجية ناجعة لمواجهة منافسة الشبكات البنكية لبلدان الاستقبال وذلك بتقديم خدمات جديدة كفيلة بتعبئة ادخار المهاجرين.
- ✓ أهمية العمل على إيجاد إستراتيجية عربية متناسقة ومتكاملة في مجال اجتذاب تحويلات المهاجرين من جهة وحسن استغلالها من جهة أخرى.
- ✓ ضرورة وضع خطط تنموية من اجل الاستغلال الأمثل للتحويلات المتدفقة إلى الدول المستقبلة لها.
- ✓ القيام بحملات تحسيسية اتجاه المهاجرين لتحفيزهم على المساهمة في المجهود المالي الوطني.
- ✓ تحسيس المهاجرين بالاستثمار في مختلف القطاعات وخاصة تلك التي تعتبر فاعلة من أجل التنمية المستدامة.
- ✓ إعداد برامج توعية للمهاجرين وأفراد عائلاتهم لتعريف المهاجرين بقنوات التحويلات الرسمية المتعددة وكيفية استثمار هذه التحويلات في المشروعات الإنمائية وعدم قصرها على الخدمات اليومية لهذه الأسر.

رابعا:آفاق الدراسة :

تناولت الدراسة التي قمنا بها تحويلات المهاجرين العرب ودورها في التنمية الاقتصادية و إن هذه الدراسة كباقي البحوث والدراسات الأخرى لا تخلو من النقائص و نظرا لاتساع الموضوع و تشعبه فيمكن التوسع في دراسته من جوانب أخرى ،و عليه يمكن اقتراح المواضيع التالية:

1-دور تحويلات المهاجرين في التنمية الاقتصادية القطرية للدول العربية.

2-دور تحويلات المهاجرين العرب في التنمية الاقتصادية في ظل التكامل العربي.

3-دراسة مقارنة بين دور تحويلات المهاجرين في بعض الدول العربية ودول جنوب شرق أسيا.

4 -تحسين مناخ الاستثمار ودوره في جلب استثمارات المهاجرين في الدول الأصل.

5- العلاقة بين النمو الاقتصادي والعمالة الوافدة المؤقتة أو الدائمة في دول الخليج.

المراجع

قائمة المراجع:

1- بالغة العربية:

أولا:الكتب:

1-إبراهيم احمد سعيد،**أسس الجغرافيا البشرية والاقتصادية**،منشورات جامعة حلب.1997

2-إبراهيم سعد الدين ،محمود عبد الفضيل ، **انتقال العمالة العربية ،المشاكل- الآثار- السياسات** ، مركز دراسات الوحدة العربية ط3، 1991.

3-إسماعيل شعباني ، **مقدمة في إقتصاد التنمية نظريات التنمية والنمو**،دارهومة للطباعة والنشر،الجزائر،1997.

4-تقرير عن التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ،**التجارة والاستثمار والتنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا** ،البنك الدولي،دار الساقي ،لبنان،2004.

5-حامد عبد المجيد ضرار، **«السياسات المالية»**، ط. الدار الجامعية (الطبعة الثالثة)، الإسكندرية، 1999.

6-حمدية زهران مشكلات تمويل التنمية الاقتصادية في البلاد المتخلفة ، دار النهضة العربية، مصر ،1971 .

زكريا طاحون، **بيئات ترهقها العولمة (الاقتصادية-السياسية-الثقافية-الاجتماعية)** ، ط. جمعية المكتب العربي للبحوث والبيئة، القاهرة، 2003.

7-سالم توفيق النجفي، أساسيات علم الاقتصاد، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، 2000.

8-سليمان القدسي، **واقع الهجرة الدولية ودوافعها**، الموسوعة العربية للمعرفة من اجل التنمية المستدامة المجلد الرابع-البعد الاقتصادي،محرر المجلد،البر داغر،بيروت ،لبنان،الطبعة الأولى،.2007

9-صبحي محمد قنوص، **أزمة التنمية، دراسة تحليلية للواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي لبلدان العالم الثالث**، الطبعة الثانية،القاهرة، الدار الدولية للنشر والتوزيع، 1999.

10-عبد المطلب عبد الحميد، **التمويل المحلي والتنمية المحلية**، الدار الجامعية،مصر،2001.

11-عرفان تقي الحسيني، **التمويل الدولي**، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 1999.

12-عصام الحناوي، **قضايا البيئة والتنمية، سلسلة مكتبة مصر 2020**، منتدى العالم الثالث، القاهرة مصر(2000).

13-علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصادي الدولي –نظريات وسياسات-**،دار المسيرة للنشر والتوزيع –عمان الأردن – ط1- 2007.

14-عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، جامعة حلوان، قطر، 2002-2003.

15-عيسى محمد الغزالي،الاستثمار الأجنبي المباشر-تعاريف وقضايا- السنة الثالثة،2004.

16-فتحي محمد أبو عيانة ،**دراسات في علم السكان** -دار النهضة العربية للطباعة والنشر –بيروت ط3، 2002.

17-فيوليت داغر، **الهجرة.. إشكاليات وتحديات.. فرنسا نموذجا**، ملخص عن الكتاب،الناشرون أوراب، الأهالي، اللجنة العربية لحقوق الإنسان ، الطبعة: الأولى ،2008.

18-كاضم حبيب، **الهجرة المغاربية وواقع العنصرية والعداء للأجانب في بعض بلدان الاتحاد الأوروبي**، الكتاب الثاني، 2000.

19-كامل بكري،**الاقتصاد الدولي**، الإسكندرية، 1998.

20-محمد حسين دخيل،**إشكالية التنمية الاقتصادية المتوازنة،دراسات مقارنة** ،منشورات الحلبي الحقوقية ،لبنان،ط.2009،1

21-محمد رشيد الفيل، الهجرة وهجرة الكفاءات العلمية العربية والخبرات الفنية أو النقل المعاكس للتكنولوجيا، دار مجدلاوي،عمان،الأردن،الطبعة الأولى،2000.

22-محمد سلطان أبو علي،**نظريات التنمية الاقتصادية وسياساتها**،الموسوعة العربية للمعرفة من اجل التنمية المستدامة المجلد الرابع،البعد الاقتصادي، الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولى، 2007.

23-محمد عبد العزيز عجمية، ،محمد علي الليثي، **التنمية الاقتصادية مفهومها-نظرياتها-سياساتها**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.

24-محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية -دراسات نظرية وتطبيقية-** قسم الاقتصاد. كلية التجارة- جامعة الإسكندرية، .2003

25-محمد لبيب شقير-**الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها**-الجزء الأول –مركز دراسات الوحدة العربية بيروت- ماي 1986.

26-محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، **النماذج الرياضية للتخطيط و التنمية الاقتصادية**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999.

27-محمد ناجي حسن خليفة، **«النمو الاقتصادي: النظرية والمفهوم»**، ط. دار القاهرة، القاهرة، 2001.

28-مصطفى طلبة وآخرون ، **مستقبل العمل البيئي في الوطن العربي** ، أبو ظبي ، 2001 .

29-نادر الفرجاني، **هجرة الكفاءات من الوطن العربي في منظور إستراتيجية لتطوير التعليم العالي** ، مركز المشكاة للبحث ، القاهرة ،سنة2001.

30-هشام مصطفى الجمل،**دور الموارد البشرية في تمويل التنمية –بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي الوضعي**، دراسة مقارنة-دار الفكر الجامعي، الإسكندرية،2006.

ثانيا:الرسائل والاطاريح:

31-خليفة لخميسي ،**الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية الاقتصادية**،حالة المحروقات في الجزائر،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية،الجزائر،2002.

32-سامية بوطمين ، **«انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة»**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (فرع تحليل اقتصادي)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001.

33-عبدا لناصر احمد عبدا لسلام البد راني، **هجرة الكفاءات العربية الأسباب والنتائج(العراق نموذجا)**، رسالة مقدمة إلى المجلس العلمي لكلية الإدارة والاقتصاد في الأكاديمية العربية لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، الدانمرك ــ كوب نهاكن، آذار ــ .2009

34-كريمة فرحي ، **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (فرع نقود ومالية)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002.

35-مبارك لسلوس ، **«تقييم المشروعات الاستثمارية في قطاع الري الزراعي بالجزائر»**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية (فرع علوم التسيير)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003.

36-مسعود زيان موسى، **اثر اتفاقية تريبس على نقل التكنولوجيا المتقدمة للدول النامية الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة**، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص تسويق وتجارة دولية، الشلف،2010.

37-مهدية سردون ،**إشكالية انتقال رأس المال البشري العربي البيني في ظل إمكانيات التكامل الاقتصادي العربيين** ،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 2009-2010.

ثالثا:التقارير:

38-البنك الدولي، كتاب حقائق عن الهجرة والتحويلات الكتاب الثاني،2011.

39-الإسكوا ، الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الإقليمي في دول منطقة الإسكو 2005.

40-البنك الدولي ، على الموقع الالكتروني تاريخ الاطلاع:13-10-2011. :
http://data.albankaldawli.org/indicator/SM.POP.TOTL?page=2

41-البنك الدولي،**التنمية الصحية: استراتيجية البنك الدولي لتحقيق النتائج في مجال الصحة والتغذية والسكان**، البنك الدولي، واشنطن، 2008، موقع البنك: www.worldbank.org

42-التقرير الاقتصادي العربي الموحد،الفصل العاشر،**تحويلات العاملين في الخارج والتنمية الاقتصادية في الدول العربية**.،2006ص175.

43-تقرير البنك الدولي **عن الهجرة والعمالة في شهر يونيو2007**.والملتقى الاقتصادي،نشرة شهرية،العدد الرابع والعشرون،يونيو2007.

44-تقرير البنك الدولي"**الأفاق الاقتصادية العالمية** ،2006.

45-تقرير التنمية البشرية ، **"التغلب على الحواجز: قابلية التنقل البشري والتنمية"**، 2009.

46-تقرير عن التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ،**التجارة والاستثمار والتنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا** ،البنك الدولي،دار الساقي ،لبنان،2004.

47-تقرير منظمة الصحة العالمية، الهجرة الدولية والصحة وحقوق الإنسان، جنيف، ديسمبر 2003،

48-تقرير منظمة الصحة العالمية، **الهجرة الدولية والصحة وحقوق الإنسان**، جنيف، ديسمبر 2003،

49-ثريا احمد عبيد، **حالة سكان العالم 2005-عبور إلى الأمل ،النساء والهجرة الدولية**، صندوق الأمم المتحدة للسكان

50-جهاز تنظيم شئون السودانيين العاملين بالخارج، **دور الدراسات ومراكز الأبحاث في تنظيم الهجرة العربية**(مركز السودان لدراسات الهجرة والتنمية والسكان نموذجاً)، السودان، أبريل2010

51-جون لوي فيل، يوروميد للهجرة 2، **الهجرة النسائية بين دول البحر المتوسط والاتحاد الأوروبي**،2011،

52-شعبة السكان بالأمم المتحدة، الاتجاهات في مجموع أعداد المهاجرين: تنقيح عام2008

53-صندوق النقد العربي،المؤسسات المالية العربية وتمويل التنمية والاستثمار في الوطن العربي،أبو ظبي ،الإمارات العربية المتحدة،2005.

54-كلمة الدكتورعمرو موسى، الأمين العام لجامعة الدول العربية أمام اجتماع وزراء العرب المعنيين بالهجرة الذي عقد بالقاهره يوم18 فبراير 2008 بمقر جامعه الدول العربية.

55-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، **مؤشر الفقر المائي** ، نشرة ضمان الاستثمار ، السنة22 ، العدد(3) ، 2004.

56-مؤسسة فلسطين الدولية، **هجرة العقول العربية، المطبعة الوطنية**، الأردن،2008

57-مأمون صيدم،**تقرير حول تحويلات العاملين الأردنيين في الخارج**،غرفة تجارة عمان-إدارة الدراسات والتدريب،وحدة الدراسات والاتفاقيات الدولية،نيسان2007.

58-المتحدة،اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا-الاسكوا،2010،ص9.

59-المعهد الوطني المغربي للدراسات الديموغرافية: الساكنة المهاجرة في فرنسا في عام 1992، باريس 1992، نقلا عن محمد خشاني، "العلاقة بين الهجرة والتنمية في شمال إفريقيا.

60-منظمة الأمم المتحدة للتنمية:التقرير الدولي للتنمية البشرية2009

61-منظمة الأمم المتحدة،**تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية**، مونتري،المكسيك،18-22مارس،2002،منشورات منظمة الأمم المتحدة ،نيويورك،2002.

62-منظمة العمل العربية ، التقرير العربي الأول لمنظمة العمل العربية حول التشغيل والبطالة في الدول العربية: نحو سياسات فاعلة،2008.

خامسا: المنشورات والمجلات:

63-ابراهيم سعد الدين ،محمود عبد الفضيل ، **انتقال العمالة العربية ،المشاكل- الآثار- السياسات** ، مركز دراسات الوحدة العربية الطبعة الثالثة 1991.

64-**الآثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للهجرة الدولية على المجتمعات العربية والأفريقية**، الجمعية العربية لعلم الاجتماع أعمال ندوة "الهجرة الدولية وانعكاساتها على العرب وأفريقيا"، وذلك خلال الفترة من 13 إلى 15 من شهر يوليو 2008، في مدينة طرابلس الليبية. مجلة علوم انسانية، السنة السادسة: العدد 38: صيف 2008 ،على الموقع: WWW.ULUM.NL تاريخ الاطلاع:2011/07/28.

65-احمد فاروق غنيم، حنان نظير، **تقرير عن سياسات دول منطقة الاسكوا في مجال الهجرة**، الامم المتحدة،اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا –الاسكوا، .2010

66-احمد فاروق غنيم، حنان نظير، **تقرير عن سياسات دول منطقة الاسكوا في مجال الهجرة**، الامم المتحدة،اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا –الاسكوا، 2010.

67-أســـــار فخري عبد اللطيف، **دور أسواق الأوراق المالية في التنمية الاقتصادية**، مجلة علوم إنسانية السنة الرابعة: العدد 32:ك2 (يناير) 2007

68-أشرف العربي ،**نحو بيئة جاذبة لرأس المال البشرى في ظل اقتصاد المعرفة** ، بحث منشور بمجلة اقتصاد المعرفة ، مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، جامعة القاهرة ، سنة2006

69-اي دي ماكيتري /وكالة آي بي اس، المصارف تستولي على خمس تحويلات المهاجرين، بغداد /.

70-بطرس لبكي، **الهجرة كحد للاقتصاد اللبناني: الجذور التاريخية، الوضع الراهن، أفاق المستقبل**، مجلة الدفاع الوطني.

71-بطرس لبكي،**قضايا أساسية حول الهجرة الدولية والتنمية:الجماعات العابرة للدول والتنمية مع التركيز على الحالة اللبنانية**، الأمم

72-جاد شعبان، **الشباب في العالم العربي**،الجامعة الأمريكية في لبنان،لبنان، جانفي2009

73-جمال وهبي، **دراسة صادرة عن إدارة السياسات السكانية والهجرة بالقطاع الاجتماعي في جامعة الدول العربية**، استعرضها الاجتماع الأول لوزراء الهجرة العرب: 18فيراير2008،جريدة المساء-العدد 446-الاثنين 25 فبراير2008.

74-حروري، **الهجرة وسياسة الجوار الأوروبي**،مجلة المفكر، العدد الخامس ،جامعة بسكرة،2010.

75-خالد حسين، **دور الاستثمار العربي البيني والاستثمارات الأجنبية المباشرة في زيادة فرص العمل**، المنتدى العربى للتنمية والتشغيل(الدوحة ، 15– 16 نوفمبر / تشرين الثانى 2008). الأمم المتحدة بيروت – لبنان.

76-زهرة بن يخلف، رفيقة بوسالم، **تحليل الأثر المزدوج لحدود الملكية الفكرية في مجال نقل التكنولوجيا**، ورقة بحثية ، الملتقى الدولي الأول حول" الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا إلى الدول النامية" المركز الجامعي ببشار، جانفي2008.

77-سانجيف جويتا ،كاثرين باتيللو ، وسميتاواغ ،**جعل التحويلات تعمل لصالح افريقيا** ، مجلة التمويل والتنمية ، يونيو 2007 ، المجلد 44 ، العدد02.

78-سهام حروري، **الهجرة وسياسة الجوار الأوروبي**،مجلة المفكر، العدد الخامس ،جامعة بسكرة،2010

79-السيد محمد الخشاني، العلاقة بين الهجرة والتنمية في شمال افريقيا،ورقة مقدمة في اجتماع الخبراء المتخصص حول الهجرة الدولية والتنمية في شمال أفريقيا، الامم المتحدة،مكتب شمال أفريقيا، الرباط ، المغرب، 19-20مارس2007 .

80-شهيد الحق، **اثار الازمة الاقتصادية العالمية على الهجرة في المنطقة العربية**، الاجتماع الثاني لمجموعة الخبراء العرب حول الهجرة والتنمية ، القاهرة، 29يونيو،1يوليو2009.

81-الصديق عبدالله ،**هجرة البشر وهجرة الكلمات** ، الحياة - 08/09/23// في 24سبتمبر 2008، تاريخ الاطلاع2011-05-07.

82-علا الخواجة، **الدور الاقتصادي لتحويلات المهاجرين بالتطبيق على دول شمال أفريقيا**، ورقة مقدمة لندوة"المغتربون العرب من شمال إفريقيا في المهجر الأوروبي"، من تنظيم: جامعة الدول العربية(إدارة المغتربين العرب) بالتعاون مع برنامج الدراسات المصرية الإفريقية بجامعة القاهرة ،أبريل2007

83-علي احمد راصع، **الهجرة غير الشرعية من القرن الإفريقي إلى اليمن وأثرها على المنطقة**، ورقة عمل مقدمة لندوة الفرص والتحديات في الهجرة الدولية

84-علي بزي، **الكفاءات العلمية اللبنانية الإعداد للهجرة**، لبنان ،2008

85-لينا الرحباني **تحويلات المهاجرين العرب من أوروبا مصدر مهم للاستهلاك في الدول الأم.** ، الحياة،بيروت-06/03/18// تاريخ الاطلاع:03-03-2011.

86-مجدي عبد القادر إبراهيم، **القضايا الأساسية للهجرة الدولية والتنمية في إقليم المشرق العربي ودول مجلس التعاون الخليجي**، هجرة العمل، الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا-الاسكوا، 2010،

87-محمد الأمين فارس، **تحويلات العمال المهاجرين إلى المنطقة العربية، السمات والآثار**، اجتماع الخبراء حول الهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية: التحديات والفرص15-17أيار/مايو – 2006 بيروت.

88-محمد الخشاني، محمد بنسعيد ، **التحويلات المالية للمهاجرين وأثرها على التنمية في بلدان المشرق العربي الأربعة : سوريا، لبنان، الأردن ومصر**، الجمعية المغربية للدراسات والأبحاث حول الهجرة،2010.

89-محمد الخشاني،مغاربة الخارج-**الهجرة كرهان أساسي في العلاقات الاورومغربية**،منشورات الجمعية المغربية للدراسات والبحوث حول الهجرة،الرباط.

90-محمد العساف، **إحصاءات الهجرة في الأردن** ،ورقة عمل مقدمة لورشة العمل الإقليمية حول"تحسين إنتاج نماذج إحصاءات الهجرة الدولية"، مصر/القاهرة،6/30 - 2009/7/2.

91-محمد تقرورت ، محمد طرشي ، مداخلة بعنوان **إشكالية النفط و التنمية المستدامة في الدول العربية**، مقدمة في ملتقى حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد، جامعة فرحات عباس سطيف.

92-محمد ديتو، **إدارة سياسات العمالة المهاجرة في دول مجلس التعاون الخليجي مخاطر وفرص**، اجتماع الخبراء حول الهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية: التحدىات والفرص،15-17ماي - 2006 بيروت، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية ،لغربي آسيا – الإسكوا

93-محمد رمضان، **الهجرة السرية في المجتمع الجزائري: أبعادها وعلاقتها بالاغتراب الاجتماعي**. دراسة ميدانية، مجلة علوم إنسانية ،السنة السابعة: العدد 43: خريف 2009 ، على الموقع: WWW.ULUM.NL تاريخ الاطلاع:2011/07/28.

94-محمد سليمان عبد ا الوهيد، **أثر سياسات الهجرة على النمو الحضري في السعودية ومصر دراسة مقارنة**، جامعة الملك سعود

95-مصطفى النابلي، **تحديات وآفاق النمو الاقتصادي الطويلة الأمد في الدول العربية**، بحث قُدّم خلال مؤتمر مؤسسة الفكر العربي بيروت 4-6 كانون الأول 2003.

96-مصطفى عبد العزيز مرسي ، **معاناة المهاجرين العرب خارج المنطقة العربية**، ورقة عمل مقدمة من منظمة العمل العربية، المنتدى العربى للتنمية والتشغيل،(الدوحة ، 15– 16 نوفمبر / تشرين الثانى 2008).

97-مكتب العمل الدولي، **هجرة اليد العاملة الدولية والعمالة في المنطقة العربية: نشأتها، نتائجها، ومستقبلها.**، ورقة عمل مقدمة في المنتدى العربي للتشغيل، بيروت، لبنان ،19-21اكتوبر 2009.

98-مكتب العمل الدولي، **هجرة اليد العاملة الدولية والعمالة في المنطقة العربية: نشأتها، نتائجها، ومستقبلها.**، ورقة عمل مقدمة في المنتدى العربي للتشغيل، بيروت، لبنان ،19-21اكتوبر 2009

99-المنظمة العالمية للملكية الفكرية WIPO ، اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية، الدورة السادسة، جنيف، من 22الى 26نوفمبر2010.

100-المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، **إستراتيجية تطوير العلوم والتقانة في الوطن العربي** ،دراسة مقدمة إلى ندوة ، البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في العالم العربي ، الشارقة ، 2002 .

101-منى محمد الحسيني عمار، **هجرة العقول البشرية من الدول العربية إلى الدول المتقدمة" الأسباب والنتائج"**،* دراسة خاصة عن مصر*، جامعة الأزهر ،

102-ميثاء سالم الشامسي، **تقييم سياسات الهجرة في دول مجلس التعاون الخليجي-دروس مستقبلية-** ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا – اسكوا، اجتماع الخبراء حول الهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية التحديات والفرص15-17ماي – 2006بيروت

103-ميشال عبس ، **سياسات الهجرة في المنطقة العربية** ، ورقة مقدمة إلى الندوة الدولية حول"سياسات الهجرة و السكان في المنطقة العربية" escwa 2006 .

104- نوال نعمة، **الزراعة والهجرة من الريف الى المدينة في الدول النامية**، ورقة مقدمة في منتدى السياسات الزراعية، دمشق 12 ديسمبر 2004

105-هبة احمد نصار، **التحول الديمجرافي والتشغيل وهجرة العمالة في دول المشرق، اجتماع الخبراء حول الهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية:التحديات والفرص**،15- 17ماي – 2006 بيروت، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا– الإسكوا،الأمم المتحدة

106-ورقة عمل عن **واقع إحصاءات الهجرة الدولية في جمهورية مصر العربية**، مقدمة إلى ورشة العمل التدريبية حول إحصاءات الهجرة الدولية التي تنظمها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا -الاسكوا – خلال الفترة من 6/30-2009/2، القاهرة

107-سانجيف جوبتا ،كاثرين باتيللو،سميتاواغ،**جعل التحويلات تعمل لصالح افريقيا**،مجلة التمويل والتنمية يونيو 2007،المجلد44،العدد2،ص43.

2-باللغة الأجنبية:

108-Audrey AKNIN ; **DyNAMIQUES MIGRATOIRES ET DEVELOPPEMENT DURABLE :VERS DE NOUVELLES REFLEXIONS** ;Université de Versailles Saint-Quen tin .

109- castles ,**les migrations internationales au debut du 21siécle** :tendances et problémes mondiaux ; revue internationale des sciences sociales :n°165 ,septembre 2000

110-Cerstin Sander (Bannock Consulting)-: **Migrant Remittances to Developing Countries, a scoping study prepared for the UK Department of International Development (DFID)**- June 2003.

111- *Gallina Andrea, **The impact of international migration on the economic development of*** **countries in the Mediterranean**, United Nations expert group meeting on international migration and development in the Arab region, United Nations, Beirut, May2006.

- *Dilip Ratha **,workers' Remittances** :An Important and Stable Source Of External* 211 *DEVELOPMENT finance,chapetr 7,2003*

112- El-Sakka, M.I.T. "Migrant Workers' Remittances and Macroeconomic Policy in Jordan", The Arab Journal of Administrative Studies, 2007, Vol. 14, No. 2, pp. 307-328.

http://www.yemenews.net/nprint.php?lng=arabic&sid=1230

تاريخ الاطلاع:31-03-2011.

113-INTERNATIONAL MIGRATION Department of Economic and Social Affairs Division United Nations 2006 . Population

114-INTERNATIONAL MIGRATION Department of Economic and Social Affairs Division United Nations,2010. . Population

115- International Organization for Migration (IOM), 2008, 10 M`s World Migration Report 2008

116- ***La valorisation économique de l'epargne des migrants*** *Etude réalisée par-CFSI-Dec-2003.p26*

117- MARC BICHLER.**LES MIDIS DE LA MICROFINANCE TRANSFERTS DE MIGRANTS** .28 SEPTEMBRE 2006

118- Mohamad Lamine Fares , **REMITTANCES OF LABOUR MIGRANTS IN THE ARAB REGION: CHARACTERISTICS AND IMPACT*, UNITED NATIONS EXPERT GROUP MEETING ON INTERNATIONAL MIGRATION AND DEVELOPMENT IN THE ARAB REGION** ,Department of Economic and Social Affairs United Nations Secretariat Beirut, 15-17 May 2006

119-Musette Mohamed Saib avec le soutien financier middle east reserch competition programme2006-2007 , Approche sociologique des comportements de transferts de fonds en algerie, alger , desembre ,2007.

120-Ratha Dilip, **Leveraging remittances for development**, Development prospects group, World bank, Washington DC2007.
121-MARC BICHLER.LES MIDIS DE LA MICROFINANCE TRANSFERTS DE MIGRANTS .28 SEPTEMBRE 2006.
122-Reinke j, Patteron O' Neil**, Remittances in the balance of payments framework**, International technical meeting on measuring remittances, World Bank, January2005.
123-United Nations, Department of Economic and Social Affairs Population Division, International Migration in the Arab Region, United Nations Expert Group Meeting on International Migration and Development in the Arab Region: Challenges and Opportunities , Beirut, 15-17 May 2006.
124-United Nations: international migration 2006، october 2006
125-Van Dalen Hendreck & others, **Remittances and their effect on emigration intentions in Egypt, Morroco and Turkey**, Tinbergen institute discussion paper, Univesteit Amsterdam, 2005.

المواقع الالكترونية:

126- عبد الفتاح العموص، **المحددات النظرية للهجرة الخارجية في البلدان المتوسطية: إشارة للبلدان المغاربية**، هجرة السكان،. تونس.تاريخ الاطلاع:12-12-2010على الموقع:
http://www.almaktabah.net/vb/showthread.php?p=119886
127- أسامة بدير،مقال على الموقع الالكتروني تاريخ الاطلاع:24-12-2010:
.http://www.aldiwan.org/news-action-show-id-357.htm
128-علي احمد السقاف، مقال تحت عنوان "**الصعوبات والمعوقات التي تحول دون مساهمة المغتربين في التنمية في اليمن (1)**"، تاريخ الاطلاع:24-12-2010،على الموقع الالكتروني:
http://www.26sep.net/newsweekarticle.php?lng=arabic&sid=47933
129-شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة ،إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية،على الموقع:
http ;//unistats.un.org/unsd/cdb/cdb-dict-xrxx.asp ?def-code=336
130-أحمد محمد الخالدي، **هجرة العقول البشرية : المفهوم ــ الأسباب**، على الموقع:
http://www.manhal.net/articles.php?action=show&id=1415
131- رزاق سرياني،**الهجرة**، تاريخ الاطلاع:29-12-2010.على الموقع الالكتروني:
http://www.terezia.org/section.php?id=2151 تاريخ الاطلاع:24-12-2010
132-منشورة في الهجرة الدولية ،
http://www.mojtamai.com/books/index.php?option=com_k2&view=item&id=815
تاريخ الاطلاع :29-12-2010 .
133-ثامر قرقوط ،**تحويلات المغتربين المالية تخطئ أهدافها.. الخدمات والعقارات يستهلكان التحويلات المالية** ، غياب تقديرات التحويلات وارتفاع العمولة ،على الموقع:تاريخ الاطلاع:03-03-2011.
http://www.an-nour.com/old/243/economy/economy02.htm
134-شعيب العولقي ، **التحويلات المالية في العالم ومن بينها تحويلات (اليمنيين)**.،على الموقع:
http://www.ye1.org/vb/showthread.php?t=278829 تاريخ الاطلاع: **03-03-2011**
135-محمد نبيل الشيمي، **الادارة و الاقتصاد**، الحوار المتمدن - العدد: 2538 - 2009 / 1 / 26،على الموقع:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=160291 تاريخ الاطلاع04-03-2011
136-نجيب عبد الحق الصلوي،مساهمة المغتربين في التنمية،عدن،على الموقع:
http://www.moia.gov.ye/detail.asp?sub_ID=154&SEC_NO=26&DATE=16/08/2010

تاريخ الاطلاع:12-03- 2011.

137-مدونة اقتصاديات الكويت ودول مجلس التعاون

http://economyofkuwait.blogspot.com/2010/02/blog-post_4317.html

تاريخ الاطلاع:31-03-2011

138-عبدا لمالك خلف التميمي ،ا **لمهاجرون الخليجيون** ، مقال على الموقع الالكتروني:

http://www.nadyelfikr.net/showthread.php?tid=9121 تاريخ الاطلاع:30-04-2011.

139- كامران أحمد محمّد أمين، **الهجرة أو إعادة التوزيع العالمي للسكان**،مقال على الموقع:

http://www.balagh.com/islam/pj1d3eig.htm.2011-05-07 تاريخ الاطلاع:

140-مذكرة الأمانة العامة حول جوهر الأدمغة العربية وضع سياسة واضحة لاستيعاب الكفاءات العربية و الحد من هجرتها إلى الخارج الاتحاد البرلماني العربي - الأمانة العامة المؤتمر العاشر للاتحاد الخرطوم 9 - 11 / 2 / 2002، البند 7 / 10 ، مجلة الاتحاد، مجلـــــة البرلمـــــان العـــــربي ، السنة الثانية والعشرون - العدد الثاني والثمانون: كانون أول/ديسمبر 2001.

http://www.arab-ipu.org/publications/journal/v82/memobrain.html

تاريخ الاطلاع:28-07-2011.

141-- احمد عبد الله المنصوري ،عبدالعالي بوحويش الدايخ، هجرة العقول العربية أسبابها وآثارها الاقتصادية ،12/01/2010، مقال على الموقع:http://www.arabthought.org/en/node/305 تاريخ الاطلاع:28/07/2011.

142-أحمد السامرائي،**و ضع العمالة الأجنبية في دول الخليج، مقالة** على الموقع:http://daraare.yoo7.com/t33-topic

تاريخ الاطلاع:31-07-2011.

143-نعمة، ملخص عن ورقة عمل عن **الهجرة واثرها على التنمية في مصر**، الجهاز المركزي للتنظيم والادارة المصري-الادارة المركزية للبحوث- مارس2011.

Caoa2010@caoa.gov.eg تاريخ الاطلاع: 31-07-2011

144-محمد رشيد ، فهد شقفي، **الأموال العربية في الخارج**،سوريا، 2008-2009، على الموقع:

http://dc97.4shared.com/img/d7zYmyAb/preview.html تاريخ الاطلاع:09-08-2011.

145-مصطفى العبد الله الكفري ،أهم عوائق التنمية الاقتصادية في الدول العربية،الحوار المتمدن - العدد: 965 - 2004 / 9 / 23 ،على الموقع*http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=23847*

تاريخ الاطلاع:10-08-2011.

146-صلاح جمعة ،**تحويلات العمالة العربية في الخارج 2009**، جريدة الشرق الاوسط، لثلاثـــاء 06 جمـــادى الاولـــى 1431 هـــ 20 ابريل 2010 العدد 11466.

147-http://www.aawsat.com/details.asp?section=6&article=566103&issueno=11466

تاريخ الاطلاع:11-08-2011.

148-صلاح جمعة ،**تحويلات العمالة العربية في الخارج 2009**، جريدة الشرق الأوسط، لثلاثـــاء 06 جمـــادى الأولى 1431 هـــ 20 ابريل 2010 العدد 11466.

http://www.aawsat.com/details.asp?section=6&article=566103&issueno=11466

-149*http://ar.wikipedia.org*, cnsulte le12/08/2011.2011-08-11 تاريخ الاطلاع:

150-**مقدمة عن أسواق الأوراق المالية < دور الأسواق المالية في النشاط الاقتصادي** ، المعهد العربي للتخطيط الكويت،، على الموقع الالكتروني: *http://www.arab-api.org/course9/c9_1_5.htm* تاريخ الاطلاع: 16-08-2011.

151-الرشيد الفاتح ،في الإثنين يناير 31، 2011، مقال على الموقع الالكتروني:

http://economics2.yoo7.com/t12-topic تاريخ الاطلاع:18-08-2011

152-عامر ذياب التميمي، **معوقات التنمية الاقتصادية في الدول العربية النفطية**، الحياة اللندنية-19-6-2006،معهد الشيرازي الدولي للدراسات-واشنطن،على الموقع:-http://www.siironline.org/alabwab/edare-
%20eqtesad%2827%29/188.htm تاريخ الاطلاع:18-08-2011

153-علي الطالقاني، الأحد 27 نيسان/2008 - 20/ربيع الثاني/1429. مقال : على الشبكة العنكبوتية وفقا للرابط التالي:
تاريخ الاطلاع:30-08-2011.*www.annabaa.org* و *http://www.annabaa.org/nbanews/70/005.htm*

154-الاستثمارات في الدول العربية، المؤسسة لعربية لضمان الاستثمار، مقال على الموقع:
http://www.arabs.com/threads/4638- تاريخ الاطلاع:31-08-2011.

155-مؤشرات التنمية العالمية .على الموقع الالكتروني.
http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD/countries
تاريخ الاطلاع:13-10-2011.

156--عمرو الاشموني ، **دول الخليج تحتل المركز الثاني في التدفقات النقدية مع تعدد المهاجرين**، على الموقع:
http://www.annaharkw.com/annahar/Resources/ArticlesPictures/2010/02/12/ebe48fd0-cd19-48c5-a83c-680cc8f7331a_main.jpg

157-علي الطالقاني، الأحد 27 نيسان/2008 - 20/ربيع الثاني/1429. مقال : على الشبكة العنكبوتية وفقا للرابط التالي:
تاريخ الاطلاع:30-08-2011. *www.annabaa.org* و *http://www.annabaa.org/nbanews/70/005.htm*

158-- الجالية اليمنية، على الموقع:
http://www.yemensweden.com/ye/showthread.php?t=1260

-

الملاحق

الملاحق:

الملحق رقم(01): يبين عدد اللاجئين في الدول العربية لسنة 2010.

الدول العربية	عدد المهاجرين	نسبة اللاجئين الى عدد المهاجرين.
الجزائر	242.3الف	38.9
جزر القمر	13.5 الف	0
جيبوتي	114.1الف	7
مصر	244.7 الف	37.9
العراق	83.4 الف	52
الاردن	297.3 الف	85
الكويت	2097.5 الف	1.8
لبنان	758.2 الف	61
ليبيا	682.5 الف	0.5
موريتانيا	99.2 الف	30.6
المغرب	49.1 الف	1.3
عمان	826.1 الف	0
قطر	1305.4 الف	0
السعودية	7288.9 الف	3.3
الصومال	22.8 الف	3.4
السودان	753.4 الف	27.8
سوريا	2205.8 الف	71.7
تونس	33.6 الف	0.3
الامارات العربية المتحدة	3293.3 الف	0
فلسطين	1923.8 الف	100
اليمن	517.9 الف	20.6

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على احصائيات البنك الدولي، الكتاب الثاني،2011.

الملحق رقم(02): الكفاءات المهاجرة:

البلاد	عدد الكفاءات بالمهجر
البلاد العربية	1.009.282
الصين	0.717.815
الهند	1.005.484

المرجع:التقرير الاقليمي لهجرة العمل العربية ، هجرة الكفاءات ، نزيف ام فرص، الاجتماع العربي الثاني لخبراء الهجرة الدولية، القاهرة 29يونيو-1يوليو2009.

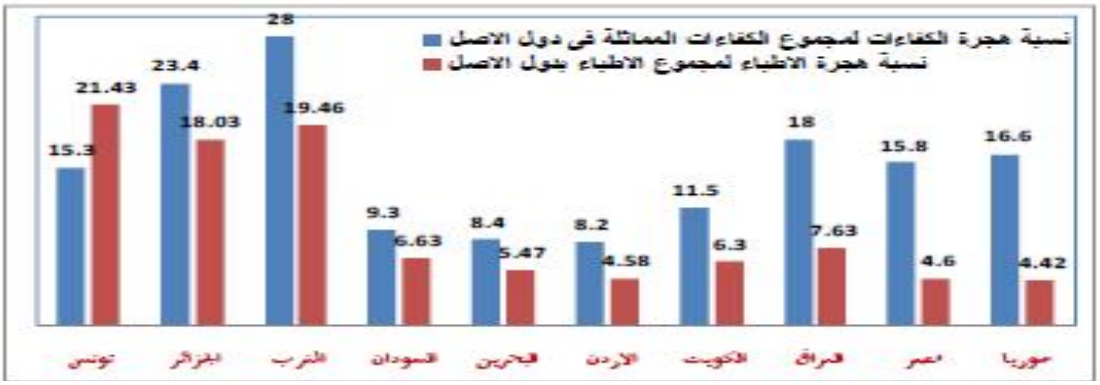

المرجع:التقرير الاقليمي لهجرة العمل العربية ، هجرة الكفاءات ، نزيف ام فرص، الاجتماع العربي الثاني لخبراء الهجرة الدولية، القاهرة 29يونيو-1يوليو2009.

الملحق رقم (03): اكبر بلدان المستقبلة للمهاجرين الوافدين، الوحدة عدد المهاجرين الوافدين بالملايين.

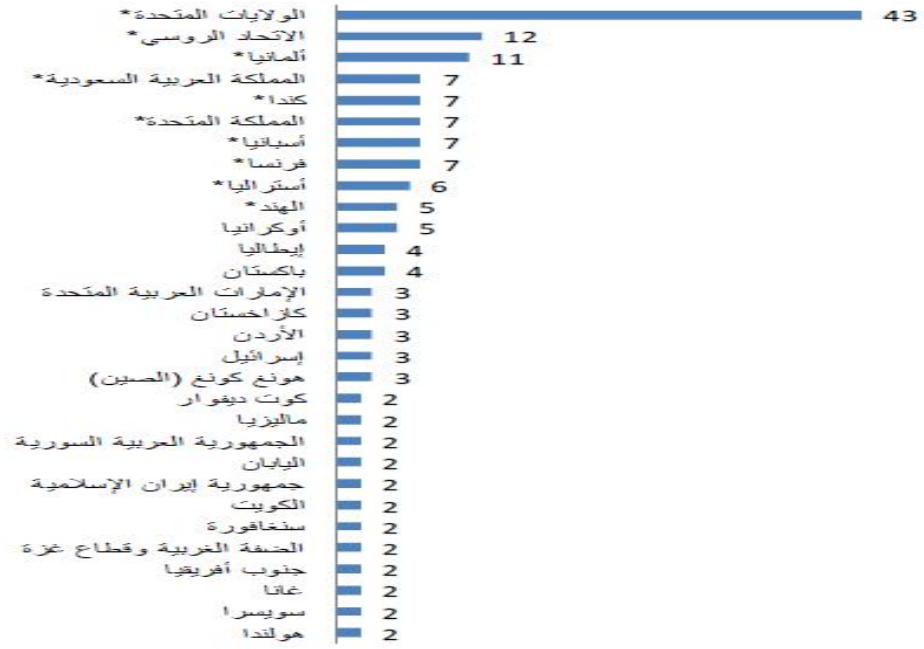

المصدر: مجموعة افاق التنمية ، البنك الدولي، شعبة السكان في الامم المتحدة،2009.

الملحق رقم (04):تصنيف اكبر البلدان المستقبلة للمهاجرين الوافدين في سنة 2010، كنسبة مئوية من السكان.

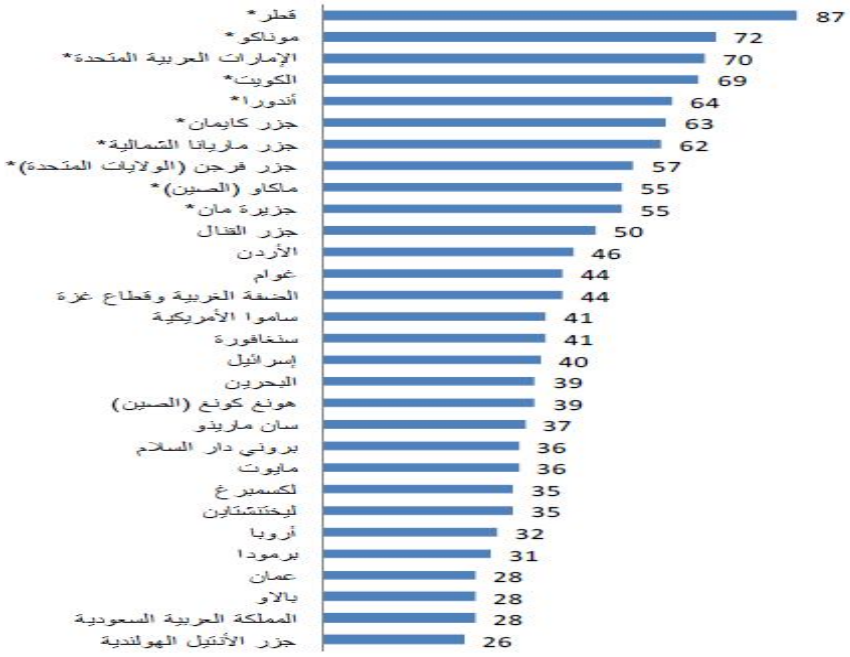

المصدر: مجموعة افاق التنمية ، البنك الدولي، شعبة السكان في الامم المتحدة،2009.

الملحق رقم (05) : تصنيف اكبر بلدان مصدرة للمهاجرين في سنة 2010 ، عدد المهاجرين الى الخارج، بالملايين

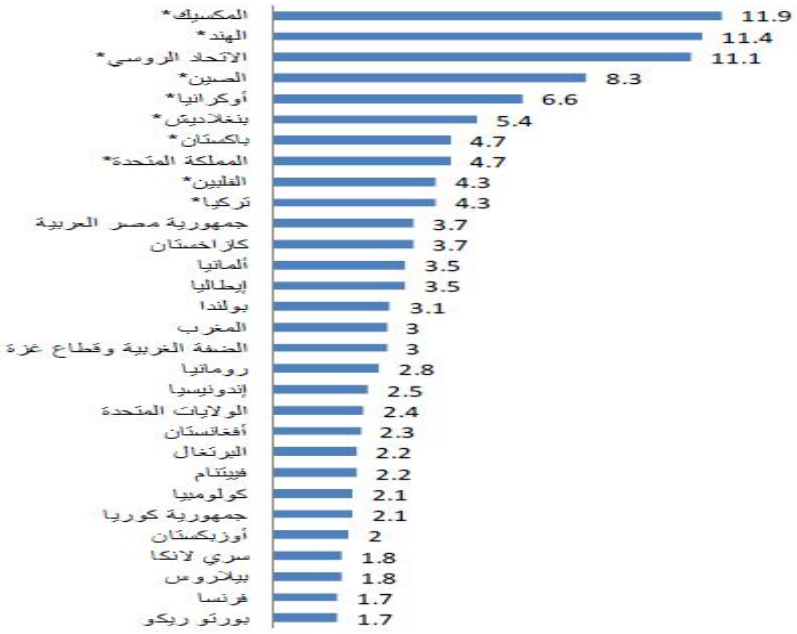

المصدر: مجموعة افاق التنمية ، البنك الدولي، شعبة السكان في الامم المتحدة،2009.

الملحق رقم (06) :تصنيف اكبر بلدان مصدرة للمهاجرين كنسبة مئوية من السكان في سنة 2010

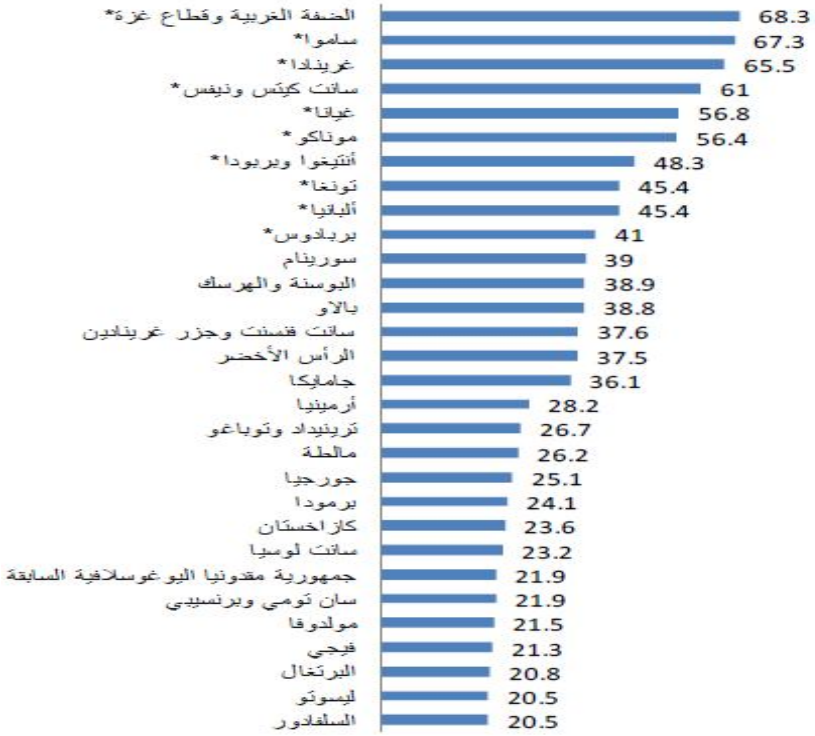

المصدر: مجموعة افاق التنمية ، البنك الدولي، ،2010.

الملحق رقم (07): اكبر الممرات الثنائية للهجرة، في سنة2010، عدد المهاجرين الى الخارج بالملايين.

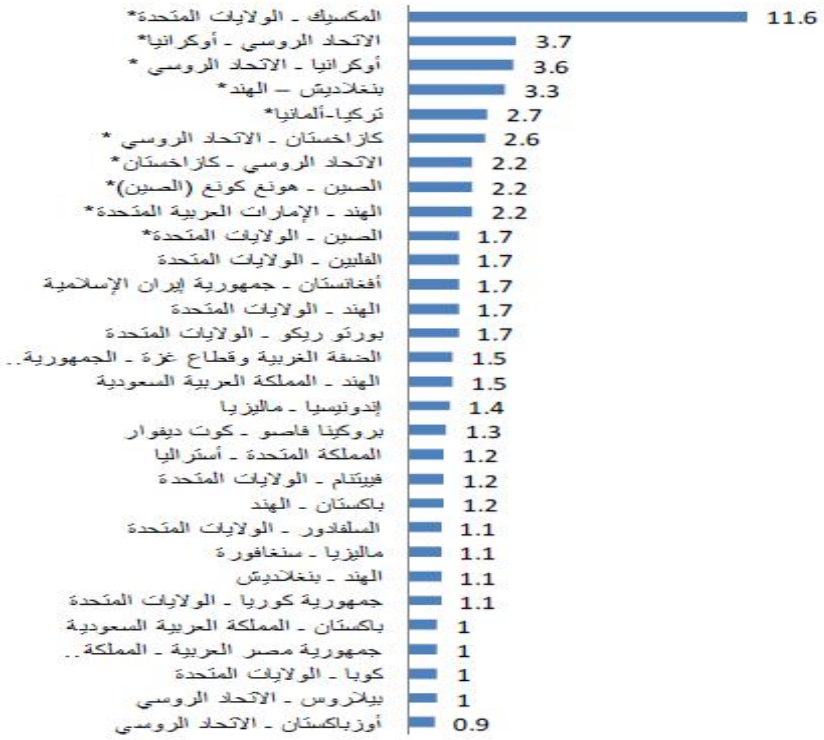

المصدر: مجموعة افاق التنمية ، البنك الدولي،

الملحق رقم (08): كلفات التحويل في بعض الدول.

	500دولار أمريكي	200دولار أمريكي
التحويل من المملكة العربية السعودية إلى الاردن2008		
البنوك	%2.54	%4.54
شركات التحويل	%3.39	%5.79
التحويل من المملكة العربية السعودية إلى مصر2008		
البنوك	%3.68	%5.68
شركات التحويل	%3.65	%5.25
التحويل من الإمارات إلى مصرفي الربع الثالث من 2009		
شركات التحويل	من9.24الى1.48%	من2.71الى2.1%
التحويل من ألمانيا إلى لبنان-الربع الثالث من2009.		
البنوك	%5.81	%14.52
شركات التحويل	%8.76	%11.55
التحويل من الو.م.ا.إلى لبنان- الربع الثالث من2009.		
البنوك	%7.6	%19
شركات التحويل	%3.05	%6.44

المصدر:موقع اسعار التحويلات في العالم، البنك الدولي، على الموقع:

http://remittanceprices.worldbank.org

الملحق رقم (09):صافي المساعدات الإنمائية الرسمية وصافي المعونات الرسمية المتلقاة (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي):

البلد/السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
اسرائيل	800,000,000	172,350,000	756,870,000	439,990,000	478,850,000	.....	....	.....	.....	.....
الاردن	552,1	448,160,	536,920,	1,253,87	601,2	666,7	580,0	529,0	726,3	760,

	90,000	000	000	0,000	70,000	50,000	50,000	70,000	60,000	550,000
الامارات العربية المتحدة	3,200,000	2,370,000	3,830,000	4,960,000	5,360,000	.....	.....	.....	.....	.....
البحرين	49,070,000	17,830,000	60,530,000	78,050,000	57,430,000	.....	.....	.....	.....	.....
الجزائر	199,590,000	198,500,000	189,900,000	237,590,000	315,010,000	346,320,000	208,740,000	390,220,000	319,410,000	319,160,000
سوريا	157,940,000	152,940,000	62,610,000	121,430,000	105,250,000	77,050,000	25,720,000	83,310,000	138,030,000	244,650,000
اليمن	262,760,000	327,110,000	213,820,000	233,580,000	250,600,000	289,460,000	280,040,000	236,170,000	305,470,000	499,690,000
السودان	220,390,000	180,630,000	301,060,000	613,180,000	991,930,000	1,823,220,000	2,044,130,000	2,111,510,000	2,383,580,000	2,288,890,000
الصومال	101,010,000	147,730,000	146,830,000	173,690,000	198,680,000	236,950,000	390,950,000	384,140,000	758,260,000	661,650,000
الضفة الغربية وقطاع غزة	637,300,000	869,400,000	862,770,000	971,560,000	1,115,240,000	1,116,130,000	1,450,160,000	1,872,300,000	2,560,170,000	3,026,100,000
العراق	99,550,000	121,210,000	106,260,000	2,250,090,000	4,647,240,000	22,046,060,000	8,869,650,000	9,185,370,000	9,880,200,000	2,791,470,000
الكويت	2,800,000	3,600,000	4,620,000	4,330,000	2,600,000	.....				
المغرب	418,790,000	481,660,000	352,570,000	547,540,000	705,010,000	691,200,000	1,043,910,000	1,072,690,000	1,062,550,000	911,590,000
السعودية	21,890,000	13,040,000	16,930,000	11,760,000	20,100,000	24,680,000	23,830,000	-131,140,000		
تونس	221,540,000	365,350,000	220,860,000	299,730,000	352,290,000	362,380,000	431,340,000	321,160,000	331,560,000	473,850,000
جزر القمر	18,710,000	27,560,000	27,570,000	24,480,000	26,190,000	22,770,000	30,630,000	44,490,000	37,250,000	50,610,000
مصر	1,326,960,000	1,262,260,000	1,230,750,000	981,970,000	1,506,270,000	993,630,000	873,170,000	1,107,160,000	1,344,340,000	925,110,000
جيبوتي	71,360,000	56,360,000	74,100,000	79,180,000	64,110,000	74,010,000	114,950,000	112,430,000	120,880,000	162,170,000
عمان	45,030,000	1,080,000	40,570,000	37,770,000	54,900,000	-5,400,000	34,530,000	-31,300,000	31,920,000	211,990,000
قطر	490	1,030,000	2,140,000	1,940,000	2,180,000					
لبنان	199,2	187,670,	175,960,	225,930,	263,5	241,9	706,0	955,9	1,084,	640,

	60,000	000	000	000	50,000	70,000	50,000	30,000	570,000	980,000
ليبيا	13,750,000	7,140,000	6,880,000	7,950,000	12,430,000	23,770,000	37,510,000	19,410,000	60,150,000	39,180,000
موريتانيا	220,920,000	278,510,000	363,460,000	254,600,000	193,660,000	187,150,000	207,510,000	346,240,000	319,680,000	286,690,000

المصدر:http://data.albankaldawli.org/indicator/DT.ODA.ALLD.CD

: www.oecd.org/dac/st

.2011-08-24
http://data.albankaldawli.org/indicator/DT.ODA.ALLD.CD

الملحق رقم (10): تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول العربية ومناطق مختارة، 2004-2007

(بملايين الدولارات)

الدولة/السنة	00	01	02	03	04	05	06	07	08	09	10
الأردن	39.2	169.1	56		621	1532	3121	1835	2829	2430	1704
الإمارات العربية المتحدة	260.5	155.6-	95		10004	10900	8386	13253	13724	4003	3948
البحرين	358	91.8	218		865	1049	2915	1756	1794	257	156
الجمهورية العربية السورية	270	205	225		(1)180	(1)692	600	885	1467	1434	1381
العراق	-3.1	-1			300	515	*272	448	1856	1452	1426
عُمان	23.4	48.6	40		229	900	952	2377	2528	1471	2045
الضفة الغربية وقطاع غزة					49	47	*38	21	52	265	115
قطر	251.6	237.4	326		1199*	1152*	1786*	1138	3779	8125	5534
الكويت	16.3	39.5	7		24	250	110	123	-6	1114	81
لبنان	297.8	249.3	257		1993	2751	2794	2845	4333	4804	4955
مصر	1235.4	509.9	647		2157	5376	10043	11578	9495	6712	6386
المملكة العربية السعودية	-1886.3	19.8	-350		1942	12097	18293	24318	38151	32100	28105

-329	129	1555	464	1121	(302)	144		64	204.9 -	200.9 -	اليمن
1513	1688	2758	1618	3312	782	639		821	486.4	778.8	تونس
2291	2761	2594	1665	1795	1081	882		106 5	1196	438	الجزائر
3886	2674	4111	2541	1734	1038	357		-96	100.6 -	- 142.1	الجماهيرية العربية الليبية
27	100	229	195	108	22	39					جيبوتي
1600	2682	2601	2436	3541	2305	1511		681	574	392.2	السودان
112	108	87	141	*96	*24	*(5)					الصومال
1304	1952	2487	2577	2898	2946	1070		428	2657. 8	201.3	المغرب
14	-38	338	153	155	814	392					موريتانيا

المصدر: *UNCTAD, World Investment Report, 2008, Annex Table B.1.*

UNCTAD, World Investment Report, Non-EQUITY MODES OF INTERNATIONAL PRODUCTION AND DEVELOPMENT, 2011.

الملحق رقم (11): استثمارات الحافظة، أسهم رأس المال (ميزان المدفوعات، بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي).

وتتضمن الاستثمارات في حوافظ أسهم رأس المال (غير المباشرة) صافي التدفقات للأوراق المالية

الدولة/ السنة	الاردن	فلسطين	البحرين	السودان	الكويت	المغرب	تونس	مصر	عمان	لبنان
2000	16.784. -203	12.203. -000	0	0	0	17.758. 937	17.509 -.515	269.000. 000	10.000. -000	----
2001	56.698. -814	597.100 -.000	1.229.0 00	0	0	6.998.1 -58	14.596 -.384	39.200.0 00	22.626. 788	---
2002	232.72 -2.182	1.336.2 44.000	365.987 .000	0	0	7.622.1 -01	6.330. 301	216.900. -000	48.634. -590	0
2003	57.827. -927	94.840. -000	238.468 .000	0	0	7.926.7 48	13.970 .184	36.800.0 00	51.495. 449	207.449 .000
2004	89.844. -852	3.947.8 40.000	20.875. 617	0	0	596.83 0.636	24.087 .357	26.100.0 00	31.729. 519	147.580 .000
2005	169.11 1.425	2.268.7 00.000	1.801.0 75.383	0	0	63.652. 295	12.100 .814	729.400. 000	573.211 .964	1.435.6 29.000
2006	143.58 2.511	3.970.0 00.000	133.830 .000	35.270 -.000	44.455. 744	297.77 -5.292	64.837 .249	501.900. 000	1.180.7 54.226	550.798 .000
2007	345.98 0.460	3.620.0 00.000	138.764 .830	16.600 -.000	676.954 .788	63.934. -790	29.968 .198	3.198.90 -00.000	1.629.3 88.817	791.060 .000
2008	521.14 1.516	2.153.0 00.000	156.382 .979	50.000 -	3.954.9 39.775	148.30 4.338	39.037 -.719	673.600. -000	1.460.0 78.023	465.690 .000
2009	29.577. -465	2.199.5 00.000	487.234 -.043	470.00 -0	500.681 .892	4.354.1 -94	88.648 -.609	393.000. 000	332.899 .870	929.096 .000
2010	20.422. -535	-----	1.652.6 59.574	0	815.023 .125	131.90 2.381	---	-----	702.730 .819	49.873. -973

المصدر: صندوق النقد الدولي، والكتاب السنوي لإحصاءات ميزان المدفوعات، وملفات البيانات

http://data.albankaldawli.org/indicator/BX.PEF.TOTL.CD.WD/countries
تاريخ الاطلاع:13-10-2011.

الملحق رقم (12): الهجرة فيما بين بلدان الجنوب مقابل الهجرة فيما بين الجنوب والشمال

الهجرة فيما بين بلدان الجنوب مقابل الهجرة فيما بين الجنوب والشمال

الهجرة فيما بين بلدان الجنوب (الهجرة بين البلدان النامية) تُعتبر أكبر من الهجرة من بلدان الجنوب إلى البلدان مرتفعة الدخل التي تنتمي إلى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

تقديرات العدد الإجمالي للمهاجرين على مستوى العالم
(بالمليون)

مهاجرون من:	البلدان النامية	مهاجرون يعيشون في: البلدان مرتفعة الدخل في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	البلدان مرتفعة الدخل غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	الإجمالي
البلدان النامية	74.0	73.3	24.2	171.6
البلدان مرتفعة الدخل في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	5.1	31.1	1.2	37.3
البلدان مرتفعة الدخل من الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	1.4	5.1	0.3	6.9
الإجمالي	80.5	109.5	25.7	215.8

تقديرات العدد الإجمالي للمهاجرين على مستوى العالم
(نسبة المهاجرين إلى الخارج)

مهاجرون من:	البلدان النامية	مهاجرون يعيشون في: البلدان مرتفعة الدخل في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	البلدان مرتفعة الدخل غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	الإجمالي
البلدان النامية	*43.1*	*42.8*	*14.1*	*100*
البلدان مرتفعة الدخل في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	*13.6*	*83.3*	*3.1*	*100*
البلدان مرتفعة الدخل غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	*20.9*	*74.1*	5.0	*100*

المصادر: Ratha and Shaw 2007؛ شعبة السكان بالأمم المتحدة 2009؛ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي 2010؛ مكتب الإحصاء السكاني الأمريكي 2008؛ المكتب الوطني للإحصاء بالمملكة المتحدة 2009؛ والعديد من المصادر القطرية. للمزيد من التفاصيل، انظر ملاحظات على البيانات.
ملاحظة: تشير كلمة "الجنوب" إلى البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل ("البلدان النامية") طبقاً للتصنيفات القطرية للبنك الدولي.

الملحق رقم (13): حالة مستخدمي الانترنيت في الدول العربية.

اسم الدولة	عدد مستخدمي الانترنيت	نسبة المستخدمين لعدد السكان %
مصر	6.9 مليون	8.8
المغرب	4.6 مليون	15.1
السودان	6.9 مليون	8.8
السعودية	2.54 مليون	10.6
العراق	2.53 مليون	10
الجزائر	1.92 مليون	5.7
الامارات	1.39 مليون	35.1
سوريا	1.1 مليون	5.6
الكويت	700 الف	25.6
الاردن	2 مليون	52
لبنان	600 الف	15.4
اليمن	330 الف	1
عمان	285 الف	10
فلسطين	243 الف	7.9
قطر	219 الف	26.6
ليبيا	205 الف	303
البحرين	155 الف	20.7
الصومال	90 الف	0.7
موريتانيا	20 الف	0.5
جيبوتي	10 الف	1.1

المصدر : علي الطالقاني، المرجع السابق.

الملحق رقم (14):توزيع السكان المهاجرين في الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية.

أ-السكان المهاجرون في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي استنادا إلى بلد الولادة،2009.

	Algeria	Egypt	Jordan	Lebanon	Morocco	Occupied Palestinian territory*	Syrian Arab Republic	Tunisia
AT	990	12,878	644	1,602	1,563	188	2,587	3,079
BE	20,295	2,746	682	4,652	162,626	137	3,726	10,480
BG	...	...	...	...	...	...	...	...
CH	...	...	...	...	...	...	...	...
CY	...	...	...	...	...	...	...	...
CZ	...	...	...	...	...	...	...	...
DE	...	...	...	...	...	...	...	...
DK	889	1,390	1,069	12,228	5,073		1,743	817
EE	...	...	...	...	...	...	...	...
ES	54,110	3,574	2,022	2,986	664,948		4,659	2,324
FI	566	655	208	455	1429	11	324	447
FR	...	...	...	...	...	...	...	...
GR	...	...	...	...	...	...	...	...
HR	...	...	...	...	...	...	...	...
HU	...	...	...	...	...	...	...	...
IE	...	...	...	...	...	...	...	...
IS	...	...	...	...	...	...	...	...
IT	...	...	...	...	...	...	...	...
LI	...	...	...	...	...	...	...	...
LT	17	30	8	181	5	2	20	10
LU	...	...	...	...	...	...	...	...
LV	16	33	5	53	7	0	19	2
MK	...	...	...	...	...	...	...	...
MT	...	...	...	...	...	...	...	...
NL	3,829	11,289	871	3,350	167,180		6,694	4,229
NO	1,034	611	209	1,590	4,656	1,194	1,223	770
PL	...	...	...	...	...	...	...	...
PT	...	...	...	...	...	...	...	...
RO	7	24	904	1086	12	10	7489	1
SE	2,216	2,865	2,092	22,967	6,209	2,800	18,229	3,538
SI	31	70	76	24	16	0	30	25
SK	...	...	...	...	...	...	...	...
TR	...	...	...	...	...	...	...	...
UK	...	...	...	...	...	...	...	...
Total	**84,000**	**36,165**	**8,790**	**51,174**	**1,013,724**	**4,342**	**46,743**	**25,722**
							Total	1,270,660

×السلطة الفلسطينية

... تشير إلى النقص في البيانات

الصفر يشير إلى القيمة التي تقلّ عن الواحد

المصدر: المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، بيانات الهجرة واللجوء الدوليين (تم استخلاصها ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٩).

ب-توزيع المهاجرين الجزائريين في عدد من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

Country of destination	Agriculture and fishing		Hotels and restaurants		Manufacturing		Construction		Education		Other community, social, personal service	
	Men	Women	Men	Women	Men	Women	Men	Women	Men	Women	Men	Women
Austria	0	0	45	8	51	5	8	1	11	9	11	5
Czech R.	0	1	38	1	38	2	7	0	4	3	12	0
Denmark	1	1	35	1	46	7	9	1	10	13	14	4
Finland	0	0	24	1	51	2	8	0	14	1	2	2
France	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
Greece	6	6	12	8	18	3	32	0	1	4	6	2
Hungary	4	0	11	1	55	1	16	1	6	3	5	2
Ireland	2	0	95	8	41	3	5	0	8	8	6	1
Italy	474	35	339	98	2317	219	780	24	75	124	159	73
Norway	2	0	41	7	36	0	4	0	12	8	1	2
Poland	1	1	11	2	24	3	11	0	21	4	6	1
Portugal	7	0	6	3	15	2	19	1	9	7	2	0
Spain	2,820	240	980	320	2,360	220	2,880	100	80	200	220	100
Sweden	0	0	70	15	90	5	20	5	50	55	15	5
Switzerland	29	8	154	54	364	63	78	10	144	113	86	71
U.K.	8	3	1144	66	371	48	153	0	295	251	208	49

ملاحظة: تأتي هذه البيانات من سلسلة من التعدادات، وتم ملء الفجوات في البيانات بفضل السجلات، وتقدّم المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية بالدراسات الاستقصائية حول القوى العاملة.

المصدر: بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، الخلاصات الإحصائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (تم الوصول إليها في ١٥ آب/أغسطس عام ٢٠٠٩)

ج-توزيع المهاجرين المغاربة في عدد من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

Country of destination	Agriculture and fishing		Hotels and restaurants		Manufacturing		Construction		Education		Other community, social, personal service	
	Men	Women	Men	Women	Men	Women	Men	Women	Men	Women	Men	Women
Austria	3	2	84	36	67	18	18	5	19	9	14	12
Czech Republic	0	0	7	0	5	0	2	0	2	0	5	1
Denmark	4	0	154	28	196	44	33	3	59	57	46	23
Finland	2	2	72	4	96	6	15	0	21	1	19	2
France	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
Greece	14	4	38	15	56	15	59	1	3	11	15	8
Hungary	1	0	3	1	5	2	0	0	3	0	0	0
Ireland	2	0	69	7	21	5	4	0	2	3	2	0
Italy	4,772	835	2,412	1,512	29,975	4,540	12,105	181	289	343	1,585	637
Norway	3	0	242	54	95	10	51	2	59	49	22	7
Poland	0	0	5	0	13	1	2	0	3	2	1	0
Portugal	41	26	38	36	66	24	114	6	15	30	21	11
Spain	28,100	0	7,540	0	15,640	0	32,420	0	1,540	0	1,920	0
Sweden	0	2,400	175	4,840	245	3,360	35	1,100	95	1,920	30	1,100
Switzerland	32	0	287	65	499	65	105	0	163	130	117	25
United Kingdom	23	16	1,060	362	453	251	157	16	173	143	240	138

د-توزيع المهاجرين التونسيين في عدد من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

Country of destination	Agriculture and fishing		Hotels and restaurants		Manufacturing		Construction		Education		Other community, social, personal service	
	Men	Women	Men	Women	Men	Women	Men	Women	Men	Women	Men	Women
Austria	3	0	321	26	213	24	75	9	23	15	41	7
Czech Republic	0	0	10	0	8	1	1	0	2	1	8	1
Denmark	1	0	57	3	38	5	8	1	17	4	15	1
Finland	1	0	31	0	24	2	10	1	12	2	12	0
France	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
Greece	8	1	23	8	16	3	47	0	1	2	3	4
Hungary	0	0	1	0	2	0	0	0	0	0	0	0
Ireland	1	0	37	2	7	0	1	0	0	1	3	0
Italy	3,489	276	1,364	350	7,335	1,010	5,499	77	228	456	592	231
Norway	2	1	35	2	34	2	13	0	13	3	6	1
Poland	0	0	7	0	3	0	2	0	9	1	1	0
Portugal	1	0	4	0	5	2	1	0	1	0	1	0
Spain	20	0	100	0	100	20	60	0	0	20	20	0
Sweden	0	0	140	30	160	40	10	0	55	40	20	10
Switzerland	10	9	370	68	490	77	149	7	99	65	103	49
United Kingdom	9	3	309	33	166	25	70	6	43	84	73	19

راجع الجدول د.١ للحصول على المعلومات عن المصدر

الملحق رقم(15)إحصائيات عن الهجرة النازحة في الدول العربية سنة 2010:

الدولة	عدد المهاجرين النازحين (بالالاف)	عدد المهاجرين كنسبة من السكان(%).	اكبر دول المقصد
الجزائر	1211.1	.%3.4	فرنسا، اسبانيا، كندا، ايطاليا، المانيا، بريطانيا، تونس، الولايات المتحدة الامريكية.
البحرين	30	.%3.7	فرنسا، اسبانيا، كندا، ايطاليا، المانيا، بريطانيا، تونس، الولايات المتحدة الامريكية
جزر القمر	38.6	.%5.6	**فرنسا، مدغشقر، تزانيا، مصر، الولايات المتحدة الامريكية، بريطانيا،المانيا، بلجيكا، كندا، البحرين.**
جيبوتي	13.5	.%1.5	فرنسا، اثيوبيا، كندا، مصر، بريطانيا، الولايات المتحدة الامريكية، بلجيكا، المانيا، استراليا، ايطاليا.
مصر	3739.1	.%4.4	السعودية، الاردن، ليبيا، الكويت، الامارات العربية المتحدة، الولايات المنحدة الامريكية، الضفة الغربية وقطاع غزة، ايطاليا، قطر، الجمهورية اليمنية.
العراق	1545.8	.%4.9	جمهورية ايران الاسلامية، الاردن، المانيا، اسرائيل،السويد، الولايات المتحدة الامريكية، بريطانيا، استراليا، كندا، هولندا.
اسرائيل	1019.9	.%14	الضفة الغربية وقطاع غزة، الولايات المتحدة الامريكية، كندا، المانيا، بريطانيا، الاردن، استراليا،

			فرنسا، هولندا، بلجيكا.
الاردن	733.6	.%11.3	الضفة الغربية وقطاع غزة، السعودية، الولايات المتحدة الامريكية، المانيا، عمان، كندا، مصر، استراليا، بريطانيا، ايطاليا.
الكويت	259.4	.%8.5	السعودية، العراق، الولايات المتحدة الامريكية، كندا، بريطانيا، الهند، الاردن، استراليا، مصر، الدانمرك.
لبنان	664.1	.%15.6	الولايات المتحدة الامريكية، استراليا، كندا، المانيا، السعودية، فرنسا، السويد، البرازيل، الضفة الغربية وقطاع غزة، بريطانيا.
ليبيا	110.1	%1.7	اسرائيل، بريطانيا، تشاد، الولايات المتحدة الامريكية، الاردن، مصر، المانيا، تركيا، كندا، ايطاليا.
موريتانيا	118	.%3.5	السنغال، نيجيريا، كوت ديفوار، فرنسا، اسبانيا، مالي، غامبيا، الولايات المتحدة الامريكية، الكونغو، المانيا.
المغرب	3016.6	.%9.3	فرنسا، اسبانيا، ايطاليا، فلسطين، هولندا، المانيا، الولايات المتحدة الامريكية، كندا، السعودية.
عمان	15.3	.%0.5	الاردن، بريطانيا، استراليا،الولايات المتحدة الامريكية، كندا، البحرين، مصر، هولندا، نيوزيلندا، المانيا.
قطر	9.9	.%0.7	الولايات المتحدة الامريكية، الاردن، كندا، بريطانيا، استراليا، مصر، فرنسا، البحرين، ايرلندا، المانيا.
السعودية	178.7	.%0.7	الاردن، الولايات المتحدة الامريكية، بريطانيا، كندا، مصر، البحرين، استراليا، تركيا، الهند، فرنسا.
الصومال	812.7	.%8.7	اثيوبيا، الولايات المتحدة الامريكية، بريطانيا، اليمن، جيبوتي، كينيا، مصر، السعودية، كندا، السويد.
السودان	967.5	.%2.2	السعودية، اوغندا، اليمن، كينيا، الولايات المتحدة الامريكية، تشاد، الامارات العربية المتحدة، استراليا، الاردن، كندا.
سوريا	944.6	.%4.2	الاردن، الكويت، السعودية، الولايات المتحدة الامريكية، بريطانيا، المانيا، الضفة الغربية وقطاع غزة، ليبيا، كندا، السويد، فرنسا.
تونس	651.6	.% 6.3	فرنسا، ايطاليا، ليبيا، المانيا، اسرائيل ،السعودية، بلجيكا، كندا، الولايات المتحدة الامريكية، سويسرا.
الامارات العربية المتحدة	55.9	.% 1.2	الهند، كندا، الولايات المتحدة الامريكية، بريطانيا، استراليا، الاردن، المانيا، نيوزيلندا، البحرين، فرنسا.
الضفة الغربية وقطاع غزة	3013.7	.% 68.3	سوريا، الاردن، السعودية، مصر، ليبيا، اليمن، كندا، العراق، بريطانيا، استراليا.
اليمن	1134.7	.% 4.7	السعودية، الامارات العربية المتحدة، الولايات المتحدة الامريكية، الاردن، بريطانيا، الضفة الغربية وقطاع غزة، السودان، المانيا، فرنسا.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات البنك الدولي، كتاب حقائق عن الهجرة والتحويلات ، الإصدار الثاني، 2011.

الملحق رقم (16): عدد المهاجرين في الدول العربية في سنوات مختلفة.

الدولة	2000	2005	2010
الأردن	1.927.845	2.345.235	2.972.983
فلسطين	3.663.868	4.321.837	4.864.302
الإمارات العربية المتحدة	239.366	2.863.027	3.293.264
البحرين	239.366	278.166	315.403
الجزائر	250.110	242.446	242.324
سوريا	924.086	1.326.359	2.205.847
اليمن	413.530	455.230	517.926
السودان	853.867	639.686	753.447
الصومال	19.873	21.271	22.843
العراق	146.910	128.115	83.380
الكويت	1.500.442	1.869.665	2.097.527

المغرب	53.124	51.02	49.098
السعودية	5.136.402	6.336.666	7.288.900
جزر القمر	13.799	13.661	13.525
مصر	169.149	246.745	244.714
جيبوتي	110.201	110.333	1140147
عمان	623.608	666.263	826.074
لبنان	692.913	721.191	758.167
ليبيا	558.770	617.536	682.482
موريتانيا	62.593	66.053	99.229
تونس	36.221	34.881	33.591
قطر	470.731	712.861	1.305.428

http://data.albankaldawli.org/indicator/SM.POP.TOTL?page=2
تاريخ الاطلاع:13-10-2011.

الملحق رقم (17):احصائيات عن الهجرة الوافدة الى الدول العربية في سنة 2010.

الدولة	عدد المهاجرين الوافدين (بالالاف)	عدد المهاجرين الوافدين كنسبة من السكان (%).	نسبة الاناث من المهاجرين الوافدين (%).	نسبة اللاجئين من المهاجرين الوافدين (%).	دول المصدر
الجزائر	242.3	.%0.7	. %45.2	.%38.9	
البحرين	315.4	39.1	32.9	.%00	الهند، باكستان، مصر، ايران، الفلبين، المملكة العربية السعودية، السودان، الجزائر، المغرب، العراق.
جزر القمر	13.5	.%20	%53.3	.%00	مدغشقر،مايوت، فرنسا، تترانيا .
جيبوتي	114.1	.%13	%49.5	.%7	الصومال، اثيوبيا، اليمن.
مصر	244.7	.%0.3	%46.6	.%37.9	الضفة الغربية وقطاع غزة، الصومال، العراق، المملكة العربية السعودية، ليبيا، الاردن، السودان، اندونيسيا، لبنان، الكويت.
العراق	83.4	%.0.3	%31.1	.%52	الكويت، ايران، سوريا، الضفة الغربية وقطاع غزة، الاردن، السودان، اليمن، لبنان، بريطانيا، السعودية.
اسرائيل	2940.5	%40.4	% 55.9	.%00	روسيا، اوكرانيا، المغرب، رومانيا، بولندا، العراق، اوزبكستان، اثيوبيا، كزاخستان، ايران.
الاردن	2973	%45.9	% 49.2	.%85	الضفة الغربية وقطاع غزة، مصر، العراق، سوريا، سري لانكا، اندونيسيا، الصين، بنغلاديش، السعودية، الفلبين.
الكويت	2097.5	%68.8	% 30	.%1.8	الهند، مصر، سري لانكا، بنغلاديش، سوريا، باكستان، ايران، الفليبين، اندونسيا.
لبنان	758.2	%17.8	% 49.2	.%61	
ليبيا	682.5	%10.4	% 35.5	.%0.5	مصر، تونس، الضفة الغربية وقطاع غزة، سوريا.
موريتانيا	99.2	%2.9	% 42.2	.%30.6	السنغال، مالي، غينيا، الجزائر، فرنسا، غينيا-بيساو، الكاميرون، المغرب، السعودية.
المغرب	49.1	%0.2	% 49.7	.%1.3	
عمان	826.1	%28.4	% 20.8	.%00	الهند، بنغلاديش، باكستان، مصر، سري لانكا، الفليبين، السودان، الاردن، بريطانيا، هولندا.
قطر	1305.4	%86.5	% 25.8	.%00	باكستان، الهند، نيبال، ايران، الفلبين، مصر، سري

					لانكا.
السعودية	7288.9	%27.8	%30.1	.%3.3	الهند، مصر، باكستان، اليمن، الفليبين، بنغلاديش، سري لانكا، اندونيسيا، السودان، الاردن.
الصومال	22.8	%0.2	%45.9	.%3.4	
السودان	753.4	%1.7	%48.2	.%27.8	اريتيريا، اثيوبيا، تشاد، نيجيريا، مصر، اليمن، الهند، الضفة الغربية وقطاع غزة، جمهورية الكونغو، الصومال.
سوريا	2205.8	%9.8	%49	.%71.7	الضفة الغربية وقطاع غزة.
تونس	33.6	%0.3	%49.3	.%0.3	الجزائر، المغرب، فرنسا، ايطاليا، ليبيا.
الامارات العربية المتحدة	3293.3	%70	%27.4	.%00	الهند، باكستان، سري لانكا، مصر، الفليبين، بنغلاديش، اليمن، ايران، السودان.
الضفة الغربية وقطاع غزة	1923.8	%43.6	%49.2	.%100	الاردن،مصر، الولايات المتحدة الامريكية، سوريا، لبنان، اليمن، تونس.
اليمن	517.9	%2.1	%38.3	.%20.6	السودان، الصومال، مصر، العراق، الضفة الغربية وقطاع غزة، سوريا.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات البنك الدولي، كتاب حقائق عن الهجرة والتحويلات ، الإصدار الثاني، 2011.

الملحق رقم (18):تصنيف اكبر البلدان المرسلة للتحويلات المهاجرين ، في سنة2009، بمليارات الدولارات الأمريكية.

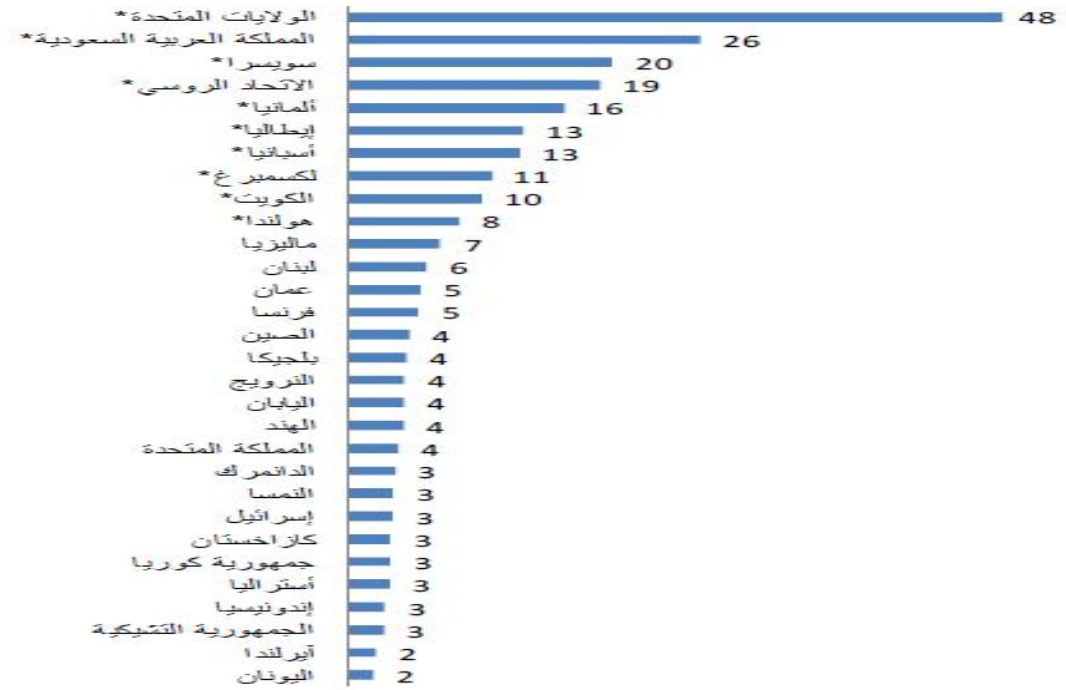

المصدر: مجموعة افاق التنمية ، البنك الدولي.

الملحق رقم(19): نظرة على تدفقات التحويلات إلى البلدان النامية في فترة السنوات 2011-2012-

	2007	2008	2009	2010 تقديري	2011 متوقع	2012 متوقع
بمليارات الدولارات						
البلدان النامية	**278**	**325**	**307**	**325**	**346**	**374**
شرق آسيا والمحيط الهادئ	71	85	86	91	98	106

أوروبا وآسيا الوسطى	39	46	35	37	39	43
أمريكا اللاتينية والكاريبي	63	65	57	58	62	69
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	32	36	34	35	37	40
جنوب آسيا	54	72	75	83	87	92
أفريقيا جنوب الصحراء	19	21	21	21	22	24
البلدان منخفضة الدخل	**17**	**22**	**22**	**24**	**26**	**29**
البلدان متوسطة الدخل	**262**	**303**	**285**	**301**	**319**	**345**
العالم	**385**	**443**	**416**	**440**	**464**	**499**
معدل النمو (%)						
البلدان النامية	**22.8%**	**16.7%**	**-5.5%**	**6.0%**	**6.2%**	**8.1%**
شرق آسيا والمحيط الهادئ	23.7%	20.2%	0.3%	6.4%	7.2%	8.5%
أوروبا وآسيا الوسطى	38.5%	16.5%	-22.7%	3.7%	6.5%	10.4%
أمريكا اللاتينية والكاريبي	6.9%	2.2%	-12.0%	2.0%	7.6%	10.0%
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	21.5%	11.8%	-6.3%	5.3%	4.5%	6.7%
جنوب آسيا	27.1%	32.5%	4.5%	10.3%	5.1%	6.3%
أفريقيا جنوب الصحراء	46.7%	14.9%	-3.7%	4.4%	4.5%	6.7%
البلدان منخفضة الدخل	**27.6%**	**32.5%**	**2.4%**	**8.2%**	**8.7%**	**9.0%**
البلدان متوسطة الدخل	**22.5%**	**15.7%**	**-6.0%**	**5.8%**	**6.0%**	**8.0%**
العالم	**21.1%**	**15.1%**	**-6.1%**	**5.8%**	**5.4%**	**7.5%**

منذ عام 2009، تستثني المنطقة النامية في أوروبا وآسيا الوسطى بولندا التي أعيد تصنيفها كبلد مرتفع الدخل. ويفسر تحليل الاتجاهات العامة إعادة تصنيف بولندا.

http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/NEWSARABIC/0,,contentMDK:22757973~pagePK:64257043~piPK:437376~theSitePK:1052299,00.html

الملحق رقم (20): تصنيف اكبر البلدان المتلقية للتحويلات في 2010 بمليارات الدولارات الامريكية.

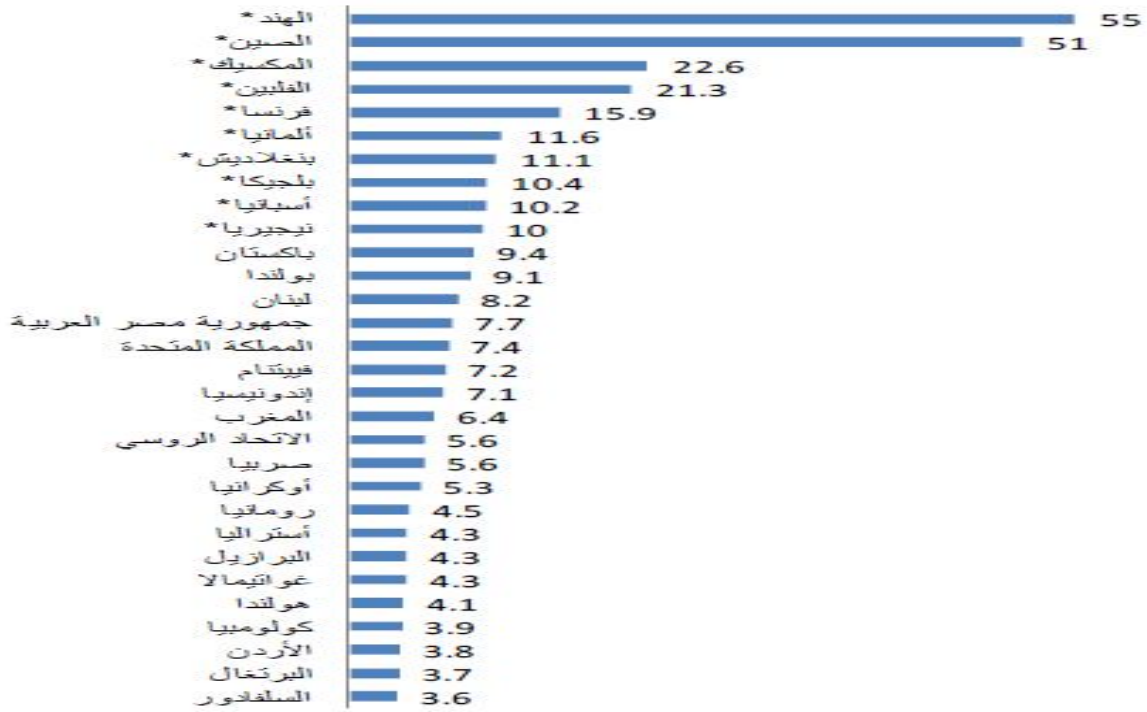

المصدر: مجموعة افاق التنمية ، البنك الدولي.

الملحق رقم (21):يبين تطور تحويلات المهاجرين الخارجة من بعض الدول العربية خلال الفترة 2000-2010.

الوحدة مليار دولار أمريكي.

البلد/ السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009*	2010
البحرين	1013	1287	872	1082	1120	1223	1531	1483	1774	1391	2031
الكويت	1734	1785	1926	2144	2404	2648	3183	9764	10323	9912	
ليبيا	463	683	786	676	975	914	945	762	964	1000	
المغرب	29	36	36	44	42	40	41	52	58	61	
عمان	1451	1532	1602	1672	1826	2257	2788	3670	5181	5313	
السعودية	15390	15120	15854	14783	13555	14315	15964	16447	21696	25969	
السودان	4	2	4	1	2	2	2	2	---	---	
تونس	27	21	13	17	13	16	16	15	16	13	
جيبوتي	5	5	5	5	5	5	5	5	5	----	----
مصر				79	13	57	135	180	241	255	----
العراق						83	781	17	----	---	----
اسرائيل				2.502	2.218	2.206	2.334	2.798	3.550	3.283	
الاردن				227	272	349	402	479	472	502	
لبنان				4.081	4.233	4.012	3.445	2.962	4.366	5.749	
سوريا				40	42	40	235	252	212	212	
الضفة الغربية وقطاع غزة				22	13	8	9	9	9	9	
اليمن				60	108	109	120	319	337	337	

Source: *World Bank staff estimates based on the International Monetary Fund's Balance of Payments Statistics Yearbook 2008.*

البنك الدولي، كتاب حقائق عن الهجرة والتحويلات ، الاصدار الثاني،2011. على الموقع:

www.worhdbank.org/prospects/imigrationandremittances.

الملحق رقم (22): تطور تحويلات المهاجرين المستقبلة في الدول العربية خلال الفترة 2000-2010.

الوحدة مليار دولار أمريكي.

البلد/السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010*
الجزائر	790	670	1070	1750	2460	2060	1610	2120	2202	2059	2031
ليبيا	9	10	7	8	10	15	16	16	16	14	16
المغرب	2161	3261	2877	3614	4221	4590	5451	6730	6895	6271	6447
عمان	39	39	39	39	39	39	39	39	39	38	40
السودان	641	740	978	1224	1403	1016	1179	1769	3100	2993	3178
تونس	779	927	1070	1250	1431	1393	1510	1716	1977	1966	1960
جزر القمر	12	12	12	12	12	12	12	12	12	11	11
جيبوتي	----	----	----	25	25	26	28	29	30	28	28
مصر				2.961	3.341	5.017	5.330	7.656	8.694	7.150	7.681
العراق						711	389	3	3		
اسرائيل				423	714	850	944	1.042	1.422	1.267	1.379
الاردن				2.201	2.330	2.500	2.883	3.434	3.794	3.597	3.789

لبنان								4.743	5.591	4.924	5.202	5.769	7.181	7.558	8.177
موريتانيا								2	2	2	2	2	2	2	2
السعودية										94	106	124	216	217	233
سوريا								889	855	823	795	1.150	1.400	1.332	1.407
الضفة الغربية وقطاع غزة								572	638	705	928	1.085	1.220	1.261	1.307
اليمن								1.270	1.283	1.283	1.283	1.322	1.411	1.378	1.471

Source: World Bank staff estimates based on the International Monetary Fund's Balance of Payments Statistics Yearbook 2008.

البنك الدولي، كتاب حقائق عن الهجرة والتحويلات ، الاصدار الثاني،2011. على الموقع:

www.worhdbank.org/prospects/imigrationandremittances.

الملحق رقم (23): تصنيف اكبر البلدان المرسلة للتحويلات، في سنة 2009، كنسبة من إجمالي الناتج المحلي.

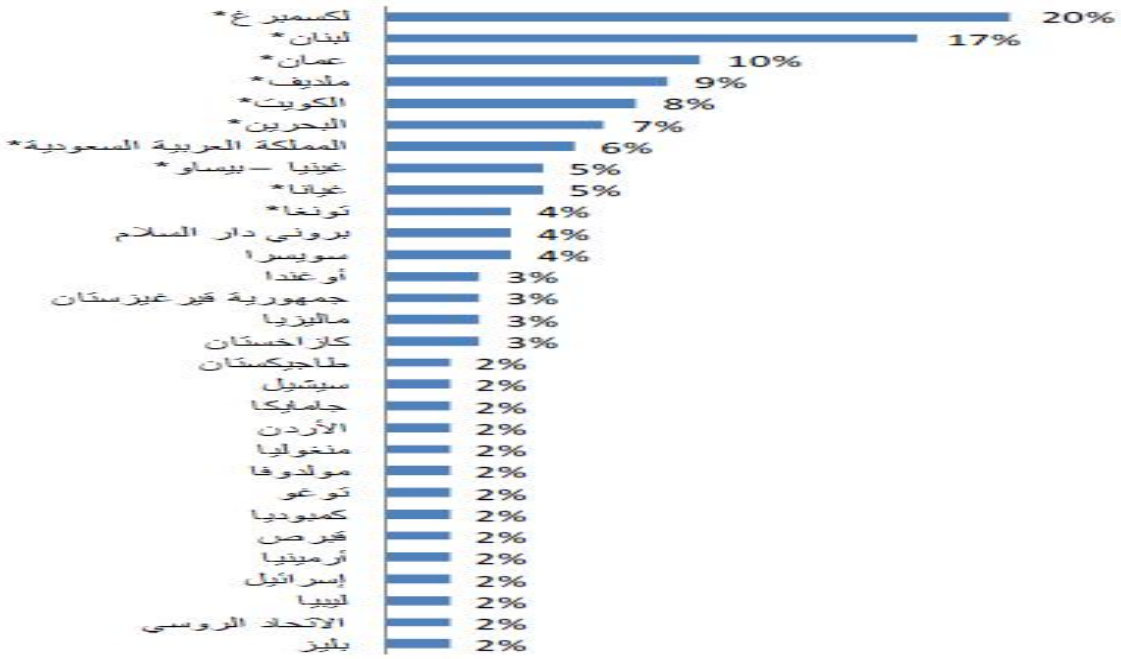

المصدر: مجموعة افاق التنمية ، البنك الدولي.

الملحق رقم (24): اكبر بلدان متلقية للتحويلات، 2009، كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي.

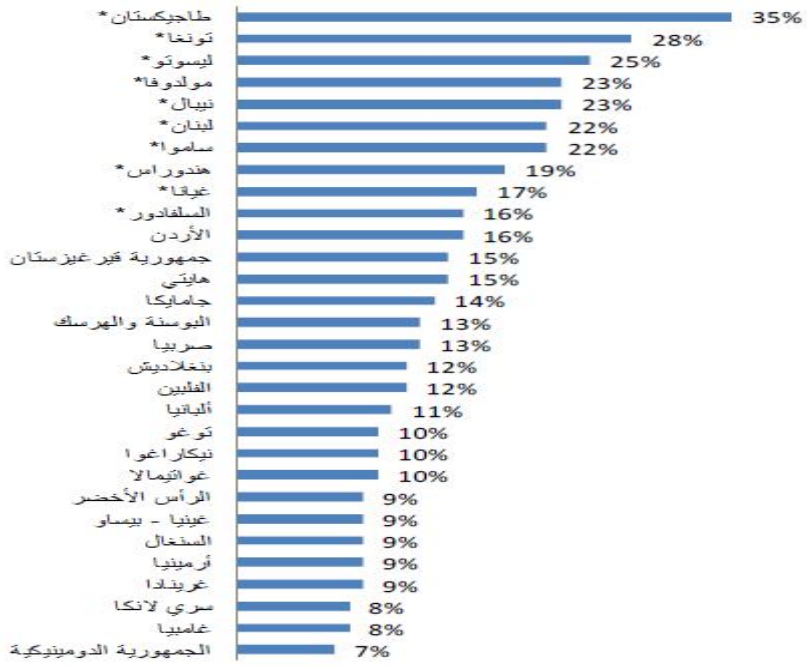

المصدر: مجموعة افاق التنمية ، البنك الدولي.

الملحق رقم (25):أهم المصارف حيث يستثمر رأسمال المغتربين (1970-2010).

بنك الكويت الوطني	منوال يونس	فنزويلا
بنك الإعتماد المتحد	عدنان أبو عياش	المملكة العربية السعودية
بنك أدكوم	هنري صفير	التشاد
بنك الموارد	سليم خير الدين	فنزويلا
بنك بيروت والبلدان العربية	توفيق عساف	فنزويلا
بنك الصناعة والعمل	إميل البستاني	الخليج العربي، نيجيريا،الباكستان
بنك لبنان والمهجر	نجيب يافت، حسين العويني	البرازيل،المملكة العربيةالسعودية
البنك اللبناني للتجارة	ايليا أبو جوده جان بيدرو أبو جوده جان فارس أبو جوده محمد الصفدي	البرازيل، المملكة العربية السعودية
البنك اللبناني البرازيلي	نجيب وجوزف غصن	البرازيل
بنك نصر اللبناني الأفريقي	دياب نصر	نيجيريا
بنك طعمة	أسد طعمة	البرازيل
بنك بيروت والرياض	نجيب صالحة حسين منصور أنور الخليل	المملكة العربية السعودية نيجيريا نيجيريا
بنك الاعتماد المصرفي	جوزف خليفة فؤاد الزغبي، بول كبّة	الكويت
بنك التجارة الخارجية	سليم الحاج	جنوب أفريقيا– ترانسكاي
غلوب بنك	جورج نصار	المملكة العربية السعودية
جمال تراست بنك	علي جمال	نيجيريا
بنك لبنان والخليج	عبد الحافظ عيتاني	الكويت
بنك ميبكو	يوسف بيضون	غرب أفريقيا
ميتروبوليتان بنك	مرشد بعقليني	عُمان
بنك الريف	منوال يونس	فنزويلا
الشركة الجديدة لبنك لبنان وسوريا	رمزي الخوري ميرنا البستاني	دول الخليج نيجيريا، الباكستان
بنك جمجع	غالب الحاج علي	الغابون
الاعتماد التجاري الفرنسي	جورج شماس	دول الخليج
بنك الكويت والبلدان العربية	أبو حاتم عشور	الغابون

المصدر: – دليل سنوي لجمعية المصارف اللبنانية – إصدارات عدة (بيروت)–منشورات جمعية المصارف اللبنانية.

الملحق رقم (26):أهم الشركات الصناعية التي أسسها مغتربون لبنانيون في بلدهم الأم (1970-2010).

اسم الشركة ومقرها	المستثمر	بلد الاغتراب	نوع المنتج
إ.دوش وشركاه (المكلس)	إميل دوش	مصر	مستحضرات صيدلية

ريجينسي (المكلس)	أندره خلاط	مصر	مفروشات خشبية
فريجيكس Frigex (كفرشيما)	منصور عطا الله ، سامي تاجر	مصر و زائير	برادات
شركة فليكس Société Filex (جبيل)	منول يونس	فتزويلا	اسطوانات واشرطة
شركة المعلبات الحديثة(شتورة)	الياس الشالوحي	البرازيل	مربجات
الشركات اللبنانية الحديثة للكلس والجفصين (شكا)	امين وجوزف خوري	الارجنتين	الكلس والجص
الشركة الوطنية للورق (شكا)	امين وجوزف خوري	الارجنتين	الاكياس
شركة نايف عماد للزيت والصابون ش.م.م (زوق مكايل)	نايف عماد	مصر	الزيوت النباتية والسمن الصناعي النباتي
مصنع السجاد والنسيج اللبناني البرازيلي	احمد رعد	البرازيل	السجاد والثياب
مصنع نصار	جوزف نصار	المكسيك	ماكينات الحلاقة
كوستافلكس وشركاه (بيروت)	شريف لبديدي	المملكة المتحدة	الحبك
الشركات الوطنية للاسمنت الابيض (شكا)	شيبان نعمة ، امين خوري	البرازيل وامريكا الوسطى والارجنتين	الاسمنت الابيض
شركة الحديد المدمج اللبنانية (طرابلس)	ميغيل ابي زيد ، فؤاد دحدح	المكسيك	اعمال الحديد
شركة الصلب الصناعية اللبنانية (طرابلس)	رضوان غندور	غرب افريقيا	الصلب
مولم للستائر البندقية	نمر مولم	الولايات المتحدة الامريكية	ستائر بندقية
شارل إ.فروست وشركاه (زوق مصبح)	إميل فرجان	كولومبيا	مستحضرات صيدلية
الشركة الوطنية للحديد والفولاذ (جسر الباشا)	لبيب زكا	غرب افريقيا	سلع حديدية
شركة الخشب المضغوط لبناء المساكن (طرابلس)	هاشم غندور	غرب افريقيا	الدهانات
شركة سايبس لتصنيع الدهانات العالمية ش.م.م.(بيروت)	محمود البزري ، امين حمادة	الولايات المتحدة الامريكية	الدهانات
شركة مصانع السيراميك اللبنانية ش.م.م.(كفرشيما)	جميل صوايا ، توفيق جرجور و أولاده ، جورج مفرج	مصر والبيرو	ادوات صحية وبلاط
شركة بيبسي كولا الحديثة اللبنانية للتجارة ش.م.م.(الحازمية)	توفيق عساف	فتزويلا	مشروبات غازية: بيبسي كولا،ميراندا صودا
شركة منتجات الحديد الخفيف (حارة حريك)	بديع بولس	مصر	علب قصدير والطبع على القصدير
شركة بلاستيكس (الشويفات)	توفيق عساف	فتزويلا	سلع بلاستيكية
سنيبوا Snibois (المكلس)	انطوان فضول ،كميل دكاش ،ايلي ضو ، سعيد سركيس	كولومبيا ، غانا	صناعة الخشب
موكيت Moquettes (المكلس)	كميل دكاش ، ايلي ضو	كولومبيا	السجاد ، الموكيت
شركة غندور الصناعية (طرابلس)	ناظم غندور ، عبد الله غندور	غرب افريقيا	الزيوت النباتية
الشركة المساهمة الطرابلسية لتكرير السكر	ناظم غندور	غرب افريقيا	السكر

(طرابلس)			
I.R.C.A.F (عمشيت –جبيل)	روجيه كفوري ، روبير كفوري	مصر	الجعة ،البوظة
رزق الله رزق (شكا)	رزق الله رزق	كولومبيا	السكر
شركة تعبئة السيفين آب ش.م.م.م.(ضبية)	ميغيل ابي زيد	المكسيك	المشروبات الغازية
جحجح هلال (عين الرمانة)	جحجح هلال	البرازيل	سلع جلدية
الشركة اللبنانية للكرتون (وادي شحرور)	ميشال الجميل	ساحل العاج	كرتون
شركة الطباعة والتجليد (البوشرية)	جان طنوس	مصر	مطبعة تجليد الكتب

المصدر :-بطرس لبكى : "الحرب والاعمار" –مصدر مذكور –ص 55 الى 65.